الاتجاهات المعاصرة
فى دراسة الأسرة

دكتورة علياء شكرى



سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الخامس والعشرون

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة

تأليف

دكتورة علياء شكرى

أستاذة علم الاجتماع المساعدة
بكلية البنات ــ جامعة عين شمس

الطبعة الأولى
١٩٧٩



دار المعارف

الإهـــداء

الى ابنتى نورا

الزهرة الجميلة فى جنة أسرتى الصغيرة
من أجل مستقبل أفضل لها ولأختيها
ولكل البشر

علياء شكرى

المحتويات

صفحة

مقدمة

هذا الكتاب محاولة لتقديم احدث الاتجاهات فى دراسة الأسرة المعاصرة ، فهو بذلك يهدف الى أن يضع الباحث فى الصورة بالنسبة للجديد فى علم الاجتماع العائلى . على أن القارىء سوف يدرك على الفور أن الكتاب لم يلتزم طريقة كتب المدخل أو الكتب الدراسية المألوفة فى عرض علم الاجتماع العائلى . فذلك الهدف لم يخطر على بال مؤلفة الكتاب فى أى مرحلة من مراحل اعداده ، لا فى التخطيط ولا فى أى مرحلة من مراحل التنفيذ .

لذلك أوكد أن الكتاب يلتقط من بين خضم الموضوعات والبحوث الهائلة فى علم الاجتماع العائلى أجد الجديد منها أو ما اعتبرته أننا فى حاجة الى الاطلاع عليه ، ربما لأنه لم يحظ حتى الآن بالقدر الواجب من الاهتمام والعناية من جانب المؤلفين — بالعربية — فى علم الاجتماع العائلى .

فيلاحظ القارىء بالنسبة لموضوع الفصلين الأول والثانى أننى ركزت على النسق القرابى من منظور الفتت فيه بين اتجاهات الاجتماعيين ورجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وهم فى الحقيقة وجهان لعملة واحدة ، أو مجدافان فى قارب واحد ، اذا أردنا له أن يسير فى خط مستقيم فلا مناص من أن يعمل كلا المجدافين بمعدل واحد لتحقيق نفس الهدف . وقد اتخذت الكلام عن القرابة منطلقا للتفصيل الحديث عن انماط الأسرة ، ليس لكى أقدم دراسة فى التنميط الأسرى ، وانما لكى أخلص الى التركيز على الأسرة النووية ، التى تعتبر النمط الأسرى فى عالم اليوم .

وانتقلت بعد ذلك فى الفصلين الرابع والخامس الى التركيز على قضية الزواج ، حاولت أن أوضح ابعاد هذا النظام ومشكلاته فى الأسرة النووية ، وكذلك الآفاق والمخاطر المفتوحة أمامه فى المستقبل القريب .

أما الفصل السادس فقد ركزت فيه على دورة حياة الأسرة . وقد استمد هذا الفصل معظم مادته من تحليلات غربيــة للأسرة المعاصرة . ولكنه يفتح الباب أمامنا على مصراعيه لامكانية اجراء مثل هذه التحليلات على الأسرة العربية والمصرية على وجه الخصوص . وحاولت فى الفصل السابع أن أشير على عجل الى موضوع تقلص وظائف الأسرة ، وكنت قد تناولت بعض جوانب هذا الموضوع فى دراسة سابقة ، ولـذلك لم أتوسع فى معالجته فى هذا الكتاب .

ويوجز الفصل الثامن والأخير رسالة الأسرة الحديثة كما نراها اليوم ، وهى الانتقال من مجرد « الميلاد الأول » ـــ البيولوجى ـــ الى تحقيق « الميلاد الثـانى » وهو تحويل هذا الكائن البيولوجى الى عضـــو المجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية . هـــذا الى جانب بعض الاشـــارات والموضوعات الأخرى .

وسوف يلاحظ القارىء أن بعض موضوعات هذا الكتاب قد تطرقت الى تناول بعض القضايا والاتجاهات ذات درجة عاليـــة من التجريـــد أحيانا ، كما أن بعضها مستمد من ملاحظات واقعية لمجتمعات بعيدة عنـــا سواء فى الزمان أو المكان . من أجل هذا كان من الضرورى أن أدلل على تلك الأحكام والقضايا وأمثل لها ببعض الشواهد والنماذج الواقعية ، أى المستمدة من مجتمعات تعيش معنا اليوم ولكن على مكان آخر من خريطة العالم ، أو أنها كانت موجودة فى الزمن الماضى ، ولم يعد لها اليوم وجود .

من أجل هذا استعنت بعديد من الدراسات الاثنوجرافية والمعالجات الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية لبعض الشعوب التاريخية أو الأمية المعاصرة . غير أن تحليل الشواهد المستمدة من تلك المصادر الاثنوجرافية كان دائما اسهاما مستقلا من جانبى ، وكان موظفا فى جميع الأحوال لخدمة الفكرة العامة التى أعرض لها . لذلك أرجو الا يضيق القارىء بكثرة تلك الشواهد ، أو أن يعتبرها خروجا على سياق الكتاب أو ابتعادا به عـــن

طبيعته الاساسية . لأنها كما أوضحت ضرورة تطلبها العرض الواضح للأفكار والحجج والقضايا على امتداد الكتاب .

واني لأدعو الله ان ينتفع بهذا الكتاب جمهور الطلاب والباحثين وسائر المهتمين بشئون الأسرة والطفل فى المجتمع المعاصر .

علياء شكرى

فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية
فى دراسة الأسرة

فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية فى دراسة الأسرة

يعتبر علم الاجتماع العائلى من أحدث فروع علم الاجتماع التى تبلورت موضوعاتها ومناهجها ، كما يعد فى نفس الوقت من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات الهامة والقضايا التى تتجدد أهميتها ويتعاظم وزنها فى مجتمعنا الحديث أيا كان موقعه على خريطة الكرة الأرضية ومهما تباينت الاتجاهات الفكرية التى تتبناها .

وسأحاول فى هذا الفصل أن أضع يدى على بعض المشكلات المعاصرة وأبرز ملامح بعض القضايا التى تشغل اهتمام العاملين فى هذا الحقل الهام من حقول الدراسة الاجتماعية . وفى اعتقادى أن بلورة المشكلات وابراز القضايا الجوهرية الجديرة بالدراسة يمثل اسهاما كبيرا على طريق نمو العلم وعاملا هاما فى توجيه الدراسات والبحوث فى حقل ذلك العلم . ومن ثم يزداد اقتناعى كلما وضعت يدى على احدى تلك المشكلات واجملتها الى جانب المشكلات الأخرى أننى أساهم بذلك فى وضع ما يمكن أن يكون برنامجا للدراسات والبحوث العلمية فى هذا الفرع الحيوى من فروع الدراسة الاجتماعية العلمية .

أ — مقدمة

ولعل كل مشتغل بالعلوم الاجتماعية — على اتساعها وتشعبها — يدرك ادراكا واضحا ليس فى حاجة الى تدليل أن اهتمام المفكرين بالأسرة ، وخصائصها ومشكلاتها اهتمام يضرب بجذور عميقة فى تاريخ الفكر الانسانى ، بل يكاد يكون قديما قدم الفكر الانسانى نفسه . ولا نعرف حضارة راقية — خلفت لنا تراثا مكتوبا — لم يهتم مفكروها بالاسرة من زاوية او أخرى . ولكن الاهتمامات تتنوع وتتباين ، فمن اهتمامات فلسفيه الى اخرى أخلاقية الى ثالثة تأملية .. الخ وهى جميعا اتجاهات بعيدة بعدا شديدا عن الاهتمامات العلمية الموضوعية التى يحاول العلماء المعاصرون تأصيلها وتدعيمها وتطويرها .

ويمكن القول بأن دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ المدون وحتى منتصف القرن التاسع عشر : « وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفى — الخرافى او التأملى — فى موضوع الأسرة ، كما يتمثل فى : التراث الشعبى عن الأسرة ، وكتابات الادباء ، والتأملات الفلسفية . وربما كان من اعلام هذا الفكر فى عالم الأدب : شكسبير وروبرت واليزابيث براوننج ، ووالت وايتمان ، وفى عالم الدين : كونفوشيوس ، وسانت أوغسطين ، وفى عالم الفلسفة : أفلاطون ، وأرسطو ، وجون لوك ... الخ . (١)

الا أن الدراسة العلمية للاسرة لم تبدأ تتخذ شكلها الحالى المعروف الا منذ نحو مائة عام فقط ، أى فى تاريخ لاحق بكثير — نسبيا — على قيام

---

(١) انظر « تطور ميدان دراسة الاسرة » فصل فى الكتاب التالى : دكتورة علياء شكرى وآخرون ، قراءات فى الاسرة ومشكلاتها فى المجتمع المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٩١ وما بعدها . هذا وقد قدم الدكتور مصطفى الخشاب لكتابه : دراسات فى الاجتماع العائلى ، بفصل عن « الاسرة فى نظر الفلاسفة — دراسة تاريخية نظرية » ، تناول فيه كثيرا من الامور المشار اليها هنا . انظر الكتاب المذكور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦ وما بعدها .

علم الاجتماع الأم واستقلاله ورسوخ أقدامه . ولم تتحقق تلك النقلة التاريخية الا تحت وطأة التغيرات الهائلة والمشكلات العنيفة والتوترات التى اصابت النظام الاسرى فى المجتمعات الغربية فى أعقاب الانقلاب الصناعى وما عاصره وترتب عليه من تغيرات اجتماعية عميقة وبعيدة المدى . ومن هنا يمكن القول بأن قيام علم الاجتماع العائلى وترسخ أقدامه كان وليد حاجة عملية ومتطلبات يومية فرضتها طبيعة الحياة ودفعت اليها ظروف مرحلية ، وان كانت الامور بعد ذلك قد سارت سيرة أخرى .

فقد أفاد علماء الاجتماع من التفات النظر الى اهمية الاسرة كواحد من أبرز النظم الاجتماعية ، ومن ثم شرعت الأقلام تلقى الضوء على مختلف جوانب هذا النظام . وكان من الطبيعى أن يكون أصحاب التأملات النظرية والانساق الفكرية أول وكذلك أبرز المشاركين فى هذا السياق . وهكذا دخلت دراسات الاسرة فى حقل علم الاجتماع فى حمى الدراسة التطورية التى كانت « موضة » الفكر فى ذلك الوقت . وطالعتنا دراسات عن تطور حجم الاسرة ، ونظام الانتساب (الى الأم او الى الأب) ، والزواج .. الخ . وتأتى على رأس تلك الدراسات التطورية دراسة باخوفين Bachofen عن « النظام الأمومى » ، ودراسات هنرى سمنر مين Maine ، ولويس مورجان ، وادوارد وستر مارك ، وتايلور ، وهوارد ، وغيرهم من العلماء . (٢)

ومع أن هذه الدراسات الوفيرة والمستفيضة ذات الاتجاهات

---

(٢) أنظر عرضاً وافيا ومناقشة مستفيضة لهذه الدراسات وطائفة غيرها عند :

Harold T. Christensen, «Development of the Family Field of Study» in : Handbook of Marriage and the Family, by H.T. Christensen (ed.) Chicago, 1964, pp. 3-32.

كما نجد انتقادات وآراء سديدة فى مناقشة تلك الدراسات عند رينيه كونيج :

R. Konig, Familie and Familiensoziologie, in : Wilhelm Bernsdorf (ed.), Worterbuch der Soziologie, 2. Ausgabe, Stuttgart, 1969, pp. 247-262.

التطورية كانت تستهدف فى الأصل اثراء فهمنا وتنمية معلوماتنا عن الأسرة المعاصرة ، حيث أن الدراسة التاريخية انما تهدف فى نهاية الأمر الى تمكيننا من رؤية الحاضر على نحو افضل ، مع ذلك تاهت تلك الدراسات ، وضل معظم اصحابها طريقهم ، بل انحرف بعضهم بالفعل عن جادة الصواب . وانفصلت الدراسة التاريخية (التأملية الظنية أساسا) انفصالا يكاد يكون تاما عن الواقع الاسرى القائم فى المجتمعات المعاصرة . وهكذا اصبحنا أمام وضع متناقض ؛ ففى الوقت الذى توجد فيه تحت أيدينا معلومات هائلة وتفاصيل وفيرة عن نظم الاسرة والزواج فى المجتمعات التى تعرف بالبدائية وفى المجتمعات الموغلة فى القدم ، تكاد تفتقر افتقارا كليا الى تصور متكامل معتمد على أسس امبيريقية عن تطور أشكال الاسرة والزواج فى المجتمعات المعاصرة .

ولا شك أن هذا الوضع الصارخ يفرض على المشتغلين بعلم الاجتماع العائلى ضرورة العودة الى الظروف المعاصرة للاسرة والزواج والتركيز عليها ، واعطائها حقها من العناية سواء على مستوى جمع المادة ، أو تحليل المادة المتاحة والتى كانت مهملة فى الماضى . فاذا كانت الاسرة أحد النظم الاجتماعية الكبرى والأساسية فى اى مجتمع فهى تدخل فى علاقات متشابكة وفى تفاعل كامل مع بقية النظم القائمة فى اى مجتمع ؛ ومن ثم فان حاجتنا الى فهم الاسرة المعاصرة ، تدعونا الى التركيز على المجتمع المعاصر الذى تعيش فيه هذه الاسرة وتتفاعل معه .

ولكن علينا ان نتساءل ، هل كان ذلك التقصير الواضح فى دراسة الاسرة المعاصرة راجعا الى قصور فى المنهج المستخدم ، وهل من شأن الارتقاء المنهجى فى هذا الحقل أن ترتقى مستويات الدراسة ، وتقترب جهود الباحثين من مشكلات المجتمعات المعاصرة ؟ تلك كلها أمور يمكن أن تزداد اتضاحا اذا ما أولينا موضوع المنهج فى دراسات الاجتماع العائلى قدرا من اهتمامنا .

٢ ــ مشكلة المنهج الملائم

اشرت من قبل الى أن الدراسات التطورية للأسرة والزواج ظلت تتخبط وتتصارع وتتناقض فى نتائجها وتتباعد فى اتجاهاتها . ولعل السبب الرئيسى لهذا التخبط وهذا التناقض هو افتقارها جميعا الى القدر الواجب من التأصيل الامبيريقى لدراساتها . وفى رأى أنها لو فعلت لاستطاعت ان تهتدى الى سواء السبيل منذ فترة مبكرة . ووسط تيار التطورية الجارف برزت محاولتان ، كانتا بمثابة استثناء من الطابع العام فى ذلك الوقت ، واعنى دراسات الألمانى فيلهلم هبيزيش ريل Riehl ، والفرنسى فريدريك لوبلاى Le play

ففي ذلك الوقت اصدر ريل كتابه الشهير عن « الأسرة » (وهو يمثل المجلد الثالث من كتابه الضخم « التاريخ الطبيعى للشعب » ، ١٨٥٥) . وفى نفس العام ــ وعلى غير موعد ــ أصدر فريدريك لوبلاى كتابه الأشهر « العمال الأوربيون » الواقع فى ست مجلدات كبيرة . ومن الجدير بالذكر أن كلا المؤلفين كان يؤمن ايمانا عميقا بالتراث الاجتماعى الأصيل لمجتمعه ، وكان يهدف الى تغييره واصلاحه ، بهدف الارتقاء به وتخليصه من الشوائب ، فكان كلاهما رومانسيا ، وان اختلفت التفاصيل بالنسبة لكل منهما فى بعض الملامح المميزة .

على أن السمة البارزة المميزة لعمل كلا العالمين هى محاولتهما الرائدة ، والتى جاءت مستقلة عن كل منهما ، للاعتماد فى جمع مادته واستقاء معلوماته وبناء تعميماته على الملاحظة ، ملاحظة الواقع القائم الماثل أمامهما ، فكانا بذلك روادا فى المنهج الامبيريقى الدراسة الاجتماعية للأسرة . بل ان لوبلاى قد توسع فى تطبيق أسلوبه الجديد وارساه على أسس جعلته يعد بحق رائد البحث الامبيريقى فى علم الاجتماع كله .

وتتمثل الاضافة المنهجية الأساسية للوبلاى فيما اصبح يعرف اليوم بمنهج دراسة الحالة ، حيث يقوم بملاحظة دقيقة واعية للظاهرة المدروسة فى ضوء اطار موحد . وقد لجأ الى دراسة ميزانية الأسرة بوصفها تعبيرا

كميا دقيقا عن حياة الأسرة وأساسا للتحليل الكمي للوقائع الاجتماعية . ويصف تيماشيف منهجة قائلا : « ... وحينما كان يختار أسرة ليتخذها موضوعا للملاحظة ، كان يبحث عن واحدة تقترب (فى بيئتها وما شابه ذلك من الظروف) من متوسط الاقليم أو المنطقة ، وكان ذلك يتم بمعونة السلطات الاجتماعية . ولم يكن يعرف فى بعض الأحيان اللغة المحلية ، ولكن معايشته للاسرة كانت تكسبه معرفة وفهما أساسيا لأسلوب حياتها . وبهذه الطريقة ابتكر لوبلاى تكنيكا للبحث الاجتماعى يعرف الآن بالملاحظة المشاركة . لقد وعى لوبلاى جيدا الحقيقة التى مؤداها أن الملاحظة المنظمة هى وحدها الخطوة الأولى على طريق البحث العلمى » . (٣) وهكذا كان لوبلاى يدون بدقة كل تفاصيل حياة الأسرة التى درسها ، كما وضح بالدليل المادى كيف يمكن للباحث أن يشارك المبحوثين حياتهم . وهكذا علاوة على أن لوبلاى قد نشر دراسات مفصلة عن المناهج التى اتبعها فى تلك البحوث .

ولو تعرضنا لتقييم الحصاد الموضوعى لدراسات لوبلاى لوجدناه حصادا هزيلا يمكن أن يتعرض للنقد والتجريح من اكثر من ناحية . فقد اخفق فى اختيار الاسرة « الطرازية » ، أعنى تلك المثلة تمثيلا سليما للقاعدة العمالية التى كان يدرسها . وهى نقطة أساسية لانه عدل عن استخدام الأسلوب الاحصائى فى دراسة الأسرة العمالية ، واختار بدلا من هذا أسلوب دراسة الحالة ، الذى يقوم على الدراسة المركزة وعلى المعايشة المتصلة وعلى مشاركة الباحث حياة تلك الاسرة . ولذلك تكون سلامة الاختيار ضمانا لسلامة النتائج وشرطا اساسيا من شروطه . أما عن النتائج التى توصل اليها من تلك الدراسات فكانت نتائج مشوهة ومضطربة من الناحية الأيديولوجية . لذلك يجمع مؤرخو الفكر الاجتماعى على أن قيمة دراسات لوبلاى ليست فى نتائجها الموضوعية ، وانما تتمثل

---

(٣) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د . محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٣ .

قيمتها الكبرى فى الاضافة المنهجية التى قدمها لوبلاى الى البحث العلمى الاجتماعى . (٤)

وقد تجمعت حول لوبلاى مجموعة من الباحثين الذين تعلقوا بأفكاره الاصلاحيه ، كما جذبتهم أساليبه فى البحث . وقد أصدروا دورية علمية اطلقوا عليها اسم « العلم الاجتماعى » . وركزت بحوث تلك المجموعة فى بادىء الامر على الدراسات الاقليمية ، ثم ما لبثت بعد ذلك أن وسعت نطاق بحثها بحيث أجرت دراسات تغطى بلادا بأكملها . واتخذت تلك البحوث — سيرا على نهج لوبلاى — من الأسرة وحدة للمقارنة . وظلت الدراسات المونوجرافية لهذه الجماعة بمثابة مثل أعلى لكل البحوث الامبيريقية . (٥)

ويرجع الفضل الى مدرسة لوبلاى فى انجلترا وكذلك الى مدرسة « مسوح المجتمع المحلى » «Community Surveys» فى ادخال عديد من الضوابط وأدوات الأحكام على منهج دراسة الحالة كما عرفناه عند لوبلاى(٦) .

ثم حرص كبار علماء الاجتماع المحدثون على لفت النظر الى الثغرات التى تعيب تطبيق هذا المنهج الجديد على غير هدى . فأوضح دور كايم كيف أن الاغراق فى الوصف فى غيبة اطار تصورى واضح سوف ينتهى حتما الى متاهة لا مخرج منها وفوضى يمكن أن تهدم ثمرة كل بحث . ووجدنا نفرا من علماء الاجتماع الالمانى يؤكدون بدورهم على اهمية تمثيل « الحالة » او

---

(٤) انظر علياء شكرى ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٤ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٦ وكذلك مقال رينيه كونيج الذى سبقت الاشارة اليه، ص ٢٥٠ . وقدأنشئت دار لوبلاى «Le Play House» فى لندن أساسا ، ثم انتقلت منذ عام ١٩٤٠ الى ليدبورى فى هرفورشاير ، وكان A. Farquharson آخر من تولى رئاستها .

(٦) وخاصة فى أعمال تشارلز بوث ، وجديز ، وبرانفورد ، وراونترى وويب ، وباولى .

Cf, Sidney and B. Webb, Methods of Social Study, 1932.

الحالات التى تختار موضوعا للدراسة . ويمكن القول بالاختصار بأن هذه المشكلة قد شغلت مكانا بارزا فى كل كتابات البحث الاجتماعى المعاصرة .

وقد قدم « هيل » Hill فى عرضه للمادة العلمية من ١٩٤٥ — ١٩٥٦ مزيدا من الشواهد على ازدياد الاهتمام بالمنهج العلمى فى دراسة الاسرة . اوضح على وجه الخصوص أن هناك اتجاها نحو :

(أ) استخدام عينات اكثر تمثيلا ، على الرغم من أن معظم الدراسات فى أمريكا مازالت تعتمد على عينات غير ممثلة ، مثل طلبة المعاهد العليا .

(ب) ازدياد الاعتماد على الملاحظة المباشرة فى جمع المادة ، على الرغم من أن الاستمارات وكشوف الأسئلة (الاستبيانات) والاختبارات مازالت — رغم كل ما فيها من مثالب — أكثر الوسائل انتشارا .

(ج) ازدياد الاعتماد على احصائيات الاحتمال فى تحليل المادة

(د) كثرة اختبار الفروض الموضوعية نظريا .

(هـ) كثرة اتخاذ المواقف ذات الطبيعة الاحصائية . (٧)

والواقع ان مشكلة المنهج الملائم يجب أن تقودنا فى النهاية الى نقطة — تمثل بدورها قضية أساسية من قضايا العلم — هى ارتباط البحث بالنظرية ، اى أن يلتزم الباحث فى دراسته باطار نظرى يرشده ويوجهه . وقد أشار هارولد كريستنسن الى أن « التكوين المنهجى للنظرية قد أصبح يمثل اهتماما رئيسيا فى دراسات الاسرة فى المرحلة التى بدأت حوالى عام ١٩٥٠ . وربما كان هذا الاهتمام بوضع نظرية هو الاتجاه السائد فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع العائلى » . (٨)

---

(٧) انظر هارولد كريستنسن ، تطور ميدان دراسة الاسرة ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٥ — ١٠٦ .

ولكن لا شك أن قضية ارتباط البحث بالنظرية قضية عامة وشاملة لا تقتصر على علم الاجتماع العائلى وحده ، وانما تمتد أدخل فى بابه المناقشات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع العام .

٣ — قضية القوانين العامة فى تطور الاسرة
« قانون التقلص »

أشرت من قبل الى أن الدراسات التطورية قد افرزت كما هائلا من المادة عن المجتمعات التى تعرف بالبدائية وعن المجتمعات العتيقة الموغلة فى القدم ، فى الوقت الذى صرفت فيه الاهتمام عن دراسة الاسرة فى ظل ظروف الحياة المعاصرة . ووجه الاهمية فى اتصال دراسات الاسرة من الماضى السحيق إلى الحاضر أننا لا نستطيع أن نحدد ما اذا كان هناك قانون تطورى واحد يحكم تطور أشكال الاسرة ووظائفها ، أو نظم الزواج واشكاله منذ العهود القديمة الى اليوم . (٩)

---

(٩) وان كانت قد توفرت — بشكل جزئى — بعض الدراسات القيمة عن تطور الاسرة والزواج فى بعض المجتمعات الحديثة ، نذكر منها دراسات ماريان فيبر عن « التطور القانونى لوضع الزوجة والام » ، ودراسات موللر لاير عن « الأسرة » ودراسة جودسل عن « تاريخ الزواج والاسرة » ، ودراسة كارل زيمرمان عن « الاسرة والحضارة » ، واوردها فيما يلى على سبيل المثال :

Marianne Weber, Ehefrau und Mutter in der Rechtsenrwicklung, 1907 ; Fr. Muller-Lyer, Die Familie, 1911 ; W. Goodsell. A History of Marriage and the Family, 1915, 2nd ed. 1934 and C. Zimmerman, Family and Civilization, 1947.

وان كانت تعد أكثر افادة من ذلك تلك الدراسات ذات الطابع الوصفى فى الغالب — التى تصور تطور الاسرة فى ثقافات او مجتمعات بعينها مثل :

A.W. Calhoun, A Social History of the American Family, 3 Vols., rev. ed. 1960 ; Ph. Aries, L'Enfant et la vie familiale sous l'Ancien Regime, 1960.

وكذلك دراسات ماكس بلوش العديدة عن الاقطاع .

ولعل القانون التطورى الوحيد الذى يمكن أن يعد مؤقتا موجها نظريا لهذا النوع من الدراسات « قانون التقلص » الذى قال به دور كايم . (١٠) والذى يذهب الى ان حجم الاسرة أخذ فى الانكماش او التقلص تدريجيا من دوائر (قرابية) أوسع الى دوائر اضيق فاضيق . بحيث نصل فى نهاية المطاف الى « الاسرة الازواجية » التى نعرفها فى عالم اليوم ، والتى لا تضم سوى الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين . ومن هنا يصبح الزواج هو العامل الأول والأساسى فى تكوين الإسرة ، وفى التأثير على حجمها وظروفها . (١١)

ولقد كان دور كايم يعتقد فى باديء الامر أن هذا القانون ينطبق على تطور الاسرة منذ اقدم النظم الاجتماعية حتى الوقت الحاضر ، وأن بالامكان اثبات ذلك والتدليل عليه . ولكن لا شك أن توسيع مجال انطباقه على هذا النحو لا يصمد أمام الشواهد التى تخالف ذلك وتضعف من هذا الحكم العام . وربما كان الاقرب الى الصواب القول بأن هذا القانون ينطبق على تطور نظام الاسرة منذ العصر الكلاسيكى حتى العصر الحاضر ، مع فتح باب الاحتمال بأن يكون هذا التقلص قد تكرر اكثر من مرة فى بعض المجتمعات على امتداد هذا الحيز الزمنى . أى ان الاسرة قد وصلت الى هذا الحجم الصغير مرة ثم عادت فاتسعت دائرة القرابة من جديد ، وعادت الى التقلص فى تاريخ لاحق ، وهكذا يمكن تصور العملية بشكل دورى .

---

(١٠) انظر فى ذلك مقاله :

La Famille conjugale, in : Revue Philosophique, 1921.

وكذلك اشاراته السابقة الى هذا الموضوع فى كتابه : « الانتحار » الذى صدر فى طبعته الاولى عام ١٨٩٧ ، وصدرت الطبعة الثانية بعد ذلك عام ١٩٣٠ .

(١١) انظر مزيدا من التفاصيل فى المراجع التالية :

T. Parsons, The Kinship System of the Contemporary United States, in : Essays in Sociological Theory, 1949 (Originally Published 1943) and R. Konig, Materialien zur Soziologie der Familie, 1946.

وتزداد هذه الصورة تعقيدا امام ناظرينا اذا وجد فى نفس المجتمع عدة انماط من الاسرة فى نفس الوقت . حيث تعيش الطبقات العليا فى اسر ذات دوائر قرابية متسعة نسبيا ، بينما تعيش الطبقات الدنيا من الأصل فى أسر زواجية محدودة العدد ، وهو الوضع الذى نصادفه على سبيل المثال فى بعض الثقافات العتيقة الراقية منذ فترات مبكرة نسبيا . فاذا شهد النظام الاسرى فى مثل ذلك المجتمع نوعا من التقلص ، فانه لا يحدث الا بالنسبة لاسر الطبقات العليا أو الطبقات الوسطى العليا (التى كانت متضخمة اصلا) ، بينما تظل اسر الطبقات الدنيا على حالها ، اللهم الا انها تزداد وزنا ويتعاظم دورها فى الحياة الاجتماعية . مثل الاسر العمالية الحديثة على سبيل المثال (ولكن هذا التغير شىء ، والتقلص الذى نتحدث عنه شىء آخر) . ويأخذ التقلص فى اسر الطبقات العليا مداه الى أن يصل نمط الاسرة عندها الى نمط الزواجى الشائع بين أسر الطبقات الدنيا . ومن الممكن ان نصف هذا التطور بانه نوع من « التقارب » أو الالتقاء فى التطور بين اشكال وانماط الاسرة المختلفة .

الا أن هذه النتيجة كثيرا ما تشذ أو تختلف فى عصرنا الحاضر بالنسبة للقطاعات الفائقة الثراء ، التى نجدها اما أنها لم تتخل عن نمط الاسرة القرابية القديمة أبدا (كالأسر الملكية على سبيل المثال) ، او انها بدأت تعود بشكل تلقائى الى النمط الممتد من جديد . وهناك عديد من الشواهد على ذلك . (١٢)

كما أن من الشروط الاساسية الأخرى لفهم هذا التطور على

---

(١٢) انظر على سبيل المثال :

R. Konig, Neue Perspektiven der Familien soziologie, in : Kolner Zeitschrift fur Soziologie und Sozialpsychologie, XV II, 1965.

وكذلك علياء شكرى ، الاسرة النووية والتصنيع ، فصل فى الكتاب التالى : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ .

حقيقته وتقيمـــه تقييما دقيقـــا التمييز بين « تحلل » Desintegration « وتفكك » Desorganization الأسرة(١٣) . حيث نجـــد أن تحلل الاسرة يسير موازيا للتحلل العــام الذى يطرأ على المنــاطق الثقافيــة المختلفة ، اعنى ـــ ان صح القول ـــ « تشعيب » الوعى الاجتماعى العام الى عدد من القطاعات أو الوحـــدات الجـــزئية الثقافية (كالصـــناعة ، والاقتصاد ، والقانون ، والدولة ، والعلوم ، والفن ، واخيرا الأسرة) . وهى قطاعات تعمل مستقلة عن بعضها نسبيا . ونلاحظ هنا أن هـــذه العملية ضرورة حتمية لا يمكن تجنبها ، كما لا يمكن الرجوع فيها ، ذلك ان ارتقاء الحضارات وتقدمها لا يتيسر تحقيقه الا فى مجتمع متخصص ومتنوع (أو ما نعرفه فى الكتابات الاجتماعية باسم مبـــدأ « التخصص وتقســـيم العمل ») . حيث يكمن وراء هذا التنوع المتزايد مبـــدأ اجتمـــاعى تربوى اساسى ، هو « التعاون مع التباين أو مع التنوع » .

كما نجد علاوة على هذا أن استقلال الاسرة هذا قد ادى على امتداد هذه العملية الى تخفيض الانجازات الوظيفيـــة الى مســـتوى الانجازات الاسرية البحت . حيث ساعد على ذلك تضييق نطاق الاسرة واقتصاره على جماعة الزوجين والأولاد فقط . (١٤) وبذلك أصبحت الاسرة أهم أشكال الجماعات . اذ أدى الاستقلال عن الاطار الاجتماعى العام الى تكثيف الحياة وتوجيهها نحو الداخل توجيها مركزا . ولا شك أن هـــذا التكثيف الداخلى للعلاقات ظاهرة على جانب كبير من الاهمية ، حيث أن هـــذه البيئة العائلية هى الوعاء الذى تنمو فيه الشخصية الثقافية الاجتماعية .

---

(١٣) يرجع الفضل الى رينيه كونيج فى تقديـــم هـــذين المفهومين والقاء الضوء عليها وتحديدها انظر كتابه : دراسات فى علم الاجتمـــاع العائلى ، الذى سبقت الاشارة اليه ، حاشية رقم ١١ من هذه الدراسة .

(١٤) انظر فى تفصيل تلك العملية ، رينيه كونيج ، دراســـات فى علم الاجتماع العائلى ، مرجع سابق . كما انتبه الى هذه النقطة من قبل العلامة الامريكى ما كيفر فى كتابه « الجماعة » :

R.M. Maclver, Community, 1917.

انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب الهام التى صدرت عن مكتبـــة الانجلو المصرية (بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين) .

ومن هنا لانغالى اطلاقا عندما نقول ان علم الاجتماع العائلى المعاصر لا يقتصر على تقديم تحليل علمى للاسرة ، وانما يقدم لنا فى الوقت نفسه اسهاما اساسيا فى دراسة وفهم ظروف الانسان فى المجتمع المعاصر .

والملاحظ أن علم الاجتماع العائلى المعاصر قد ابتعد عن الاتجاه التشاؤمى الذى كان يسيطر على دراسات ذلك العلم فى الماضى ، وأصبح يؤمن عن يقين أننا بصدد نمط جديد من الاسرة قادر على أن يتميز بكل سمات الاستقرار والتكامل(١٥) . وقد استعرض العالم الالمانى كونيج هذا الخط التطورى الجديد ، وساق العديد من الشواهد للتدليل عليه فى العديد من مؤلفاته فى علم الاجتماع العائلى .

أما « التفكك » العائلى فهو على خلاف هذا لا يصف علاقة الاسرة مع النظام الاجتماعى العام واستقلالها عنه ، وانما يصف الحالة الداخلية للاسرة ، التى تتعرض لتهديد بعض التطورات الاجتماعية العامة وبعض الأعاصير الداخلية الخاصة . ومن بين التطورات الاجتماعية التى يمكن أن تؤدى الى التفكك الاسرى تلك التطورات الاخيرة التى طرأت على الحياة الاقتصادية والحياة المهنية على وجه الخصوص وكذلك على الحياة السياسية والتى أدت جميعها الى ان اصبحت الدولة تضطلع بالجانب الأكبر من الوظائف التى كانت تؤديها فى الماضى (خاصة عملية التربية بمعناها الواسع) كذلك تعمل التغيرات البيئية المتصلة (كتغيير مكان الاقامة ومحل العمل وتغير العلاقة بين الاسرة والمدرسة ..... الخ) على اعاقة قيام نظم وأنماط عائلية مستقرة . يضاف الى كل ذلك تأثير حالة سيولة الحركة الاجتماعية العامة فى المجتمع ، والتى ترجع فى المقام الاول الى انتشار الحراك الاجتماعى بأنواعه وأشكاله المختلفة ، وتغير أولويات

---

(١٥) انظر على سبيل المثال :

H. Schelsky, Die Aufgaben einer Familiensoziologie in Deutschland, in : Kolner Zeitschrift fur Soziologie, Neue Folge, 2. Jahrgang, 1949/50.

وانظر لنفس المؤلف الدراسة التى سبقت الاشارة اليها عن التغيرات المعاصرة فى الاسرة الالمانية ، التى صدرت فى طبعتها الاولى عام ١٩٥٣ ، وفى الطبعة الثانية عام ١٩٦٧ .

القيم فى نظر الراى العام مما جعل الأسرة تفقد ولا شك مكانتها القديمة كقيمة محورية من قيم الوجود الاجتماعى .

أما التفكك الداخلى للاسرة فيعرف بأنه مجموع مظاهر النقص التى تطرأ على رصيد الاسرة من الافراد (أى ما يعرف باسم « الاسرة الناقصة » المفككة .... بالمعنى الواسع) . ولكنا نلاحظ من ناحية اخرى انه بسبب قانون التقلص العام واستقلالها أو انسلاخها عن النظم الاجتماعية الأخرى يحدث تقلص فى عدد أفراد الأسرة أيضا ، ومن هنا يمكن القول بأن «تحلل» الكيان العائلى يؤثر بدوره على التفكك العائلى.ولو أن هذه العلاقة بين الظاهرتين ليست واضحة كل الوضوح ، اذ يمكن أن نجد فى أقصى حالات الاستقلال (أو التحلل)أعدادا لا نهاية لها من الأسر المنظمة المترابطة أقوى ما يكون الترابط وأحسن ما يكون النظام . وان كان يترتب على حالات التقلص القصوى أيضا تأكيد واضح على استقلال كل من الزوجين عن بعضهما من ناحية ، واستقلال الأولاد عن الوالدين من ناحية أخرى . ولهذا قيل ان التنظيم العائلى الصارم انما هو حالة مؤقتة فى حياة الأسرة . وهو يبدأ مع ميلاد الطفل ، وينتهى بوصول الأطفال الى سن البلوغ ، وان كان تأثير الأسرة على الجيل الجديد يأخذ فى التراجع منذ فترة مبكرة نسبيا .

ويمكن القول بأن دورة الحياة الاسرية تستمر الآن نحو عشرين عاما فقط ، نظرا للانخفاض العام فى سن الزواج فى الوقت الحاضر . بحيث أنه بعد استقلال الجيل الجديد عن الوالدين بعد انتهاء دورة الحياة الاسرية يعود الزوجان وحيدين من جديد . ولعل هذا التطور يؤكد لنا المعنى الذى ذهب اليه دور كايم عندما وصف الزواج بأنه « المجال المحورى للاسرة والنقطة الوحيدة فيها التى تتصف بالدوام والاستمرار » .

ويجب الا يزعجنا قصر مدة دورة الحياة الأسرية ، فقد نبه نفر من علماء الاجتماع العائلى الى أن الحفاظ على التنظيم العائلى بعد الفترة المعينة الواجبة يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة فى مجموعها وعلى

مصالح افرادها . وقد اطلق رينيه كونيج على هذا الوضع اسم « التنظيم المفرط » او المبالغ فيه(١٦) . حيث يمكن أن يترتب عليه بعض المظاهر المعروفة مثل ارتباط الرجل بأمه ارتباطا اكثر من اللازم ، كما يحدث فى أوربا على سبيل المثال ، او ما يحدث فى اليابان من تحكم الحماة (أم الزوج) فى زوجة ابنها بدرجة مبالغ فيها أيضا ، بينما نجد فى الولايات المتحدة هذه العلاقة قائمة بين البنت وأمها ... وهكذا . وجميعها مواقف مرضية تؤدى الى خلق العديد من المشكلات والأزمات التى تخيم على جو الحياة الأسرية .

٤ — الأسرة كجماعة من نوع خاص

من النتائج الايجابية التى ادى اليها التطور النظرى لعلم الاجتماع العائلى المعاصر اكتمال النظر الى الأسرة كجماعة من نوع خاص . هذا فى نفس الوقت الذى وصلت فيه نظرية علم الاجتماع عن الجماعات الانسانية الى مزيد من الدقة والعمق بسبب الحوار مع دارسى علم الاجتماع العائلى .

والجدير بالذكر هنا أيضا أن الاسهامات النظرية الأوربية فى هذا المجال قد جاءت فى أعقاب مبادرات نظرية امريكية رائدة . حيث سبق تشارلز كولى Cooley (فى كتابه التنظيم الاجتماعى الصادر عام ١٩٠٩) الى مناقشة مشكلة « الجماعات الأولية » وتحديد ملامح هذا النوع من الجماعات الانسانية وخصائصه الأساسية . وعلى الرغم من أن جانبا من وجهة نظر كولى حول هذا الموضوع نبت أمريكى خالص ، وثمرة حوار وتأمل لظروف أمريكية متميزة ، الا انه كان عظيم الأهمية بالنسبة لعلم الاجتماع العام

---

(١٦) انظر مثلا المقالات التالية لكونيج :

R. Konig, «Uberorganisation der Familie als Gefahrdung der seelischen Gesundheit», in : Handbuch der Psychohygiene, Vol. I, 1949, and «Abhangigkeit und Selb-standigkiet in der Familie», in : Abhangigkeir und Selbstandigbeit in Sozialen leben, by L.V. Wiese(ed.), Vol. I, 1051.

كله بصفة عامة ، ولعلم الاجتماع العائلى على وجه الخصوص . وخلاصة راى كولى ان الجماعات الأولية ، تعد اولية من الناحية الزمنية ومن ناحية طبيعتها على السواء ، اى انها تلك الجماعات التى تؤثر على نمو الشخص فى مراحله الأولى سابقة بذلك اى جماعة اخرى (حيث تعد المسئولة عن بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية) . وان تأثيرها ينفذ الى أعماق شخصية الفرد ويمسها فى مجموعها (على خلاف « الجماعات الثانوية » ، أو الاتحادات بالمعنى الواسع التى يقتصر تأثيرها على جانب واحد بعينه من جوانب حياته ، ومن ثم يظل هذا التأثير مقتصرا على السطح فقط) . كذلك تتمثل الجماعة الأولية فى طائفة من علاقات المواجهة الوثيقة التى تتميز بالترابط والتعاون . الا انه حدث بعد ذلك ان تراجع التأكيد على سمة التجاور المكانى كخاصية مميزة للجماعات الأولية ، حيث ثبت أنه من الممكن قيام علاقات شخصية وثيقة واليفة بالرغم من الانفصال المكانى بين افراد الجماعة الأولية . وقد اثبت هذا ـ علاوة على ذلك ـ الأهمية الكبرى التى تتمتع بها العلاقات العائلية كمصدر لمادة البحوث والدراسات فى علم الاجتماع العائلى(١٧) .

وهكذا ظلت سمة الترابط الوثيق او الالفة intimacy أهم الملامح المميزة للجماعة الأولية(١٨) .

واتفق جمهرة الباحثين على ان اهم الجماعات الأولية هى : الأسرة ،

---

(١٧) Cf. W.I Thomas and F. Znaniecki, The Polish Peasants in Europe and America, 3rd ed. 1958 and E.F. Frazier, the Negro Family in the United States, 1939.

وانظر كذلك رينيه كونيج ، مقال علم الاجتماع العائلى ، مرجع سابق، ص ٢٥٧ .

(١٨) Cf. E. Faris, Primary groups : Essence and Accident», in : American Journal of Sociology, Vol. 38, 1932.

وجماعة الجوار ، المجتمع المحلى ، وكذلك جماعات اللعب عند الأطفال(١٩) .
ومن هنا يمكن أن نفهم — بوضوح أكبر — تعريف رينيه كونيج للأسرة بوصفها : « جماعة من نوع خاص ، يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد الأليف المترابط ، والتعاون والمساعدة المتبادلة . وتتميز العلاقات داخلها بالألفة والترابط ، وهي تخلق نفسها بنفسها (٢٠) » . حيث يبدو بوضوح كيف يمكن أن تعد الأسرة موقفا من نوع خاص وبيئة خلقية من طبيعة متميزة ، تتسم ببعض التصورات الاجتماعية الثقافية .

وقد قدم جورج هومانز (فى كتابه الجماعة الانسانية ، الصادر عام ١٩٥١) تعريفا مختصرا للأسرة فى ضوء نظريته العامة فى الجماعات ، حيث وصفها بأنها : « جماعة صغيرة » . ومن شأن هذا التعريف أن يجعل من الوظيفة البيولوجية للأسرة عنصرا ثانويا فى تعريفها ، بينما يضع الثقل كله عند تحديدها على العوامل الاجتماعية الثقافية(٢١) . فلم يعد الإنجاب ورعاية الوليد مركز نشاط الأسرة ومحور عملها (وهو التصور الذى نلمسه عند وسترمارك على سبيل المثال) ، وانما اصبح هذا المحور يدور حول بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية . ومع اختفاء تلك النظرة القديمة غير المنصفة للوظائف الاجتماعية والثقافية ، اختفى أحد الأحكام القبلية الشائعة عن

---

(١٩) وقد طور ريسمان هذه النقطة مؤخرا تطورا حاسما فى نظريته عن « جماعات الرفاق » Peer — Groups وذلك فى كتابه :
Riesman, D., The Lonely Crowd, 1950.

(٢٠) أنظر هذا التعريف فى الفصل الذى عقده كونيج لتعريف الأسرة فى كتابه « دراسات فى الاجتماع العائلى » الذى سبقت الاشارة اليه ، وكذلك مقاله السابق ، ص ٢٥٧ .

(٢١) وهو الاتجاه الذى تتبناه اليوم بطريقة متعسفة أشد التعسف شتى فروع الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، التى يرجع اليها فى البداية الفضل الأكبر فى تبنى نظرية بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية والتدليل عليها وبيانها بطريقة ملموسة وواضحة كل الوضوح . ونشير فى هذا الصدد الى دراسات روث بندكت ، ومرجريت ميد ، وكلايد كلاكهون ، ورالف لنتون وغيرهم .

الأسرة ، والذى اثر فى بعض الأحيان تاثيرا بالغ الضرر على دراسات الاجتماع العائلى(٢٢) .

والواقع أن هذا النمط العائلى لم يظهر الى حيز الوجود الا كثمرة لعملية التقلص والانسلاخ (الاستقلال) التى مرت بها الأسرة ، والتى بدا انها ستتحول فى نهايتها الى « جماعة انجاب » فقط . ولكن اذا نظرنا الى الوظائف والصلات الاجتماعية والثقافية للأسرة فى الماضى ، لتاكدنا اننا لا يمكن أن نفهم الأسرة الحديثة فى جوهرها فى ضوء وظيفة الانجاب وحدها (٢٣) . ولذلك لم يجانب الصواب ذلك النفر من الباحثين الذين ذهبوا الى القول « بالميلاد الثانى » للانسان داخل الأسرة كشخصية اجتماعية ثقافية (ورنيه كونيج هو صاحب هذا المصطلح) .

وقد ترتب على هذا المنطلق الخاطىء ، من النظر الى الأسرة كجماعة انجاب فقط ، النظر عند تحليل الأشكال الدنيا من الأسر الى اعتبار كل العلاقات القرابية علاقات قرابة دموية . فحيث تستخدم مصطلحات « اب » أو « أم » مثلا ، يعتقد انها علاقة أبوة دموية او أمومة دموية ، ولذلك تعدلت النظرة السوسيولوجية الى القرابة بحيث أصبحت تعد نسقا من العلاقات الاجتماعية ، التى تنهض على أسس عديدة متنوعة ، تكون القرابة الدموية مجرد أساس واحد منها فقط . ولعل من الأسباب التى ادت الى هذا التصور الخاطىء للأسرة كجماعة انجاب فقط دخولها كموضوع بارز للدراسة فى الدراسة السكانية والسياسية السكانية،حيث لم تكن تلك الدراسات تهتم فى معالجتها للأسرة الا بدورها كوحدة للتكاثر.ولهذا اصبح من الضرورى أن نفصل وجهتى النظر السابقتين عن بعضهما فصلا واضحا ، كى تتحدد المشكلات المتصلة بدراسات الاجتماع العائلى فى الصورة السليمة .

---

(٢٢) أنظر مزيدا من مناقشة هذه النقطة والتدليل عليها عند كونيج ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ . وكذلك المراجع الأخرى الواردة هناك .

(٢٣) أنظر على سبيل المثال ، رالف لنتون ، دراسة الانسان ، ترجمة عبد الملك الناشف ، نشر المكتبة العصرية صيدا وبيروت ، ١٩٦٧ ، الفصل العاشر .

بقى فى هذه النقطة أن نشير الى الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة التى تنطلق من العمليات التربوية التى تقوم بها الأسرة ، والتى تنهض على تدريب الطفل وتعويده بعض أساليب السلوك فى بادىء حياته ، ثم تتحول تدريجيا الى جعله « يهضم » أو « يستدمج » internalize المعايير الاجتماعية العامة وبحيث يتحول هو نفسه — مع البلوغ واكتمال النمو — الى رقيب على نفسه ، قادر على حراسة تلك المعايير والدفاع عنها .

وهكذا لا تفهم عملية التربية داخل الأسرة كعملية تنشئة اجتماعية فحسب ، وانما كعملية نقل للتراث الثقافى من جيل الى الجيل التالى . والملاحظ أن المواقف الحرجة والحاسمة فى تلك العملية التربوية — كالفطام أو النظافة الشخصية — تتباين فى تفاصيلها تباينا شديدا من ثقافة لأخرى ، الأمر الذى دفع الباحثين الى ابراز دورها الهام فى صياغة وتكوين « الشخصية الأساسية فى كل ثقافة من الثقافات المختلفة . وان كان من المبالغ فيه دون شك أن يذهب البعض الى تفسير « الطابع القومى » أو « الشخصية القومية » فى ضوء عادات النظافة الشخصية الشائعة فى اسر تلك الثقافة ، وهو ما يحدث فى بعض الكتابات المعاصرة اليوم . وان كان من الصعب فى الوقت نفسه اثبات ان نمط شخصية الرجل البالغ يختلف حتما عن الأسلوب الذى كان يعامل به وهو رضيع أو وهو بعد طفل صغير . ولعل أنجح الوسائل التى يستطيع بها الكبار فرض الطاعة والخضوع على الطفل الصغير هى حرمانه من الحب ، وليس ضخامة أجسامهم بالنسبة له أو تفوقهم عليه فى القوة . اذ أن ذلك هو الموقف الذى يستجيب له الطفل بأقصى قدر من الحساسية بسبب القلق الذى يتعرض له نتيجة التهديد بفقدان الحنان والحب . والملاحظ أن الدور البارز فى هذا الصدد هو دور الأم دون منازع ، على أن دور الأب لا يبرز فى هذه الناحية الا متأخرا ، علاوة على أنه قد تأثر — بشكل سلبى — بفعل الظروف والتطورات الاجتماعية العامة(٢٤) .

---

(٢٤) وهى الحقيقة التى دفعت البعض الى القول بأننا نتجه نحو مجتمع لايعرف للأب دورا داخل الأسرة . وهذه قضية تحتاج الى دراسة مستقلة =

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن دراسات الاجتماع العائلى تتخذ فى كثير من الأحيان أكثر من طابع مميز ، وتغطى أكثر من مجال من آفاق المعرفة الاجتماعية . حيث تهتم من ناحية بدراسة العمليات المتصلة بانتقال المعايير الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، كما تلقى — من ناحية ثانية — الضوء على مكانة الفرد فى المجتمع الحديث . كما تمثل فى النهاية جزءا حاسما فى نظرية الشخصية الانسانية بصفة عامة . فالطائفة الأولى من المشكلات والموضوعات تتعلق بمسائل علم الاجتماع العائلى بمعناه المحدود . بينما تنصب المشكلات من النوع الثانى على النقد الثقافى للمجتمع المعاصر . وأخيرا تدخل المسائل والموضوعات من النوع الثالث فى ميدان علم الاجتماع العام ، الذى لا يهتم بتنوع عمليات التكامل العائلى فى حد ذاتها ، بقدر ما يهتم بالعلاقات البنائية الوظيفية العامة القائمة بين الفرد والمجتمع بصفة عامة وبشكل مطلق . ولا شك أن عدم الفصل فصلا واضحا بين هذه المستويات الثلاثة من المعالجة ومن التعميم يؤثر تأثيرا سلبيا غاية السلبية على دراسات الأسرة فى المجتمع المعاصر . اذ أن من شأن هذا أن يخلط الباحث حتما بين المعرفة الوضعية والتقييم الثقافى والتحليل النظرى العام(٢٥) .

تلك طائفة من المشكلات والقضايا التى تشغل البحث فى علم الاجتماع العائلى المعاصر ، والتى لم تستأهل بعد ما هى جديرة به من رعاية واهتمام الدارسين العرب . ونرجو أن تكون هذه المناقشة السريعة لتلك القضايا ، بمثابة مقدمة للعديد من الدراسات التى يحويها هذا الكتاب .

= لأنها تمس فى حقيقة الأمر طائفة واسعة من القيم والمعايير الأسرية والاجتماعية العامة .

أنظر حول هذه النقطة :

Vgl. A. Mitscherlich, «Der venschwundene Vater, in : Kolner Zeitschsift fur Soziologie und Sozial psychologie, VII, 1955.

ولنفس المؤلف كتاب آخر حول نفس الموضوع :

Auf dem Wege zur vaterlose Gesellschaft, 1963.

(٢٥) تناول رينيه كونيج هذه المشكلة بشكل عام وبالتطبيق على عدد من مجالات الدراسة فى علم الاجتماع فى المرجع التالى :

R. Konig, Handbuch der empirischen Sozialforschung, Vol. II, Stuttgart, 1968.

الفصل الأول

نظام القرابة

- مقدمة
- نظم القرابة ذات الخط الواحد
- حلول وسطى توفيقية
- الانتساب الثنائى
- نظم قرابية متنوعة
- القرابة الخطية (المباشرة) والقرابة المجانبة (غير المباشرة)
- الأصهار

الفصل الأول

نظـــام القـــرابة

مقــــدمة :

أوضحنا فيما سبق أن الأسرة مؤسسة عامة من المؤسسات الموجودة فى أى مجتمع على امتداد رقعة العمران البشرى المعروف بأبعاده الزمانية والمكانية على السواء . ولكن الحقيقة المكملة لهــذا المبدأ العـــام هى أن خصائص المجتمع الانسانى وظروفه هى التى تحدد فى كل حالة الشـــكل الذى نتخـــذه الأسرة فى هذا المجتمع . ويأتى على رأس تلك الخصـــائص والظروف الاجتماعية الانساق الاقتصادية والثقافية فى المجتمع ، فهى أبرز العوامل المؤثرة فى الأسرة . واذا دققنا النظر فى تأثير المجتمع على الأسرة ، لوجدنا هذا التأثير ينفذ من خلال التنظيم الاجتمـــاعى للزواج والقيـــود والمحرمات التى تفرضها على العلاقة الزوجية ، ونظم النسب وبالتالى شرعية نسبة المواليد وقواعد اللاشرعية ، ونظم القرابة ، واكتســـاب اسم الأسرة ، ونظم الملكية ، والمهنة ، والمكانة ، والهيبة ، والوصـــاية ، ونظم الاعالة ، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها ، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادى بين الرجل والمراة ، وحقوق وواجبات الوالدين وغيرها من الأقارب ، وحقوق وواجبـــات الأطفـــال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب .. تلك فقط طائفة من الأمثلة التى توضح لنا بعض مجالات تأثير المجتمع على الأسرة من شتى جوانب حياتها (١) .

---

(١) انظر دراسات وشروحا مفصلة لهذه النقاط فى المراجع التالية :

— Richard Thurnwald, **Wesen, wandel und von Familie, Verwandtschaft and Bünden,** Berlin, 1932.

— Robert Lowie, **Social Organization,** London, 1948 .

واذا كان الأمر كذلك فلابد أن نتوقع أن تلك النواحى والأفكار سوف تتغير حتما مع تغير البناء الاجتماعى العام للجماعة ومع تغير ظروفها وأوضاعها الاقتصادية ، ونظام السلطة فيها ، وتغير ثقافتها الدينية . فتلك العوامل مجتمعة هى التى تحدد مكانة الأسرة فى المجتمع .

نظم القرابة ذات الخط الواحد :

من أهم العوامل الهامة فى تمييز نظم القرابة عن بعضها ، خاصة نظم القرابة ذات الخط الواحد ، النظم الأمومية ، والنظم الأبوية ، حيث يتم الانتساب فى النوع الأول فى خط الأم ، ويتحدد الانتساب فى النوع الثانى فى خط الأب .

ويرجع الفضل الكبير فى القاء الضوء على هذه المشكلة بشكل محدد وملموس الى الأنثروبولوجى باخوفن Bachofen الذى نشر كتابه عن « حق الأم » Mutterrecht (ويعنى فى حقيقته « سيطرة الأم ») لأول مرة عام ١٨٦١ . فقد طور فى هذا الكتاب نظريته الشهيرة عن نظام الانتساب للأم ، وأوضح بكل جلاء اختلاف النظام الأمومى عن النظام الأبوى اختلافا بعيدا (٢) .

ومن الأمور المعروفة تاريخيا أن كثيرا من جوانب هذا الموضوع كانت معروفة لجمهور الباحثين والعلماءالمتخصصين قبل ظهور مؤلف باخوفن بفترة

— Meyer F. Nimkoff, **Comparative Family Sytsems, Boston, 1965.**

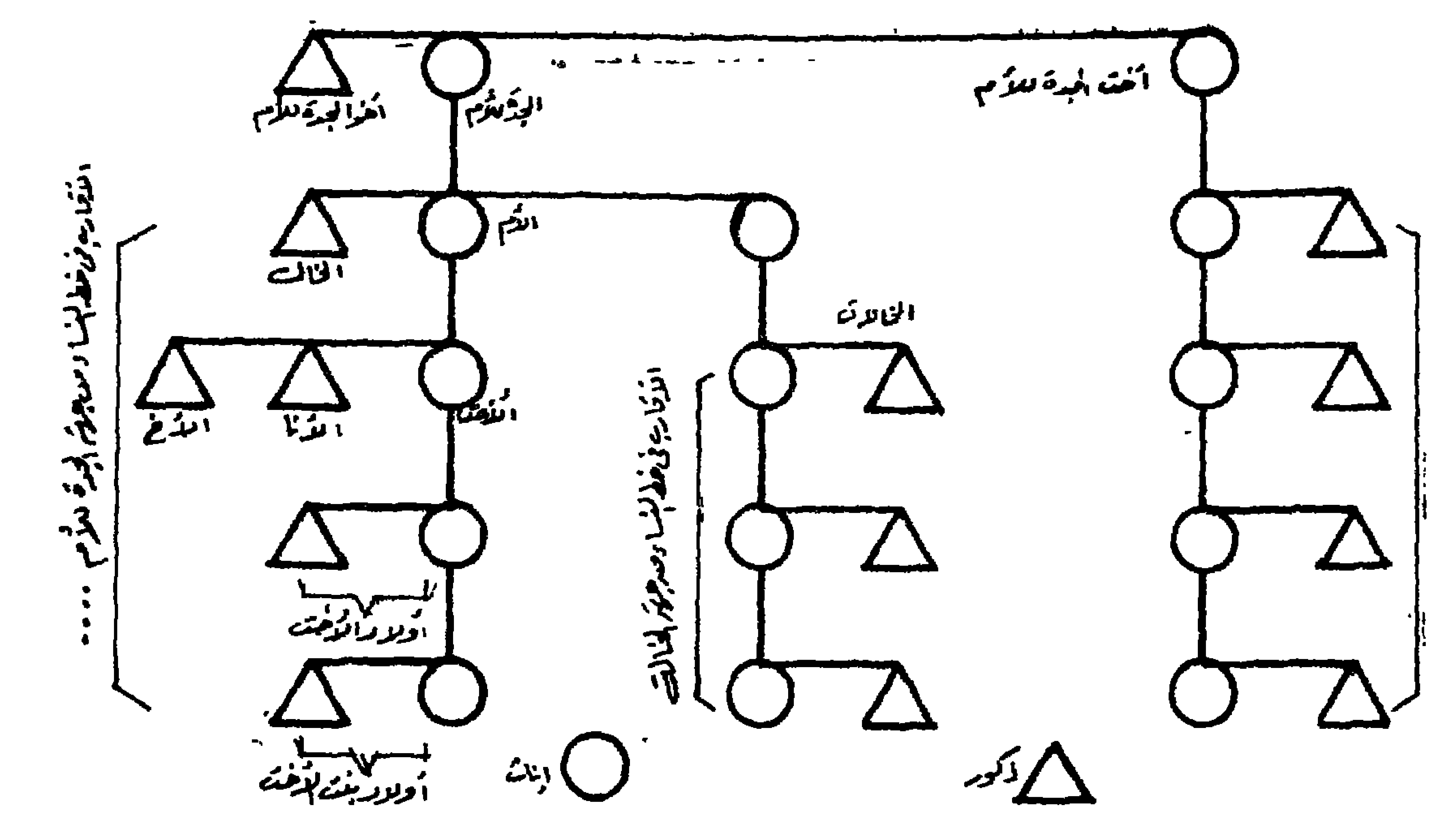
— William N. Stephens, **the Family in Cross — Cultural Perspective,** New York, 1963.

وقد اعتمدنا على تلك المراجع فى عرض جانب كبير من الحقائق الواردة فى هذا الفصل .

(٢) أنظر كتابة :

Johann Jacob Bachofen, **Das Mutterrecht, 1861.**

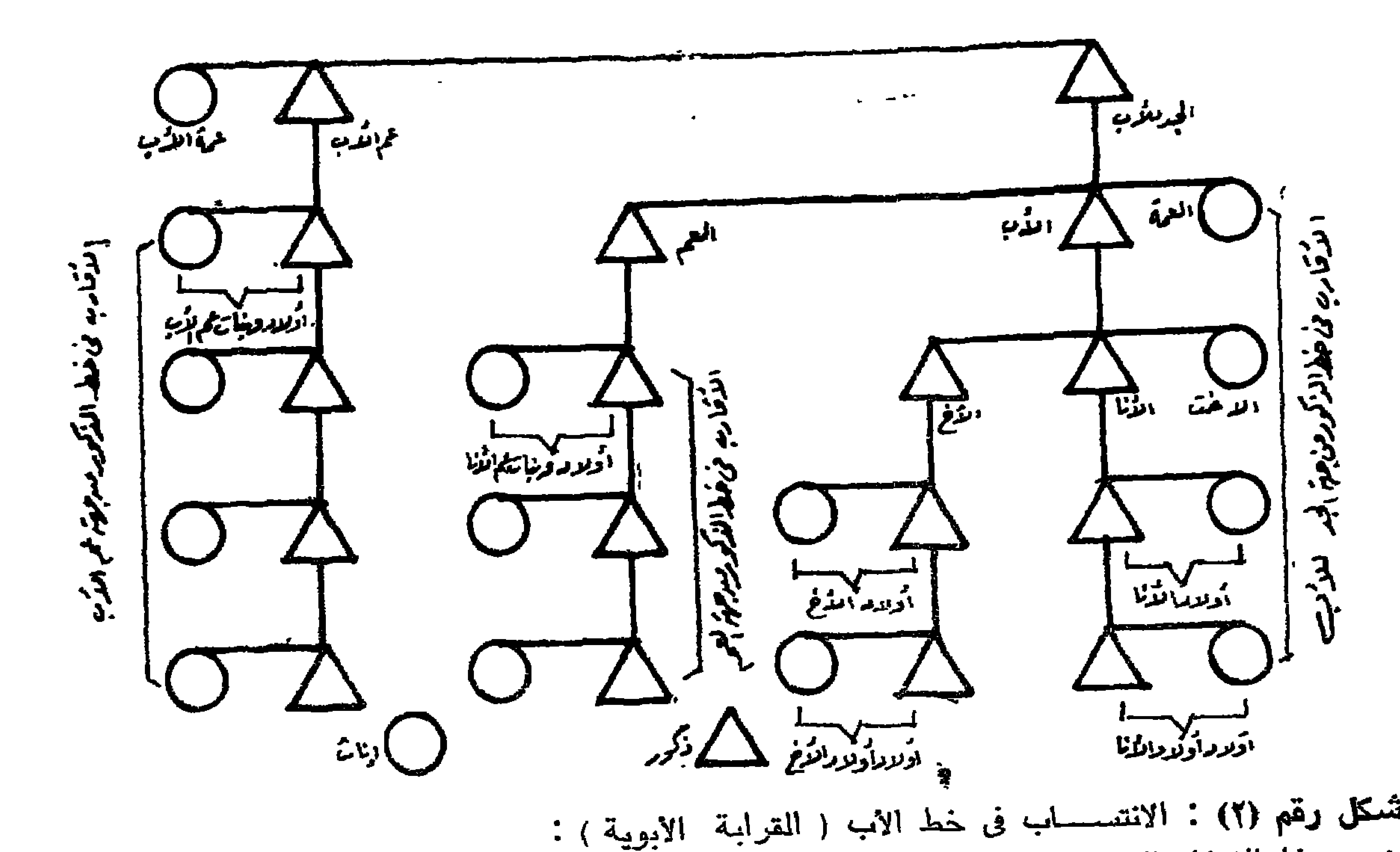
وقد صدرت طبعة حديثة للكتاب ضمن الأعمال الكاملة للمؤلف التى نشرت فى بازل بسوسرا فى عام ١٩٤٨ (المجلدان الثانى والثالث) .



الشكل رقم (١) : الانتســاب فى خط الأم (القرابة الأمومية) : يوضح الشكل التخطيطى خمس أجيـال من أقارب رجل معين (الأنا) فى خط الأم . ونلاحظ أنه على الرغم من أن الأقارب الذكور فى خط الأم يعـدون ضمن الأقارب ، الا أن أبناء هؤلاء الذكور لا يدخلون ضمن الأقارب الأموميين . كما نلاحظ أيضا أن أقارب الأب لا وجود لهم على خريطة القرابة اطلاقا .

المصدر : نقلا عن .

John Lewis Gillin and John Philip Gillin, An Introduction to Sociology, New York, 1942, P. 223.



الشكل رقم (٢) : الانتســـاب فى خط الأب (القرابة الأبوية) :

يوضح هذا الشكل التخطيطى خمس أجيال من أقارب رجل معين (الأنا) فى خط الأب . ونلاحظ هنا أيضا أنه على الرغم من أن الأبناء الأناث فى خط الأب يدخلن ضمن الأقارب ، الا أن أبنـــاء أولئك الأناث لا يدخلن ضمن أقارب الشخص (الأنا) . كما ان اقارب الأم لا وجود لهن على خريطة القرابة اطلاقا .

المصدر : نقلا عن جيليين وجيليين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

طويلة . ومن الدلائل المؤكدة التى تثبت ذلك أن احد رجال الدين الجزويت الفرنسيين — وهو لافيتو J. Fr. Lafitau — كان قد نشر فى عام ١٧٢٤ شرحا وافيا لنظم القرابة الأمومية عند الهنود الحمر الأمريكيين(٣) . أى أن مؤلفه قد سبق مؤلف باخوفن بنحو مائة وخمسين عاما . كذلك استند باخوفن فى تأسيس نظريته على أحدى الملاحظات التى كان قد أبداها المؤرخ الاغريقى الكبير هيرودوت ، حيث اشار الى أن الـ Lykern كانوا يرثون أسماءهم عن أمهاتهم(٤) .

ولكننا يجب الا نستطرد فى هذا التفكير بلا نهاية ونتصور أن باخوفن لم يكن له فضل الزيادة فى توضيح هذا الموضوع . ذلك انه صاحب الفضل الأول بلا جدال فى تحويل تلك الملاحظات والاشارات والشواهد العابرة الى نظرية عامة فى تطور القرابة . وقد كانت تلك النظرية كما نعرف تتفق كل الاتفاق وتيار الفكر التطورى الذى كان سائدا آنذاك (بل وعلى امتداد القرن التاسع عشر كله) . فكان العلماء الاجتماعيون مشغولين بمناقشات هامة حول النشأة الاولى والأصل الأول لهذا النظام أو ذاك ، وكان من بينها نظام القرابة وسيادة الام ، هل هو النظام الأسبق ، أم نظام سيادة الأب هو الأسبق . أما اليوم ومع ظهور التيارات الجديدة فى حقل النظرية الاجتماعية ، فلم تعد مشكلة « تصيد الأصل » هى الشغل الشاغل للمفكرين الاجتماعيين . وبذلك انتقل هذا الموضوع برمته الى دائرة الظل(٥) .

---

(٣) Cf. J. Fr. Lafitau, **Moeurs des sauvages americains, comparées aux moeurs des premiers temps**, Paris, 1724.

(٤) هناك عديد من الدراسات والشواهد فى هذا الاتجاه ، ونكتفى بالاشارة الى مقال جامع فى **موسوعة التاريخ القديم** (بالألمانية) حيث تجد اشارات وافية الى كثير من المراجع ووجهات النظر حول هذه النقطة ، انظر :
Pauly — Wissowa, **Realenzyklopädie des Altertums**, Anhang VI, Stuttgart, 1935, PP. 557 — 571, Art Mutterrecht.

(٥) من بين العلماء الذين ساهموا بدور بارز فى هذا النوع من الدراسات والجدل النظرى الواسع نطاق ، اذكر على سبيل المثال :
— J. Ferguson Mac Lennan, Sir John Lubbock, Lord Avesbury, Lewis H. Morgan, A.H. Post, Friedrich Engels,

ومع ذلك فاذا أردنا أن ندلى برأى فى آخر ما انتهى اليه الجدل حول « أصل » هذا النظام ، وعن اسبقيته على النظام الأبوى (أعنى نظام الانتساب للأب) فاننا نؤكد أن الشواهد المتاحة قد أوضحت أن النظام الأمومى قد يسبق فى بعض المجتمعات النظام الأبوى ؛ فى حين أن النظام الأبوى يكون فى مجتمعات أخرى هو الأسبق والأقدام عهدا . ويتوقف تتابع هذين النظامين وغيرهما من النظم على التطور الاقتصادى للمجتمع . من هذا مثلا أنه عندما تنشأ مجتمعات الصيادين التى تقوم فيها النساء بفلاحة البساتين (فلاحة مساحات صغيرة من الأرض حول البيت عادة) (٦) . نجد النساء يكتسبن مكانة متميزة عن الرجل ويتمتعن بسلطة واضحة عليه ، وهو أمر قد يحدث بشكل فجائى كاستجابة مباشرة لهذا النظام الاقتصادى الاجتماعى الجديد . وتحتل هذه المكانة الرفيعة أيضا المرأة فى المجتمعات التى تمارس فيها النساء الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة وصناعة القوارب وغيرها .

على أن هذا الجدل العلمى حول أصل نظام الزواج والاسرة لم يقتصر على الحدود العلمية ، انما خرج الى دائرة الجدل السياسى

Julius Lippert, C.N. Starcke, F. von Hellwald, E. Gross, J. Kohler, Heinrich Cunow, Sir James Frazer, Robertson Smith, Emile Durkheim, Robert Briffault, J.R. Ronhaar, Claude Lévi - Strauss . . . etc.

أما بالنسبة للوضع الراهن ، انظر المؤلف التالى :

David M. Schneider and Kathleen Gough, (eds.), **Matrilineal** Kinship, Berkeley, Calif, 1961.

كما يمكن للقارىء أن يرجع الى المؤلف التالى باللغة العربية ،

نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع** ؛ ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٨ . خاصة الفصول الخامس والسابع والحادى عشر .

(٦) انظر بيلز وهويجر ، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، (فى جزئين) ترجمة الدكتورين محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الجزء الأول ، ١٩٧٦ ، الفصل الحادى عشر ، ص ص ٤٦١ — ٥٠٨ .

واستغل كسلاح لتأيد دعاوى سياسيـــة معينة ، ومن ثم أثرت السياسة على آراء بعض العلماء ، واستغلت آراء علمـــاء آخرين لتـــدعيم مواقف سياسية معينة . فنحن نعرف أن فريدريش انجلز قد اعتنق وجهة نظـــر باخوفن فى سيادة الأم وأسبقية القرابة الأمومية على القرابة الأبوية(٧) . وهكذا استند البعض منذ قيام الثورة الروســـية فى عام ١٩١٧ والثورة التركية فى عام ١٩٢٣ الى نظرية باخوفن لتدعيم الدعوة المطالبة بحقوق المرأة على أساس أن سيادة الأم هى الأصل(٨) .

ولا شك أن هذا الجدل الطويل قد أدى الى تكوين بعض الاتجاهات ونمو بعض الآراء النظارية ، التى احتل بعضها مكانة بارزة لفترة مـــن الزمن ، بل مازال القليل منها متداولا وشائعا على الساحة العلميـــة حتى

---

(٧) أنظر على سبيل المثال :

د . ثروت أنيس الأسيوطى ، **الأسرة بين الدين والقانون** ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥ .

وانظر كذلك :

Friedrich Engels, **Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates**, Zürich, 1884.

وهو مترجم الى اللغة العربية ، فريدريش انجلز ، أصل الأسرة ، والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، ١٩٦٢ .

(٨) وهنـــاك دراسة أوضحت أبعـــاد هذا الاتجـــاه فى الاتحـــاد السوفيتى فى ثنايا دراسة علمية مستقلة ، كتبها فانينا هالله (بالالمـــانية)
Fanina W. Halle, Frauen des Ostens ,

« نساء الشرق » ، زيورخ ، ١٩٣٨ . أما فى تركيا فقد عمل « زيا جوكالب » على ابراز ضرورة تحرير المرأة على أساس أن الأتراك القدماء كانوا يعرفون نظام سيطرة الأم فى المـــاضى البعيد ، وقد حاول جوكالب أن يقيم الدليل على صحة هذا الزعم بالاستعانة ببعض الشـــواهد التاريخية والأثرية . انظر الكتاب الذى نشره (بالفرنسية) زياد الدين فخـــرى عن زيا جوكالب ، حياته وآراؤه السوسيولوجية : —

Ziyaeddin Fahri, **Ziya Gökalp, Sa vie et sa sociologie**, Paris, 1938, PP. 142 — 144.

الوقت الحالى . ومن ثم لا نرى غضاضة فى أن نلقى الضوء عليها بسرعة، بسبب ما حظيت به من اهتمام وانتشار(٩) .

وقد تمثلت جهود بعض المدافعين عن هذا الراى فى التماس نظام الانتساب للأم فى بعض المجتمعات التى لم يكن معروفا فيها أصلا ، كمجتمعات الساميين القدماء ثم المجتمعات التركية القديمة بعد ذلك . وهدفهم من ذلك واضح الى حد كبير ، اذ أنهم يريدون أن يثبتوا أن نظام الانتساب للأم عام وشامل وكان موجودا فى كل المجتمعات على اختلافها. قد كان من أبرز من درسوا هذا النظام عند الساميين روبرتسون سميث فى كتابه عن القرابة والزواج فى بلاد العرب قديما (١٠) ، وكذلك انجرت Engert فى كتابه عن نظام الزواج والأسرة عند العبريين(١١) . والجدير بالذكر أن اثبات وجود نساء قويات أو نساء كن يشغلن مناصب بارزه فى المجتمع لا يعنى على الاطلاق ان الانتساب فى هذا المجتمع كان فى خط الأم . لأن نظام الانتساب للأم كما نعلم نظام متكامل له معالمه وله ظواهره ، التى لا يصح أن نخلط فيها أو نضل الطريق الى معرفتها .

ثم أن أتباع هذا الاتجاه قد تناسوا أو تغافلوا عن حقيقة هامة وهى أن نظام الانتساب للأم ليست له علاقة أبدا بنظام سيطرة الأم .

---

(٩) ولو أن هذا الذيوع النسبى أصبح قاصرا على الصحافة السياسية (خاصة المجلات الثقافية ذات الاتجاهات السياسية) وعلى الكتابات الماركسية ذات الطبيعة الغوغائية الموجهة الى الجماهير غير المتخصصين والتى ترتدى ثوب الدعاية والاثارة ، وليس ثوب التحليل العلمى الدقيق . ومع ذلك فان هذه الوسائل — برغم بعدها عن العلم ودوائر المشتغلين به فانها تمارس تأثيرا على جماهير القراء بصفة عامة ، وعلى مثقفى البلاد النامية على وجه الخصوص الذين يتغذون أساسا على هذا اللون من أدوات التثقيف (اذا تيسرت) .

(١٠) W. Robertson Smith, **Kinship and Marriage in Early Arabia**, London, 1885.

(١١) Thad. Engert, **Ehe — und Familienrecht** der Hebräer, Munchen, 1905.

حيث نلاحظ فى المجتمعات الأمومية (التى تقوم فيها القرابة على الانتساب للأم) ذاتها ، أن الرجال هم أصحاب السلطة وهم الذين يشغلون مواقع المسئولية الاجتماعية بأنواعها . كل ما فى الأمر أن طبيعة هؤلاء الرجال (أى درجة قرابتهم للفرد) تختلف عن طبيعتهم فى النظام الأبوى . فنجد بدلا من الاب (فى النظام الأبوى) الخال هو المسئول عن الطفل وعن توجيهه . أما من حيث نظام السلطة فيوصف هذا النظام باسم « صلة الخؤولة » (Avunculate) اى العلاقة الخاصة بين الخال وابن الأخت(١٢) .

ويختلف عن هذا النظام الأمومى نظام الانتساب للأب . وقد لاحظ بيلز وهويجر فى كتابهما « مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة » أن العشائر التى تقوم على نظام الانتساب للأم تشبه الى حد كبير العشائر التى تقوم على نظام الانتساب للأب . « فالواقع أن شكلى العشيرة متشابهان أشد التشابه فى البناء والوظيفة ، ولا يختلفان الا من حيث خط القرابة الذى يتخذ معيارا لتحديد انتماء الفرد للجماعة . وقد نوقش سبب هذا الاختلاف بافاضة ، دون أن ينتهى النقاش الى نتيجة مقنعة فعلا . ذلك أن كثيرا من

---

(١٢) وان كنا كثيرا ما نلاحظ على أى حال أن مجتمعات الانتساب للأم تعرف فى كثير من الأحيان نظام تحرر المرأة الى حد كبير ، أو على الأقل بشكل ليس مألوفا لنا فى مجتمعات اليوم ، أو فى المجتمعات التى تقوم على الانتساب للأب . وتذكر من هذه المجتمعات على سبيل المثال . الثقافة المينوية فى كريت ، وكثير من الشعوب التى كانت تعيش على شواطىء البحر الأسود ، وعند التروسكيين ، ثم بعد ذلك عن الكلتيين (فى جنوب فرنسا قديما) وعند أبناء اقليم الباسك (فى شمال فرنسا) ، وعند بعض شعوب المحيط الجنوبى كسكان جزر التروبرياند ، وعند كثير من شعوب الهنود الحمر الأمريكيين ، واخيرا عند كثير من الشعوب الافريقية الواقعة جنوب الصحراء (فى أفريقيا السوداء) . فجميع تلك الشعوب كانت تعطى المرأة فيها حريات كبيرة ليس مألوفا أن تحصل عليها النساء فى مجتمعات الانتساب للأب ، ولا مألوفا أن تحصل على بعضها النساء فى مجتمعات اليوم . ولكن هذه الحريات شىء ، والقول بسيطرة الام شىء آخر . ولذلك يجب أن نتجنب الخلط .

الآراء قد أدت الى تشويش الموضوع لا الى توضيحه . فالموضوع ليس هو سيطرة الرجال أو النساء على مجتمع من المجتمعات ، وانما هو يدور فقط حول الاعتماد على أحد خطى الانتساب بدلا من الخط الآخر . فالعشائر الأمومية لا تعنى بالضرورة أن النساء هن اللائى يحكمن المجتمع ، كما ان وجود العشائر الأبوية لا يعنى أن النساء يعتبرن اماء أو منقولات . فسيطرة الأم (أو الحكم المطلق للنساء Matriarchy) وسيطرة الأب (أو الحكم المطلق للأب Patriarchy) حالات متطرفة نادرة كل الندرة . والواقع القائم فى معظم المجتمعات (سواء كانت أمومية أو غير ذلك) ان الفروق بين مكانة الرجل والمرأة فروق طفيفة نسبيا » (١٣) .

ويتخذ نظام الانتساب للأب صورتين اثنين تقريبا ، يمكن أن نسمى احداهما الصورة المخففة للأسرة الأبوية ، (وهى التى ينتشر وجودها عند كثير من مجتمعات الصيادين البدائية) ، والأخرى صورة متطرفة تقوم على تركيز السلطة فى يد الأب (بحيث تتخذ شكل نظام سلطة الأب (Patriarchy ، وذلك عند مجتمعات رعاة الحيوانات الكبيرة . ومن الجدير بالذكر أن تركز السلطة فى يد الأب على هذا النحو يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعا) . وقد كان هذا النظام معروف وسائدا عند الصينيين القدماء واليابانيين القدماء ، وعند الهندوس ، والعبريين القدامى ، والجرمان (أسلاف الألمان) ، والاغريق ، والرومان ، والعرب القدماء ، وعند السلافيين وكثير غيرهم من الشعوب (١٤) . حيث نلاحظ لدى

---

(١٣) انظر رالف بيلز وهاري هويجر، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة**، الجزء الأول ، ترجمة الدكتورين محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص.ص ٤٩٥ — ٤٩٦ .

(١٤) بالنسبة للصينيين انظر :

- Han-yi Feng, The Chinese Kinship System, Cambridge, Mass., 1948.
- Francis L.K. Hsu, Under the Ancestor's Shadow, New York, 1948.

كافة الشعوب ان المراة تحتل مكانة أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء . وان كان من البديهى ان تلك المجتمعات تختلف فيما بينها فى مدى سوء وضع المرآة ، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن هـذا الاطار العام(١٥) . فالقاعدة العامة ان تذهب المراة عند الزواج للاقامة فى

= أما بالنسبة لليابان ، انظر :

- Richard K. Beardsley, John W. Hall and Robert. E. Ward, **Village Japan**, Chicago, 1959.
- Seiichi Kitano, «**Dozoku and Kindred in a Japanese Rural Soeicty**», in : Reuben and René Koenig, (eds.), **families in East and West. Socialization Process and Kinship Ties**, Paris, The Hague, 1970, PP. 248 — 269.

وعن الهند انظر :

- Milton Singer (ed.), **Traditional India**, Philadelphia, 1959.
- Elisabeth Camerling, **über Ahnenkult in Hinterindien**, Rotterdam, 1928.

— وانظر كذلك بوتومور ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

وبالنسبة للعبريين القدماء انظر :

C. Grüneisen, **Der Ahnenkult und die Urreligion Israels, Halle**, 1900.

— وعن اليونانيين والرومان القدماء انظر :

E. Bethe, **Ahnenbild und Familiengeschichte bei Römern und Griechen**, München, 1935.

وأخيرا بالنسبة السلافيين ، انظر :

E. Scheneeweis, **Grundriss des Volksglaubens und Volsksbrauches der Serbokroaten**, Celje, 1935.

وانظر أخيرا رينيه كونيج ، الأسرة المعاصرة (بالالمانية) ميونخ ، ١٩٧٤ .

R. Koenig, **Die Familie der Gegenwart.**

(١٥) لم تكن المراة ذات شأن فى المجتمع العربى القديم (قبل الاسلام، الا فى بعض كبار القبائل ، اذا كانت المراة تنتمى الى بيت رفيع ، كما كان الشأن فى بعض نساء قريش كهند امراة أبي سفيان ، وكالسيدة أم المؤمنين =

بيت أسرة زوجها ، بحيث تنقطع صلتها أو تكاد مع أسرتها هى التى نشأت وتربيت فيها . وهناك بعض الشواهد القوية والواضحة التى تؤكد مدى انتماء الزوجة الجديدة لأسرة زوجها وانفصالها عن اسرتها . فهى لا تلبس الحداد ولا تتقيد بقيود (وهى كثيرة) اذا مات لها اقرب أقاربها (كأبيها او اخيها أو عمها .. الخ) ، ولا تفعل ذلك الا عند وفاة واحد من أفراد اسرة زوجها ، فتلبس عليهم الحداد وتتقيد بكل قيوده . فهى تخضع خضوعا تاما لأسرة زوجها ، بحيث أنه يحدث بعد وفاته أن تخضع هى لوصاية ابنها .

وقد حاول بيلز وهويجر فى كتابهما سالف الذكر ان يلقيا مزيدا من الضوء على الفروق بين نظامى الانتساب للأم والانتساب للأب . فلاحظ انه من الممكن تفسير الفروق فى تحديد مكان الاقامة ــ كما نرى بالنسبة للأسرة المشتركة التى تقوم على نظام السكنى عند الأب وتلك التى تقوم على نظام السكنى عند الام ــ من الممكن تفسيرها فى ضوء الدرجة التى يتحتم بها على الرجل أو المراة التعاون فى الاضطلاع بالوظائف الاقتصادية الأساسية فى المجتمع . فحيثما يكون المألوف وجود التعاون بين الرجال فى مجتمع مكون من أسر مشتركة ، لا ندهش عندما نجد المجتمع يستفيد من التجمع المعتاد للذكور فى الأسرة لتكوين قوه عاملة فعالة . ومن ثم يأخذ المجتمع ــ كما نرى عند شعب التانالا Tanala ــ بنظام الاقامة عند الأب . ولكن حيثما تعمل النساء عادة متعاونات فى اداء الأعمال المختلفة (ولا يفعل الرجال ذلك) ، نجد أن الأسرة المشتركة القائمة على السكنى عند الام ،

خديجة بنت خويلد زوج النبى عليه الصلاة والسلام . فقد كانت لها مكانتها قبل الاسلام ، وقبل الزواج من النبى . أما فى غير هذه المجالات الفردية فلم يكن للمراة اعتبار ، وكانت بعض القبائل تئد البنات خشية العار . وكانت حالهم كما ذكر القرآن الكريم عنهم (الآية) . ولم تكن المراة تاخذ ميراثا ، بل كان الميراث الذكور ، لأنهم الذين يكون بهم النصرة . ولم تكن قرابة الأم ذات اعتبار : بل كان الاعتبار كله لقرابة الأب . أنظر مزيدا من التفاصيل عند محمد ابو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٣ .

هى الأنسب لهذه العادة (كما نرى عند شعب الايروكوا وظاهرة البيت الطولى وسكانه) .

ولكن ليس من الضرورى أن ترتبط عشيرة الانتساب للأب دائمـا بنظام السكنى عند الاب ، ولا أن ترتبط عشيرة الانتساب للأم بنظام السكنى عند الأم ، وان كان هذا الارتباط متكرر الحدوث فى الواقع . ويعـد سكان جزر التروبرياند فى ميلانيزيا نموذجا للارتباط المضاد لذلك ، اذ انه على الرغم من أن هذا المجتمع يأخذ بنظام السكنى عند الأب ، فان العشائر تقوم على الانتساب للأم . وهكذا نجد ان الأطفال يولدون ويربون حتى يبلغوا سن المراهقة فى عشيرة الأب وفى بيته ، على الرغم من أنهم ينتسبون بحكم الميلاد لعشيرة الأم . ولضمان ذلك لا يتلقى الأطفال موارد اعالتهم وتعليمهم من الأب ، وانما من خالهم — الذى ينتمى الى عشيرتهم — والذى يعيش فى قرية عشيرته ويزورهم من حين لآخر ليحضر لهم الطعام ويسهر على تعليمهم وتأديبهم . وعند الزواج تنتقل المراة الى قرية زوجها ، أما الرجل فينتقل الى عشيرة خاله ، لكى يكتسب وضعه المناسب فى عشيرة اسلافه . ولذلك فان عضوية العشيرة لا تتحدد فقط على أساس العوامل التى يبدو واضحا انها تلعب دورا بارزا فى الاختلاف بين الأسر المشتركة ذات السكنى عند الأب وتلك ذات السكنى عند الأم ، لأن هذه العضوية لا تعتمد اطلاقا على مكان الاقامة .

الا انه يبدو من الممكن ان نتبين نوعا من الارتباط بين الاختلاف فى نظام الانتساب للأم والانتساب للأب وبين بعض الآراء السائدة فى الثقافة ، مثل القيمة النسبية للرجل والمراة فى نظر المجتمع . فنجد عند الايروكوا أن المراة فى بدنة الانتساب للأم تمثل نواة الأسرة ، وهى المسئولة وحدها عن انتاج المواد الغذائية الأساسية كالذرة ، والفول ، والقرع . وتمثل تلك المواد الغذائية — وبالتالى عمليات انتاجها — مكانة اسمى بكثير من المواد الغذائية المستمرة من عمليات الصيد البرى وصيد الأسماك . اذ أن العمليات الأخيرة ليست بذات عائد مؤكد ، على الرغم من أن القبيلة تعيش فى بيئة طبيعية غنية بها . ويرجع ذلك الى أن حملات الاغارة المستمرة — وما تتطلبه من الحذر الدائم والاستعداد للدفاع — تجعل من الصعب على الرجـال

تهيئة كميات كافية منها يمكن الاعتماد عليها . أما المحصولات الزراعية فهى — على العكس من ذلك — تمد السكان بمواد غذائية أكثر انتظاما ، لأن المزارع تتميز بأنها قريبة مكانيا ومهمة حراستها والاشراف عليها أيسر كثيرا . فالنساء يتمتعن — اذن — بسلطة يدعمها ما يقدمنه من خدمات للمجتمع المحلى ، تبدو ظاهرة جلية فى كل جانب من جوانب حياة قبائل الايروكوا : العائلية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والدينية على السواء .

ونجد — على خلاف هذا — شعب الباجندا الذى يعيش فى شرق أفريقيا ، حيث تقوم العشائر هناك على نظام الانتساب للأب ، على الرغم من أن المرأة عندهم هى المسئولة عن توفير المواد الغذائية الرئيسية ، كما هى الحال تقريبا عند الايروكوا . فعند الباجندا تضطلع المرأة بجميع الأعمال الزراعية تقريبا ، فيما عدا الأعمال الشاقة فقط — كتطهير الأرض من الغابات — وهى التى يوكل أمرها الى الرجل . ومع أن الرجال يسهمون فى توفير المواد الغذائية — عن طريق الصيد البرى وصيد الأسماك — الا أن نسبة ما يقدمونه أقل أهمية بكثير مما تقدمه النساء . فالبيت الباجندى العادى يعتمد اعتمادا فائقا على نبات « لسان الحمل » ، أما اللحوم والأسماك فهى — أن توافرت — تعد من قبيل الرفاهية .

الا أن هناك نشاطا آخر — من طبيعة اقتصادية أيضا — يظهر الرجل فيه كفاءة أكبر . ذلك أن لدى الباجندا تنظيما اجتماعيا وسياسيا على جانب كبير من التطور ، فهم يبلغون نحو مليون نسمة يعيشون فى ظل دولة ملكية ، يحكمها ملك يتوارث العرش ، يعاونه عدد كبير من موظفى البلاط ، وزعماء القبائل ، وزعماء الوحدات الأصغر الذين يعينهم الملك فى مناصبهم . ويمثل شن الحرب نشاطا اقتصاديا فائق الأهمية ، كما يحتاج الى عدد كبير من الرجال كى يتم بنجاح . ذلك أن النساء لا يشاركن فى الحملات الحربية اطلاقا ، اللهم الا كخدم . وعندما يحدد الملك ومستشاروه موعد الحملة الحربية السنوية ضد أعدائهم التقليديين ، تحشد أعداد ضخمة من الرجال ، ويتحرك الجيش الى خارج حدود المملكة ليتخذ لنفسه قاعدة للعمليات الحربية . ومن

تلك القاعدة تنطلق جماعات صغار نسبيا للأغارة والقيام بعمليات النهب والسلب . ولكن لما كان العدو مستعدا للدفاع ، فان تلك العمليات الصغيرات نسبيا تتحول الى معارك حامية بين جيشين كبيرين ، وتتسبب فى سقوط عدد ضخم من الضحايا . ويتعهد المحاربون بالقتال بشجاعة والموت اذا استدعى الأمر وذلك دفاعا عن مليكهم . ومما يلزم المحارب بالوفاء بتعهده أن اخفاقه فى تحقيقه سيجلب عليه الكراهية ، وينتهى الأمر بمصادرة ثروة المجرم الذى نكث العهد . أما الفوز فى الحرب فيجلب على صاحبه الشرف والهيبة ، هذا طبعا علاوة على ما يعود عليه من ثروة طائلة . وكثيرا ماتؤخذ أعداد كبيرة من النسباء كغنائم ، وتوزع على المحاربين المبرزين كمكافأة على شجاعتهم . ويستأثر الملك بنصف غنائم الحرب المادية ، ذلك أن الحروب تمثل احد موارد الدخل الرئيسية للبيت الملكى وللحكومة .

وكذلك نجد أن الرجال هم الصناع اليدويون المهرة عند الباجندا ، فمنهم عمال بناء المساكن ، والحدادون ، والنجارون ، ونجارو القوارب ، وعمال صناعة الجلود،وصناع الأوانى الخزفية وما الى ذلك.وتباع منتجات كل تلك الحرف ، علاوة على فوائض المحصولات ، فى أسواق تجارية كبرى تقام بصفة دورية . ويشرف على الأسواق موظف حكومى يعينه الملك ليحافظ على النظام ، ويحصل ما قيمته ١٠٪ ضرائب على جميع المعاملات التجارية . وتمثل حصيلة تلك الضرائب مصدرا هاما آخر من مصادر ميزانية البيت الملكى .

وازاء هذه الظروف الاقتصادية لا تدهش عندما ترى الرجل يتمتع بمكانة رفيعة عند الباجندا ، وخاصة فى نظر الدولة ، فى الوقت الذى تمثل فيه المرأة مكانة أدنى منه بكثير . الا أن هناك عاملا آخر يجب الا نسقطه من الاعتبار . فرغم قلة معلوماتنا عن تاريخ الباجندا ، الا انه يبدو واضحا أن المملكة ظاهرة حديثة نسبيا ، وأن الذين اسسوها أبناء شعب يقوم برعى الماشية . وكان هذا الشعب قد هاجر الى ذلك الاقليم قبل الفترة التى يوجد لدينا عنها وثائق أو معلومات تاريخية ، وفرضوا

سيطرتهم على شعب زراعى أقل عدوانية كان يعيش فى تلك المنطقة فى ظل نظام سياسى أكثر بساطة . ويبدو أن عشائر الانتساب الى الأم كانت هى الجماعات الاجتماعية السائدة عند ذلك الشعب الزراعى . وانسجاما مع الحقيقة التى مؤداها أن رعى الماشية هو من اختصاص الذكور فقط ، ولما كان مورد الحياة الأساسى عند ذلك الشعب هو رعى الماشية ، فيبدو من المحتمل جدا أن النظام السياسى لدى الشعب الوافد كان يقوم على العشائر الأبوية أساسا . ونتيجة لهذا الغزو تعدل التنظيم الاجتماعى للشعب المغلوب برمته بحيث يناسب أنماط التنظيم الموجودة عند الشعب المنتصر . وعلاوة على هذا أصبحت ملكية الماشية والعناية بها علامة من علامات الهيبة (باعتبارها رمزا للجماعة الحاكمة)، فى حين هبطت مكانة الفلاحة ، بوصفها مهنة الشعب المغلوب . والملاحظ اليوم عند الباجندا أنه برغم أن غالبية السكان تكاد تعتمد اعتمادا كليا على المنتجات الزراعية ، وإن الماشية نادرا ما تستخدم للغذاء ، فان اقتناء الماشية فقط هو الذى يميز الاسرة الثرية القوية . أما ملكية الارض — مهما تكن مساحتها — فلا تضفى الا قليلا على مكانة الاسرة ، أو لا تضيف شيئا الى مكانتها على الاطلاق . فربما كان هذا العامل التاريخى — بقلبه للقيم الاصلية فى المجتمع — علاوة على الأهمية المتزايدة للرجال كمحاربين ومدافعين عن الدولة ، ربما كان ذلك هو سبب هذا التنظيم العشائرى القائم على الانتساب للأب .

ويتضح من هذا العرض الذى قدمه بيلز وهويجر فى كتابهما (١٦) اننا لا نستطيع أن نفسر التأكيد على الانتساب للأب أو الانتساب للأم فى التنظيم العشائرى فى ضوء العوامل الثقافية المعاصرة وحدها . اذ أنه من الممكن أن يوجد فى كل مجتمع بعض العوامل التاريخية الخاصة التى يجب أخذها فى الاعتبار لفهم الثقافة المعاصرة فهما كاملا . ولكننا نلاحظ — من ناحية أخرى — أن الاحداث التاريخية مهما

---

(١٦) أنظر بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا (الترجمة العربية) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ — ٤٩٩ .

كان تأثيرها الأولى ، لا تغير من الحقيقة التى مؤداها أن مختلف عناصر الثقافة يؤثر بعضها فى بعض تأثيرا حاسما فعالا . فالتحول الذى حدث عند الباجندا من العشائر الأمومية الى العشائر الأبوية لم يكن ليتحقق ما لم تؤد الظروف الجديدة التى خلقها الغزو الى إحداث تغيرات هامة فى الأنماط الاقتصادية الكلية السائدة فى ذلك المجتمع

حلول وسطى توفيقية :

من الواضح أن نظامى القرابة الأبوى والأمومى بالصورة التى عرضناها هنا يمثلان فى حقيقة الأمر مركبين ثقافيين اجتماعيين ، تجتمع فى كل منهما عشرات العناصر والوحدات الفرعية بتوليفه مختلفة فى كل حالة على حدة . وقد أدى عرض كل نظام منها بشكل مبسط — وواضح كل الوضوح — الى تغذية الاعتقاد بأن بوجود قدر من النقاء والوحدة والانسجام فى المجتمعات التى تأخذ بكل نظام منها ، وذلك ما يخالف الواقع الفعلى فى حقيقة الأمر : بعبارة أخرى يمكن القول بأن كل نظام من هذين النظامين يمثل فى صورته النقية الواضحة نمطا مثاليا ، وليس نمطا واقعيا ، لأن النمط الواقعى يختلف — قليلا أو كثيرا من حالة لأخرى — عن هذا المثال . فتلك الأنماط هى كما يصفها رينيه كونيج(١٧) هى موقف أيديولوجى ، أى موقف مشحون بالمثاليات يحاول السلوك الواقعى الاسترشاد به والتماس الاقتراب منه قدر الامكان .

لهذا السبب يتجه علم الاجتماع الحديث فى ضوء انجازات الدراسات الانثروبولوجية الثقافية الى مراعاة الفصل الواضح بين القواعد والمبادىء التى تسود المجتمع فى لحظه معينة من تاريخه وبين السلوك الواقعى (الفعلى) السائد فى هذا المجتمع فى نفس تلك اللحظه التاريخية . وهناك عديد من الكتابات التى أهتمت بهذه النقطة وأقامت

---

(١٧) أنظر رينيه كونيج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ — ٢٧ وكذلك المراجع الواردة هناك .

الدليل عليهـا استرشاد بما توصل اليه علم الانثروبولوجيا الثقافيـة من معلومات وما كشف عنه من ملابسات ومواقف واقعية فى مجتمعات شتى على امتداد رقعة كوكبنا الأرضى(١٨) .

وقد علمتنا الدراسة الانثروبولوجية أن الثقافات تنطوى دائما على نمطين رئيسيين من انماط السـلوك هما : الأنماط المثاليـة ، والأنماط السلوكية (أى الواقعيـة) . وقد عرف كلاكهون الأنماط المثـالية بأنها ما ينبغى أن يفعـله أو يقوله أفراد مجتمع معين فى مواقف معينـة ، اذا ما أرادوا الامتثال الكامل لمعايير السلوك التى تحددها ثقافتهم(١٩) . اما الأنماط السلوكية (الواقعية) فتقوم على ملاحظتنا لما يمارسـه الناس فعلا فى مواقف معينة . فنحن نلاحظ أن كثيرا من سكان المدن اليوم يدركون بكل وضوح أن بعض اشارات المرور تتطلب من قائد السيارة أن يتوقف عند أحد التقاطعات ، وينظر بعناية الى كلا الجانبين قبل أن يعبر التقاطع. ولكننا نجد فى السلوك الفعلى للناس أثناء قيادتهم سياراتهم أنهم يستجيبون لتلك الاشـارات استجابات متفاوتة أشـد التفـاوت(٢٠) فمدلول اشـارة

---

(١٨) أنظر على سبيل المثال :

William J. Goode, **World Revolution and Family Patterns**, London, 1963, Chap. 2.

And Rene Koenig, «Soziologie der Familie», in : R. Koenig (ed.), **Handbuch der empirischen Sozialforschung**, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 172 — 305.

(١٩) Clyde Kluckhohn, «Patterning in Navaho Culture», in : Leslie Spier (ed.), **Language, Culture and Personality**, Menasha, Wiscosin, Sapir Memorial Publication Fund, 1941, PP. 109 — 130.

نقلا عن بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢٠) وقد درس فيرنج وكرايز استجابات ١٥٤١ من قائدى السيارات عند احدى اشارات المرور التى تلزم قائد السيارة بالتوقف عند تقاطـع معين . وقد توصلت تلك الدراسـة الى نتائج مثيرة للاهتمام نوردها فيما يلى :

المرور هنا هو عبارة عن نمط مثالى من ثقافة احد المجتمعات الغربية ، بينما نجد أن السلوك الفعلى لقائدى السيارات ازاء اشارة المرور يمثل انماطا سلوكية (واقعية) لثقافة ذلك المجتمع .

وتوجد نفس الاختلافات بين الثقافة المثالية والثقافة السلوكية (الواقعية) فى كل مجتمع . وقد لاحظ أوبلر فى دراسته لاحدى قبائل الهنود الحمر أن الرجل الذى يكتشف أن زوجته تخونه ينتظر منه ان يستجيب استجابه عنيفة وحادة . وفى هذا يقول أوبلر : « ان الزوج الذى يكتشف خيانة زوجته له ولا يبدى مشاعر الحقد والرغبة فى الانتقام ، يعتبر شخصا عديم الرجولة . فمن المتوقع أن تكون المرأة ، مادامت هى أيسر الأشخاص منالا بالنسبة له ، أن تكون أول من يتعرض لغضبه . والضرب هو اقل العقوبات التى يمكن أن يوقعها عليها . واذا لم يكن هناك من يتشفع لها من قريب أو غيره ، فانها يمكن أن تفقد حياتها عقابا لها على ذلك ، أو قد تتعرض للتشويه ، أو بتر عضو من أعضاء الجسم . كذلك يصر الزوج بنفس الدرجة على انزال العقوبة بالرجل الذى اعتدى على بيته . وفى هذا يقول أوبلر ــ نقلا عن أحد أفراد قبيلة الأباتشى ــ : « وبعد أن يعاقب الزوج زوجته أو يقتلها ، يتجه الى البحث عن الرجل ليقتله » .

= (أ) ار٥٪ من المجموع الكلى هم الذين أوقفوا سياراتهم فعلا عند خط التوقف أو قبله بقليل (أى انهم امتثلوا لتعليمات المرور فى هذه الحالة امتثالا كاملا) .

(ب) ٥ر١١٪ من المجموعة المدروسة قللوا سرعتهم الى حوالى من ٥ر١ ــ ٥ كم فى الساعة .

(جـ) ار٤٥٪ قللوا سرعتهم الى حوالى من ٥ ــ ١٠ كم فى الساعة .

(د) ٣٥٪ قللوا سرعتهم الى حوالى ١٠ كم فى الساعة او ما فوق ذلك .

(هـ) ٣٢٪ من مجموع قائدى السيارات تجاهلوا اشارة المرور كلية .

انظر الدراسة التالية : ـ

— Fearing and Krise, «Conforming Behavior and the I Curve Hypothesis», in : **Journal of Social Psychology**, No. 14, 1941, PP. 109 — 118.

الا أن النماذج الواقعية الفعلية لحالات الخيانة الزوجية التى سجلها أوبلر دلت على أن الزوج المجنى عليه لا يتخذ دائما مثل تلك الخطوات الحادة المتطرفة . ويقول أوبلر فى وصف أحد الازواج الذى اكتشف خيانة زوجته أنه رغم ما أبداه من ضيق وغيظ شديدين الا انه لم يكترث ، واتخذ لنفسه زوجة أخرى(٢١) .

فالأنماط المثالية تمثل الأشياء الواجب اتباعها ، او المفروض اتباعها . فى ثقافة مجتمع ما ، كما يبدو ذلك فى أفعال وفى كلام أفراده . الا اننا نجد انه ليست جميع الأنماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف ما ، فكثير من الانماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف من وسائل الاستجابة لموقف معين . الا انها لا تحظى جميعا بنفس الدرجة من القبول(٢٢) .

واذا طبقنا تلك المبادىء العامة على ميدان القرابة والأسرة الذى

---

(٢١) Morris E. Opler, An Apache Life Way, PP. 409 — 410.

نقلا عن بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٢٢) وقد اقترح كلايد كلاكهون فى مقاله الذى سبقت الاشارة اليه تصنيف الانماط المثالية الى خمس فئات : —

١ — الزامية : وذلك عندما لا تتيح الثقافة الا وسيلة واحدة فقط للاستجابة لمواقف معينة .

٢ — مفضلة : وذلك عندما تتيح الثقافة أو تسمح بأكبر من وسيلة لمواجهة الموقف ، ولكن احداها تفضل الاخرى جميعا وتتميز عليها .

٣ — نمطية أو شائعة : وذلك عندما تتيح الثقافة اكثر من وسيلة من وسائل مواجهة الموقف وتقرها جميعا بنفس الدرجة ، ولكنا نجد احداها اكثر انتشارا مما عداها .

٤ — بديلة : وذلك عندما تتيح الثقافة أكثر من أسلوب من اساليب السلوك ، وتقرها جميعا بنفس الدرجة ، ولا وجد بينها اى اختلاف لا من حيث القيمة ولا من حيث الانتشار .

٥ — محدودة : وذلك عندما لا يقر المجتمع بعض أساليب السلوك الا بالنسبة لقطاع معين من أفراد المجتمع ، ويحظره على بقية المجتمع .

نتناوله الآن ، لوجدنا ان النمط الثقافى المثالى ربما يعطى الأب سلطة مطلقة لا تحدها اى حدود على افراد اسرته ، لها شأنها ولا يمكن تجاهلها او التقليل من شأنها ، معنى ذلك أنها فى الواقع العملى ليست مطلقة بحال من الأحوال. اننا نجد أن حق الطلاق مطلق للرجل حسب الشريعة الاسلامية (وان كانت روح الشرع قد قصرت هذا الحق على ملابسات وظروف معينــة ، ولكنه من الناحية الشكلية مطلق للرجل لا يرتهن الا بارادته وحده) ولكن الرجل لابد فى الواقع العملى أن يأخذ فى الاعتبار ردود الفعل المتوقعــة من اسره زوجته لو أنه اقدم على سلوكه هذا ، او ربما يأخذ فى اعتباره بعض المصالح الاقتصادية التى تربطه بزوجته أو أسرتها ، ومن ثم تجعل اقدامه على اتخاذ خطوة الطلاق امرا يجب أن يحسب له الف حساب . ويمكن أن نســوق العديد من الشواهد من ميدان الاسرة والقرابة التى تؤيد هذه الحقيقــة الواضحة(٢٣) .

ومن الطريف فعلا أن نلاحظ أن الواقع الفعلى يؤكد لنا فى كثير مــن الحالات أن المجتمع يضع بعض القيود ويفرض بعض المحاذير على نظــام القرابة بالانتساب الى طرف واحد فقط ، الأب أو الأم . ففى نظم القرابة الامومية (التى تقوم على الانتساب فى خط الأم) تنكسر حدة هذا الاسلوب المتميز من خلال العلاقات التى تتكون فى الواقع العملى بين الرجل (الأب) وأبنائه الذكور . وفى أغلب الاحيــان يحرص الأب على أن يحتفظ لأبنائه بجزء من ميراثه الذى كان من المفروض أن يذهب الى أولاد اخته (حسب ما يقضى النظام الامومى فى التوريث) .

ولو حاولنا أن نحلل هذه الظواهر لأدركنا فى المقام الأول أن المعيشة المشتركة من شأنها أن تخلق بعض العواطف والصلات بين الرجل وأبنائه ، على الرغم من أن أخوالهم هم الذين يتحملون نفقاتهم ويوجهونهم ويتحملون مسئوليتهم (بل ويورثونهم) . كما أننا لا نســتطيع أن ننكر أن بعض المجتمعات الافريقية التى كانت تأخذ بالنظام الامومى قد تأثرت ولا شك

---

(٢٣) ضرب رينيه كوينج فى مؤلفه « الأسرة المعاصرة » أمثلة من حياة الأسرة الرومانية القديمة تتصل بتقييد سلطة الأب على ابنائه داخل الاسرة.

بالثقافة الاوروبية التى عايشوها من خلال المستعمرين البيض . ولو اننا لا يمكن أن نتصور حدوث تعديلات أساسية فى هذا النظام العام ، ما لم تكن هناك ارهاصات تبشر بذلك وتوحى به فى الثقافة الافريقيسة الأصلية ، وهى مؤشرات تدل على وجود نوع من العلاقة الخاصة بين الاب وأبنائه . وان كنا يجب أن نلاحظ ونحن فى هذا الصدد ان الرجل لم يكن يجرؤ ان يورث ابناءه سوى تلك العناصر أو الأشياء التى حصل عليها بكده ومجهوده الخاص ولم يرثها (كالأرض مثلا) . فتلك الثروة التى انتقلت اليه بالميراث عن أمه لا يمكنه أن يتصرف بها الى اولاده ، وانمـا يتحتم عليـه أن يورثهـا لابنـاء اختـه او اخواته . ولذلك فان الشـائع ان يورث ابنـاءه العناصر المنقولة ، وفى وجميـع الأحـوال تلك التى حصل عليها بجهده الخاص وعن غير طريق الميراث .

كما يجب الاشارة أيضا الى أن نظم القرابة الاموميـة اخـذة فى الانقراض على مستوى العـالم كله ، وليس فى افريقيـا او أمريـكا فحسب(٢٤) . بل انـه حتى لدى شعب النـايار Nayar الـذى يعيش فى ساحل مالابار (والذى كثيرا ما كتب عنه الكتاب واشاروا اليه واستشهدوا به) والذى يقترن فيه نظام الانتساب للأم بنظام تعدد الأزواج ؛ هذا النظام قد اختفى تماما منذ أوائل القرن العشرين . كما اختفى من العالم كلـه نظام تعدد الازواج اختفاء كاملا ، واختفى نظام سلطة الخال (أو علاقة الخؤولة) ، وان كان دور الخال فى تلك المجتمعات قد اقتصر اليوم على ادارة ثروة الأسرة والتصرف فيها ، ولكن المهم انه ليس بحـكم القـانون (أى ليس نتيجة الزام شرعى) ولكن بحكم تيسره فى الواقع(٢٥) .

---

(٢٤) George P. Murdock, **Africa**, New York, 1959 ; Arthur Phillips (ed.), **Survey of African Marriage and Family Life**, London, 1953 ; A.R. Radcliffe – Brown and Daryll Forde, **African Systems of Kinship and Marriage**, London, 1956 ; William Goode, **World Revolution and Family Patterns**, London, 1963.

(٢٥) أنظر مؤلف جود الذى سلفت الاشـارة اليه فى الحـاشية =

كما نلاحظ من ناحية أخرى أن سلطة الأب فى النظام الأبوى لم تعد مطلقة كما كان الحال فى الماضى . ولو تساءلنا عن السبب فى ذلك ، لوجدنا امامنا عديدا من الاحتمالات وكثيرا من الاجابات التى يمكن أن نشير الى بعضها على عجل . وهذا أمر طبيعى لأن ملابسات كل مجتمع وسمات كل نظام فى الواقع مختلفة ومتباينه ، ومن هنا انفتاح آفـاق الاجابـة على احتمالات عديدة . وقد تردد كثيرا فى الكتابات الغربية — الانثروبولوجية والسوسيولوجية على السواء — أن نظام الانتساب للأم مخالف للتصورات الثقافية الغربية الحديثة ، ومن ثم كان الاحتمال اكبر فى أن يختفى بسرعـة لدى أول إحتكاك مع المستعمرين البيض . ولكن لعلنا لا نغالى اذا قلنا ان المجتمع الانسانى نفسه لديه نفور مؤكد من الالتزام الصـارم بنظام بنظام الانتساب فى خط واحد فقط ، اى أن تقوم القرابة على الانتساب للأب دون الأم أو العـكس . اذ الحقيقـة ان نظام القـرابة ذى الخط الواحـد يمكن فى غير قليل من الاحيـان أن يكون عامل هـدم للبنـاء الاجتماعى(٢٦) . ويؤكد لنا هـذا التفسير انه فى ظل النظام الأبوى كانت هناك دائما قوى مؤثره وواضحة تعمل ضد نظام الانتساب فى خط واحد،

= السابقة ، ص ص ٢٥٤ — ٢٥٦ ، وانظر كذلك :

E. Kathlin Gough, Changing Kinship Usages in the Setting of Political and Economic Change Among the Nayars of Malabar, in : **(Journal of the Royal Anthropolical Institute)**, 82, 1952, PP. 71 — 87 ;

————, «The Nayars and the Definition of Marriage», in : Journal of the Royal Anthropological Institute, 89, 1959, PP. 23 — 34.

————, «Is the Famiy Universal ? The Nayar Case», in N. Bell and E. Vogel, (eds.), **A Modern Introduction to the Family**, Glencore, Ill., 1960, PP. 76 — 92.

— M.S.A. Rao, **Social Change in Malabar**, Bombay, 1957.

(٢٦) انظر توضيحا لهذه النقطة عند مالينوفسكى :

Bronislaw Malinowski, Marriage, in : **Encyclopaedia Britannica**, Chicago, London, Toronto, Geneva, 1962, p. 943.

وان المجتمعات الابوية ، كانت تنجح دائما فى خلق بعض الحلول الوسطى التى تنتهى الى شىء من الانصاف للمراة . كما أنه حدث كذلك فى بعض تلك المجتمعات ان حل النسب محل القرابة العاصبة .

لقد أشرنا من قبل الى أن السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها رب الاسرة فى الاسرة الأموية كانت فى الحقيقة قد أصبحت نوعا من المثل الأعلى الثقافي أو الصورة المثالية الثقافية ، ولكن كان يحد منها فى الواقع العملى قوى ومؤثرات أخرى لا تجعلها تبدو بالصورة المطلقة التى يرسمها المثل الأعلى الثقافى . وتأتى مثل هذه المعارضة وتلك القيود من ناحية نسائه ومن ناحية أولاده فى الاسرة . كما أننا يجب أن ننتبه الى نقطة هامة وهى : ان النظم الأبوية لم تكن « أبوية » بنفس القدر او على نفس المستوى ، أى أن وضع الأب وسلطاته لم كن متماثلا أو حتى متشابها فيها جميعا . وانما كانت تتفاوت فيما بينها فى درجة خضوعها لسلطة الأب . ولا شك أن الصورة المتطرفة للنظام الأبوى يمكن أن نجدها فى النظام الرومانى القديم وكذلك فى النظام العربى القديم ، حيث بلغت سلطة الأب اقصى مدى معروف لها (٢٧) . أما اذا نظرنا الى بلاد الاغريق على سبيل المثال فنجد أن النظام الأبوى فيها كان أكثر اعتدالا من النظام الرومانى بكثير ، كما أن دور المراة كان أوضح وأكثر تأثيرا أيضا . وقد حاول بعض الدارسين أن يفسر اعتدال النظام الابوى فى اليونان القديمة وبروز دور المراة بأن تلك البلاد كانت قد تعرف قبل هذا النظام الابوى نظاما أموميا ، وأن الامتيازات التى تتمتع بها المراة ليست سوى بقايا تلك المرحلة الأمومية التى عفا عليها الزمن . ومع أن هذا التفسير قد ثبت أنه صحيح بالنسبة لبعض الشعوب الاخرى (كالشعب الكلتى مثلا) ، الا أن اطلاقه على كل الشعوب التى نجد فيها نظاما ابويا يفسح مكانة بارزة للمراة سوف يقودنا من حيث لا ندرى الى اطلاق الاعتقاد بأولوية نظام سيطرة المراة ، او فكرة « حق الأم » التى نادى

---

(٢٧) لا شك أن تعاليم الاسلام السمحة قد جاءت فخففت من غلو هذا النظام وهذبته ، وجعلته اكثر انسانية ورحمة واعتدالا .

بها بأخوهن ، وهو أمر لم يعد يسيغه تقدم العلم اليوم ولم يقم عليه الدليل بهذا الشكل العام المطلق ولذلك يمكن أن نقول ان تحسن وضع المرأة في ظل نظام أبوى ، يمكن تفسيره بالقول بأسبقية وجود نظام أموى في ذلك المجتمع ، ولكن ذلك ليس بالامر الحتمى أبدا ، لأننا ان نفعل ذلك نخرج من دائرة العلم .

ولكن التفسير الأقوى والأصح لهذه الظاهرة هو الإعتقاد بأن هناك عوامل قوية فعالة تجند نظم القرابة الثنائية وتغذيها (أى الانتساب لكل من الأب والأم فى نفس الوقت ، وذلك على خلاف النسب المزدوج الذى سوف نشرحه فيما بعد) . كما أن هناك بعض الظروف الموضوعية التى تعرفها بعض المجتمعات حيث يعهد بالطفل بعد بلوغه سنا معينة الى أحد المدربين الحربيين الذى يتعهده لتلقينه فنون الحرب ، فيبعده ذلك الوضع الجديد عن خط الانتساب للأم وعن الانتساب للأب ، ويتخذ الشاب منذ ذلك التاريخ خط انتساب جديد محايد . وهكذا يمكن أن نسوق العديد من الظواهر التى تنطوى على عوامل تخفف من حدة الانتساب فى خط واحد وتجند الانتساب الثنائى ، أو انتسابا فى خط جديد محايد ، فتخفف عن دون قصد من جدة النظام القائم .

الانتساب الثنائى :

هناك نظام الانتساب الثنائى المعروف عندنا فى العالم المعاصر فى الغالبية العظمى من المجتمعات ، كما كان معمولا به عند أغلب الشعوب فى الماضى ايضا . وهو لا يقوم على فكرة الانتساب فى خط واحد ، سواء خط الأب أو الأم ، وانما على الانتساب اليهما معا فى نفس الوقت . وأوضح نموذج له شكل شجرة النسب أو شجرة العائلة التى تتخذ شكلا متناسقا بحسب الانتساب الى الوالدين فى نفس الوقت .

ونجد هذا النظام بشكله هذا فى بلادنا الشرقية أكثر وضوحا نسبيا منه فى المجتمعات الغربية ، حيث أن الزوجة فى ظل هذا النظام الثنائى تظل محتفظة عندنا بلقب عائلتها بعد الزواج . ولكنه يتميز فى

البلاد الغربية يميل الى ترجيح لجانب الأب ، حيث ينتسب الاولاد وتنتسب الزوجة بعد الزواج الى عائلة الأب (لقب فقط) ، ولــذلك يعرف هــذا النظام باسم « التسمية بالأب » او Patrinominal (٢٨) وان كان رينيه كونيج يسجل ظاهرة الخروج اليوم ـ بشكل متزايد ـ على هذا النظام فى كثير من المجتمعات الغربية وبلاد أوربا الشرقية على السواء ، حيث تحتفظ المرأة بعد الزواج بلقب عائلتها ولقب عائلة زوجها فى لقب واحد مركب(٢٩) . ويشير بوجه خاص الى الوضع فى الثقافات الأسبانية فى شبه جزيرة ايبيريا حيث يمتزج لقب عائلتى الأب والأم معا على الدوام (وليس بشكل استثنائى فقط) فى حين يسيطر على الأسرة النظام الأبوى بصفة عامة .

ولكن من المؤكد انه رغم وضوح الاساس الثنائى لنظام القرابة فى

---

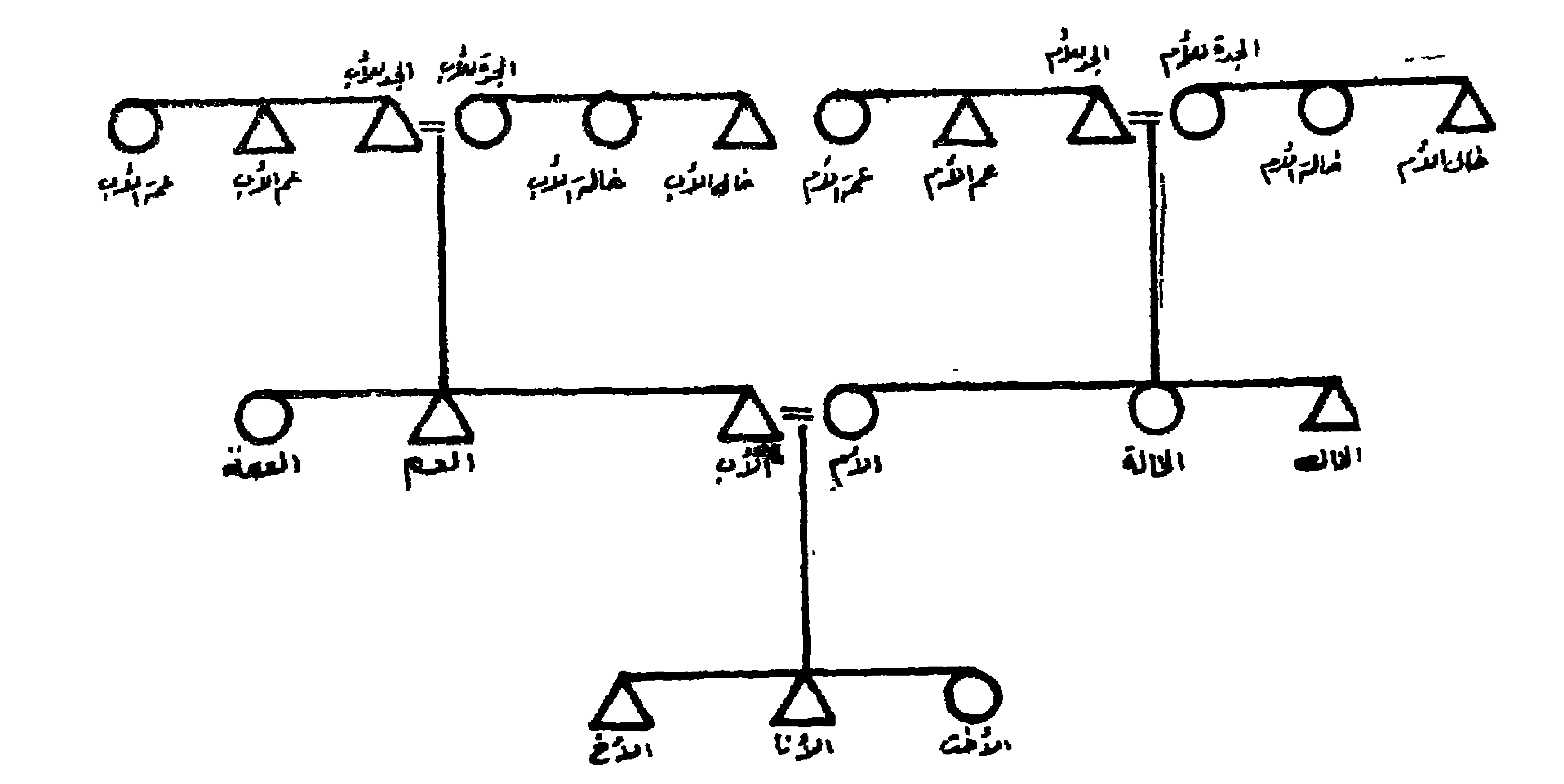
(٢٨) تجد دراسة لهذا النظام وتعليقا عليه فى :

Raymond Firth (ed.), **Two Studies of Kinship in London**, London, 1956, PP. 33 — 63.

وقد وجه ميشيل بعض الانتقادات الى هذا النظام فى :

Andrée Michel, Notion de famille dans la legislation, 1959, PP. 90 ff.

(٢٩) فاذا افترضنا مثلا أن آنسة اسمها : منى رشاد قد تزوجت من رجل اسمه : محمد عباس ، فان اسمها بعد الاقتران به سوف يصبح : منى عباس . ولكن الظاهرة المتكررة اليوم ان تحتفظ الفتاة بلقب عائلتها الى جانب لقب عائلة زوجها ، فيكون اسم تلك الفتاة بعد الزواج من هذا الرجل : منى رشاد ـ عباس والسبب فى ذلك ان تأخر سن الزواج يتيح للمرأة فى المجتمع الغربى أن تبرز فى ميدان عملها ، وربما ينتشر اسم عائلتها الى جانب اسمها على نطاق واسع (كأن تكون كاتبة أو مؤلفة مثلا) وذلك كله فى مرحلة ما قبل الزواج ، فتملى عليها مصالحها الخاصة أن تحتفظ بلقب عائلتها (الى جانب لقب عائلة الزوج) بعد الزواج . وربما يدعو المرأة الى ذلك المحافظة على لقب عائلتها ، كأن تكون من عائلة عريقة مثلا .. وهكذا . ولكن من الممكن أن يكون احتفاظ المرأة بلقب أسرتها لغير ما سبب ظاهر سوى تأكيد **وجودها** الى جانب لقب الزوج . ومع ذلك فيجب التأكيد بأن هذا الأسلوب لم يصبح بعد واسع الانتشار ، ولكنه موجود ومتكرر بحيث يستأهل منا وقفة عنده .



الشكل رقم (٣) : القرابة الثنائية : يمثل الشكل بعض أقارب « الأنا » بحسب قرابتهم له على أساس الانتساب المزدوج . حيث نلاحظ أن أقارب الأب والأم يعدون أقارب له .

المصدر : جيللين وجيللين ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٣ .

العالم المعاصر ، فإن نظام التسمية بالأب يعكس بجلاء رواسب نظام أبوى قديم كان يحصر القرابة فى خط واحد فقط . وعلى خلاف هذا الترجيح لخط الأب فى عملية التسمية نجد الاسرة المعاصرة ترجح خط الأم فى ميدان العلاقات والإهتمامات الاسرية ، بحيث يطلق بعض العلماء على الاسرة فى العالم الغربى الحديث (والى حد ما فى بلادنا ، ولكن ليس بنفس القدر) يطلقون عليها اسم الأسرة المتمركزه حول الأم mother – centered .

فتعمل المرأة فى الأسرة الحديثة على تنمية ورعاية علاقات أسرتها الجديدة (الأسرة الزواجية) مع أقاربها الاناث والذكور (حسب هـذا الترتيب فى الأهمية) . وقد أبرزت تلك الظاهرة وبينتها بجلاء كثير من دراسات الأسرة فى أوربا وأمريكا ، واتفقت أغلبها على تأكيد هذا الاتجاه (٣٠) . ولهذا يحق لنا القول دون مغـالاة ان نظام القرابة فى الأسرة المعـاصرة فى الدول الصناعية يتميز اليوم بأنه يلتزم نظام التسمية بالأب ولكنه متمركز حول الأم .

ولكن فيما عدا هذه الظواهر الجانبية او العارضة فاننا يمكن أن نعمم القول بأن نظام الانتساب الثنائى هو اكثر النظم شيوعا فى المـاضى والحاضر على السواء . غير أن هذا الحكم العام يثير قضية اخرى تقول ان النموذج السوسيولوجى للقرابة يقترب بذلك اقترابا قويا جدا من النموذج

(٣٠) أنظر الدراسات التالية على سبيل المثال :

— Michael Young and Peter Wilmott, **Family and Kinship in East London**, London, 1957.

— ————, **The Symmetrical Family. A Study of Work and Leisure in the London Region**, London, 1973.

— M. Young and Mildred Geertz, «Old Age in London and San Francisco», in — **British Journal of Sociology** 12 (1961) PP. 124-141.

— L.A. Shaw, «Impressions of Family Life in a London Suburb», in : **The Sociological Review**, N.S., No. 2, 1954, PP. 179-194.

البيولوجي للقرابة ، الأمر الذى يوحى بشدة بتأكيد دور الأسرة كمؤسسة لانجاب الأطفال وتربيتهم . الا اننا لو قبلنا هذه الملاحظة الخطيرة لاسقطنا من اعتبارنا أهم ما يميز الأسرة الانسانية عن الأسرة الحيوانية ، ذلك أن الأسرة عند الانسان تتفوق فى كونها قد طورت مراتب ومستويات مختلفة للقرابة الى جانب القرابة الدموية الخالصة (كقرابة المصاهرة) وطورت لها مصطلحات قرابية خاصة بها (٣١) .

وحتى لو سلمنا بأن الانجاب والتربية يلعبان دورا بارزا فى الأسرة الانسانية ، فاننا يجب أن ننتبه الى ان الأساس ليس تلك العملية فى ذاتها ، وانما يتمثل وجه الأهمية فيما يترتب على تلك العمليـة وعلى العلاقات القرابية من حقوق وواجبات . وهى أمور تتباين من مجتمع لآخر تباينا شديدا حسب ظروف كل مجتمع ، ولو كانت ترتهن بأمور بيولوجية خالصة ، لما شاهدنا هذا التنوع فى انماط المعيشة الأسرية بالشكل الذى نعرفه فى كل زمان ومكان . لذلك نؤكد أن محور الارتكاز فى حياة الأسرة ووجه الأهمية فى وجودها هو بعض الاتجاهات والعلاقات والمبادىء التى تعد ذات طبيعة اجتماعية ، مع انها قد تكون ثمرة بعض العلاقات والعمليات البيولوجية ، ولكنها ليست بحال من الأحوال انعكاسا مباشرا لها .

نظم قرابـة متنوعة :

هناك الى جانب هذه النظم الرئيسية فى تحديد القرابة نظم اخرى متنوعة اقل اهمية من حيث انها اقل انتشارا ، او انها تمثل صورا مختلفة من بعض النظم الرئيسية التى تحدثنا عنها . فهناك مثلا نظم قرابية ينتسب فيها الرجال الى اسلافهم الرجال ، وتنتسب فيها النساء الى اسلافهن من

(٣١) انظر عرضا لأهم مصطلحات القرابة عند بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٤٦٢ — ٤٦٣ .

النساء(٣٢) . ثم هناك صورة عكسية للنظام السابق ، حيث ينتسب الرجال الى اسلافهم من النساء ، على حين تنتسب النساء الى أسلافهن من الرجال(٣٣) . أما النظام الأخير الذى نشير اليه هنا فهو ما يعرف باسم نظام الانتساب المزدوج الذى يرتبط فيه الشخص ببعض اقاربه فى خط الأب وبعض اقاربه فى خط الأم ، كأن يرتبط بجدته لأمه وجده لأبيه (مستبعدا جديه الآخرين : جده لأمه وجدته لأبيه(٣٤) ، أو أن يتواجد نظاما الانتساب الى جوار بعضهما فى المجتمع ، فتكون هناك جماعات تقوم على الانتساب للأب ، وأخرى على الانتساب للأم .

وقد عالج بيلز وهويجر نظام الانتساب المزدوج معالجة مفصلة القى فيها الضوء على نموذج منه عند شعب الأفيكبو Afikpo ، نشير اليه فيما يلى ، لأنه يوضح لنا فساد الرأى القائل بأن أساس الانتساب للأب والانتساب للأم لا يجتمعان ، على اعتبار أن وجود أحدهما يعنى عدم وجود الآخر . اذ يوضح لنا مثال الأفيكبو أن هناك بعض المجتمعات التى يعترف فيها بجماعات الانتساب للأب والانتساب للأم على السواء . بل اننا نجد فى بعض الحالات المتطرفة جماعات تحمل سمات مشتركة من النظامين ، تتضمن فى العادة ملكية الثروة أيضا . وهناك كما رأينا فى المجتمعات ذات نظام الانتساب الوحيد الخط بعض العلاقات الرسمية مع الأقارب الذين ينتمون الى خط انتساب مختلف . وهناك كذلك مجتمعات درجات وسطى من شكلية هذه العلاقات . ويقصر بعض الكتاب استخدام مصطلح « نظام الانتساب المزدوج » على المجتمعات التى بلغ فيها ذلك النظام قدرا كبيرا .

---

(٣٢) أنظر شرحا لهذا النظام عند :
J. Roscoe, The Baganda, London, 1911.

(٣٣) أوردت مرجريت ميد بعض أمثلة لهذا النظام فى كتابها :
Margaret Mead, Sex and Temperament in Three Primitive Societies, New York 1935.

(٣٤) انظر اشارة مفصلة عند :
Murdock, « Double Descent », in : **American Anthropologist, 42, 1940, PP. 555-561.**

من التطور والنمو . فى حين يسمح البعض بادراج كثير من النماذج الوسيطة تحت هذا المصطلح . وهناك شواهد على وجود الانتساب المزدوج فى اماكن متفرقة من العالم ، وان كانت غالبية الحالات التى وصل فيها هذا النظام الى الاكتمال موجودة فى قارة أفريقيا .

ويشير بيلز وهويجر الى دراسة سيمون أوتنبرج Simon Ottenberg اجراها منذ عهد قريب لنظام الانتساب المزدوج عند شعب الأفيكبو ، وهو احد الشعوب الناطقة بلغة الايبو فى شرق نيجيريا . ويعيش الأفيكبو فى مجموعة منظمة من القرى المتجاورة ، التى يربط بينها مكان اجتماعات مشترك ، واسواق عامة ، وانشطة دينية مشتركة ، وحكومة محددة تحديدا دقيقا . والأفيكبو شعب زراعي اساسا ، وتبلغ الكثافة السكانية عنده حوالى ٥٠٠ نسمة فى الميل المربع . واليام yam (نوع من البطاطس حلو المذاق) هو المحصول الغذائى الرئيسى عندهم ، كما أنه يمثل عنصرا جوهريا فى جميع الطقوس ، وتقوم بزراعته الرجال . وهناك محصولات أخرى بعضها محصولات تجارية تقوم النساء بزراعتها . ويشتغل كثير من ابناء الأفيكبو بالتجارة بعض الوقت ، على حين يتفرغ نفر قليل فقط لهذه المهنة تفرغا كاملا . وهناك بعض الصور التنظيمية الحكومية على مستوى القرية ، ومستوى مجموعة القرى ، وعلى مستوى الاقليم مثل جماعات مراتب العمر ، والجماعات السرية . كما ان هناك علاوة على ذلك جماعات الانتساب الأبوى والأمومى . وكلا النمطين من جماعات الانتساب محدد تحديدا دقيقا ، له أنماط الزعامة والسلطة الخاصة به المستقرة ، وتضطلع بمختلف انواع النشاط الطقوسية والاجتماعية ، والاشراف على الثروة .

وينتمى كل شخص من الأفيكبو الى بدنة ابوية فرعية ، وهى تمثل بدورها جزءا من بدنة ابوية رئيسية ، يتتبع افرادها اصلهم الى جد ذكر مؤسس للبدنة منذ فترة تتراوح فى العادة بين ثلاثة وسبعة اجيال . أما البدنة الفرعية الأبوية فترجع اصلها اما الى اخ اصغر للأب المؤسس ، واما الى احد ابنائه . ويعيش الذكور من اعضاء البدنة الأبوية والاناث غير المتزوجات عادة فى مجموعة من المنازل المتجاورة المحاطة بسور أو

جدار منبع ، داخل قرية تتكون من عدد من مثل هذه الأحياء التى تسكنها بدنات أبوية أخرى . وتعيش كل بدنة فرعية فى قسم خاص من هذا الحى ، ولو أن هذا النمط قد يتعرض للاختلال اذا زاد عدد أفراد البدنة الأبوية . والزواج الاغترابى ليس اجباريا ، وان كان الفرد لايتزوج من أقاربه الأقربين ، فيما عدا حالة النساء الأرامل أو المطلقات ، فهؤلاء يتحتم عليهن لا أن يتزوجن من خارج الحى ، وانما من خارج القرية كلها . أما فى الواقع الفعلى فنجد أن غالبية الزيجات تتم من خارج البدنة ، وكذلك من خارج القرية عادة . وقد تعود النساء المتزوجات فى خارج البدنة أو القرية الى بدنتهن لتقديم الأضاحى والقرابين أو للاشتراك فى الأعياد ، أو اذا اضطربت حياتهن الزوجية . ولكنهن لا يشاركن بدور فعال فى نشاط البدنة فى هذه الحالة . ومن الممكن للأشخاص غير المولودين فى البدنة الأبوية أن يرتبطن بطرق مختلفة ، كما أنه يمكن تبنيهم ويصبحون أعضاء كاملى العضوية .

ويضطلع كبار السن بمهمة الزعامة واتخاذ القرارات فى البدنة الأبوية الرئيسية . أما الكاهن الذى يتوفر على خدمة أضرحة الأسلاف فيختاره كبار السن عادة من بينهم . وهو يعتبر مستشارا هاما فى شئون الطقوس والعبادات ، وفيما عدا هذا فلا سلطان له . أما الشباب فى السن من ٣٨ سنة الى ٥٥ سنة تقريبا فيكونون أعضاء فى مرتبة عمرية تنقسم الى طبقتين أو ثلاث طبقات عمر . ويشكل أعضاء تلك الطبقة الذين ينتمون الى بدنة أبوية واحدة قسما خاصا يضطلع بوظائف هامة بالنسبة للبدنة ككل . وتملك البدنات الرئيسية ـ وفى أحوال قليلة البدنات الفرعية أيضا ـ حوالى ١٥٪ من أراضى الأفيكبو . فهم الذين يتخذون كل القرارات النهائية الخاصة بالأعضاء . اذ يفصلون فى المنازعات الداخلية ويعاقبون على الجرائم الخلقية والقانونية ، كما يسهرون على رفاهية البدنة . ويؤدى كهنة الأضرحة المختلفة الشعائر الضرورية لقيام علاقات سليمة مناسبة مع الأسلاف ومع الكائنات فوق الطبيعية . وتقوم جماعة العمر الخاصة بالشباب بتوفير جميع الاحتياجات المادية اللازمة ، وينفذون قرارات كبار السن ، ويحرسون الثروات المادية لأبناء البدنة . وعلاوة على هذا فلكل بدنة فرعية تنظيم مماثل لتعريف الأمور التى تخص البدنة الفرعية فقط .

ويشكل كبار السن فى البدنات الرئيسية مجلس كبار السن الخـاص بالقرية ، ويشكلون جميعا بالاضافة الى كبار السن الممثلين للقرى المختلفة الجماعة الادارية التى تضطلع بادارة شئون قرى الأفيكبو ككل . ويتحمل كبار السن فى القرية مسئولية الاشراف على ثروة القرية ، ويؤدون الشعائر حول اضرحة القرية المختلفـة من اجل رفاهيـة القرية ككل ، ويوجهون الاحتفالات السنوية والطقوس الدورية ، ويحافظون على استمرار حـالة السلم بين ابناء القرية . ويعمل اعضاء طبقة العمر الأكبر سنا داخل مراتب العمر كجماعة تنفيذية تضطلع بتنفيذ قرارات كبار السن . وعلاوة على هذه الأنشطة التى تشمل القرية ككل ، يجتمع أبناء البدنات المختلفة فى نطاق جماعة سرية على مستوى القرية تضم ـ بشكل اجبارى ـ كل الذكور البالغين . وتقوم هذه الجماعة السرية بأداء الشعائر الدينية والتمثيليـات الدينية فى القرية . وبعضها يؤدى علنا امام الناس .

ومع كل الأهمية التى يتمتع بها التنظيم الأبوى بالنسبة لشئون الحى وشئون القرية ، فان غالبية شعب الأفيكبو يعتبرون الروابط الأمومية اكثر اهمية . فجميع أبناء الافيكبو يعتبرون بحكم المولد أعضاء فى حوالى خمس وثلاثين عشيرة أمومية محددة . ولا تقوم هذه العشائر على مبدا السكنى المشتركة ، اذ نجد أعضاء العشيرة الواحدة ، وكذلك ثروة العشـيرة الواحدة ، موزعة فى اماكن متفرقة . والزواج الاغترابى مفروض على أبناء تلك العشائر بشكل صارم . وكانت العشائر الأمومية تلعب فى المـاضى دورا بارزا فى الأخذ بثأر قتلاها (والقتل هو اغتيال شخص بواسطة احد أفراد عشيرة أخرى) ، والعقـاب على السرقة ، وحماية ثروة العشيرة وخاصة الأراضى الزراعية التى تملكها .

وكما هو الحال فى البدنات الأبوية توكل شئون الحكم ـ على مستوى العشيرة الأمومية ـ الى كبار السن وكهنـة الضريح الرئيسى . اذ يعـد هذا الضريح الرمز الأساسى للعشيرة الأمومية ، وان كان موضعه يتغير من حين لآخر ، لانه يوجد دائما فى حى الكاهن . ويقوم كبار السن فى العشيرة بتسوية المنازعات بين افراد العشيرة ، او ينوبون عن ابناء العشـيرة الداخلين فى منازعات مع أبناء عشائر اخرى .

وعلى الرغم من أن حوالى ٨٥٪ من الثروة الزراعية للأفيكبو مملوكة نظريا للعشائر الأمومية ، فانه يستأثر بحيازة وادارة الجانب الأكبر من هذه الأرض بدنات أمومية تضم أناسا يرجعون أصولهم الى سلف أنثوى مشترك . ويتولى أكبر الأعضاء الذكور فى كل بدنة أمومية نوعا من الزعامة وان كانت مهمته الأولى هى توزيع حقوق الانتفاع بأرض البدنة على مختلف افرادها ، وكذلك على بعض الاشخاص الذين يدعون لأنفسهم الحق فى ذلك ، مثل ازواج « عضوات » البدنة الأمومية ، أو أبنائهن ، أو أصدقائهن ، أو بعض الأشخاص البارزين . وعلى الرغم من أن زعيم العشيرة — أو الشخص الذى يفوضه — يتمتع بسلطة كبيرة فى توزيع الأراضى الزراعية ، الا أن هذه السلطة ليست مطلقة ، اذ انه من حقّ أفراد البدنة ان يلجأوا الى كبار السن فى العشيرة اذا ما ضاقوا بهذا التوزيع . ونجد عند اناث البدنات الأمومية أن أكبرهن تكون بمثابة زعيمة غير رسمية ، وتعمل مستشارة للنساء المتزوجات أو تساعدهن فى الشئون الطقوسية ، وفى المراسم الجنائزية ، وتؤيدهن فى نزاعهن مع أزواجهن أو مع ضرائرهن (وتنتمى هؤلاء الضرائر عادة الى عشائر اخرى) .

ولا يدور صراع كبير بين جماعات الانتساب للأم وجماعات الانتساب للأب عند الأفيكبو . بل اننا نجد كليهما يتمم الآخر ، أو يستعاض عنهما ببعض المنظمات الأخرى ، مثل الجمعيات السرية وجماعات العمر وتنظيم القرية . ويهتم كلا النوعين من الجماعات برفاهية الأسر النووية ويحرص على انجاب الأطفال . . ومن هنا يمكن ان تقوم روابط هامة مع كلا التنظيمين العشائريين من خلال الميلاد أو الزواج . وتضع كل من جماعات الانتساب الأبوى والأمومى عند الأفيكبو قيوداً على تصرفات أعضائها فيما يتعلق بالسلوك الجنسى ، والزواج ، والمسئوليات الطقوسية ، والتصرف فى الثروة . ولذلك قد يتبادر الى الذهن ان جماعات الانتساب المذدوج تعرقل الى حد كبير نشاط الفرد . ولكن الواقع القائم فعلا أن الفرد ما زال يتمتع بقدر مدهش من حرية الحركة فى سلوكه . حقيقة انه يجب أن يحصل على الأرض التى سيزرعها من خلال جماعة الانتساب الامومية أو الأبوية . ولكن من المتيسر له أيضا أن يحصل على هذه الأرض من خلال بدنته الأبوية ،

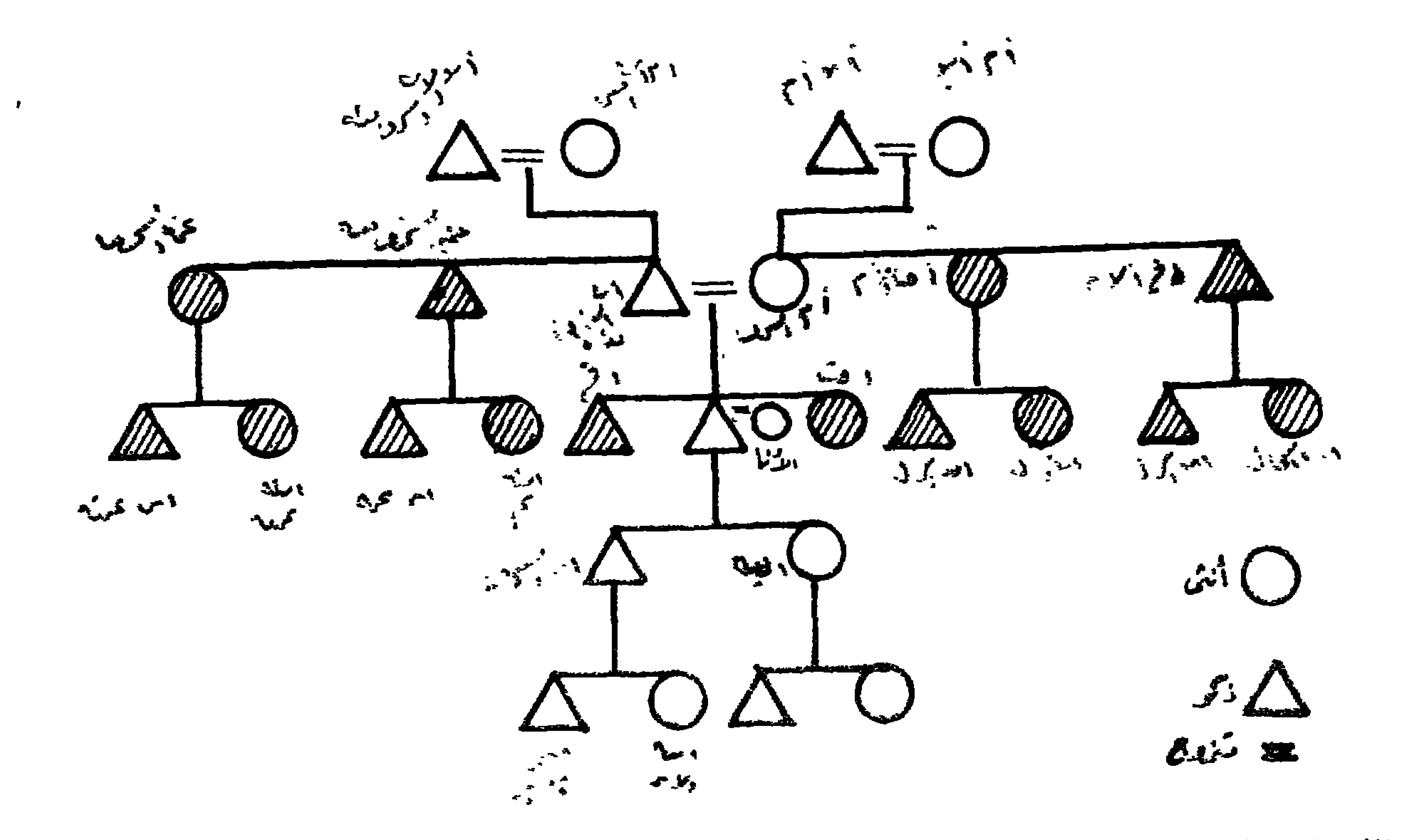
ومن خلال بدنته الأمومية ، كما أنه يستطيع ان يلجأ الى بدنة أبيه الأمومية . وبوسع الفرد ان يضم افرادا غرباء الى هذه الجماعات كلها من اجل تأييده فى المنازعات ؛ او سعيا وراء اكتساب مزيد من المكانة والهيبة . والحقيقة ان الفرد لا يستطيع فى العادة أن يستثمر او يطور جميع العلاقات المتاحة له . بل ان عليه أن ينتقى من بين هذه الفرص المتاحة على اساس اكثر العلاقات ارضاء له شخصيا ، واكثرها مساعدة له على تحقيق اهدافه الاقتصادية والسياسية وطموحه الى المكانة الرفيعة . ولذلك يبدو نظام الانتساب المزدوج بعد الفحص الدقيق أنه نظام يتميز بالمرونة والقابلية للتكيف والحيوية الكاملة(٣٥) ...

القرابة الخطية (المباشرة) والقرابة المجانبة (غير المباشرة)

علينا فى دراسة القرابة أن نميز علاوة على ما سبق بين الاقارب الخطيين (المباشرين) والاقارب المجانبين (غير المباشرين) . والاقارب الخطيون هم فى الغالب عبارة عن اقارب دمويين فى خط مباشر من اعلى (كالأب والأم) او الى اسفل (كالابن والابنة) . وان كانت هناك بعض المجتمعات التى تدخل الى هذه الفئة طائفة من الاقارب غير الدمويين ، اى الذين لا تربطهم بالشخص صلة دم ، كأن تنسب للشخص ابنا أو ابنة ليس من صلبه ، وذلك عن طريق نظام التبنى ، الذى يجعل الابن بالتبنى **كما لو كان** ابنا حقيقيا (اى دمويا) . ومع أن ديننا الاسلامى لم يقر هذا النظام ، ولم يرتب عليه اى حقوق ، الا اننا نجده مع ذلك واسع الانتشار فى المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، على نحو يفوق تصورنا للوهلة الاولى . ولما كانت القرابة الخطية (سواء كانت حقيقية أو افتراضية اى من صنع المجتمع) تتخذ دائما خطا راسيا ، فلا يمكن أن يكون للمرء قريب خطى من نفس جليه ، كما يتضح بشكل جلى من الرسم التالى (شكل رقم ٤) .

---

(٣٥) انظر بيلز وهويجر ، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٤٩٩ — ٥٠٣ .



الشكل رقم (٤) : الأقارب الخطيون (المباشرون) والمجانبون (غير المباشرين) : — يوضح هذا الشكل بعض الأقارب الخطيين لصاحب الشكل مرموزا لهم بالمثلثات والدوائر البيضاء (△ ○) ،وبعض اقاربه المجانبين مرموزا لهم بالمثلثات والدوائر المخططه

المصدر : جيللين وجيللين المرجع السابق ، صفحة ٢٢٦ .

أما الأقارب المجانبون (غير المباشرين) فيمكن أن ينتموا الى نفس جيل الشخص أو الى أجيال سابقة عليه أو لاحقة له . ولا تقوم بينه وبينهم علاقة التسلسل النسبى المباشر ، فالشخص ليس سلفاً ولا خلفاً لأخيه أو لأخته ، على الرغم من انتمائهما الى سلف واحد مشترك . ثم يميز بعد هذا بين أبناء وبنات عمومة وخئولة من الدرجة الأولى أو الثانية أو أبعد من ذلك .

ويجب أن نذكر هنا حقيقة هامة وهى أنه مهما كان الحس التاريخى أو الشعور بالانتماء قويا لدى الفرد ، فاننا نجد فى الواقع الحى أن اهتمامه الحقيقى بالتعرف على أقاربه لا يتجاوز كثيرا من أجيال إسلافه الماضية(٣٦) . فقد أثبتت بعض البحوث النقدية الممتازة التى أجريت على بعض ظواهر القرابة فى انجلترا أنه حتى فى الأسر العمالية كان الشخص يحتفظ فى ذاكرته بتصور واضح عن خمسة أو ستة أجيال من أسلافه . وان كانت دائرة العلاقات القرابية الفعلية أضيق نطاقا من ذلك بكثير . ومع ذلك فان الشخص يحتفظ فى ذاكرته برصيد كبير من الذكريات أو العلاقات الحية مع عديد من أقاربه(٣٧) . ولكن مهما كان عدد تلك الذكريات أو العلاقات كبيرا ، فانه سيصبح ضئيلا كل الضآلة اذا قسناه بعدد أجيال الأسلاف الفعليين لشخص يعيش بيننا اليوم ، اذ لا شك أنه عمليا لا يقع تحت حصر . فلو افترضنا عدم وجود زواج بين الأقارب فان عدد أسلاف الشخص بعد عشرين جيل يصل الى ١,٠٣٨,٩٧٦ (مليون وثمانية وثلاثين الفا وتسعمائة

---

(٣٦) ولو أن عدد أجيال الأسلاف التى يعيها الشخص ليس ضئيلا بالقدر المبالغ فيه الذى يتصوره بعض المفكرين النظريين فى موضوع الأسرة النووية ، حيث أنهم يؤكدون أنه لا دائرة الذكريات ولا دائرة الواقع تتسع لأجيال كثيرة ، ربما جيل الآباء والأجداد فقط . وهذا بالطبع تطرف ومغالاة لا تؤيده الشواهد الواقعية .

(٣٧) أنظر الكتاب الذى أشرف ريموند فيرث على تحريره بعنوان « **دراستين للقرابة فى لندن** » ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ص ٣٣ — ٦٣ .

وست وسبعين) كما قدرها كونيج(٣٨) . أما ونحن نعرف أن الزواج بين الأقارب منتشر فى الواقع على نطاق واسع ، فاننا يجب أن ننتقص من هذا الرقم كثيرا ، وتختلف نسبة النقص بطبيعة الحال بحسب كثافة الزواج من الأقارب فى الجماعة محل الدراسة . ومن الواضح أن عدد هؤلاء الأسلاف يقل الى أدنى حد ممكن داخل الجماعات الصغيرة المغلقة ، التى يمكن القول بأنها تمثل أجناسا محلية مستقلة . ولكن عدد الأسلاف يزيد بدرجة كبيرة بالنسبة للفرد داخل المجتمعات الكبرى المفتوحة . ولكن من الواجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن فرص الزواج ليست مفتوحة أمام الفرد (حتى فى المجتمعات الكبيرة المفتوحة) بدون حدود أو قيود ، وانما يتعين عليه فى العادة أن يختار شريك حياته من بين دوائر معينة . ولا يرجع هذا المنع الى أى قيود قانونية ، وانما الى قيود وضوابط وعوامل من طبيعة اجتماعية . وسوف نناقش هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد عند حديثنا عن موضوع « الاختيار للزواج » . ولكن الهدف من تلك الاشارة هو أن دوائر التزاوج ضيقة ومحددة فى العادة حتى فى داخل المجتمعات الكبيرة ، مما يعنى بالنسبة لحديثنا هنا تحديدا نسبيا لعدد أسلاف الشخص .

الأصهار :

وهناك عدا الأقارب الخطيين والأقارب المجانبين (غير المباشرين) نوع آخر من الأقارب تقوم الصلة معهم على أساس المصاهرة ، هم الأصهار ، وهم ينقسمون بدورهم الى مراتب قرابية مختلفة ، أى تتفاوت فى درجة « قربها » من الشخص . ولو أن تلك الأوضاع تمثل مشكلة جانبية خاصة ، على أساس أن القرابة لم تكن تدرس حتى عهد قريب ، أو لم يكن يفهم منها سوى القرابة الدموية فحسب ، ولذلك لم يكن الأصهار يعدون أقاربا بالمعنى الدقيق للكلمة . غير أن تطور دراسات علم الاجتماع العائلى وكذلك تطور الدراسة الانثروبولوجية للقرابة قد ألقت حديثا الضوء على فئة الأصهار ، وذلك على أساس أن صهرى (الذى هو زوج

---

(٣٨) أنظر رينيه كونيج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ ، وكذلك المراجع الواردة هناك .

أختى وكذلك شقيق زوجتى) تقوم بينه علاقة وبينى ، كما تقوم علاقات بينه وبين أولادى (الأول زوج عمة أولادى ، والثانى خال أولادى) (٣٩) . من هنا أصبح من الضرورى جدا دراسة حقوق وواجبات الأصهار وتحديدها والتعرف على دورها فى حياة الأسرة .

ومن الواضح أن اللغات والثقافات المختلفة تتفاوت فيما بينها فى تحديد فئات الأصهار ، أى فى تحديد دوائر الأشخاص الذين تقوم بينهم وبين الشخص علاقات على أساس الزواج . ويبدو هذا الاختلاف بأجلى معانيه فى المصطلحات الدالة على الأصهار بأنواعهم ودرجاتهم . ولكنها تبدو بنفس القوة فى تحديد فئاتهم ودوائرهم ، ثم تبدو بعد ذلك فى الحقوق والواجبات التى ترتبها على علاقة المصاهرة .

فبالنسبة للمصطلحات الدالة على قرابة المصاهرة فى اللغة الانجليزية مثلا أن الأقارب بالمصاهرة (فيما عدا زوجات الأعمام والأخوال ، وأزواج العمات والخالات الذين يضمون الى فئات الأقارب الخطيين أو المجانبين) يعرفون باضافة عبارة — in-law — الى المصطلح الدال على القرابة الدموية . وهكذا نجد تعبيرات مثل Father-in-law للدلالة على الحم و Mother-in-law للدلالة على الحماة ، ومصطلح Brother in-law للدلالة على شقيق الزوجة وعلى زوج الأخت ، و Sister-in-law للدلالة على أخت الزوجة وزوجة الأخ . والملاحظ على أية حال أن هذه المصطلحات لا تستخدم فى الحديث المباشر ، وانما تستخدم فقط لتفسير طبيعة علاقة القرابة للآخرين .

وغنى عن البيان أن اللغة العربية تزخر بأكبر عدد من المفردات والمصطلحات الدالة على فئات الأصهار ، ولا عجب فى ذلك لأنها واحدة من أغنى لغات البشر وأثراها وأكثرها قدرة على التعبير .

---

(٣٩) استعملت المؤلفة ضمير المتكلم المذكر ، على أساس أن الرجل هو راس الأسرة ، وان هذا المدخل هو الذى بدا لى أوضح وأيسر فهما لجمهور القراء ، خاصة الجدد على ميدان دراسة القرابة .

ولكى نحيط بموضوع مصطلحات القرابة احاطة كاملة ، وعلى اساس مقارن ، نرى من المفيد ان نستعرض بايجاز اهم اسس التصنيف القرابى المعروفة فى مختلف ثقافات العالم التى لدينا معلومات عنها . ويرجع الفضل الى تقدم الدراسة الانثروبولوجية لموضوع القرابة فى توضيح هذا الموضوع الشائك المعقد . وقد عرض بيلز وهويجر لاهم اسس التصنيف القرابى نقلا عن الفرد كروبر ، نوردها فيما يلى(٤٠) :

من الملاحظ أن كل شعب قد اعتاد على مصطلحات القرابة فى مجتمعه ، بحيث أننا كثيرا ما نفترض خطأ ان مصطلحات مثل : الأب ، والام ، والابن ، والبنت تعنى دائما نفس المدلول عند جميع الشعوب . ولا شك فى ان هذا خطأ بالطبع . فكثير من مصطلحات القرابة تشير الى فئات من القرابة ، مثل مصطلحات العم والعمة ، والأخ والأخت ، أو ابن العم . ونظم تصنيف القرابة تتباين تباينا هائلا من مجتمع لآخر .

ويتم تصنيف القرابة وفقا لبعض اسس التصنيف المحددة تحديدا دقيقا ، نذكر من بينها أساس الجيل (٤١) وأساس النوع (٤٢) . وكان

---

(٤٠) بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجية العامة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥ — ٤٦٩ .

(٤١) فيما يتعلق بتصنيف القرابة على أساس الجيل ، نجد أن مصطلحات القرابة تقتصر على جيل واحد ، فيما عدا ابناء أو بنات العم (حيث أن هذه الفئة يمكن أن تضم فى بعض الأحيان أفرادا من جيل الأبوين) . وهكذا نجد أربع فئات فى جيل الوالدين هى : الأب ، والأم ، والعم (والخال) ، والعمة (والخالة) . أما فى نفس جيل « س » فهناك ثلاث فئات هى : الأخ ، والأخت ، وأبناء وبنات العم والخال (وكذلك العمات والخالات) . وهناك أخيرا فى الجيل التالى على جيل « س » اربع فئات هى : الابن ، والبنت وابن الاخ أو الأخت ، وبنت الأخ أو الأخت . قارن بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

(٤٢) والأساس الثانى من اسس التصنيف هو ذلك الذى يقسم الأقارب تبعا للنوع (ذكرا أو أنثى) . فالوالدان هم : آباء ، وأمهات . كما ينقسم أخوة الوالدين تبعا للنوع الى : أعمام (واخوال) ، وعمات (وخالات) . ويطبق نفس المبدأ على الاقارب من نفس جيل « س »

الفرد كروبر قد حصر فى احدى المقالات التى كتبها منذ سنين طويلة ثمانية من الأسس التى يتم تصنيف القرابة وفقا لها (٤٣) .وتعد تلك الأسس نموذجا مفيدا لدراسة اولية لموضوع تصنيف القرابة ، ولذلك سنقوم بذكرها وشرحها فيما يلى : —

١ — اول الأسس التى حددها كروبر من هذه الأسس الثمانية هو ما يعرف باسم اساس الجيل . فالملاحظ على نظام القرابة فى المجتمعات الغربية أن جميع مصطلحات القرابة — فيما عدا مصطلح ابن أو بنت العم Cousin — تقتصر على جيل واحد فقط . فمصطلحات الأب ، والأم ، والعمة (أو الخالة) ، والعم (أو الخال) تنصب على جيل الوالدين . أما مصطلحا الأخ والأخت فينبضان على جيل الشخص نفسه ، ومصطلحات الابن ، والبنت ، وابن الاخ (أو ابن الأخت) ، وبنت الأخ (أو بنت الأخت) تقتصر على الجيل التالى على جيل الشخص نفسه .

٢ — الأساس الثانى فى تصنيف كروبر هو ذلك الذى يصنف الاقارب من نفس الجيل تبعا لفروق العمر ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب النافاهو ، حيث يخاطب الشخص اخوته الكبار بمصطلح معين ، ويخاطب اخواته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف . كذلك يميز الشخص هناك بين أخواته تبعا للسن الى أخوات كبار وأخوات صغار . الا أن أساس السن لا يمتد عند النافاهو بحيث تنتظم العلاقات القرابية الأخرى . ففى بعض النظم القرابية الأخرى — كما هى الحال

= فينقسمون الى : أخوة ،وأخوات.وهنا أيضا نستثنى مصطلح أبناء العم، لأنه يطلق على الاقارب من الذكور والاناث . ولكن مبدأ النوع يظل مطبقا بشكل عام على الاقارب فى الجيل التالى على جيل « س » ، حيث نجد أربع فئات هى : الأبناء ، والبنات ، وأبناء الأخ ، وبنات الأخ . قارن ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤٣) Alfred L. Kreber, «Classificatory Systems of Relationship», in : **Journal of the Royal Anthropologcial Institute of Great Britain and Ireland,** 39, 1939, PP. 77 - 84. Quoted by Beals and Hoijer, op. cit.

عند الياكوى مثلا — يتم التمييز بين اخوة وأخوات الوالدين تبعا لسن ام الشخص وابيه .

٣ — أما أساس التصنيف الثالث عند كروبر فيتضمن الفروق بين الاقارب الخطيين (المباشرين) Lineal ، والأقارب المجانبين (غير المباشرين) Collateral . فالأقارب الخطيون هم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم فى خط واحد ، وهكذا يعتبر الآباء والأبناء فى مجتمعنا اقارب خطيين . أما الأقارب المجانبون فهم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الاقارب الذين يصل بين الخطيين . وهكذا يعتبر العم أو الخال فى مجتمعنا قريبا مجانبا ، لأنه اما أن يكون أخا للأب أو أخا للأم . كذلك يعتبر أبناء وبنات الاعمام والأخوال أقارب مجانبين لأنهم يرتبطون بالشخص بصلة قرابة غير مباشرة لأنهم أبناء أخوة الأم أو ابناء اخوة الأب . ومن الواضح فى مجتمعنا أنه يتم التمييز بين الاقارب الخطيين والأقارب المجانبين فى جيل الشخص نفسه ، وكذلك فى جيل الوالدين ، وفى الجيل التالى أيضا ، حيث يتم التمييز بين الأبناء والبنات بمصطلحات تختلف عن أبناء الأخ او الأخت وبنات الأخ او الأخت .

٤ — والأساس الرابع عند كروبر يرتبط باختلاف نوع القريب (ذكر أو انثى) . ويبدو هذا الفرق واضحا فى نظام القرابة فى مجتمعنا فى التمييز بين الأب والام ، والعمة والعم والخالة والخال ، والأخ والأخت ، وابن الأخ ، وبنت الأخ . والمصطلح الوحيد الذى لا يبدو فيه هذا الأساس واضحا فى اللغات الانجلو ساكسونية هو ابن أو بنت العم ، وابن أو بنت الخال ، الذى ينطبق على كافة الاقارب المجانبين من جيل الشخص نفسه بصرف النظر عن نوع القريب (ذكرا أو انثى) .

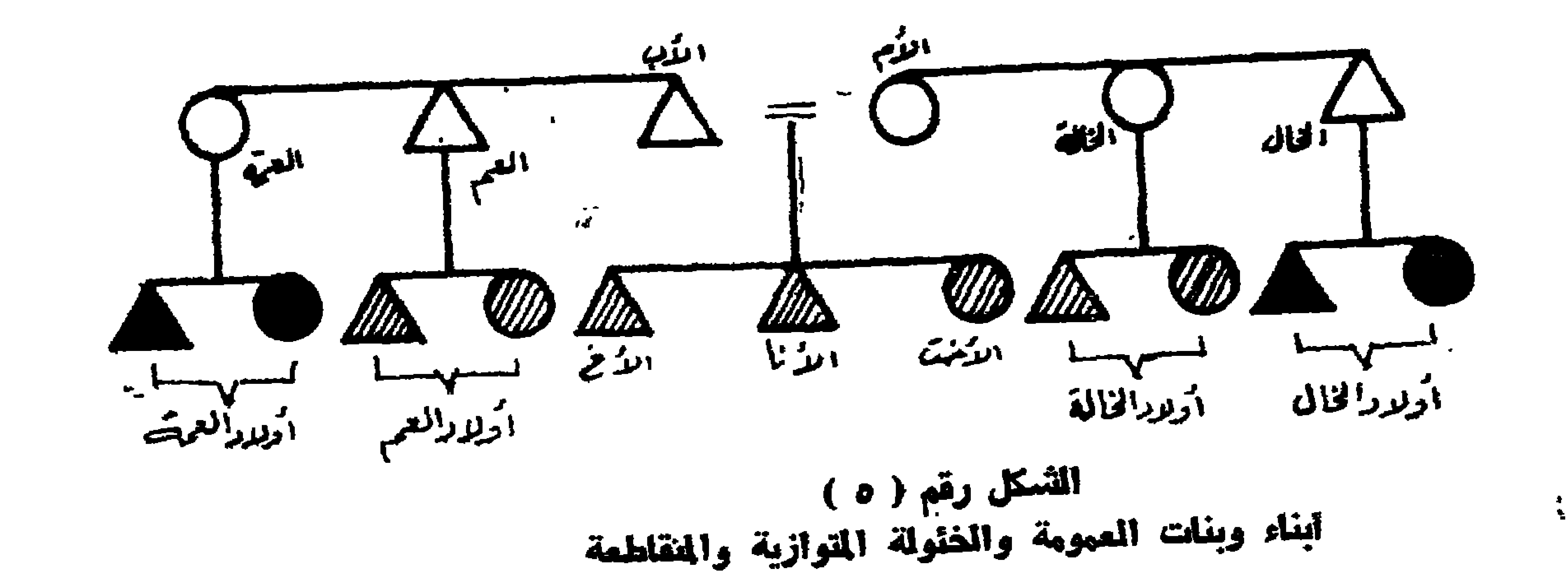
ويوجد نفس الاغفال لأساس النوع هذا فى نظام القرابة عند الشيريكاهوا الأباتش ، حيث يطلق نفس مصطلح القرابة على جميع اخوة الأب وأبناء العم ، ذكورا كانوا أو اناثا . وهناك مصطلح آخر يطلق على جميع اخوة الأم وبنات العم . ومن الطريف أن نلاحظ أيضا على هذا النظام القرابى أن المصطلح الذى يطلق على اخوة الأب وأبناء

العم يتجاهل كذلك أساس الجيل ، لأن الشخص الذكر يستخدمه للاشارة الى اخوة الأب وأبناء العم وكذلك الى ابناء اخوته وأبناء أعمامه الذكور .

٥ — ويتضمن خامس أسس التصنيف عند كروبر الفروق فى نوع المتكلم نفسه (الذى يخاطب أقاربه) ، ففى نظام القرابة فى المجتمعات المعاصرة يستخدم الذكور والاناث نفس مصطلحات القرابة . ولكن هناك نظما قرابية أخرى عديدة تختلف فيها المصطلحات بالنسبة للمتكلم الذكر والأنثى . من هذا مثلا أنه عند النافاهو يخاطب الشخص ابنه بمصطلح يختلف عن ذلك الذى تخاطب به المرأة ابنها . كما ان هنـاك مصطلحين للبنت : أحدهما يستخدمه المتكلم الـذكر ، والآخر تسـتخدمه المتحدثة الأنثى .

٦ — وينصب الأساس للتصنيف عند كروبر على الفروق فى نوع القريب الذى يمثل همزة الوصـل فى القرابة . وقد لاحظنا من قبـل أن الأقارب المجانبين هم أولئك الذين يرتبطون بالشخص من خـلال قريب معين . والملاحظ على نظام القرابة فى اغلب مجتمعاتنا المعاصرة ان نوع القريب الذى يمثل همزة الوصل لا يترتب عليه اى نتيجـة حيث نجـد مثلا فى المجتمعات الغربية المعاصرة أن جميع أبناء وبنات العم والخـال يجمعون تحت مصطلح واحد هو Cousins .

الا أن السائد فى مجتمعات أخرى كثيرة هو ان تقسم هذه الفئة (أبناء وبنات العم والخال) الى جماعتين : الجماعـة الأولى هى ابناء العمومة أو الخئولة المتقاطعـة cross cousins ، اى ابناء الأخوال والعمات . والجماعة الثانيـة هى أبناء العمومـة أو الخئولة المتوازية (Parallel cousins
اى أبناء الأعمام والخالات . وواضـح أن الفرق بين المجموعتين يرجع الى نوع القريب الذى يمثل همزة الوصل . فاذا كان هذا القريب الوسيط من نفس نوع القريب (مثلا أخ الـوالد — أى العم ، او أخت الأم — اى الخالـة) فان ابناء هـذين الشخصين يعتبران أبناء عمومة وخئولة متوازنة ، كذلك عندما يختلف نوع القريب الوسيط عن نوع القريب.



الشكل رقم (٥)
أبناء وبنات العمومة والخئولة المتوازية والمتقاطعة

يوضح هذا الشكل أبناء العمومة والخئولة من الدرجة الأولى فقط للشخص صاحب الرسم . وقد بين الشكل هذا الشخص وأخاه وأخته وكذلك أبناء وبنات وخئولته المتوازيين بدوائر ومثلثات مخططة ، أما أبناء وبنات عمومته وخئولته المتقاطعين فيشير اليهم الرسم بدوائر ومثلثات سوداء .

المصـــدر : جيللين وجيللين ، مرجـــع ســـابق ، ص ٢٣٠.

الذى نفسه ، فأن أبناءه يعدون ابنـاء عمومة وخئولة متقاطعة .

وتميز كثير من المجتمعات بين ابنـاء العمومة والخئولة المتقاطعة والمتوازنة باستخدام مصطلحات متباينة . فعند قبائل النافاهو مثلا نجد أن ابناء العمومة أو الخئولة المتوازية يطلق عليهم نفس مصطلح القرابة الذى يطلق على الاخوة ، فى حين يطلق على أبناء العمومة والخئولة المتقاطعة مصطلحات مختلفة تمام الاختلاف .

٧ ــ أما الأساس السابع فتمييز القرابة الدمويـة عن قرابة المصاهرة . والقرابة الدموية تضم أولئك الذين ينتمون الى أسرة الشخص نفسه وأسرة أجدادة وأحفادة . أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج ، اى أولئك الذين يسبق اسمهم فى مصطلحات القرابـة الغربية كلمة in-law

وتكاد كل المجتمعات تميز على نحو او آخر بين القرابة الدمويـة وقرابة المصاهرة . ففى المجتمعات الغربية كما اشرنا تصنف غالبيـة علاقات قرابة المصـاهرة فى فئـة in-laws كمـا نجـد فى مصطلحات :
الحمو Father in-law والحماة Mother in-law ،
والصهر brother in-law واخت الزوجة Sister in-law
.. الخ . الا أن بعض الاقارب نتيجة علاقة المصاهرة لا يصنفون بنفس الطريقة ، حيث نلاحظ مثلا أن زوجات الأعمام والأخوال ، وكذلك ازواج العمات والخلات يطلق عليهم مصطلحا « عمة » و « عم » على التوالى ، على الرغم من انه لا تربطهم بالشخص المتكلم صلة قرابة دموية .

ويوجـد عنـد شريكاهوا اباتش عـادة مصطلحـان للـدلالة على الأقارب بالمصاهرة . فيخاطب الرجل ــ او المرأة ــ اصـهاره بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذى احمل الأعباء نيابة عنه » ، ويخاطب ذلك الشخص فى المقابل بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذي يحمل الأعباء نيابة عنى » . وهناك فضلا عن هذا مصطلحان يمكن أن يستخدما بين رجل أو امراة يخاطب صـهرا له متقدمـا فى السن ، ويعنى احـد هـذين

المصطلحين (وهو يطلق على الصهر الذكر) : « الرجل الهرم (العجوز) » . أما الثانى فيطلق على الأصهار الاناث ويعنى « المراة التى أصبحت عجوزا » . .

٨ — وينصب الأساس الثامن لتصنيف القرابة على الفروق فى المكانة أو الظروف المعيشية للشخص الذى تقوم علاقة القرابة من خلاله . ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب الشيريكاهوا الأباتش . فعند اولئك الناس ينتقل الرجل ليعيش مع أسرة زوجته بعد أن يتم عقد زواج الذين تربطهم به علاقة مصاهرة . أما اذا توفيت زوجته ، فان علاقته تتغير من حيث أنه يتحتم عليه أن يتزوج أيا من أخوات أو بنات عمومة ارملته اللائى لم يسبق لهن الزواج ، ومن ثم يظل بين افراد الأسرة التى انضم اليها بعد زواجه الأول(٤٤) . .

---

(٤٤) أنظر بيلز وهويجر ، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ص ٤٦٥ — ٤٦٩ .

الفصل الثانى

نظـام الـزواج

- دائرة الزواج المفضل
- البدنة والعشيرة
- القرابة المصطنعة
- عامل السكنى أو البعد المكانى للأسرة
- نظم تحريم الزنا بالمحارم

دائرة الزواج المفضل

أوضحت الدراسات المقارنة للـزواج ، سواء تلك التى قام بها الأنثروبولوجيون أو علماء الاجتماع ، أن الـزواج لا ينطوى فقط على تعاقد بين فردين ، ولكنه يعتبر فى نفس الوقت تعاقـدا بين أسرتين . فالزيجات كثيرا ما تتم ، من خلال قواعد تحريم الزنا بالمحارم (وسنتحدث عنها بشىء من التفصيل فى فترة تالية ، بحيث تقوى روابط الإلفة بين الأسرة والوحدات الأكبر القائمة على الزواج الاغترابى .. ومن ثم تهيىء أساسا عريضا للتعاون بين المجتمعات لم يكن من الممكن تحقيقه عن أى طريق آخر .

والملاحظ أنه حتى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة التى تلعب فيها الأسرة دورا قليل الشأن نسبيا فى الضبط الاجتماعى ، يعد الزواج من الأمور التى تهم الأسرة كمـا تهم الفرد تمـاما . فـكم من رجل أو امرأة اكتشف ، قبل اتمام الزواج أو بعده ، أنه لم يرتبط بقرين له فحسب ، ولكنه ارتبط أيضا بعدد من الأقارب الجدد الذين يتعذر عليه — ان لم يكن من المستحيل — أن يتجاهلهم . هذا فضلا عن أن الأسرة غالبا ما تصر على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلونهم فى العقيدة الدينية ، وفى عضوية الجماعـة العنصرية أو العرقية ، وفى المكانـة الاقتصـادية الاجتماعية . ويمكن أن نطلق على مثل هذه القيـود التى تفرض على اختيار شريك الحياة بمعناها الواسع ، يمكن أن نطلق عليها « الزواج المفضل » — اى تفضيل (أو أحيانا فرض) اختيار شريك الزواج من بين أفراد جماعة فرعية معينة داخل المجتمع .

أما فى أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه العموم) ، وخاصة تلك التى تتحتم فيها تقاليد القرابة الى حد كبير ، فان الزواج المفضل يكون محددا على نحو أكثر دقة ، كما ينفذ بصورة أكثر صرامة . وقد تناول بيلز وهويجر نظام الزواج عند شعب الـكاريرا الاسترالى وأوضحا ان المجتمع هناك يشترط ضرورة تزوج الفـرد من

ابنة عمته أو ابنة خاله (أى بنات العمومة والخئولة المتقاطعة) ، سواء كانت قرابة بعيدة أو مباشرة(١) . فالفرد لا يمكن أن يتخذ له قرينة من جماعة اخرى على الاطلاق . وغالبا ما يؤدى هذا النظام الى وجود أسرتين مشتركتين قائمتين على نظام السكنى عند الأب تتبادلان — بانتظام تقريبا — النساء الصالحات للزواج ، بحيث تتزوج بنت احدى الأسرتين ابناء الأسرة الأخرى الذكور ، والعكس بالعكس .

ولهذا الأسلوب فى الزواج بعض المزايا الواضحة ، التى تخدم استقرار الاسرة نفسها من ناحية ، كما تحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى . فالنساء اللائى ينتمين الى الأسرة من خلال الزواج يكن معروفات للنساء الموجودات بالفعل داخل الأسرة بوصفهن اقارب لهن . وهن اللائى يسعين الى اتمام هذا الزواج ، ويعملن على تحقيق التكيف مع اقارب الزوج ، ومن ثم نجد انه عندما تستقر أولئك الزوجات بالفعل مع أزواجهن ، لا يؤدى ذلك الى حدوث قدر كبير من الاضطراب فى التناغم والتعاون داخل الأسرة . وكذلك فان اى أسرتين مشتركتين ، ترتبطان فيما بينهما بعديد من روابط المصاهرة ، وتتوقعان تزايد مثل هذه العلاقات فى المستقبل ، وتتزايد المصالح المشتركة بينهما ، كما يعد ذلك حافزا لبذل جهود متعاونة .

وينتشر الزواج بين أبناء العمومة والخئولة المتقاطعة بين مختلف شعوب العالم ، ولكنه لا يظهر بصورة موحدة ولا يفرض بنفس الصرامة التى يفرض بها عند شعب الكاريرا . ففى كثير من اقاليم الصين — مثلا — يفضل أبناء العمومة أو الخئولة المتقاطعة كأزواج ، الا ان ذلك ليس شرطا مفروضا ، فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب . ومع ذلك ، فان الزواج من أبناء العمومة او الخئولة المتقاطعة يؤدى — فى المناطق التى يفضل فيها — الى تمكين العروس الجديدة من التكيف مع

---

(١) انظر مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٥١٢ — ٥١٦ .

الأسرة المشتركة لزوجها بأقل قدر من الصعوبة والتوتر ، كما انه يتيح للأسرة التى ترتبط عن طريق عدد كبير من الزيجات اساسا راسخا لتحقيق التعاون الذى لم يكن من الممكن تحقيقه عن اى طريق آخر .

وهناك شكل آخر — وأن كان اقل انتشارا — للزواج المفضل يظهر فى الزواج بين أبناء العمومة أو الخئولة المتوازية (أى بنات العم والخالة) . وهو منتشر بصفة عامة فى العالم الاسلامى ، ولكنه أكثر انتشارا بين بدو شبه الجزيرة العربية (بمفهومها الجغرافى) . والمعروف أن سكان تلك المنطقة من البدو يعيشون فى بيئة صحراوية ، متنقلين من مكان لآخر بحثا عن الماء والكلأ اللازم لرعى الابل ، التى تمثل أهم وسيلة للعيش عندهم . ومن أجل العناية بالابل وحمايتها من حملات القبائل المعادية ، تحتاج القبيلة البدوية الى قوة بشرية ضخمة ، تجمع بينهما أواصر قرابة متينة ، حيث ان تقاليد القرابة تمثل الوسيلة الأساسية للضبط الاجتماعى فى ذلك المجتمع . ولهذا يفضل الا يترك الشاب الجماعة عند الزواج ، وانما يبقى فيها . وعليه اما أن يأتى بعروسه لتعيش مع جماعته الأبوية ، واما أن يتخذ له زوجة من داخل الجماعة نفسها . ولذلك فالزواج من خارج الجماعة يشتت ولاء الرجل فيما بين الجماعة التى ولد فيها وجماعة عروسه ، وهو وضع يصعب احتماله بالنظر الى العداوة المفرطة التى كانت سائدة فى الماضى بين الجماعات القبلية المختلفة . وهى عداوة كانت ترجع الى المنافسة الشديدة على كميات الماء والكلأ القليلة المتاحة . ولهذا كانت الجماعات البدوية تفضل الزواج الداخلى ، أى ذلك الذى يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها . والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التى تولد وتنشأ داخل نفس الجماعة . وهكذا لا تحتفظ الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب ، وانما تعمل من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم (وهى علاقة تكون قوية أصلا) من خلال رابطة المصاهرة .

ونحن نعرف الى اى مدى تغيرت مقومات الحياة الاقتصادية فى

المنطقة العربية التى نتحدث عنها ، فلم يعد كل البدو يعيشون على الرعى كما كان يحدث فى الماضى ، ولم تعد الحياة قاسية عليهم بنفس الدرجة التى كانت حتى الماضى القريب . وانما ادت الثروة البترولية المتدفقة الى تغيير خريطة الظروف الاقتصادية وخلصتهم من العوز والفقر ، الذى كان يتمثل فى هذا التنافس على اقل القليل من الماء والكلأ . لذلك قد يتصور البعض أن هذا النظام فى تفضيل زواج بنت العم قد تاثر أو تزعزع ولم تعد له نفس السيطرة التى كان يحظى بها فى الماضى . الا أن الغالبية الكبرى من الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة تؤكد لنا بدون أدنى شك أن هذا النظام مازالت له سطوته ، ومازال محترما ليس فى منطقة الجزيرة العربية فحسب ، وانما فى كثير من البلاد الاسلامية المعاصرة . وهو مستمر رغم رياح التجديد القوية التى تهب اليوم على تلك المجتمعات ، خاصة البترولية منها . حيث أصبح هناك قطاع يعتبر الالتزام بزواج بنت العم « موضة قديمة » أو تقليدا بائدا باليا يجب الخروج عليه . فمع أنك يمكن أن تسمع تلك الاعتراضات فى كثير من دوائر الشباب ، الا أننا نجد الشباب مع ذلك يحرصون على مراعاة قاعدة تفضيل الزواج من بنت العم ، فما زال العم يرجع الى ابن أخيه قبل أن يوافق على خطبتها لشخص « غريب » (بصرف النظر عن مدى غربته الحقيقية) . وذلك لأن ابن عمها هو صاحب الحق الأول فيها (٢) .

(٢) أنظر حول هذا الموضوع المراجع التالية :

- W. Goode, **World Revolution and Family Patterns**, London, 1963, PP. 93-95.
- Millicent R. Ayoub, **Endogamous Marriage in a Middle Eastern village** Ph. D. Dissertation Radcliffe College, 1957.
- Henri de Montery, **Les femmes de Tunisie**, Paris, 1958.
- Frederik Barth, «Father's Brother's Daughter's Marriage in Kurdistan», in : **Southwestern Journal of Anthropology**, X, 1954.
- J.P. Charnay, **La vie musulmane en Algérie, d'apres la jurisprudence de la première moitié du XXe siècle**, Paris 1965.
- G. Tillon, **Le harem et les cousins**, Paris, 1966. =

وعلينا أن نتساءل عن السبب فى استمرار هذا النظام ورسوخه فى ظل تلك الظروف المتغيرة ، التى نعرف جميعا المدى البعيد الذى ذهبت اليه فى تغيرها ، ولكن دون أن يمس ذلك هذا النظام بشكل اساسى . ومع أن القول الفصل فى تلك المسألة يحتاج الى دراسات مونوجرافية عديدة ينبغى أن تجرى فى البلاد العربية المختلفة على امتداد رقعة الوطن العربى ، وبواسطة باحثين عرب يكونون فى أمان من التضليل والتزييف الذى يمكن أن يقع فيه الباحث الأجنبى بسهولة . أقول برغم عدم توفر تلك الدراسات فاننا نرى من المناسب ابداء بعض الملاحظات العابرة .

لعل الملفت للنظر ان ذلك النظام لا يستند الى أسس دينية راسخة من القرآن والسنة ، وانما هو نظام اجتماعى بمعنى الكلمة ، اى انه ثمرة ظروف وأوضاع اجتماعية اقتصادية معينة هى التى فرضته . ولعل العوامل الاقتصادية بالذات هى الدافع الأول والرئيسى فى رسوخ هذا النظام ، الذى لم يعد من اليسير تغيره بشكل مفاجىء بين يوم وليلة . فاهم تلك الاعتبارات الاقتصادية ان ذلك النظام يمنع انتقال ثروة الأسرة الى خارج نطاق الأسرة ، سنواء فى صورة مهر أو فى اى صورة من الصور . ومما يؤكد سلامة هذه النقطة اننا نجد مهر نفس البنت يختلف فى حالة زواجها من ابن عمها عنه فى حالة زواجها من شخص « غريب » . حيث يكون المهر الذى يطلب أو يتوقع من ابن العم اقل بكثير ، وبوجه عام لا يشكل اى عبء اقتصادى على العريس . على خلاف هذا نجد الأسرة

— Fadéla M'rabet, **Les Algériennes**, Paris, 1967.
— Nefissa Zerdoumi, Enfant d'hier. . .
L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien, Paris, 1970.
— R. Descloitres et L. Debzi, **Systeme de parenté et structures familiales en Algérie**, Aix-en-Provence, 1965.
— Jean Duvignaud, **Chebika, Etude Sociologique**, Paris, 1968.
— J. Cuisenier, **L'Ansarine**, Paris, 1960.
— Louis Dupree, **Afghanistan**, Princeron, N.J., 1973.

تغالى فى طلب المهر من العريس « الغريب » ، ليس بسبب احتياجها الفعلى ، أو الاتجاه الى المغالاة فى المهور للتظاهر أو غير ذلك ، ولكن أساسا لكى يكون ذلك بمثابة حاجز أو معوق لخروج الفتاة من الأسرة(٣) . والحقيقة أن تلك الجوانب من نظام تفضيل الزواج بأبناء العمومة المتوازية ليست بالأمر الحديث ، أو وليد التاريخ القريب ، بل أن هناك بعض الباحثين الذين استطاعوا الكشف عن جذور واشكال تاريخية بعيدة له(٤) . وكلهما أمور تحتاج كما أسلفت الى العديد من الدراسات الميدانية والتحليلات التاريخية من جانب الدارسين الاجتماعيين العرب .

على أن تلك ليست وحدها أشكال الزواج المفضل الوحيدة التى عرفتها المجتمعات الانسانية ، فهناك نظامان كثرت عنهما الكتابات والتحليلات ، ويعدان أيضا من أطرف أشكال نظام الزواج المفضل ،

---

(٣) أنظر على سبيل المثال ، على الوردي ، علم الاجتماع البدوى ، ومن الجدير أن هذا الكتاب قد صدرت له ترجمة المانية :

Ali Al-Wardi, **Sociologie des Nomadentum**, Neuwied, 1972, PP. 243 ff.

وقد استقينا تلك الملاحظات من خبرتنا المباشرة ببعض المجتمعات العربية التى كانت القطاعات البدوية تمثل فيها حتى عهد قريب نسبة لا بأس بها من السكان (أكثر من ٦٠ ٪) . كما أجرينا فيها بعض الدراسات الميدانية عن حياة الأسرة (السعودية) نرجو أن ترى طريقها الى النور قريبا .

(٤) ويرجع الفضل الى بعض مؤرخى القانون فى الكشف عن بعض الأصول التاريخية والأشكال القديمة لهذا النظام ، انظر على سبيل المثال :

Paul Koschaker, «Fratriarchat, Hausgemeinschaft und Mutterrecht in Keilschriftrechten», in **Zeitschrift für Assyriologie**, N.F. VII, 1933, PP. 1-89.

وانظر كذلك بالفرنسية بحثا مفيدا للامبير :

Jacques Numa Lambert, **Aspects de la civilisation a l'age du fratriarchat**, Alger, 1958.

واعنى الزواج الليفراتى (أى الزواج من أرملة الأخ) والزواج السوروراتى (أى الزواج بأخت الزوجة المتوفاة) (٥) .

والأساس فى هذين النظامين واحد ، هو أن الأنماط الثقافية المثالية (فى معظم المجتمعات) تعتبر الزواج رابطة مستمرة على نحو ما . فهو رابطة لا يمكن أن تتحلل بسهولة تبعا لهوى أى من الطرفين . ثم هناك ـ فضلا عن هذا ـ الحقيقة التى مؤداها أن الزيجات متى بدأت ، تقيم أواصر دائمة بين الأسرتين فى كثير من المجتمعات ، أواصر تتجاوز فى دوامها الأطراف المباشرين للعلاقة الزوجية . ونلمس التعبير عن هذه الحقيقة على المستوى الثقافى فى نظام الزواج من أرملة الأخ Levirate ، والزواج بأخت الزوجة المتوفاة Sororate ، وهما من الأنماط الثقافية المنتشرة بين الشعوب الأمية (البدائية) .

وتقضى قواعد الزواج الليفراتى بأن على الرجل أن يتزوج زوجة (أو زوجات فى حالة المجتمع الذى يأخذ بالزواج التعددى) اخية المتوفى . اما نظام الزواج السوروراتى فيحتم على الرجل الأرمل أن يتخذ له زوجة محل زوجته المتوفاة من احدى اخواتها غير المتزوجات . وتكشف لنا قبائل الشيريكاهوا اباتش (وهى من قبائل الهنود الحمر الأمريكيين ،

---

(٥) أنظر حول هذين النظامين المراجع الرئيسية التالية :
Richard Thurnwald, Wesen, Wandel, und Gestaltung von Familie, Verwandschaft und Bünden, Berlin, 1932, PP. 245-248.

Marcel Granet, La polygynie sororale et le Sororat dans la Chine féodale, Paris, 1920.

كما استعرض بيلز وهويجر هذين النظامين فى فقرة خاصة فى مقدمة فى **الانثروبولوجيا العامة** ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ص ٥٢٥ وما بعدها .

كذلك اعتمدنا على رينيه كوينج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ — ٣٣ والمراجع الواردة هناك .

التى تمارس الزواج الليفراتى والزواج السوروراتى) ، تكشف لنا بجلاء عن الطريقة المحكمة التى تعمل من خلالها هذه العادات الجمعية على الحفاظ على العلاقات الزواجية القائمة بالفعل بين الأسرتين .

ونلاحظ فى هذا الصدد — ولمزيد من التوضيح — أن الأسرة المشتركة القائمة على نظام السكنى عند الأم تمثل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية عند الشيريكا هوا أباتش . فالشبان يصبحون أعضاء فى أسر زوجاتهم ، ويحلون — من الناحية الاقتصادية — محل الأبناء الذين يتركون الأسرة المشتركة عند الزواج . ولكى يضمن المجتمع تحول هؤلاء الأصهار الى رأس مال اقتصادى للأسرة المشتركة ، فمن الواضح أن على الأسرة المشتركة أن تشجعهم على الاستمرار فى الاقامة ، كما أن عقد زواجهم يفترض فيهم بالفعل أن يظلوا مقيمين داخل الأسرة .

ومن شأن نظامى الزواج الليفراتى والزواج السوروراتى أن يعملا على استمرار الاقامة على هذا النحو . فاذا توفيت زوجة رجل وهو ما يزال فى سن تسمح له بالزواج مرة أخرى ، فانه لا يستطيع أن يفعل ذلك ، الا اذا أتيحت لأخوات زوجته (أو بنات عمومتهن) أو خئوولتهن ، اللائى يقمن فى نفس الأسرة المشتركة) الفرصة لأن يطلبوه زوجا . فاذا ما أبدت احداهن هذه الرغبة ، فانه يجب عليه أن يتزوجها ، ويتم مثل هذا الزواج بعد موت زوجته مباشرة . ومن ثم لا يحق للأرمل ان يبحث عن شريكة لحياته خارج أسرة زوجته المتوفاة ، الا فى حالة عدم وجود امرأة مؤهلة للزواج ، أو اذا لم تبد المؤهلات للزواج رغبة فى الاقتران به . وحتى لو حدث ذلك ، فانه لا يستطيع أن يتزوج بالفعل الا بعد أن تأذن له اسرة زوجته المتوفاة بأن يفعل ذلك . وهو لا يحصل على هذا الترخيص الا بعد أن تنقضى فترة الحداد المناسبة التى تبلغ سنة أو أكثر . ويجب أن نلاحظ ايضا ، أن الأرمل الذى لا يطلب كزوج من جانب أعضاء أسرة زوجته المتوفاة المؤهلات للزواج قد يجد صعوبة بالغة فى الحصول على شريكة أخرى لحياته من خارج الأسرة المشتركة .

ويكاد يكون من المسلم به فى مثل هذه الحالات أن الرجل الأرمل لا يطلب للزواج ، لأنه يمثل عبئا اقتصاديا أكثر منه رأس مال اقتصادى لأسرة زوجته المتوفاة . ومن ثم يندر ان توجد أسرة ترغب فى ضمه اليها ، هذا اذا وجدت أسر تقبل ذلك أصلا .

اما اذا توفى زوج امرأة وهى ما تزال فى سن تسمح لها بالزواج ، فانها تخضع لنفس الالتزام لأخوة زوجها المتوفى ، أو ابناء عمومته ، أو خئوولته ، بشرط أن يكون أولئك غير متزوجين طبعا . فاذا ما طلبها أحد هؤلاء للزواج ، وحل محل زوجها المتوفى فى الحياة الاقتصادية لأسرتها ، فليس لها حق الاعتراض ، بل يجب أن تقبله زوجا . واذا لم يتقدم لها أحد المؤهلين لذلك خلال سنة أو اكثر ، فمن الطبيعى أن يسمح لها بأن تتزوج غيره ، لو تقدم لها أحد .

ولا شك أن أهمية هذه الأنماط السلوكية ، تبدو واضحة لنا . فالزواج — فى نظر المجتمعات التى تأخذ بهذا النظام — يقيم رابطة بين الأسرة المشتركة لا يمكن أن تنفصم بموت الزوج أو الزوجة. فأسرة الزوجة تحتفظ بحقها على زوجها حتى بعد مماتها ، ولا يمكن للزوج أو أسرته أن يمتنعوا عن أدائه اذا ما أرادت أسرة الزوجة أن تمارس هذا الحق . كما أن لعائلة الرجل المتوفى نفس الحق على زوجته ، أى أن لهم أن يقدموا لها — اذا شاءوا — زوجا ، ويمكن أن تقبله . ويجب أن نلاحظ فى مثل هذه الحالات التى تنتشر بين الشعوب الأمية ، أن مصلحة الأسرة فى زواج أحد أفرادها تسبق مصلحة الفرد الذى سيتزوج .

تلك هى الفكرة العامة لنظام الزواج المفضل ، علاوة على بعض الأشكال الخاصة المحدودة لهذا النظام ، عرضناها لكى نوضح كيف أن المجتمعات تعتبر نظام الزواج المفضل وسيلة من بين وسائل تدعيم التضامن الاجتماعى وتوسيع قاعدة التعاون داخل المجتمع . ويحظى الزواج المفضل بأهمية خاصة فى المجتمعات التى تخضع لتقاليد القرابة.

الى حد بعيد ، وفى المجتمعات التى يكون فيها التعاون بين الجماعات الأسرية المتميزة ذا ضرورة جوهرية لبقائها .

ونحن نعرف ان المجتمعات الصناعية الغربية قد شهدت على امتداد القرن الماضى من حياتها تقلصا نسبيا فى اهمية الزواج المفضل ، بل وفى اهمية الدور الذى تلعبه الأسرة بصفة عامة فى اتمام الزواج . وقد حدث ذلك نتيجة انتقال المجتمعات الغربية من مرحلة ما قبل الصناعة ، حيث كان الاهتمام منصبا على العلاقات الأسرية وتقاليد القرابة . وتحولت هذه المجتمعات على مدى فترة زمنية طويلة الى مرحلة الحضارة الصناعية التى أصبحت فيها الأسرة صغيرة الحجم ، واصبحت فيها تقاليد القرابة لا تلعب سوى دورا ضئيلا فى الضبط الاجتماعى .

اما فى اغلب بلاد العالم الثالث فقد شهدت قطاعات معينة لا بأس بها مثل هذا التحول ، ليس على الصعيد الاقتصادى الاجتماعى : وانما بالأساس على الصعيد الفكرى . فاستطاعت أن ترمى عن كاهلها عبء كثير من التقاليد القديمة التى كانت تحكم عمليات الزواج وترتب علاقات القرابة وتحدد دورها فى الضبط الاجتماعى . اما القطاعات العريضة من جماهير تلك المجتمعات فما زالت الأسرة فيها تلعب دورا كبيرا (يتفاوت بالطبع جغرافيا واجتماعيا وبحسب ظروف التطور التاريخى العام للمجتمع) فى اختيار شركاء الحياة لأبنائها وبناتها . ومازالت بعض الأسر ترتب الزيجات المفضلة لأبنائها دون اى استشارة لهم او اى مراعاة لمشاعرهم الخاصة . ويمكن لذلك القول بصفة عامة بأن اغلب الأسر فى بلاد العالم الثالث ما زالت تلعب دورا واضحا فى تزويج ابنائها ، أما الزواج « الجاهز » فقد أخذ يضيق نطاقه تدريجيا ولكن ببطء .

البدنة والعشيرة :

من الضرورى قبل الدخول مباشرة فى الحديث عن البدنة والعشيرة أن أمهد لهما باشارة سريعة الى أهم أنواع الجماعات القرابيـة ، خاصة تلك الاشكال الأبسط منهما ، والتى تعتبر البدنة والعشيرة أشكالا مركبة منها .

هناك اولا **الأسرة النووية** وهى عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين . وينتمى الفرد فى العادة الى أسرتين نوويتين ، الأسرة النووية التى تربى فيها (وتعرف باسم أسرة التوجيه) ، والثانية التى يقوم فيها بدور الأب (وهى أسرة التكاثر) . وسأعود الى تناول هذا النمط من الأسرة بتفصيل أكثر فى فقرات الكتاب التالية .

ويمكن أن تتحول الأسرة النووية الى شكل أكثر اتساعا واكبر بناء منها هو **الأسرة النووية الممتدة** . وهناك شكلان اساسيان للأسرة النووية الممتدة هما : الأسرة النووية التى يوجد فيها تعدد زوجات ، وهى تتكون من ذكر بالغ وزوجتين أو اكثر ، واطفالهم . ثم الأسرة النووية التى يوجد فيها تعدد ازواج (وهذا الشكل أكثر ندرة ، ويكاد لا يكون معروفا فى أى مجتمع معاصر على نطاق واسع) . وتتكون هذه الأسرة من أنثى بالغة ورجلين او اكثر واطفالهم(٦) . وسنعود مرة أخرى الى تناول هذا الشكل فى موضع لاحق . ولكن يكفى أن نلاحظ على مختلف أشكال الأسر النووية الممتدة أن امتداد الأسرة يتم من خلال علاقة الزوج والزوجة . كما يتضح

---

(٦) اشار بيلز وهويجر الى شكل شديد الندرة من الأسر النووية المتندة هو ذلك الموجود عند قبائل الماركيزان فى بولنيزيا . وبدون الدخول فى تفاصيل هذا النظام فهو يمكن أن يتحول الى اسرة نووية قائمة على تعدد الزوجات وتعد الأزواج فى نفس الوقت ، يراسها رب اسرة واحد وزوجته الرئيسية ، ولكنه يتضمن الى جانبهما عددا من الزوجات والأزواج الثانويين . ويتمتع هؤلاء جميعا — نظريا على الاقل — بنفس الحقوق الزواجية بعضهم ازاء بعض . انظر ، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٩ — ٤٧٠ .

لنا أن الأسرة النووية البسيطة أو الممتدة تمثل ظاهرة عامة ، وهى موجودة بصرف النظر عن الامتدادات الأخرى للأسرة أو الجماعات القرابية .

ثم هناك بعد ذلك **الأسرة المشتركة** وهى تتكون من أسرتين نوويتين او اكثر ترتبط ببعضها خلال خط الأب أو خط الأم ، أى من خلال علاقة الأب والابن ، أو الأخ وأخيه (وكذلك الأخ وأخته) . وتكاد الاقامة المشتركة تكون هى القاعدة دائما ، كما تكون مصحوبة عادة ببعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة . ويحدث فى الأسرة المشتركة التى تعيش فى بيت الأب أن الأبناء الذكور يظلون بعد الزواج مقيمين فى بيت الأسرة (أو اذا لم يتيسر هذا ففى بيت جديد قريب من بيت آبائهم) ويضمون زوجاتهم وأطفالهم الى الجماعة القرابية القائمة . اما البنات فعلى العكس من ذلك ، يتركن بيت الأب عند الزواج ويذهبن للمعيشة مع الأسر المشتركة لأزواجهن . وان كن لا يفقدن — فى بعض الأحوال — الصلة بأسرة الأب كلية ، ويعتبر أن لهن انتماء عائليا مزدوجا . اما الأسرة المشتركة التى تعيش فى بيت الأم فتتخذ الأمور فيها مسارا عكسيا . فالبنات تبقى فى اسرة الأم بعد الزواج ، فى حين يترك الذكور الأسرة ليعيشوا فى الأسرة المشتركة للزوجة . وهنا أيضا نجد انتماء عائليا مزدوجا ، ذلك أن الذكور لا يفصمون دائما عرى العلاقات مع أسرة المولد كلية .

أما الأسر التى يرتبط بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب ، فيطلق عليها اسم **البدنة** Lineage . وليست الاقامة المشتركة شرطا ضروريا بالنسبة للبدنة . ولا يزيد الشرط فى بعض الأحيان على مجرد الاعتراف بوجود سلف مشترك . الا اننا نجد البدنات تنتظم فى الغالب اما على أساس الانتماء الى الأب أو الانتماء الى الأم . وهى عبارة عن كنايات متحدة بعضها ببعض تؤدى وظائف ذات أهمية متفاوتة ، ولكنها قد تكون فائقة فى أغلب الأحيان . فهى قد تؤدى — من ناحية — بعض الوظائف التى تؤديها الأسر النووية أو المشتركة فى أحوال اخرى . كما قد تؤدى — من ناحية اخرى — نفس وظائف العشيرة Clan .

وقد توجد البدنات فى بعض الأحيان أيضا كأجزاء من عشائر . ولو أن العلاقة بين أفراد العشيرة قد تكون فى الغالبية العظمى من الأحوال علاقة افتراضية (أى ليس لها أساس من الواقع) ، أو ترجع الى سلف أسطورى معين . أما العلاقة التى تربط أفراد البدنة ببعضهم فترجع فى العادة الى سلف مشترك . ويحدث عندما ينسى سلف البدنة أو يتضخم حجمها فوق المعدل أن تنشطر الى بدنتين جديدتين أو أكثر .

وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المناقشات الدائرة فى التراث الانثروبولوجى تنصب على أنماط التنظيم العائلى ذوات الجانب الواحد ، فاننا يجب مع ذلك أن نتذكر أن الأسرة تقوم فى غالبية المجتمعات على قرابة مزدوجة ، وليست قرابة ذات جانب واحد ، كما هى الحال فى مجتمعاتنا المعاصرة على سبيل المثال . ومن المهم فى مثل هذه المجتمعات — خاصة حيث تضطلع الأسر الممتدة أو البدنات بوظائف هامة — أن نتذكر دائما أن الفرد يكون عضوا فى جماعتين قرابيتين ، أسرة الأب وأسرة الأم . وكثيرا جدا ما تختلف حقوق الفرد ومسئولياته ازاء الجماعة القرابيـة الأبوية والجماعة القرابية الأمومية . ورغم شيوع أسر الانتماء المزدوج ، فان هذا النوع من الأسر لم يحظ بالقدر الواجب من التحليل المتصل بالقياس الى أنماط القرابة ذوات الجانب الواحد .

أما **العشيرة** فتتجاوز حـدود عضوية الأسرة ، على الرغم من أن العامل الحاسم فى الانتماء العائلى هو القرابة وحـدها ، وليس القرابة بالاضافة الى السكنى المشتركة كما هى الحال فى الأسر المشتركة .

وتنقسم العشائر الى نوعين : العشيرة الأبوية ، وفيها ينتمى الفرد الى عشيرة أبيه ، والعشيرة الأمومية ، وفيها تكون قرابة الفرد للعشيرة هى نفس قرابة أمه للعشيرة . ولا تتـأثر الروابط العشـائرية بالزواج ولا بالسكنى ، كما لا يوجد اى نوع من ازدواج عضـوية العشيرة ، فالفرد يكتسب انتماءه العشائرى عن طريق الميلاد أو التبنى ، ويظل محتفظا بذلك الانتماء لا يتغير ولا يتبدل طوال حياته . وتختلف العشائر اختلافا بينا عن

الأسر النووية وعن الأسر المشتركة من حيث ان اعضائها ليسوا مضطرين الى الحياة داخل نفس الوحدة السكنية ، ولا حتى فى وحدات سكنية متجاورة . ولما كانت العشائر تتميز بنظام الزواج الاغترابى (اى انه يتحتم على ابناء العشيرة أن يتخذوا لهم ازواجا — أو زوجات — من خارج العشيرة) ، فانه يترتب على ذلك بالضرورة أن الأسرة النووية أو الأسرة المشتركة — فى المجتمع الذى يقوم على العشائر — تتكون من افراد ينتمون الى عشائر متباينة .

وكثيرا ماتكون العشائر جماعات شديدة الضخامة، على خلاف الأسر الأولية (النووية) والأسر المشتركة. كما أنها غالبا ماتضم افرادا نادرا ما يتصلون بعضهم ببعض اتصالا فعليا ، هذا اذا حدث بينهم اتصال ما أصلا . ولذلك فان علاقات الانتساب بينهم ليست مسألة تسجيل ، وانما يكتفى عادة بافتراض أن كافة افراد عشيرة ما ينحدرون من سلالة سلف واحد مشترك ، غالبا ما كرمز له بشخصية اسطورية من نوع ما .

وتنقسم العشيرة فى العادة الى اقسام فرعية فى الوقت الذى تندرج فيه ضمن وحدة قرابية أكبر منها . ويطلق على اقسام العشيرة اسم البدنات (الأبوية أو الأمومية ، بالنسبة للعشيرة الأبوية أو الأمومية على التوالى) . وتضم البدنة افراد العشيرة الذين ينتمون الى سلف حقيقى واحد (فى مقابل السلف الافتراضى الذى أشرنا اليه) ، ويعتبرون جماعة رسمية واحدة على نحو أو آخر . أما التجمعات الأكبر التى تضم عددا من العشائر فيطلق على الواحدة منها اسم اتحاد العشائر أو البطن Phratry . ويعترف المجتمع بتلك الجماعات الاجتماعية التى تقوم على افتراض انتساب عدد من العشائر — فى الأصل — الى سلف أسطورى مشترك . ويجب الا نتصور أن وجود اى من الأسر النووية والأسرة الممتدة ينفى وجود الشكل الآخر ، فكثيرا جدا ما نصادف فى المجتمع الواحد جماعات أسرية من عدة أنواع وأنماط مختلفة .

ولكن النقطة التى أود أن أركز عليها فى هذا السياق هى أن السكنى المشتركة وفكرة الجماعة من أصلها هما العاملان الأساسيان فى التفريق

بين البدنة والعشيرة . فالبدنة كما أوضحنا جماعة تقوم على مبدأ السكنى المشتركة ، وتنتمى الى سلف واحد حقيقى ، بينما العشيرة تختلف عنها (علاوة على الفارق فى الحجم) فى التخلص عن مبدأ السكنى المشتركة وفى الاكتفاء بافتراض انتماء العشيرة الى سلف ، يكون فى العادة سلفا أسطوريا (أى ليس واقعيا أو حقيقيا) (٧) .

ومن هذا نصل الى ان هناك عنصرا آخر بدأ يلعب دورا فى حياة الجماعات الانسانية ويمثل عامل تمييز بينهما (خلاف عنصر القرابة) هو السكنى المشتركة . فعندما تكون الجماعة ممن يأخذ بنظام الزواج الاغترابى ، فاننا نجد أن أحد طرفى العلاقة الزوجية غالبا ما ينتقل ليعيش فى مكان آخر غير عشيرته ، بحيث أن أعضاء نفس العشيرة لا يجمعهم أبدا مكان واحد ، وانما ينتشرون فى الأصقاع المختلفة . فالجماعة المحلية لا تقوم فى هذه الحالة على أساس القرابة وحدها ، ذلك لانها تتكون كما بينا من أفراد ذوى انتماءات قرابية مختلفة . ولذلك يدخل كعامل توحيد للجماعة — الى جانب القرابة — عامل السكنى المشتركة (أو التجاور فى المكان) . يضاف الى هذا بعد آخر ، وهو أن العشائر كثيرا ما تمتص أو « تتبنى » وحدات بشرية أخرى بأكملها وتدخلها فى عضويتها. ولذلك يكون من الضرورى أن ننتقل الى معالجة مفهومين أخرين لكى يكتمل فهمنا للعشيرة وهما : القرابة « المصطنعة » (الافتراضية أو الطقوسية)، ثم الجانب المكانى فى حياة الأسرة .

---

(٧) انظر دراسة ميردوك التالية :

George P. Murdock, **Our Primitive Contemporaries**, New York, 1934.

وقد فضل ميردوك استخدام مصطلح Sib (عشيرة) للاشارة الى جماعة قرابية تنتمى الى أصل واحد وغير مكان اقامة ثابت . أما مصطلح clan (عشيرة أيضا) فيقصره على جماعات قرابية مستمرة تقوم على نظام الزواج الاغترابى والاقامة الثابتة ، وتعرف قواعد صارمة لتنظيم عمليات الاقامة . ولا يقبل كل الانثروبولوجيين هذا التمييز ، ويفضلون الخطوط العامة للتقسيم التى التزمنا بها فيما سبق ، انظر كذلك ، بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٤٧١ — ٤٧٣ ، خاصة حاشية رقم (١) على صفحة ٤٧٢ .

القرابة المصطنعة :

المقصود بالقرابة المصطنعة هى ذلك النوع من العلاقات التى يخلع عليها المجتمع طبيعة العلاقات القرابية « الحقيقية » ويترتب عليها كافة حقوقها وواجباتها ، ويطلق عليها ايضا اسم القرابة الافتراضية أو الطقوسية(٨) . وينبغى الا يتبادر الى الأذهان ان كلمة « مصطنعة » أو « افتراضية » تعنى أن العلاقة التى من هذا النوع تكون أقل قوة أو أقل حرارة من العلاقة القرابية الدموية . فهى مصطنعة أو افتراضية من وجهة نظرنا نحن كأبناء مستوى ثقافى معين فى مرحلة تاريخية معينة ، ولكنها من وجهة نظر الثقافة الآخذة بها لا تقل قوة ولا تقل حرارة عن العلاقة القرابية الطبيعية (من وجهة نظرنا) .

وهناك طرق وأشكال وأساليب مختلفة لخلق هذا النوع من القرابة المصطنعة أو التعبير عنها . وأول تلك الطرق أو الأشكال نظام «التبنى» كأداة لخلق علاقة قرابة من صنع المجتمع تكون لها تقريبا نفس حقوق القرابة الطبيعية (الدموية) وواجباتها (٩) . وان كانت المجتمعات

---

(٨) عقد تورنفالد فصلا خاصا لدراسة القرابة المصطنعة ، انظر مؤلفه :

Richard Thurnwald, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft und Bünden, Berlin, 1932, Kapitel 8.

وانظر كذلك بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، الفقرة ١٤ ، ص ص ٥٠٣ — ٥٠٥ .

(٩) جاءت الشريعة الاسلامية مقررة ما قررته الأديان السماوية كلها من أن النسب لا يثبت الا بولادة حقيقية ناشئة عن علاقة غير محرمة . لذلك حرم الاسلام التبنى تحريما قاطعا ، ونفى أن يكون التبنى سببا لثبوت النسب . فقد قال تعالى : « وما جعل ادعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم فى الدين ومواليكم » . (صدق الله العظيم) انظر مزيداً من التفاصيل عند : محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ وما بعدها .

المختلفة تتفاوت فى مدى الحقوق التى ترتبها على علاقة التبنى (وبالتالى سوف تتأثر الواجبات) . فعلى حين ترتب بعض المجتمعات للطفل المتبنى نفس حقوق الطفل بالولادة . وهناك بعض النظم القانونية التى تقصر حق الطفل المتبنى فى الميراث على ارث والده فقط ، فلا تسمح له بأن يرث مثلا زوجة ذلك الأب ، ولا اخوته (بالتبنى) وبالتالى ولا بقية الاقارب .

وان كان يهمنا أن نوضح أن نظام التبنى هو أبلغ تعبير عن أن القرابة ليست فى حقيقتها سوى نسق محدد من الحقوق والواجبات المتبادلة . فمجرد القرابة الدموية بين بعض الأفراد لا يترتب عليه أوتوماتيكيا قيام هذا النسق من الحقوق والواجبات بينهم ، وانما يتحقق ذلك عن طريق اقرار المجتمع . ولذلك نجد انه حتى فى كثير من المجتمعات التى تتخذ القرابة الدموية أساسا لاقامة النسق القرابى ، نجد أن عملية الولادة نفسها لا تكون لها قيمة اجتماعية (أى لا تصبح علاقة شرعية معترفا بها من المجتمع بين الطفل الوليد وبقية اقاربه) الا بعد ممارسة بعض الطقوس الاجتماعية أو الدينية . فيكون هناك ميلادان : ميلاد فيزيقى (بيولوجى) ، يخرج بفضله كائن بشرى الى الوجود . وميلاد اجتماعى (طقوس غالبا) يترتب عليه الاعتراف بانتماء عضو جديد الى الجماعة الاجتماعية له حقوق العضو وعليه واجباته . وفى بعض المجتمعات تقترب طقوس هذا الاعتراف أو التكريس من طقوس التبنى اقترابا وثيقا (١٠) .

---

(١٠) كما كان الحال على سبيل المثال فى بلاد الاغريق وكما نص القانون الرومانى القديم ، والجرمانى القديم ، وكذلك كان الوضع المعمول به فى اليابان قديما . بالنسبة لليونان القديمة انظر :

— Numa Fustel de Coulanges, **La cité antique**, Paris, 1864.

— Gustave Glotz **La cité Grecque**, Paris, 1928.

بالنسبة لروما القديمة ، انظر على سبيل المثال :

— J. Declareuil, **Rome et l'organisation du droit**, Paris, 1924, PP. 125-138.

وقد قدم ريتشارد تورنفالد تعريفا للأساس العام الذى يقوم =

ولعل هذا التأكيد يضع مشكلة شرعية الطفل فى ضوء جديد ، فالطفل الشرعى هو ذلك الطفل الذى لم يحظ باعتراف المجتمع ، اى الذى لم تتم بالنسبة له المراسيم والاجراءات التى تقر بأنه أصبح عضوا فى الجماعة ينتسب الى الأم فلانه والى أسرة فلان ، ومن ثم تربطه علاقات كذا وكذا ببقية الأسر . وسوف أعود الى مناقشة مشكلة الشرعية فى موضع لاحق من هذا الكتاب .

وهناك عدا التبنى نظم أخرى توضح لنا قوة القرابة الافتراضية أو المصطنعة ، نذكر منها نظام « أخوة الدم » الذى يجعل من فردين أو أكثر لا تربط بينهم قرابة دموية ، تجعل منهم أخوة لا تقل العلاقة بينهم قوة عن العلاقة بين الاخوة الحقيقيين . وقد يتبادر الى الذهن من اسم هذا النظام : « أخوة الدم » ان هناك علاقة دموية بين أطراف العلاقة . ولكن هذا التصور ليس صحيحا ، وانما الذى يحدث فى أغلب صور تلك العلاقة أنها تتحقق عن طريق مزج دماء تسيل منه الدماء ، ثم يمزج دم الشخصين

= عليه التسلسل القرابى ، وقد عرف فى كتابه عن الأسرة التى سلفت الاشارة اليه ، عرف التسلسل القرابى على النحو التالى : « يعنى التسلسل القرابى فى علم الاجتماع اضفاء الهيبة والمكان والهوية على الفرد ، خاصة الطريقة المتبعة فى التعبير عن انتماء ذلك الفرد بجماعة اجتماعية معينة » .

كما عرف ميردوك فى كتابه **البناء الاجتماعى** الذى اشرنا اليه قبلا نظام الانتماء القرابى بقوله : « ان نظام الانتساب القرابى يربط الشخص منذ ولادته بجماعة معينة من الأقارب الذين يحتفظ معهم منذ ذلك الحين بعلاقات حميمة ويتوقع منهم أداء بعض الخدمات له التى لا يستطيع أن يطلبها من غير الأقارب أو حتى من أقارب آخرين (أبعد من هؤلاء) » . انظر ميردوك ، **البناء الاجتماعى** ، مرجع سابق ، ص ١٥ . كما يقول ميردوك على صفحة ٤٣ من نفس الكتاب : « يعنى الانتساب القرابى مبدأ ثقافيا معينا تتحدد بواسطته انتساب الفرد اجتماعيا الى جماعة معينة من الأقارب الدمويين » . انظر كذلك ، رينيه كونيج ، **الأسرة المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ١٥١ ، وكذلك المراجع الواردة هناك حيث يورد مزيدا من التعريفات ووجهات النظر .

عن طريق وضع الجرحين على بعضهما ، وفى أثناء ذلك تلقى بعض الصيغ والعبارات من جانبهم أو من جانب كاهن ، سواء وحدهم أو على مرأى من حشد من أبناء الجماعة) . بعدئذ يصبح هذان الشخصان فى مقام الاخوة الحقيقيين يخضعان لنفس قواعد تحريم الزواج بالمحارم (من الاقارب المقربين لكل منهما) . فاذا كان ذلك المجتمع يحرم زواج الأخ من أخته ، فان كلا منهما يحرم عليه الزواج من اخت الآخر (لانها أصبحت أخته هو أيضا) ..... وهكذا .

وقد يتبادر الى الأذهان أن نظم القرابة الافتراضية أو المصطنعة لا وجود لها الا فى المجتمعات البدائية أو التاريخية . ولكننا نجد أن نظام التبنى مازال موجودا حتى اليوم فى بعض المجتمعات المعاصرة ، وخلعت عليه القوانين الوضعية وضعا قانونيا محددا . وهناك كذلك قرابة العماد فى الديانة الكاثوليكية المعاصرة . اذ تتحقق القرابة الطقوسية فى مجتمعات غرب أوربا والولايات المتحدة عن طريق اطلاق أسماء العراب (أبو العماد) على الأطفال الجدد . وقد تطورت مثل هذه العلاقات الى حد بعيد فى البلاد الكاثوليكية على وجه الخصوص ، وبالذات فى جنوب ايطاليا .

وقد نقل هذا النظام الى العالم الجديد على يد الأسبان ، وتبناه على نطاق واسع أبناء المجتمعات المحلية الهندية فى أمريكا اللاتينية . وربما كان سبب اقبالهم على الأخذ به تشابهه مع النظم الطقوسية التى كانت قائمة قبل الاحتلال الأسبانى للقارة . وغالبا ما تطور هذا النظام بحيث أخذ شكل النسق المحكم الذى يعرف باسم « نظام الأبوة المشتركة » .

والملاحظ بالنسبة لهذه الظاهرة فى قرية شيران Cheran فى المكسيك انه بعد مولد الطفل بوقت قصير يختار اثنان من العرابين (ابو العماد) لتعميد الطفل ، ويكافآن على ذلك باقامة حفل خاص لهما . ثم تختار بعد ذلك فئة أخرى من العرابين فى مناسبة تثبيت العماد Confirmation .

ويصبح هؤلاء العرابون آباء مشاركين للطفل : فاذا مات شاركوا فى دفنه ، واذا توفى والداه الدمويون تكفلوا هم بتربيته ، كما يقدمون له

الهدايا فى يوم ولد القديس الذى يتسمى باسمه . وعلى الطفل بدوره أن يبدي لهم الاحترام ، ويؤدى بعض الخدمات المختلفة لهم عندما يطلب منه ذلك ، كما لو كان يؤديها لوالديه الحقيقيين . ويعامل أبناء العرابين بعضهم كاخوة وأخوات ، ولا يتزوج أحدهما من بينهن . كما يعامل الوالدان الحقيقيان العرابين معاملة تقوم على الاحترام المتبادل ، ويتبادلون الزيارات المختلفة . وتعتبر مجموعة العرابين أنها قد أنهت التزامها نحو طفل العماد عندما يتزوج ذلك الشخص ، على الرغم من استمرار العلاقات الودية الوثيقة بين الطرفين . ويشهد تلك الخطوة آباء العماد للعريس والعروس فى حفل عام بناء على طلب رسمى بذلك من جانب العروسين . ويقدم العرابون النصائح للعروسين عند الزواج ، ويحرصون على التأكد من أن هذا الزواج سوف يكلل بالنجاح . وفى حفل الزواج يمر الأقارب المقربون للزوج والزوجة ببعض الشعائر الخاصة التى يصبحون بمقتضاها « آباء مشتركين » أو Compadres أيضا .

وعلاوة على هؤلاء العرابين المقربين قد يطلب من الأشخاص البالغين — فى أى وقت — أن يصبحوا عرابين لتاج او شمعة الطفل ، ومن ثم يتحولون الى Compadres (آباء مشاركين) لوالدى الطفل(١١) . وفى بعض الأحيان يمكن لاثنين من البالغين اللذين تصادفا أن يصبحا Compadres عن طريق المرور ببعض الشعائر المماثلة (مثل : تبادل الشموع المشتعلة ، أو مجرد ارتداء تاج وقت تلاوة الصلوات المناسبة أمام صورة أحد القديسين) . ولا يكون على هؤلاء الآباء المشاركين من واجبات سوى ابداء مزيد من الاحترام بعضهما لبعض ، اذا التقيا فى مكان عام ، فيتوقفان فى الطريق ، ويتبادلان السلام باليد ، ويسأل كل منهما الآخر عن صحته وشئونه .

---

(١١) وذلك نسبة الى نظام Compadrazgo اى نظام الأبوة المشتركة الذى تطور فى كثير من البلاد الكاثوليكية ، ولكنه تأصل بشكل خاص فى بلاد أمريكا اللاتينية عن طريق الوساطة الأسبانية ، انظر بيلز وهويجر ، **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٥٠٣ — ٥٠٥ .

وتتميز تلك الروابط القرابية الافتراضية بأنها تكون وثيقة كل الثقة فى الغالب . فالـ Compadres يمكن أن يستدينا من بعضهما ، فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أحدهما ذلك مع أقاربه . ولا يطلب رد هـذا الدين الا عند ضرورة ذئيلة معينة ، وهو مالا يحدث مع الأقارب الفعليين . وبفضل نظام الأبوة المشتركة يكسب الطفل مزيدا من الرعايـة والأمان ، ويوسع البالغ دائرة الأشخاص الذين يمكن أن يهتموا بأمره ويهتموا بأمره بمشكلاته ، أو يقفوا بجانبه فى أوقات الشدائد على الأقل .

والقرابة الطقوسية أو الافتراضية موجودة ــ كما يؤكد بيلز وهويجر ــ فى عديد من المجتمعات الأخرى ، وان كانت تتخذ اشكالا متعددة . وكثيرا ما تتخذ صورة الانضمام الى عضوية جمعية دينيـة ، كما هى الحال عند شعب الهوبى مثلا . ولكن من الواضـح فى جميع الأحوال أنهـا تستهدف زيادة عدد الصلات الرسمية بين أفراد المجتمع ، وتزيد من درجة التضامن بين أبناء المجتمع المحلى .

عامل السكنى او البعد المكانى للأسرة :

هناك ثلاث احتمالات أمام الأسرة من حيث السـكنى أو محل الاقامة هى : ــ

(أ) السكنى عند اسرة الأب

(ب) السكنى عند أسرة الأم

(جـ) السكنى فى مقر جديد ، لا هذا ولا ذاك .

ومن الواضح أن النظام الأول يكون هو قاعدة السكنى عند عشائر الانتساب للأب ، والنظام الثانى هو النظام المتبع عند عشائر الانتساب للأم . أما النظام الثالث فيوجد فى الغالب عند العشائر أو المجتمعات ذات الانتساب الثنائى (للأب والأم فى وقت واحد) ومن ثم فهو القاعدة العامة فى مجتمعاتنا المعاصرة .

وتبدو اهمية عامل الاستقرار المكانى للأسرة فى أن مكان السكنى مؤثر تأثيرا حاسما على طبيعة التعاون الاقتصادى بين الأسرة الجديدة والوحدة الأسرية أو الوحدات الأسرية الأكبر التى تفرعت عنها (أى أسرة الزوج ، وأسرة الزوجة) . كما أن أهميـة البعد تتجاوز ذلك الى التأثير على الوضع القانونى للأسرة الجديدة من حيث علاقاتهـا بالأسرة التى تفرعت عنها ، وعلاقاتهـا بالأسرة التى تعيش معهـا فى نفس الوحـدة الاجتماعية . ويمكن القول بوجه عام بأن اهتمـام المجتمعات الانسـانية بالبعد المكانى فى حياة الأسرة قد بدأ يتضح ويتبلور مع بدء اسـتقرار منذ العصر الجليدى الأخير .

نظم تحريم الزنا بالمحارم :

عرفنا أن نظم كل مجتمع تحبذ اتمـام الزواج بين فئـات معينة من الأقارب الدمويين ، وذلك فى ثنايا حديثنا عن الزواج المفضل . ولكن الوجه الآخر للموضوع أن كل ثقافة تحظر الـزواج بين بعض فئـات الأقارب الدمويين . والباعث على ذلك الا تؤدى علاقات الزواج بين افراد الجماعات الأسرية الى تعكير صفو الانسـجام والتعاون داخل الأسرة الواحدة الا بأدنى قدر ممكن . وتعرف هذه الوسائل والأساليب باسم قواعد تحريم الزنا بالمحارم ، أى تحريم قيام علاقة زوجيـة بين بعض فئات الأقارب الدمويين .

ولا نستطيع أن نؤكد تأكيدا قاطعا أن الأشـكال المختلفة لقواعد تحريم الزنا بالمحارم ذات طبيعة ثقافية خالصـة ، وأنه لا علاقـة لها بالاعتبارات البيولوجية . اذ أنه على الرغم من أن استمرار الزواج بين الأقارب لأمد طويل يؤدى فى الغالب الى ظهور بعض الآثار البيولوجية الضارة ، الا أنه من المؤكد أن هذه الحقيقة ليست وحدها السبب المسئول عن تحريم الزواج بين بعض الأقارب الدمويين . ذلك اننا يمكن أن نحصل على شواهد كثيرة تؤكد أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم قد لا تحظر مثلا

هذه الزيجات ، بل انها على العكس قد تحبذها . بل اننا نجد فضلا عن هذا أن نفس المجموعة من قواعد تحريم الزنا بالمحارم قد تحظر الزواج من أفراد احدى الجماعات القرابية فى الوقت الذى تفرض فيه الزواج على أفراد جماعة قرابية أخرى ، تجمعها نفس رابطة القرابة البيولوجية التى تجمع أفراد الجماعة الأولى .

ومن اظرف الأمثلة على صحة هذه الملاحظة قواعد تحريم الزنا بالمحارم عند شعب الكاريرا ، وهو احد شعوب استراليا الأصليين ويعيش فى غرب القارة الاسترالية . فهذا الشعب لا يسمح بالزواج الا من أحد أبناء العمومة أو الخئولة المتقاطعة ، على حين يحظر تماما الزواج بالأبناء ، أو ابناء وبنات العمومة والخئولة المتوازية ، او الأفراد الذين ينتمون الى الأجيال السابقة أو اللاحقة على جيل الفرد نفسه ، وتعنى تلك القواعد فى التطبيق أن الشباب يستطيع أن يتزوج ابنة عمته أو ابنة خاله (أى بنات العمومة والخئولة المباشرين) ، فى حين يحظر عليه الزواج بابنة عمه أو ابنة خالته (وهن من بنات العمومة والخئولة المباشرة أيضا) . فهؤلاء القريبات تربطن بالفرد نفس الدرجة القرابية ، من الناحية البيولوجية ، ولكنهن ينتمين من الناحية الاجتماعية (من وجهة نظر ثقافة الكايرا) الى عالمين مختلفين،على الأقل فيما يتعلق بالزواج(١٢).

ومن البديهى ان الفئات التى يحظر الزواج بها تختلف من مجتمع لآخر ، وان كانت هناك بعض الفئات التى تنتشر فى عدد كبير نسبيا من المجتمعات ، مثل الزواج بين فئة أبناء وبنات العمومة والخئولة المتوازية. وهناك استثناءات هامة من هذا الحكم اقربها واقع البلاد العربية التى لا تقر الزواج من هذه الفئة بل انها من الفئات التى يفضل الزواج منها .. وهكذا . ولكن هناك مع ذلك قاعدة وحيدة من قواعد تحريم الزنا بالمحارم، هى التى تصدق صدقا عاما ، وهى التى تحظر الزواج بين الآباء والبنات ، والاخوة والأخوات (أى تحرم الزواج داخل دائرة الأسرة النووية بمفهومها

---

(١٢) أنظر بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ٥١٤ ــ ٥١٦ .

المعاصر) . ومع اننا نعرف أنه كانت هناك بعض الاستثناءات من هـذه القاعدة العامة ، على سبيل المثال عند ابناء طبقة النبلاء الرفيعة المقام عند شعب الانكا فى بيرو ، وعند قدماء المصريين ، وفى مملكة هاواى القديمة(١٣) . الا ان تلك الاستثناءات تؤيد مع ذلك القاعدة العامة(١٤) .

اما فيما يتعلق بمجتمعنا فقد حدد الدين الاسلامى طبقات المحارم تحديدا دقيقا ، ليس فيه مجال للخلاف . وقد اورد الامام الغزالى فى كتابه **احياء علوم الدين** موانع النكاح ، وهى تسعة عشر مانعا ، نختار منها الموانع التالية :

الاول : ان تكون متكوحة للغير .

الثانى : ان تكون معتدة للغير .

الثالث : ان تكون مرتدة عن الدين .....

التاسع : ان تكون قريبة للزوج ، بأن تكون من اصوله او فصوله ، او فصول اول اصوله ، او من اول فصل من كل اصل بعده اصل . واعنى بالأصول الامهات والجدات ، وبفصوله الأولاد والاحفاد ، وبفصول اول

(١٣) انظر حول هذا الموضوع مؤلف تورنفالد Thurnwald الذى سبقت الاشارة اليه ، خاصة صفحات ١٦٢ و ١٧٧ — ١٨١ .

وانظر كذلك الفصل الذى كتبه ميدلتون :

R. Middleton, «A Deviant Case : Brother — Sister and Father — Daughter Marriage in Ancient Egypt», in : Rose L. Coser, (ed.), **The Family. Its Structure and Function, New York, 1964.**

(١٤) والدليل على ذلك انه لم يكن يسمح بخرق تلك القاعدة العامة الا لقلة قليلة فقط من الافراد . فالأشخاص الذين كان يتحتم عليهم الزواج من أبنـائهم كانوا افرادا متميزين اشد التميز ، حيث كانوا شـخصيات مقدسة فى الغالب . وكان ذلك الزواج يتم من أجل الحصول على وريث أهل لخلافتهم فى العرش ، وهو مالا يمكن أن يتم الا بواسـطة شخص يتمتع بنفس المكانة أو نفس القدسـية ، اى ابنا لهـم . انظر المراجع السابقة ، وكذلك بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ٥١٦ .

أصوله الاخوة وأولادهم ، وبأول فصل من كل أصل بعده أصل العمات والخالات دون أولادهن .

العاشر : أن تكون محرمة بالرضاع ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الاصول والفصول كما سبق . ولكن المحرم خمس رضعات، وما دون ذلك لا يحرم .

الحادى عشر : المحرم بالمصاهرة ، وهو أن يكون الناكح قد نكح ابنتها أو حفيدتها أو ملك بعقد أو سبة عقد من قبل ، أو وطئهن بالشبهة فى عقد ، أو وطىء أمها أو احدى جداتها بعقد أو شبه عقد . فمجرد العقد على المراة يحرم أمهاتها ، ولا يحرم فروعها الا بالوطء ، أو يكون قد نكحها أبوه أو ابنه من قبل .

الثانى عشر : أن تكون المنكوحة خامسة .

الثالث عشر : أن يكون تحت الناكح اختها أو عمتها أو خالتها ، فيكون بالنكاح جامعا بينهما . وكل شخصين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكرا والآخر انثى لم يجز بينهما النكاح فلا يجوز أن يجمع بينهما .

الرابع عشر : أن يكون هذا الناكح قد طلقها ثلاثا ...

السادس عشر : أن تكون محرمة بحج أو عمرة أو كان الزوج كذلك .

السابع عشر : أن تكون ثيبا صغيرة فلا يصح نكاحها الا بعد البلوغ .

الثامن عشر : أن تكون يتيمة ، فلا يصح نكاحها الا بعد(١٥) .

---

(١٥) انظر : أبو حامد بن محمد الغزالى ، **احياء علوم الدين** ، المطبعة العثمانية المصرية ، (طبعت على النسخة الأميرية المطبوعة سنة ١٢٨٩ هـ) ، يونيو ١٩٣٣ م . كتاب آداب النكاح ، وهو الكتاب الثانى من ربع العادات ، ص ص ١٩ — ٥٠ ، خاصة ص ص ٣٣ — ٣٤ .

ولا شك أن هذا التفاوت بين الثقافات المختلفة فى تعريف الفئات التى يحظر الزواج بها وفى تحديد قواعد الحظر يدحض بشكل واضح الفرض الذى يذهب الى أن مفهوم تحريم الزنا بالمحارم يرجع فى الأســاس الى اعتبارات بيولوجية . ولو أن هذا التفاوت يدلنا فى الوقت نفسه على أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم ، شأنها شأن ســائر الســمات الثقافية ، عبارة عن بعض النماذج المحددة التى توجد السلوك الانســانى والتى تستمد وجودها واستمرارها من انها تخــدم على نحو ما الاحتياجــات الأساسية للمجتمعات البشرية .

لا شك أن مبدأ تحريم الزواج من المحــارم من شــأنه ان يؤدى الى تكوين جماعات قرابية تقــوم على مبدأ الزواج الاغترابى ، مثل الأسرة النووية ، أو الأسرة المشتركة ، أو العشيرة .. الخ حسب نظــام كل مجتمع . فما هى الأسباب التى دعت المجتمعات الى هــذا الالتزام الصارم بنظام الزواج الاغترابى ، أى الزواج من خارج جماعة قرابية معينة . هناك فى البداية بعض التفسيرات السيكولوجية العامة ، التى تقوم على القول بوجود نفور طبيعى بين أعضاء الوحدة القرابية الواحدة يجعلهم يتجهون الى الخارج للبحث عن شريك للزواج . وهناك تفسير سيكولوجى آخر ، ولكنــه متطرف ولا يلقى قبولا عــاما ، يســتند الى نظرية التحليل النفسى (عند فرويد خاصــة) ، يقول ان وجــود تلك القواعد ووجود عقوبات صارمة لمن يخرج عليها يؤكد على العكس وجود هذه الميول ولا ينفيها . وهناك فى النهاية التفسير الحديث الذى تقدمة المدرسة البنائية فى الانثروبولوجيا . وسوف تنــاقش تلك التفسيرات مع اغضاء الطرف عن تفسير التحليلين النفسيين ، حيث فندته كثير من الكتابات الانثروبولوجية والسوسيولوجية من قبل .

كان التفسير السيكولوجى دئما هو أول وأقرب التفســيرات التى تتبادر الى الذهن لتفسير مبدأ الافتراب فى الزواج . اذ يؤكد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعة السيكولوجية لروابط القرابة ، وخاصة تلك الموجودة بين الافراد الذين ولدوا وتربوا داخل نفس الأسرة . فيقال انه عندما يولد

الاطفال داخل احدى الاسر ، او ينتمون اليها عن طريق التبنى ، تظهر رابطتان قرابتان جديدتان : **اولا** : رابطة القرابة بين الوالدين (او من يحل محلهما فى القيام برعاية الاطفال) والاطفال الذين يضطلعان بتربيتهم .
والثانية : رابطة القرابة بين الابناء الذين يخضعون لتربية نفس الوالدين .
وكلتا هاتين العلاقتين تكون فى العادة من طبيعة لا جنسية ، فهما تبدآن فى التكون قبل مرحلة النضج الجنسى للأطفال بوقت طويل ، وهما لذلك تختلفان سيكولوجيا عن علاقات المصاهرة التى تتكون عن طريق الزواج والتى تنطوى على علاقات جنسية . فالواضح أن الخوف من الزنا بالمحارم هو نتيجة هذا التعارض : حيث يقال ان الفرد العادى لا يستطيع — من الناحية النفسية — أن يمارس علاقة جنسية مع الوالد (او اى شخص كبير قام نحوه بهذا الدور) ، او مع الابن (أو أى شخص تعلم الفرد أن يعتبره ابنا له) .

وقد دارت مناقشات كثيرة لهذا التفسير السيكولوجى لقواعد الزنا بالمحارم ، كشفت كلها عن بعض أوجه القصور فيه . وكان من ابرز ما وجه الى هذا التفسير من انتقادات أن الارتباط المستمر بين أعضاء الأسرة لا يؤدى تلقائيا الى حدوث كراهية للعلاقات الجنسية بين الافراد الذين تضمهم تلك الأسرة . ولو كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة — مثلا — الى تحريم الزنا بالمحارم بين افراد الاسرة النووية . ومع ذلك نجد أن انتشار هذه القواعد بشكل عام وشامل يعد حقيقة راسخة لأى مطلع على ظروف الأسرة الانسانية فى الماضى والحاضر . اذ نجد كل المجتمعات تقريبا تحظر بشكل صارم قيام علاقة زواج أو حدوث علاقة جنسية بين الأب والبنت ، والأم والابن ، والأخ والأخت . ونجد فضلا عن هذا أن من الظواهر العامة الشاملة ايضا ان من يخرج على تلك القواعد يقابل بأقصى العقوبات .

كذلك يجب أن نأخذ فى اعتبارنا نقطة ضعف هامة أخرى فى التفسير النفسى ، وهى أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم كثيرا ما تكون مفروضة على اقارب لا تجمعهم حياة مشتركة وثيقة ، بل وعلى اقارب يكونون اغرابا .

بعضهم عن بعض . وقد تناول بيلز وهويجر فى كتابهما نظام الزواج عند شعب الشيريكاهوا اباتش الهندى الاحمر وبينا كيف أن ذلك الشعب يعتبر الزواج بين أبناء عمومه أو خئولة متباعدين نوعا من الزنا بالمحارم ، شأنه شأن الزواج الذى يتم بين الأخ واخته . كذلك نعرف من نفس المصدر (ص ٥١٨) أن شعب النافاهو يحظر الزواج أو الاتصال الجنسى بين جميع افراد العشيرة ، بغض النظر عما اذا كانوا قد ولدوا وتربوا داخل نفس الأسرة النووية أو الأسرة المشتركة أم لا .

لهذه الأسباب جميعا يجمع كافة الانثروبولوجيين تقريبا على أنه لا العوامل البيولوجية ، ولا العوامل النفسية ، يمكن أن تفسر بشكل مقنع قواعد تحريم الزنا بالمحارم(١٦) . ومن ثم يجب البحث عن منطلق آخر لتفسير أكثر ملاءمة لهذه الظاهرة الثقافية الاجتماعية الهامة . وربما كان من التفسيرات المناسبة ربط ذلك النظام بهدف الحفاظ على استقرار الوحدة الأسرية وتعاونها من أجل رعاية الأطفال وتربيتهم ، وكذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية فى نفس الوقت .

فنحن نعرف أن الأسرة البشرية ، بصرف النظر عن احجامها ودرجة

---

(١٦) وقد صاغ رالف لينتون هذه النقطة صياغة بليغة فى كتابه دراسة الانسان ، ابرز فيها ان فهمنا للأسباب الداعية لغرض تحريم الزنا بالمحارم فهم ناقص أشد النقص ، ثم استبعد التفسيرات البيولوجية ، وكذلك السيكولوجية ، كما استبق أن تكون التفسيرات الاجتماعية (التى تعتبر قواعد تحريم الزنا بالمحارم اداة هامة للحيلولة دون التعارض مع الأوضاع التى يشغلها الأفراد فى المجتمع) قد لعبت دورا يذكر فى نشأة تلك النظم . حقيقة أنها تؤدى اليوم وظيفة فى هذا الاتجاه ، ولكن من الصعب — كما يرى لنتون — أن نتصور هذه القواعد انما وجدت لتحقيق هذه الغاية . وينتهى الى أنه من المحتمل أن تلك القواعد قد نشأت فى الأصل نتيجة كل هذه العوامل مجتمعة ، البيولوجية ، والسيكولوجية ، والاجتماعية . انظر :

رالف لنتون ، **دراسة الانسان** ، نشورات المكتبة العصرية ، صيدا — بيروت (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، ترجمة عبد الملك الناشف ، ١٩٦٤ ص ص ١٧٠ — ١٧١ من الترجمة العربية .

تعقيدها ، هي جماعات على درجة عالية من التكامل ، كما نعرف أيضا أن الأسرة (والجماعات القرابية الاخرى) تعمل فى الغالب كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ، اى كوسيلة للحفاظ على العلاقات التعاونية المنظمة بين أفرادها .

وقد بين مالينوفسكي وغيره (كما نبه الى ذلك بيلز وهويجر) أن الدافع الجنسي يعتبر عامل تمزيق وهدم بصفة عامة ، ومن ثم يؤدى الى تفكك البناء الأسرى(١٧) . فالمجتمع الذى يبيح الزنا بالمحارم يعجز عن الحفاظ على استقرار التنظيم الأسرى . ومعنى ذلك بالنسبة لأغلب المجتمعات ، وخاصة الشعوب الأمية التى تمثل الوحدات الأسرية فيها الدعائم الأساسية للنظام الاجتماعى العام ، معنـاه عدم وجود اى تنظيم اجتمـاعى يؤدى الوظائف المطلوبة . ومن ثم تعمل قواعد تحريم الزنا بالمحارم كوسـيلة للحفاظ على الجماعة الأسرية . وتختلف تلك القواعد فى طبيعتها ومداها حسب اختلاف بناء الأسرة . ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم لها وظيفة أخرى أبعد اثرا من ذلك ، الا وهى خلق روابط بين الأسر المختلفة ، ومن ثم التأليف بينها فى كيان كلى متعاون اكبر .

وتقودنا تلك النقطة الى التفسير الذى قـدمه البنائيون الفرنسيون لقواعد تحريم الزنا بالمحارم . فهى ترجع نشـأة القواعـد الى رغبـة الجماعات الانسانية المختلفة قيام علاقات مصاهرة متبادلة بينها . ويرجع الفضل فى تأصل هذا التفسير وتوضيحه الى العـالمين الفرنسيين موس Mauss وليفى ستروس Lévi-Strauss (١٨) . ويتصـور أصحاب هـذا

---

(١٧) Brnoislow Malinowski, «Culture», in : **Encyclopedia of the Social Sciences**, New York, the Macmillan Company, 1930, Vol. IV, P. 630.

(١٨) Claude Lévi-Strauss, **Les structures élémentaires de la parenté**, Paris, 1949.

— Marcel Mauss, **Essai sur le Don, forme archaique de l'échange**, l'Année Sociologique, 1925.

وقد ترجم هذه الرسالة الدكتور محمد طلعت عيسى فى كتاب بعنوان **علم الاجتماع والانثروبولوجيا** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ . =

الراى أن الزواج الاغترابى قد بدأ فى الأصل كتحريم من الزواج من داخل الوحدات الأسرية (التى تحددت فى البداية تحديدا بيولوجيا) . ثم تحول هذا التحريم فيما بعد الى قاعدة مستمرة ودائمة الى حد ما ، ظلت الأجيال تلتزم بها جيلا بعد جيل . كما انه أخذ يفتح أمام الجماعة الصغيرة آفاقا جديدة من العلاقات الاجتماعية ظلت تتسع وتتسع باستمرار .

ويتطلب تحقق ذلك فى البداية وجود جماعتين (جماعات أسرية طبعا) تتفقان على تبادل النساء فيما بينهما ، حيث تتزوج نســاء الجماعة الأولى رجالا من الجماعة الثانية ، والعكس بالعكس . ومن الاحتمالات الأخرى أيضا أن يكون الأصل عبارة عن جماعة اسرية كبيرة ، ظلت تتضخم حجما ، الى أن انشطرت الى وحدتين متقــاربتين فى الحجم ، وقررتا أن تتبــادل النساء فيما بينهما ، كما شرحت فى الاحتمال الأول . (كما هو الحال على سبيل المثال فى اتحادات العشائر الاسترالية **Moieties**) . حيث تحرم كل جماعة منهما مبدأ الزواج الداخلى فيها ، أى زواج افرادها من الشباب والبنات ، على حين تبيح لشبابها الاقتران بنساء الجماعة الأخرى ، وتتيح لشباب الجماعة الأخرى الاقتران بنسائها .

وهناك احتمالات واتجاهات اخرى كثيرة فى هذا الاتجاه ، واعنى تحريم الزواج من داخل الجماعة ، واطلاقه مع جماعة أو جماعات أخرى ، وهو أن يتم ذلك كوسيلة لتحقيق نوع من التبادل لخلق جو من الود والهدوء والسلام بعد حروب وعنف طويل بين هاتين الجمــاعتين . وبذلك تدخل النساء كسلعة للتبادل (بالمعنى المجازى طبعا) من أجل ضمان صفقات تجارية أو تيسيرها ، أو من أجل ضمان عدم اشــتعال الحروب وقيــام

— Marcel Granet, **Catégories matrimoniales et relations de proximité dans la Chine ancienne**, Paris, 1939.
— William N. Stephens, **The Family in Cross — Cultural Perspective**, New York, 1963, PP. 209 - 215.

وقد أورد ستفانز ملاحظة طريفة بين فيها كيف أن القيصر الصينى « فوهى » **Fu-hi** كان اول من اخترع الزواج والهدية .

— Granet, La civilisation chinoise, op. cit., Ch. 12.

المداوات . وقد تبدأ تلك المرحلة من العلاقات فى بادىء الأمر بنوع من جس النبض ، ثم بعض عمليات الصراع الرمزية ، ثم تبادل طقوس للسلع والأوثان ، والأشياء المقدسة ، والأسلحة ، والرقصـات ، والأغانى ة والأساطير ، وأخيرا تبادل النساء كتتويج وتأكيد لقيام العلاقات السلمية بين الجماعتين . ومن المحتمل ، كما أشرنا فى موضع سابق ، أن يترسخ هـذا الوضع ويستمر عبر الزمن ، ويصبح أساسا من أسس الحياة الاجتماعيـة فى هذا المجتمع .

ومن كل تلك الأمثلة نرى أن نظام تحريم الزنا بالمحـارم انمـا هو ظاهرة عالمية شاملة كل الشمول . واننا لا يمكن أن نفهمها حق فهمها اذا فكرنا فيها فى ضـوء تحريم العلاقات الجنسية بين الأب والبنت ، والأم والابن ، والأخ والأخت (أو بين بعض فئات ابناء العمومة والخئولة) . أى اننا لن نفهمها اذا طبقنا عليها مفاهيمنا الحديثة عن تحريم الزنا بالمحارم . وانما يجب ان نتصور الموقف الاجتماعى الأساسى الذى يكمن وراء هـذا النظام ، والذى لا يخرج فى العادة عن واحد من الاحتمالات الرئيسية التى طرحناها فيما سبق ، والذى لا يمكن أن ندركه بوضوح الا من خلال فهمنا لظروف المجتمع والثقافة التى ندرسها . ويطلق بعض المؤلفين على هـذا الموقف العام اسم انتقال المجتمع من مرحلة الحياة الطبيعية (أو حيـاة الطبيعة) الى الحياة الثقافية ، أو من الحياة فى ظل وحدات أسرية منعزلة عن بعضها الى مجتمع يتمتع بقدر من التكامل والترابط(١٩) .

---

(١٩) انظر مؤلف ليفى ستروس عن **الأبنية الأولية للأبوة** الذى سبقت الاشارة اليه ، خاصة الفصل الأول بعنوان « الطبيعة والثقافة » ، حيث يشرح فيه هذا الانتقال من حياة الطبيعة الى حياة الثقافة ، ص ص ١ — ١٢ . وأنظر كذلك رينيـه كونيج ، **الأسرة المعـاصرة** ، مرجع سـابق ، ص ص ٣٦ — ٣٧ .

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين الأسرة والمجتمع

- مقدمة
- تنوع أنماط الأسرة فى العصر الحاضر
- الأسرة الممتدة
- هل الفرق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم ؟
- الأسرة النووية
- المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين الأسرة والمجتمع

مقـــــدمة :

اذا وضعنا كافة الظروف التاريخيـــة التى مرت بهـــا الأسرة امام ناظرينا ، فاننا بسوف ندرك مباشرة وبكل وضـوح أن تطور الأسرة والمجتمع لم يتم أبدا بشكل عشوائى أو عفوى ؛ وانما كان وما زال يخضع لقواعــد وأصول عامة ، يمكننا أن نتعرف عليها ونضع ايدينا عليها.ولما كان المجتمع الانســـانى يحفل بصور شتى من التنوع فى جوانب حيـــاته الاجتمـــاعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية ، فانه من المنطقى أن نتوقع ازاء ذلك تنوع انماط الأسر الانسانية بصفة عامة . كما انه سوف يتعين علينا أن نسأل أنفسـنا : ما هى الأمور والجوانب التى تتغير فى حياة الأسرة (أو القــابلة للتغير) ، وما هى الأمور التى تتصف بقـــدر من الثبـــات والاستقرار .

على أننا يجب أن نتفق بادىء ذى بدء على أننا لا ننوى أن نقـــدم عرضا لكافة أنماط الأسرة فى مراحل تطورها المختلفـــة وفى ظل الظروف الاجتماعية المتفرعة ، فتلك دراسة يجب أن يتولاها باحث فى تاريخ الأسرة يوقف جهده عليها وحدها لكى يتتبع مراحل تطورها وتنوع أشكالها منذ أقدم العصور وحتى العصر الحاضر . اما نحن فسوف نقصر اهتمامنا على انماط الأسرة الشائعة أو المعروفة فى العصر الحاضر فقط ، على اســـاس ان دراستنا كلها تدور حول الأسرة فى المجتمع المعاصر .

تنوع انماط الأسرة فى العصر الحاضر :

فيما يتعلق بتنوع أنماط الأسرة فى العصر الحاضر ، يجب ان نتفق فى البداية على تقرير ملاحظتين اساسيتين :

الأولى : انه لا يوجد مجتمع (ذو حجم معقول) على وجه هذه الأرض يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر لا يعرف سواه ، فكل مجتمع يعرف فى نفس الوقت أكثر من نمط من انماط الأسرة(١) .

الثانية : ان كل نمط من انماط المجتمعات القائمة فى عالم اليوم لديه نمط معين سائد من انماط الأسرة ، على حين تعد الأنماط الاخرى الموجودة انماط فرعية او ثانوية .

فاذا قسمنا المجتمعات القائمة فى عالم اليوم الى ثلاثة انماط رئيسية على النحو التالى :

١ — المجتمعات الصناعية الرأسمالية (الغربية) .
٢ — المجتمعات الصناعية الاشتراكية (الشرقية) .
٣ — مجتمعات العالم الثالث .

اذا اتفقنا على هذا التقسيم الثلاثى فاننا سنلاحظ ان كل نوع من تلك الأنواع يعرف نمط أسريا رئيسيا الى جانب طائفة من الأنماط الأسرية

---

(١) أنظر مؤلف رينيه كونيج : **دراسات فى علم الاجتماع العائلى :**
René König, Materialien zur Soziologie der Familie, 2 edition, Köln, 1974, P. 131 ff.

خاصة الفصل المعنون : « مشكلات قديمة وقضايا جديدة فى علم الاجتماع العائلى » ، حيث ناقش فيه كونيج هذه القضية بالتفصيل وعرض لكثير من الشواهد التى تؤيد هذه الحقيقة الأساسية التى ليست للأسف بديهية لدى كل دارسى الأسرة ، كما تبدو لنا الآن . حيث يتصور البعض — خطأ — أن المجتمعات الصناعية المعاصرة لا تعرف سوى نمط الأسرة النووية ، على حين تقلصت كل أشكال الأسرة الأخرى . وسنعود الى هذه القضية فيما بعد .

الفرعية . ولكن يجب أن نلاحظ أن بلاد العالم الثالث تتميز بقدر من التنوع فيما بينها يفوق بكثير التنوع الموجود داخل كل نوع من النوعين الأولين ، بل انه يفوق فى كثير من الأحيان التنوع الموجود بين المجتمعات الغربية والشرقية، بحيث اننا نجد البعض يميل الى تصنيف المجتمعات القائمة فى عالم اليوم الى نوعين فقط بدلا من ثلاثة : المجتمعات الصناعية (المتقدمة) ومجتمعات العالم الثالث (النامية) . ولكننا لن نأخذ بوجهة النظر هذه لأسباب سوف تتضح فى ثنايا الكلام (٢) . فالأسرة (بمختلف أنماطها) الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية تختلف اختلافا بعيدا عن الأسرة الهندوكية أو الأسرة اليابانية (٣) . وهى تختلف كذلك عن الأسرة فى المجتمعات العربية، وعن الأسرة فى الثقافات الافريقية السوداء وفى بلاد أمريكا اللاتينية .

ومع كل ذلك فاننا لا يمكن ان نجد نمطا موحدا من الأسرة فى أى مجتمع على الأرض ، اعنى أنه لا يمكن أن يكون هناك نمط مسيطر فى كل ارجاء المجتمع . وانما هناك تنوع حسب المناطق الجغرافية داخل كل مجتمع ، وهناك تنوع حسب البناء الطبقى الاجتماعى داخل كل مجتمع . ومن أبرز مظاهر التفاوت بين أنماط الاسرة ذلك التناقض الموجود فى كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء (باستثناء المجتمعات الاشتراكية) بين الريف والحضر . اذ نجد أن النمط الأسرى السائد فى اغلب مدن العالم هو الأسرة النووية بأشكالها الحديثة المختلفة (التى سنفصل فيها الكلام فيما بعد) . على حين توجد فى المناطق الريفية الانماط الأسرية ، الاقدم عهدا . وان كانت تجدر الاشارة الى أن تقدم التصنيع الزراعى واستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة فى الزراعة ، وكذلك زيادة انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى فى الريف سوف يعمل على تضييق الهوة بين الريف والمدينة ، وتحقيق نوع من

---

(٢) استعرض ويليام جود تلك النقطة تفصيلا ، وقدم عديدا من الشواهد عليها فى كتابة : **الثورة العالمية وانماط الأسرة** ، مرجع سابق .

(٣) Reuben Hill and Rene König, (eds.), **Families in East and West, Socialization Process and Kinship Ties**, Paris, The Hague, 1970. especially, Seiichi Kitano, «Dozoku and Kindred in Japan.»

التجانس والتقارب فى انماط الاسرة هنا وهنـاك . ولذلك نتوقع أن يخفت التناقض بين الريف والمدينة بمرور الوقت وتقدم جهود التنمية لتشمل رقعة المجتمع كلها بشكل متقارب (٤) .

ويختلف الموقف عن ذلك فى البلاد الاشتراكية ، حيث ادى سـيطرة الاتجاهات الجماعية فى العمل الزراعى الى القضاء على كافة الاشكال التقليدية من الأسرة دفعة واحدة وفى فترة زمنية وجيزة . وظهر نمط جديد من التنظيم الجماعى (فى المزارع الجماعية) الذى يقوم على صورة معينة معدلة من الأسرة النووية . ولم يعد فى هذا التنظيم الاجتماعى الاقتصـادى مكان للأشكال القديمة السابقة على عصر التصنيع او بالأحرى السابقة على عصر الثورة الاشتراكية .

واذا انتقلنا الى مسرح الحياة فى المدينة المعاصرة ، فسنجد الصورة تتسم كذلك بقدر ملحوظ من التنوع النسبى . يتجلى هذا التنوع أولا واساسا فى اختلاف انماط الاسرة السائدة فى الطبقات الاجتماعية المختلفة . ويتجلى بعد هذا فى التنوع الأسرى بين القطاعات المهنية المختلفة ، اذ لا شك ان الاطار الاقتصادى لحياة رب الأسرة والأفراد الذين يساهمون فى اعالتها يؤثر بشكل مباشر فى نمط هذه الأسرة .

وتبدو تلك التغيرات والتنوعات بأوضح أشكالها اذا القينا نظرة على الأسرة فى مدن البلاد النامية . فتلك المؤسسة الاجتماعية تعانى من اكثر التغيرات الثقافية والاجتماعية حدة وعنفا . حيث نجد ان المهـاجر بمغادرته لقريته أو بيئته الريفية واتجاهه الى المدينة يهجر بيئة كان يتمتع فيها بالانتماء

(٤) هناك دراسة طريفة استعرضت بشكل مفصل واقـع الأسرة (خاصة من النمط النووى) فى المناطق الريفية من المجتمعات الغربية الصناعية المعاصرة ، واستطاع مؤلفها أن يقيم الدليـل الواضـح على صحة هـذا الاتجاه ، انظر :

Hill and König, (eds.),) **Familles in East and West, op. cit.,**:
— Garritt A. Kooy, «Rural Nuclear Family Life in Contemporary Western Society», PP. 270 - 317.

الوثيق الى اسرة معينة . فاذا واجه المدينة منفردا فى البداية (بدون اسرته) ، فسنوف يحس نفسه وسط بيئة غريبة عليه نسبيا . اما اذا هبط المدينـة بأسرته فسيجد ايضا ان البيئة الحضرية تمارس تأثيرات فعالة فى الأسرة ، وتؤدى الى احداث بعض التغييرات الدقيقة فيها . ومن الأمور التى تؤثر حتما فى الأسرة كنظام اجتماعى : ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة التى تواجهها فى البيئة الحضرية ، وازدحام المساكن الذى تجده الأسرة فى المدينة ، والتعرض لأسلوب الحياة الحضرى الجديد . ومن شأن هـذه المؤثرات بصفة عامة أن تعجل عملية تخلى الناس عن أساليب حياتهم القديمة . من هذا مثلا أن يجد عضو الأسرة نفسه مضطرا تحت تأثير الضغوط المتزايدة الى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التى لم يكن يعرفها من قبل فى القرية . وسيكون لتلك الالتزامات تأثيرها فى انماط الالتزام الأسرى والقرابى التى كان يألفها فى الماضى .

ويتعرض المهاجر فى المدينة لتناقص مستمر فى رقابة الأسرة على أفرادها ، ويزداد ذلك وضوحا بصفة خاصة اذا كان الفرد قد قدم الى المدينة منفردا وليس عضـوا فى أسرة . ولـكن حتى اذا كانت الأسرة بأكملها أو قطاع كبير منها قد هاجر معا الى المدينة ، فان الفرد يدخـل فى ظروف تحمله تدريجيا على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة . فقد تضطره الظروف الى العمل بعيدا عن باقى أفراد الأسرة ، وقد يكـون علاقات جديدة من شأنها ان تؤثر فى علاقاته بسائر أفراد الأسرة وتحدها .

وقد تنهار الانماط التقليدية تحت وطأة البيئة الجديدة . من هـذا مثلا ان الاجراءات المعتادة لتكوين علاقة الزوج بزوجته يمكن أن تتعدل تعديلا كبيرا فى البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون من نتائج ذلك أن الفرد بدلا من أن يستعين بالطقوس والممارسات المعتادة المرتبطة باختيار شريك الحياة المقبل ، قد يجد نفسه ــ خاصة اذا كان قد جاء الى المدينة دون اسرته ــ متورطا فى مجموعة من العلاقات غير الرسمية مع أفراد من الجنس الآخر ليست هى علاقة الزواج التى كان يعرفها فى الماضى ، وانما هى مجموعة من صور المعاشرة . والواقع أن الفرد بسلوكه هـذا

لا يعيل فقط من العـادات الريفية التي اعتـادها ، وانما يمكن أن يورط نفسه في مجموعة من العلاقات الجنسية التي قد تكون ذات وطأة شديدة على عاداته الأخلاقية القديمة .

اما النساء بصفة خاصة فيجدن أن البيئة الحضرية تعدل تعديلا بعيد المدى من وضعهن ، وأدوارهن وأوجه النشـاط التي يمارسنها ، ابرز هذه التغيرات تلك التغيرات القانونية والاقتصادية في علاقاتهن مع باقي أفراد أسرهن(٥) . فقد تجـد الزوجة أن القواعد القـانونية المختلفـة التي تمس النساء في المدينة يكون لها تأثيرها الهام في كانتها القانونية . من هذا مثلا أنها قد تصبح قادرة على حيازة ممتلكات حقيقية باسـمها الخاص . فضلا عن هذا نجد انه بينما تعتبر الزوجات والأطفال في القرية مصدر قوة اقتصادية بسبب قدرتهم على العمل في الحقول ، نجدهـم يمكن أن يصبحوا في المدينة عبئا اقتصاديا بسبب نفقات اعالتهم . وقد تجد النساء أنفسهن — من ناحية أخرى — يتعرضن لتغيرات دقيقة ، قد لا تكون ظاهرة ، في علاقاتهن بأزواجهن . ويبدو أن الخبرة تشير — مثلا الى احتمال زيادة النمط الزواجي في علاقاتهن بأزواجهن ، لامجرد السير المريح الذي كانت تكلفه نظم تكوين الزيجات في المجتمعات الريفية . ومن الممكن أن يتعرض مسئولياتهن والتزامـاتهن تجاه أزواجـهن لتغيرات جوهرية .

كما قد تجد الأسرة الحضرية في البلاد النامية أن التزامات الضيافة قد تعدلت بعض الشيء عن النماذج الريفية الأصـيلة . والمألوف على

(٥) Meran McCulloch, «Survey of Recent and Current Field Studies on the Social Effects of Economic Development in Inter-Tropical Africa», in : UNESCO, Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara, Paris UNESCO, 1956, PP. 216 - 219.

نقلا عن جيرالد بريز ، **مجتمع المـدينة في البلاد النامية** ، ترجمة وتقديـم محمد الجوهري ، نشر دار نهضـة مصر للطباعـة والنشر ، (بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين) ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٧٢ — ١٧٥ .

سبيل المثال أن تبدى الأسرة الحضرية كرم الضيافة لأى واحد من أبناء احدى الأسر القروية فى القرى لدى وصوله حديثا الى المدينة باحثا عن مستقر له فيها . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه الى المدينة مكانا له فى نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن بمقابل أساسى مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الاجبارية حدود قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد اقامة كل قادم جديد من القرية الى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن . ويعتبر هذا الالتزام بالاستضافة — من بعض النواحية — غير جديد على ابن القرية القديم الذى تعود المشاركة فى تحمل أبناء القرية

وقد ينطوى هذا الالتزام — من ناحية أخرى — على دلالة لازمة كل اللزوم للبقاء والاستمرار فى البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون دخل الأسرة الحضرية من الانخفاض بحيث يكون من اللازم استكمال هذا الدخل من خلال أى اسهامات ، مهما تكن ضآلتها ، يقدمها المهاجرون حديثو الوصول من الريف الى المدينة . فهذه المعاملة التى توازى الايواء والاطعام — سواء بمقابل أو بدون مقابل — تعتبر مهمة شاقة فى البيئة الحضرية حيث لا تتيح ظروف المعيشة بصفة عامة أكثر من حجرة واحدة للأسرة نفسها ، ناهيك بالأشخاص الاضافيين .

ونظرا لما ينطوى عليه ذلك من مزايا اقتصادية ، نجد من الشائع تماما أن تأوى الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم الاقامة الكاملة (أى السكن والطعام ، أو السكن فقط) ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وقد لا يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التى جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك فى صراعات محتملة راجعة الى الاختلافات فى البيئة وفى العادات الغذائية ، وما الى ذلك من أمور . (٦) .

يضاف الى كل هذا تيار الهجرة من الريف الى المدينة ، خاصة فى

---

(٦) انظر بريز ، **مجتمع المدينة فى البلاد النامية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ — ١٧٥ .

البلاد النامية ، لا يتوقف أبدا ، بل انه بالفعل يزداد اندفاعا مع تقدم التصنيع والخدمات فى المدينة . ومن شأن ذلك ان يؤدى الى ادخال انماط أسرية جديدة الى مجتمع المدينة . والارجح الا تستطيع تلك الانماط الأسرية الجديدة الوافدة من الريف أن تتكيف بسرعة وبشكل كامل مع ظروف الحياة فى المدينة . مما يترتب عليه ظهور العديد من الوان الصراع والتوترات والمشكلات . ونضرب على ذلك مثالا واضحا هو احتفاظ أغلب الأسر المهاجرة الى المدينة بنفس سلوكها الإنجابى الذى الفته فى الريف ، فيتراكم لديها عدد كبير من الأطفال ، بحيث تزداد حاجتها الى مساكن اكثر اتساعا ، هذا فى الوقت الذى تعانى فيه المدينة التى يعيشون فيها من مشكلة اسكان خطيرة مستفحلة . ويلخص بريز موقف الأسرة المهاجرة الى المدينة فى مجتمعات البلاد النامية بقوله :

« يجب علينا عند النظر الى سكان الحضر ... أن نتذكر دائما أن المهاجرين يتدفقون على المدينة من اماكن لها ثقافتها الخاصة التى قطعت شوطا بعيدا فى سبيل الرقى والاكتمال . ويحمل هؤلاء المهاجرون الكثير من عناصر تلك الثقافة معهم الى المدينة دون أن يدروا الى أى حد سيحاولون رفضها والتخلص منها . وليس هؤلاء المهاجرون بالشخصيات التافهة التى لا وزن لها ، ولا هم عجينة طيبة سهلة التشكيل . فهم يقدمون الى المدينة مغلفين بغشاء من التراث القبلى الريفى وبأساليب مستقرة فى السلوك وفى العمل ، وانماط محددة من الولاء والالتزامات ، والاوضاع الاقتصادية ، وأنساق الضبط ، وقنوات الاتصال . وهى جميعا أشياء ليس من السهل أن تموت فى البيئة الحضرية . والواقع أن هذه العادات الاجتماعية تتدعم بشدة من خلال نوع لبيئة التى يحتمل أن يهاجر اليها الفرد » (٧)

ولو أننا استعرضنا بالتفصيل أنماط معيشة الأسرة فى كل من الريف والمدينة ، خاصة فى مجتمعات البلاد النامية ، لاتضح لنا بكل جلاء أن الفرق الرئيسى بين الريف والمدينة يكمن فى أن الأسرة الحضرية تفقد استقلالها التقليدى بشكل مستمر ومتزايد السرعة . فعلى حين نجد أن

---

(٧) نقلا عن جيرالد بريز ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ — ١٦٩ .

الأسرة الريفية — خاصة تلك التى يشتغل ابناؤها بفلاحة الأرض — تستطيع أن تحقق لأفرادها جانبا كبيرا من احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية، وهو أمر ينعكس بوضوح فى ازدياد التماسك الداخلى بين أعضائها ، حيث أن المصالح الاقتصادية المشتركة تعمل على تدعيم الكيان الأسرى وتقويته هذا فى الوقت الذى نجد هذا التماسك الداخلى أضعف بكثير فى الأسرة الحضرية ، حيث لا تسيطر على أفرادها مصالح اقتصادية مشتركة ، وانما يخضع وجودها أولا واخيرا لنوع العلاقات الشخصية القائمة بين اعضائها . فهى تعتمد على البيئة الخارجية المحيطة بها فى اشباع اغلب احتياجاتها ، مما ينعكس بدوره على تنظيمها الداخلى ، ويزيد حساسيتها كمؤسسة لما تعج به تلك البيئة الخارجية من مؤثرات وتيارات . وسوف نعود الى زيادة هذه النقطة ايضاحا على امتداد هذا الكتاب .

الأسرة الممتدة :

من الحقائق التى يجب أن نؤكدها فى صدر حديثنا عن الأسرة الممتدة انها تتفوق على سائر الانماط الأسرية المعروفة فى العالم الصناعى ، الغربى والشرقى على السواء ، فى درجة الاستقلال التى تتمتع بها . ويكمل تلك الملاحظة ملاحظة أخرى وهى أن الأسرة الممتدة التى كانت سائدة فى العالم القديم (سواء فى الحضارات الشرقية القديمة ، أو فى الحضارات الاغريقية والرومانية) تتفوق على كل الاشكال المعروفة حاليا من الأسر الممتدة (فى بلاد العالم الثالث) فيما كانت تتمتع به من استقلال . وقد تجمعت لدى الدارسين المعاصرين طائفة كبيرة من الشواهد والأوصاف التى تدور حول الأسرة الممتدة القديمة ومن معالم الحياة فيها والعلاقات بين أطرافها . ويأتى على رأس تلك المصادر الكتابات والنصوص الأثرية والتاريخية عن العالم القديم ، وأوصاف الكتاب المقدس ، وبعض الكتابات التاريخية ، الروائية أو الجغرافية ، التى ترجع الى عصور الاغريق والرومان الأقدمين ، كمؤلفات هوميروس وهيرودوت وغيرهما .

١ ـ الأسرة الافريقية الممتدة :

فيحدثنا هوميروس عن بيت برياموس حيث يعيش خمسون من الاخوة واثنى عشر أختا مع أزواجهن وزوجاتهم وأولادهم جميعا ، وهم يعيشون جميعا فى معيشة مشتركة . يضاف الى هذا العدد الكبير عدد أكبر منه من الخدم ، والعبيد ، والعمال الزراعيين .. الخ . ومن المهم أن نلاحظ أن لفظ « اخوة » هنا ليس مطابقا تماما لمفهومنا نحن اليوم عن الاخوة (الدمويين) ، وانما هو أقرب الى الدلالة على فئة قرابية ، فهو بذلك مصطلح من مصطلحات القرابة التصنيفية . بمعنى انه يضم هذا الاخوة والأخوات الدمويين (أى اخوة وأخوات بمفهومنا نحن) أبناء وبنات العمومة والخئولة على اختلاف أنواعهم ، وهم جميعا ينادون بعضهم بعضا بكلمة : أخ . ومن البديهى أن تجمعا قرابيا بمثل هذا الحجم الضخم، علاوة على هذا العدد الكبير من التوابع ، قادر كل القدرة على أن يعول كل أفراده ويحقق احتياجاتهم أو يكاد . كما أن تجمعا بمثل هذه الضخامة لا يمكن أن يقبل بسهولة اى حد من سلطانه وسطوته على أفراده . انه قد يفرط (لهذا السبب أو ذاك) فى علاقاته الخارجية ، ولكنه لا يمكن أن يتسامح بسهولة فى سيطرته على أفراده . لذلك يصف بعض الكتاب هذا النمط من الأسرة المشتركة بأنه دولة ، وليس مجرد جماعة ، وهى بذلك تنظيم يخضع خضوعا مطلقا لكبار السن فيه . وليس ادل على ذلك من أن بعض أرباب تلك الأسر كانوا يسمون أنفسهم « ملوكا » (٨) .

٢ ـ الأسرة الممتدة فى الهند القديمة :

عرفت الهند فى تاريخها الطويل الأسرة الممتدة فى صور واشكال شتى منذ أقدم العصور وحتى مطالع العصر الحديث . والشىء المتميز فى الأسرة الهندية القديمة انها كانت فى ذاتها (اى ككيان اجتماعى اقتصادى) محور تقديس واجلال كافة أفرادها ، فهناك حالة توجد

---

(٨) وهو نفس ما كان يفعله أرباب الأسرة فى العهد اليهودى الأول ، كما جاء فى « سفر الملوك » فى الكتاب المقدس .

بين الاحياء من افـــرادها وبين الموتى من افراد الاسرة ، وهنـــاك توحد بينهم جميعاً رئيساً ومرؤوسـاً ، صـغيراً وكبيراً ، وهناك ملكية مشتركة(٩) . فتلك الاسرة عبارة عن جماعة متضامنة الملكية فيها عامة ، والعبادة فيها مشتركة لإله وصي على كل شيء . اما السلطة فكانت أساساً لرئيس الاسرة ، الذي يكون عادة اكبر الذكور المسنين المنحدرين من خط الذكور .

وطبقـا للقانون الهندوسى فان ملكية الاسرة لا تقبـل التقسيم او التوزيع ، مما اضطر الاسر الى التوفيق بين ثلاثة أجيال أو اكثر حتى انهم كانوا يعملون ويتناولون طعامهم معاً . والى جانب الملكية والعمل كان الدين يشكل قوة هامة من قوى توحيد افراد الاسرة المشتركة ســواء بالنسبة للموتى منهم او الذين لم يولدوا بعد او الاحياء .

ويمكننا ان نعتمد فى توضيح هذه الخصائص العامة على الدراســة الدقيقة التى اجراها شرنفاس عن الاسرة المشتركة فى قبــائل الكورجس بجنوب الهند . وهى قبائل تعتبر نفسها جزءاً من طائفة الكشتارية الطائفة التى تحتل المرتبة الثانية من حيث المـكانة بين الطوائف الهندية المختلفة .

وتمثل الأوكا Okka او الاسرة الممتدة المنتسبة الى الأب والمقيمة فى مسكنه الجماعة الاساسية لدى قبائل الكورجس . ومن المستحيل ان نجد احد افراد هذه القبائل منفصلاً عن الاوكا التى هو عضو فيها . وتؤثر الأوكا على حياة الفرد ، كما انها تحدد علاقاته بالعالم الخارجى . اما الذين لا ينتمون الى « أوكا » فلا يكون لهم وجود اجتماعى على الاطلاق .

---

(٩) اعتمدت فى العرض التالى لنمط الأسرة الممتدة عن قبائل الكورجس فى جنوب الهند على مؤلف بوتومور ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، ترجمـــة دكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، الطبعة الثالثة ، دار المعــارف ، ١٩٧٨ ، الفصل العاشر : الاسرة والقرابة . وقد أسس بوتومور هذا العرض على دراسة شرنفاس :

M. N. Srinivas, Religion and Society Among the Coorgs of South India, Ch. 5 : «The cult of Okka.»

ويحاول المسنون دائما ممارسة ضغوط مختلفة على الأطراف المعنية لكى يكسبوا الأطفال غير الشرعيين عضوية الأوكا التى ينتمى اليها آباؤهم أو امهاتهم .

وتكتسب عضوية الأوكا بمجرد الميلاد . لذلك فان العالم الخارجى يربط دائما بين الانسان والأوكا التى ينتمى اليها . ولا يسقط ارتباط الفرد بالأوكا بوفاته ، لأنه يصبح بمجرد الوفاة جزءا من الأسلاف المؤلهين الذين يرعون الأوكا التى كانوا قبل وفاتهم أعضاء فيها . ويقدم أعضاء الأوكا لأسلافهم الطعام والماء فى المناسبات المختلفة .

وأولاد الأوكا هم — من الناحية الرسمية — أبناء لكل الذكور الذين يرتبطون فيما بينهم بقرابة عاصبة ، ويقوم الأطفال برعى ماشية الأوكا ، وصيد الطيور ، وممارسة الألعاب المختلفة . وحينما يكبرون يتولون معا ادارة الممتلكات التى تركها الأسلاف تحت اشراف رئيس الأوكا .

أما إختيار القرين أو القرينة فيتوقف الى حد كبير على العضوية فى الأوكا . فالعلاقات الزوجية محرمة بين أعضاء الأوكا الواحدة . وحينما تمتد القرابة العاصبة فى الأوكا يزداد نطاق تحريم الزواج من الأقارب حتى ولو كانوا من غير أعضاء الأوكا ولا يسمح لأبناء الأخوات أيضا بالتزاوج .

أما الملكية الثابتة الموروثة عن السلف فلا تقبل التقسيم و التجزئة . فهى تنتقل عادة من جيل الذكور الذين تربطهم قرابة عاصبة الى الجيل التالى دون أن تخضع للتقسيم خلال عملية الانتقال هذه . ومع ذلك فمن الممكن أن تحدث القسمة اذا ما اعلن كل عضو راشد فى الأوكا رغبته فى ذلك . غير أن حدوث ذلك امر نادر جدا ، كما أدلى بذلك بعض افراد هذه القبائل .

وهناك عاملان أساسيان فى تقوية الأوكا وتدعيمها :

الأول هو صعوبة عملية التقسيم ذاتها .

والثانى تفضيل الزواج الليفراتى (زواج أرملة الأخ المتوفى) . وعلى

أعضاء الأوكا أن يعيشوا حياة مشتركة من المهد الى اللحد . وهم يرتبطون فيما بينهم بروابط قوية عديدة ، تبدو أوضح ما تكون فى تعاونهم من أجل انجاز المهام المشتركة . ويصبح الأفراد — بعد وفاتهم — أسلافا يستمرون فى الاهتمام بالأوكا التى كانوا ينتمون اليها وهم على قيد الحياة . وبمقتضى ذلك يستحقون العطف من أخلافهم . من ذلك يتضح أن الأوكا هى كيان أكبر من مجرد جماعة تشتمل على أعضاء أحياء فى فترة زمنية معينة . إنها مستمرة عبر الزمن ، كما أن الأعضاء الأحياء فى أى فترة زمنية هم مجرد نقاط عليها . ولقد ذكر أفراد قبائل الكورجس أن الأوكا شىء أبقى وأدوم من أعضائها . ومع ذلك فان هؤلاء الأفراد على وعى شديد أيضا بأن الفرد لا يحيا حياته الاجتماعية الا طالما كانت الأوكا باقية . ولذلك فان لدى كافة أفرادها رغبة قوية فى استمرار الأوكا ودوامها . وليس هناك شىء يفزعهم ويؤرقهم أكثر من انهيار الأوكا أو ضعفها . وحينما تتعرض الأوكا للانهيار ، يلجأ أفرادها الى اجراءات تقليدية معينة حتى يتمكنوا من تدعيمها أو رد الحياة اليها .

ويشير شرنفاس فى ختام تحليله لنظام الأوكا الى أن هذا النمط من الأسرة الممتدة قد فقد أهميته تدريجيــا خلال السنوات الأخيرة . ويعلق هذا النظام بملاحظة ختامية يقول فيها :

« لا شك أن نظام الأوكا السائد بين قبائل الكورجس أقوى بكثير من نظام الأسرة المشــتركة الســائد لدى الطوائف ذات المــكانة الأعلى التى تعيش فى جنوب الهند . ذلك لأن استناد الأوكا الى مبــدأ عــدم تقسيم ملكيتها ثم تفضيل الزواج الليفراتى قد عاقا انقســـام الأوكا وتفككها . يضاف الى ذلك تفضيل زواج أولاد العمومة والخئولة الذى منح الأوكا قوة فوق قوة . ومن الواضح أن هذه العوامل تجعلنا نقرر أن نظام الأوكا أقوى بكثير من الأشكال الأخرى للأسرة المشتركة » .

ومن عوامل ضعف أسرة الأوكا — كما يقرر شرنفــاس — ازدياد تضامن الأسرة النووية التى هى جزء من الأوكا أو لبنة صغيرة من لبناتها . وقد حدث هذا التضامن فى الأسرة النووية على حساب تضامن الأوكا

ذاتها . وتظهر وحدة الأسرة النووية داخل الأوكا في بعض المناسبات الطقوسية . كما أن الخلافات بين افراد من أسر نووية مختلفة ــ داخل الأوكا ــ يجعل افراد الأسرتين يتجنبون بعضهم البعض ؛ فتضعف بينهم العلاقات . الا أن هناك بالطبع أسباب أخرى متصلة ببناء المجتمع الهندي وتطوره الحديث هي التي أدت بشكل حاسم الى تدهور أهمية الأوكا كتنظيم عائلي مسيطرا (١٠) .

٣ ــ الأسرة عند الأباتشي (من الهنود الحمر) (١١) :

شعب الشيريكاهوا (أباتشي) واحد من شعوب الهنود الحمر الأمريكيين ، وهو أساسا شعب يعتمد في حياته على الصيد وجمع الثمار . غير أن الاقليم الذي يعيشون فيه سمح بقيام تجمعات سكانية كبيرة ، على الرغم من أنه منطقة قاحلة ، وليست غنية بمواردها الطبيعية . وهو يعيش في ثلاث مجموعات رئيسية ، تتكون كل مجموعة منها من عدد من الجماعات المحلية أو المجتمعات المحلية . وتمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية ذات الأهمية الفائقة عند هذا الشعب . وهي عبارة عن أسرة مشتركة تقوم على نظام السكنى عند الأم . لأنها تتكون من عدة أسر نووية تجمع بينها رابطة القرابة والسكنى المشتركة . وعندما تتكون ــ من خلال الزواج ــ أسرة نووية جديدة ؛ فانها تنتمي الى الأسرة المشتركة للزوجة وتقيم معها .

وتلعب الأسرة المشتركة دورا فائق الأهمية في حياة الفرد الأباتشي ،

---

(١٠) أنظر عرض مفصلا لتلك الظروف عند بوتومور ، المرجع السابق ص ص ٢٦٩ وما بعدها .

(١١) اعتمدت في عرض المادة الاثنوجرافية عن الأسرة عند شعب الشيريكاهوا أباتشي على بيلز وهويجر ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٤٧٦ ــ ٤٨١ . وعلى من يريد الاستزادة من التفاصيل عن حياة هذا النوع من الأسرة أن يعود الى المرجع المذكور والى المراجع الواردة هناك .

ولا نبالغ اذا قلنا ان الفرد فى ذلك المجتمع يقضى الجانب الأكبر من حياته فى صحبة أقاربه . فالأسرة هى التى تشبع جميع احتياجات أفرادها التى الطعام والملبس والمأوى وغير ذلك من الضروريات . فداخل الأسرة المشتركة تتوافر الأعمال والمهارات اللازمة لاشباع تلك الاحتياجات . ويتم توزيع العمل تبعا للسن والنوع ، وتوزع السلع التى يتم انتاجها على افراد الجماعة ، كما يتم استهلاكها داخل الجماعة نفسها . وعلى الرغم من أن الأسرة المشتركة تعيش دائما ضمن جماعة محلية فى تعاون يقل أو يكثر مع غيرها من الأسر المشتركة ، فهى لا تخضع لسلطة غير سلطتها هى . ويدير أمورها أكبر اعضائها سنا ، وأوفرهم حظا من الخبرة . أى انه يمكننا أن نقول باختصار : أن الضبط الاجتماعى داخل الأسرة المشتركة ، وكذلك انتظام العلاقات بين مختلف الأسر المشتركة ، يتحقق أساسا والى حد بعيد من خلال القرابة ومن خلال العادات التى تنظم سلوك الأقارب فى عمليات التفاعل الاجتماعى التى تتم بينهم .

وواجب الآباء والأعمام والأخوال والعمات والأجداد ان يسهروا على رعاية وتعليم وتربية قريبهم من الأجيال الأصغر . ويتوقع من هذا الصغير أن يطيع الكبار ويحترمهم . أما الأخوة وأبناء العمومة والخئولة من نفس النوع فينشأون معا وغالبا ما يكون ذلك فى نطاق أسرة مشتركة واحدة . وتقوم بينهم منذ فترة مبكرة من حياتهم علاقة ود حرة غير مقيدة ، بحيث تستمر تلك العلاقة بينهم طوال حياتهم اذا ما قدر لهم أن يواصلوا الحياة فى نفس المكان معا . كذلك الأخوات وبنات أعمامهن يعشن عادة فى نفس الأسرة الممتدة . ويظلون بعد البلوغ على تعاونهم فى اداء الأعمال المنزلية الروتينية التى لا نهاية لها . ولا توجد فى ثقافة الأباتش جميعا علاقة تضاهى هذه العلاقة فيما تتميز به من ود مخلص . فالفرد من الأباتش يجد فى أخوته وأبناء عمومته من نفس نوعه افضل اصدقائه على الاطلاق وأخلص رفاقه على الدوام .

وعلى خلاف هذا الود والدفء الذى يميز علاقة الأخوة وأبناء العمومة والخئولة من نفس النوع ، نجد علاقة الأخوة وأبناء العم الذكور مع اخوتهم وأبناء عمومتهم الاناث (وكذلك الاناث مع الذكور) تتميز بصفة

رسمية صارمة ، وبالكثير من القيود . فمنذ مرحلة مبكرة من حياة الطفل عندما يبدأ فى تعلم الواجبات المطلوبة من أبناء نوعه ، يتعلم فى نفس الوقت كيف يتجنب أخوته وأبناء عمومته من النوع الآخر ، وكيف يجب عليه أن يعامل هؤلاء بحرص وتحفظ اذا ما كان ن الضرورى التعامل معهم فى بعض الاحيان .

أما بالنسبة للرجل وأصهاره ، الذين يعيشون معه داخل نفس الأسرة الممتدة ، فتقوم بينه وبينهم علاقة أكثر رسمية من تلك التى أشرنا اليها . وتتضح تلك الصيغة الرسمية بطريقتين : الطريقة الأولى : هو ما يعرف باسم الشكل المهذب . والطريق الثانى : هوالتحاشى الكامل(١٢) . ومن الواضح ان وظيفة هذه الأساليب من وسائل الضبط الاجتماعى تقوم على تأكيد تماسك الأسرة المشتركة ، وتنظم عمليات التفاعل الاجتماعى بين الأقارب ، بحيث يتحقق التعاون والانسجام داخل الأسرة المشتركة الواحدة من ناحية ، وبين الأسر المشتركة وبعضها من ناحية أخرى .

٤ — الأسرة الممتدة عند التانالا (مدغشقر) :

يمثل نظام الأسرة الممتدة عند شعب التانالا (فى مدغشقر) نموذجا مغايرا لذلك الذى عرفناه عند شعب الشيريكاهوا أباتش فى الفقرة السابقة . فهو نظام أبوى يقوم على نظام السكنى عند الأب ، كما أنه يختلف كذلك عن النظام السابق فى تنظيمه وفى الوظائف التى تؤديها .

تعيش قبائل التانالا فى منطقة جبلية تغطيها الأحراش الكثيفة والغابات، وهى تعانى مع ذلك من ندرة الطعام البرى ، اى ان افرادها يجب ان يعتمدوا على انفسهم فى الحصول على طعامهم سواء عن طريق الزراعة او

---

(١٢) اقتصرنا هنا على عرض الخطوط العامة لصورة الوضع عند هذا الشعب ، ويجد القارىء توضيحا مفصلا لهذه العلاقات ومظاهرها عند بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ٤٧٨ — ٤٨٨ . كما استعرض المؤلفان تفصيلا الحقائق الدالة على وظيفة هذه الأساليب من أساليب الضبط الاجتماعى ، نفس المرجع ، ص ص ٤٧٩ — ٤٨١ .

الرعى ، وكلاهما يتم بطرق وجهود غاية فى الصعوبة والارهاق . وتساعد ظروف الموقع الجغرافى الذى يعيش فيه شعب التانالا على جعل القرى المختلفة تنعزل بعضها عن بعض ، وتتمتع بقدر من الاستقلال السياسي .

ويستطيع تاسيس الأسرة المشتركة اى رجل لديه عدد كاف من الأبناء والأحفاد الذكور يمكن أن يكون قوتها العاملة ، ويكون قد حصل من الثروة فى الماشية قدرا يتيح له أن يشترى او يبنى لنفسه بيتا فى القرية . ويمكن أن تضم مثل هذه الأسرة ـ بالاضافة الى مؤسس الأسرة وزوجته ـ أولاده الذكور وزوجاتهم وأحفاده ، فهى بذلك اسرة متعددة الأجيال فى خط الأب . أما البنات والحفيدات فيذهبن عند الزواج ليلتحق بالأسر المشتركة لأزواجهن .

وما دام مؤسس الأسرة وزعيمها على قيد الحياة ، فانه يبقى يسيطر سيطرة مطلقة على الأسرة الممتدة . فهو ينظم أوجه النشاط فيها ويوجهها (خاصة فيما يتعلق بالزراعة الأساسية) ويسوى المنازعات التى تثور بين أعضائها ، ويتمتع بطاعة واحترام جميع أفرادها . ولكن الأهم من ذلك كله أن يحتفظ لنفسه بجميع الأرباح التى تعود على الأسرة من الزراعة ، على الرغم من أنه ملزم باعالة الأسرة وبدفع مهور زوجات ابنائه ويقدم من حين لآخر هدايا لأولاده واحفاده .

والسمة الفريدة التى تتمتع بها الأسرة الممتدة عند التانالا انها تجمع بين شكلين من اشكال الأسرة الممتدة ، الأول هو الأسرة الممتدة المتعددة الأجيال والثانى هو الأسرة الممتدة الكبيرة التى تقوم على سيطرة الأخ الأكبر . حيث نجد أنه عندما يموت مؤسس الأسرة ، فان أكبر ابنائه يرث وضعه ، كما يرث الجانب الأكبر من زوجته . غير أن التصرف فى دخل الأسرة لا يصبح بعد وقفا على رب الأسرة الجديد وحده ، وانما يتعين عليه أن يشترك أخوته معه فيما يحصل عليه من دخل . ولما كان الحفاظ على الأسرة الممتدة أوفر عائدا من الناحية الاقتصادية عادة ، ولما كان الأخوة قد اعتادوا كذلك العمل معا فان موت مؤسس الأسرة لا يؤدى فى العادة الى تفكك الأسرة الكبيرة . ولذلك تظل كما كانت من قبل ، لم يتغير فيها

الا أن أصبح أكبر الأبناء ربا لها ، وعلى أمل أن يستطيع كل من الأخوة الذكور ان يجمع لنفسه من الثروة ما يكفى لتأسيس أسرة جديدة ، اذا سمحت له الظروف بذلك .

ولكن عند وفاة الأخ الأكبر وانتقال وظيفة رب الأسرة الى أكبر أبنائه، فان من الأمور القريبة الاحتمال جدا ان تتفكك الأسرة الممتدة . اذ من المرجح أن يكون بقية الأخوة قد استطاعوا حتى ذلك الوقت أن يجمعوا من الثروة ويعقبوا من الأولاد والأحفاد ما يكفى لتأسيس أسر جديدة مستقلة . وهناك - فضلا عن ذلك - حافز قوى من طبيعة غير اقتصادية للانفصال عن الأسرة السابقة وتكوين أسرة جديدة . ذلك أن مؤسس الأسرة الممتدة لا يحظى بهيبة خلال حياته فقط ، وانما يكرم بعد موته أيضا (حيث يمارس شعب التانالا شكلا من أشكال عبادة الأسلاف) من قبل كل أعقابه الذكور . أما الرجل الذى لا يؤسس أسرة ممتدة فلا يلقى الا تكريم أبنائه وأحفاده الذكور فقط(١٣) .

٥ - الأسرة النوبية (نموذج من قرية غرب أسوان) :

تمثل الأسرة النوبة المعاصرة صورة للأسرة الأبوية التى تنطوى على رواسب واضحة وقوية ترجع الى مرحلة سابقة كان فيها النظام القرابى قائما على الانتساب فى خط الأم . ولعل هذا النظام الأمومى كان مسيطرا على المجتمع فى المرحلة السابقة على دخول الاسلام ذلك المجتمع . فبدخول الاسلام أخذ المجتمع بالنظام الأبوى ، ولكنه لم يتخل تماما عن بعض عناصر النظام الأمومى .

وتتجلى تلك العناصر الأمومية فى دراستنا لعادات وتقاليد الزواج فى ذلك المجتمع ، ولنظام البيت النوبى التقليدى الذى مازال سائدا حتى

(١٣) انظر بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ٤٨١ - ٤٨٣ لمزيد من التفاصيل عن حياة الأسرة المشتركة عند التانالا مما لا يدخل فى مجال دراستنا هنا .

اليوم . فعندما تتزوج الفتاة تنتقل للإقامة مع زوجها في بيت الأم . وتقيم الأسرة الجديدة هناك الى حين تنجب الطفل الأول ، وأحيانا تطول المدة الى سنوات أطول الى أن تنجب عدة أطفال وليس طفلا واحدا فقط .

بعد تلك المرحلة تنتقل الأسرة النووية الجديدة الى بيت جديد تنشئه لنفسها ، أو تقيم لدي أسرة والدى الزوج . وفى حالات قليلة أخرى تستمر اقامة الأسرة الجديدة مع أسرة أم الزوجة الى مالا نهاية (١٤) .

٦ — الأسرة الكبيرة تحت سيطرة الأخ الأكبر (١٥)

يظهر هذا الشكل من اشكال الأسرة الممتـــدة فى أعقاب وفاة الأب الكبير (رب تلك الأسرة) ، حيث لا يتفرق الاخوة (بالمعنى الواسع لكلمة أخوة كما أشرنا فى موضع سابق) وزوجاتهم وأولادهم ، وانما يستمرون فى العمل والحياة معا . ولا يكاد يتغير اى شيء فى حياتهم سوى شـــخص رئيس الأسرة الكبيرة ، أما فيما عدا هذا فالبيوت التى يعيشون فيها هى

(١٤) أنظر تفاصيل هذا الموضوع عند محمد الجوهرى، **بعض مظاهر التغير فى مجتمع غرب أسوان** . دراسة انثروبولوجية لأحد المجتمعـــات النوبية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٨٩ وما بعدها، ومواضع أخرى متفرقة .

(١٥) اعتمدنا فى عرض الخطوط العريضة لهذه الفقرة على المصادر التالية :

— George P. Murdock, Social Structure, New York, 1949, Chapter 2.

— Dragomir Stojcevic, «Adgnatus proximas», dans : **Droits de l'Antiquité et Sociologie juridique** (Mélanes de Henri Levy Bruhl). Paris, 1959.

— Andrée Michel, «Fonctions et Structures de la famille», dans: **Cahires Internationaux de Sociologie**, NS 7, 1960, PP. 113 - 135.

— R. König, **Die Familie der Gegenwarr**, op. cit. PP. 40 - 41.

هي ، وكذلك الأرض التى يفلحونها ، والمصـــالح التى يرعونها ، ونظام تسلسل السلطة من المستويات الأعلى الى المستويات الادنى . يظل كل شيء تقريبا على حاله .

واهم سمات هذا الشكل أنه واسع الانتشار فى العالم القـديم فى عالمنا المعاصر على حد سواء . ويبدو انه قد ظهر واستقر وترسخت جذوره فى الحياة الاجتماعية منذ استقرار الإنسان فى بقعة معينة ، بعد أن تجاوز حياة التجوال والتنقل . ولذلك نجده من أوسع الأشكال الأسرية انتشارا بين الفلاحين ، سواء فى أوربا فى عصورها القديمـــة والوسيطة ، أو بين فلاحى العالم الثالث فى الماضى والحاضر وعلى اختلاف مستويات تطورهم .

غير أن هذا النظام قد لعب علاوة على ذلك الدور الزراعى الواضـــح (حيث يحافظ لفترة طويلة على تماسك التركة وعدم تمزقها وتبعثرها) ؛ لعب أدوارا أخرى فى عالم النقل والتجارة . فقد تحولت بعض هذه الأسر ــ التى تقوم على سيطرة الأخ الاكبر ــ الى مشروعات للنقل التجـــارى بين المناطق الريفية فى أوربا فى العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة . كما لعبت بعض تلك الأسر دورا بارزا فى فجر الرأسمالية الغربية ، حيث أنه من الواضح أن الفرد كان اضعف من أن يغامر بكل شيء فى تلك المرحلة من النمو الاقتصادى الشديد التقلب المحفوف بالمخاطر . فكان اقتحامه هو وأخوته (وأسرته الكبيرة) ميدانا جديدا كان يضمن له سلفا حدا أدنى من النجاح ، أو تكون الأسرة له بمثابة الظهير على الأقل لو خابت مغامرته ... وهكذا (١٦) . والأمر اللافت للنظر أن بعض قوانين البلاد الأوربية كانت تحظر فى ذلك الوقت قيام مثل هذه التكتلات العائلة الاقتصـــادية ، كما أن المناخ السياسى العـــام ــ حتى لو لم يكن هنـــاك تشريع صريح

---

(١٦) يشير رينيه كونيج ، المرجع السابق ، الى بعض البنوك الكبرى مثل بنوك آل ميدتشى ، وآل فوجر وغيرهم كأمثلة على هذا النشاط الأسرى فى قطاع الاقتصاد . كما يشير أيـــضا الى بعض المشروعات الصـــناعية الضخمة التى قامت على اكتاف أسر من هذا النوع .

ضدها — كان ينفر من مثل هذا الشكل من أشكال تركيز القوة . ومع ذلك فان أى مشتغل بالمال أو الصناعة لا يعدم الوسائل التحتيه التى تكفل له تحقيق غرضه ، خاصة فى مثل تلك المرحلة المبكرة من تطور نظام الحكومة والنظام القضائى بصفة خاصة . وهكذا قامت واتسعت هذه المشروعات الاقتصادية العائلية تحت سمع الدول وبصرها

ولكن لا شك أن التطورات العالميـة والمحلية المعـاصرة فى الدول الصناعية قد أدت الى اخفاء هذا النمط من أنماط الأسرة الممتدة . فذهبه وذهبت معه كل ملامحه ، لأنه لم يعد يضطلع بما كان له من وظائف . اذ دخلت محل الأسرة الكبيرة القديمة الدولة والمؤسسات العامة تعطى الفرد الانتماء والأمان والحماية . كما سنفصل فيما بعد . ولكن هذا النظام ظل ، كما هو متوقع منتقيا — مزدهرا الى حد كبير فى البلاد النامية التى كان معروفا فيها فى الماضى(١٧) .وان كانت بعض الكتابات قد أشارت الى بعض رواسب بعيدة له فى بعض أنحاء أوربا . من هذا مثلا فى منطقة البيرينية فى منطقة الألب السويسرية ، وفى منطقة الألب الوسطى عامة وحتى الشرق وصولا الى البلقان (١٨) .

---

(١٧) قدم ويليام جود Goode فى كتابه **الثورة العالمية وانماط الأسرة،** الشواهد على تلك الحقيقة ، حيث استعرض بعض نماذجها المعـاصرة الموجودة فى بعض بلاد العالم الثالث حاليا .

(١٨) أشار أكثر المؤلفين الى نظام الزادروجا Zadruga وهو احـد أشكال الأسرة الممتدة الذى كان معروفا فى يوغوسـلافيا ، وظل زائعـا حتى مطلع القرن العشرين . أنظر كذلك بوتورمور ، **تمهيد فى علم الاجتماع ،** مرجع سابق . وتعد المراجع التالية من أهم المصـادر التى عالجت نظام الأسرة فى منطقة البلقان ، أنظر :

- — Paul Vinogradoff, **Outlines of Historical Jurisprudence,** 2 Vols., Oxford 1920 - 1922).
- — Zdenko Vinski, **Die südslavische Grossfamilie in ihrer Beziehung zum asiatischen** Grossraum, Zagreb, 1938.
- — Emile Sicard, **La Zadruga sud-slave dans l'évolution du groupe domestique,** Paris, 1943.

تعليق وتحليل :

عرضنا فيما سبق لبعض الأمثلة التى تمثل أبرز اشكال الأسرة الممتدة فى انتشارها عبر الزمان وعبر المكان . ويتضح من تلك الأمثلة أن الأسرة الممتدة التى نعنيها هى عبارة عن تجمع من بعض الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا داخل اطار الأسرة الكبيرة . وقد تجمع تلك الأسر النووية ، رابطة أجيال متتابعة فى خط الأب أو فى خط الأم . كما قد تجمع تلك الأسر النووية معا رابطة الخضوع لأسرة الأخ الأكبر . ومن البديهى أن هـــذه الأشكال قد تظهر لنا فى الواقع الاجتماعى الحى فى صور نقية خالصة ، أى بشكل نمطى ، كما أنها قد تظهر فى صور مختلفة أو معدلة،ولكننا نستطيع مع ذلك وفى كل حالة أن نميز تمييزا واضحا الطبيعة الحقيقية لنمط الأسرة .

وقد عرضـــنا لنموذج الأوكا كمثال شـــهير للأسرة الممتدة يتميز بتعدد الأجيال فى خط الأب . ووجه التميز فى هذا النمط الأسرى أن هناك عديدا من عوامل التماسك والترابط التى تعمل على تدعيم هذا الشكل الأسرى . وأول تلك العوامل وابرزها عامل الدين ، ثم الاعتقاد بأن الأسرة كوحدة اجتماعية لا تجمع بين الأحياء من افرادها فحسب ، ولكنها تفهم كوحدة تجمع بين الأحياء والأموات منهم على حد سواء . لذلك يمكن أن نقول دون مغالاة ان وفاة أحد أفراد الأسرة ليس اضعافا لها أو اخلالا بقوتها ، وانما هو على العكس من ذلك عامل قوة وتدعيم لهذا الكيان الجمعى الكبير . يضاف الى هذه الأبعاد الروحية الاعتقادية بعد مادى فائق الاهمية هو نظام الملكية . فالأرض الزراعية والمنقولات لا يمكن أن تتوزع ، بل تبقى كوحدة واحدة غير قابلة للتقسيم ، ومن ثم يصبح الانتماء الى الأسرة الكبيرة ضمان لحيـــاة الفرد المادية . فبدون انتمائه لأسرة الأوكا لا تكون له ارض يفلحها ، ويفقد كل أساس لحياة اقتصادية خاصة . وفى ضوء هذا الاطار العام نفهم وظيفة

= ويعد الكتاب أهم الدراســـات التى نشرت فى العـــالم عن نظـــام الزادروجا ، وما زال متفوقا حتى على ما كتب بعده عن نفس الموضوع .

نظام الزواج الليفراتى (زواج الأخ من أرملة أخيه) ، كضمان لعدم خروج ثروة واحد من أفراد الأسرة الى شخص آخر قد يكون غريبا .

وتمثل الأسرة الممتدة عند شعب الأباتش الهنـدى الأحمر النموذج المقابل لأسرة الأوكا فى نقائه ، فهى أسرة ممتدة متعددة الاجيال ولكن فى خط الأم ، وليس فى خط الأب كأسرة الأوكا . وتمثل هى الأخرى ما يمكن أن نسميه نمطا خالصا أو نقيا لهذا الشكل الأسرى . وقد أشرنا فى ثنايا الحديث ــ ولكن بشكل سريع وعابر ــ الى الأهمية الوظيفية للنظم القرابية والأوضاع الثقافية الموجودة فى تدعيم بناء الأسرة .

أما النموذج الثالث وهو الأسرة الممتدة عند شعب التانالا فى مدغشقر فتمثل شكلا متميزا من حيث هى فى الأصل أسرة أبوية متعددة الأجيال فى خط الأب ، ولكنها يمكن أن تمر فى مرحلة معينة من تطورها بطور انتقالى تكون فيه الأسرة خاضعة لسيطرة الأخ الأكبر . (وذلك بعد وفاة رب الأسرة الأب) . ويبدو الطابع الانتقالى لهذه المرحلة فى حياة أسرة التانالا فى الحقيقة التى أبرزناها وهى العودة فى أقرب فرصة الى الشكل الأبوى من جديد . ويتم ذلك اذا تمكن أحد الأخوة (أبناء رب الأسرة السابق) من تكوين الثروة اللازمة لتأسيس أسرة أبوية ممتدة جديدة . والأرجح أن يحدث ذلك بعد وفاة الأخ الأكبر . أما فى حياته فمصلحة الجميع الاقتصادية تحتم عليهم أن يظلوا فى وحدة معيشية وقرابية واحدة ومتماسكة .

أما الأسرة النوبية المعاصرة ــ كما عرفناها عند أبنـاء قرية غرب أسوان ــ فهى الأخرى شكل متميز . حيث أنها أسرة ممتدة متعددة الأجيال فى خط الأم ، ولكنها لا تستمر فى هذا الشكل الى مالا نهاية ، بل العكس أن هذه المرحلة يمكن أن تكون عابرة ومؤقتة فى حياة الأسرة . ذلك أنهـا لا تستمر الى أبعد من انجاب الطفل الأول فى العادة ، وان كان من الممكن أن تطول عن ذلك ، لو أن الزوج مثلا هاجر الى شمال الوادى ، فان زوجته وأطفاله يظلون فى حياة مشتركة مع أسرة الام (أم الزوجة) .

ولكن القاعدة العامة أن تلك مرحلة الانتقالية لا تلبث بعدها أن تنفك الأسرة الكبيرة وتنقسم الى أسر نووية من جديد ، حيث تذهب أسرة البنت (الزوجة) الى سكن جديد مستقل . ولكن الميزة الفريدة لهذا المجتمع أن الأسرة الجديدة لا تذهب الى أى مكان ، ولا تتحرك على غير هدى ، ولكنها تتحرك حتمـا فى اطار النجع . ومن ذلك يتضـح بجلاء أن الأسرة الكبيرة لا تنحل بشكل مطلق ، أى تتحول الى أسر نووية لا رابط بينها ، ولكنهـا تتنازل عن سيطرتها للبدنة . فالبدنة وليست الأسرة الكبيرة هى وحـدة التنظيم الاجتماعى ، وهى أساس المعاملات الاجتماعية بأنواعها . فالأسرة عند النوبيين المحدثين (بالذات فى حالة النموذج المدروس) نووية فى كيانها الحقيقى والقانونى ، تمر بشكل انتقالى بمرحلة الأسرة الأمومية الكبيرة ، وتعود بعدها محافظة على استقلالها ولكن فى اطار البدنة (النجع) . وهذا تأكيد واضح كل الوضوح بطبيعتها الخاصة المتميزة . ولعل هذه الاشارات العابرة تبرز لنا أهمية اجراء دراسات انثروبولوجية أخرى بمثل هـذا التعمق لمزيد من المجتمعات النووية ، بل ولكل المجتمعات المتميزة فى اطار ثقافتنا المصرية المعاصرة . اذ لا شك أن مثل هذه الدراسات يمكن أن تثرى التراث الانثروبولوجى العالمى ، وتقدم نماذج فريدة يمكنها أن تلقى أضواء مفيدة على ما نعرفه من أنماط سواء كانت خالصة أو مختلطة .

أما بالنسبة لآخر الأشكال التى عرضنا لها وهى الأسرة الممتدة والتى تخضع لسيطرة الأخ الأكبر، فان أبرز الحقائق المميزة لها أنها فى طابعها العام أنها انتقالية أو لاحقة على شكل سابق ، هو الشكل الأبوى المتعدد الأجيال . حيث تعقب وفاة الأب فى هذه الحالة سيطرة الأخ الأكبر (أى الابن الأكبر لرب الأسرة المتوفى) . ولكن المهم أن نلاحظ أن هذا النموذج يمكن أن يصبح نمطا مستقلا بذاته ، أى يستمر توارث السيطرة على الأسرة لأكبر الأخوة بعد ذلك باضطراد ، فلا يرث السيطرة على الأسرة ابن ذلك الأخ الأكبر ، وانما يليه فى حكم الأسرة الأخ التالى عليه فى السن . فى هذه الحالة تكون

بصدد تحول الأسرة الممتدة الأبوية الى أسرة ممتدة خاضعة لسيطرة الأخ الأكبر ، وتستمر هكذا كشكل تقى متميز .

على أن الأمور يمكن أن تسير سيرة أخرى حيث يكثر ظهور هـذا الشكل الأسرى كمرحلة انتقالية قصيرة المدى فى حياة الأسرة الممتدة الأبوية. حيث يقفز إلى موقع السيطرة بعد وفاة الأب اكبر أبنائه ، ويخضع له باقى اخوته . ولكن لا تستمر تلك السيطرة الا الى حين تمكن بقية الاخوة من تكوين أسر ممتدة أبوية جديدة تضمهم مع أسر أولادهم النووية .

من كل النماذج السابقة يتضح لنا بجلاء أن وجه الاختلاف الأساسى بين هذين النمطين الرئيسيين من أنماط الأسرة الممتدة يكمن فى بناء السلطة داخل كل نمط منهما . ففى الأسرة الممتدة التى تخضع للأخ تكون السلطة بيد الأخ الأكبر ، الذي يكون فى هذه الحالة عبارة عن سيد وسط الاخوة ، وقد يتقاعد أو يتخلى عن تلك السلطة فى عمر معين . لأنه ليس من المألوف أن يستمر قابضا على السلطة حتى نهاية حياته . اذ انه طالما أن ادارة شئون تلك الأسرة الكبيرة بتشعباتها العديدة التى أشرنا اليها تتطلب قوة ويقظة وقدرا من المرونة ، وهو فى الأساس لم يكسب تلك السلطة عن طريق الميراث ولكن لأنه يتميز بكفاءة عالية أو قوة شخصية خاصـة . فالمنطقى أن تلازمه تلك السلطة طالما لازمته كفاءته وقوته الروحية والمادية. ولذلك كان الأرجح أن يتقاعد الأخ الأكبر عن سلطته تلك فى نحو الستين من العمر . أما الأب الذى يسيطر على الأسرة الممتدة المتعددة الأجيـال فيظل فى العادة محتفظا بسلطاته طوال حياته ، لا يعرف التقاعد .

ولا شك أن هذا الاختلاف فى بناء السلطة بين نمطى الأسرة يعكس كذلك اختلافا ظاهرا فى ظروف المعيشة المكانية . اذ نجد الأسرة الأبوية المتعددة الأجيال تسكن فى العادة مكانا حصينا أو قلعة من القلاع (على نحو ما يذكر كونيج بالنسبة للأسرة الممتدة الاستقراطية الأوربية) . وفى هـذه

الحالة يضم هذا القصر أو تلك القلعة الضخمة عددا كبيرا من افراد الأسرة والخدم والعبيد . كما يعيش فى حماية هذا القصر (ربما داخل أسواره ، أو خارجها ولكن بالقرب منه) اعداد اخرى من الأيدى العاملة التى تؤدى خدمات معيشية حيوية للأسرة كالعمال بأنواعهم ، والحرفيين ، والتجار وغيرهم . اما الأسرة الكبيرة التى تخضع للأخ الأكبر فتسكن فى العادة رقعة مكانية اكثر اتساعا ، ولنقل مثلا قرية صغيرة أو نجعا أو كفرا أو شيئا من هذا القبيل .. فهى اكثر انتشارا فى المكان من النمط السابق ، ومن المألوف (بالنسبة للتجارب الأوربيـة المعروفة) أن يتسمى المكان باسم الأسرة كأن يقال كفر فلان ، نزلة فلان ، منية فلان ... الخ . اما الوحدات العائلية الممتدة من هذا النوع والتى تسكن فى وحدة سكنية واحدة (قصرا ضخما او دوارا كبيرا مثلا) والتى تشـير الى وجودهـا بعض المراجع الفرنسية والألمانية والسويدية فى الاجتماع العائلى ، فتلك لا تمثل نمطا خالصا من هذا النوع من الأسر ، ولكن الاحرى انها عبارة عن أسر ممتدة أخوية . ذابلة او هى بقايا لأسر من هذا النوع . ذلك أن طبيعة البناء السياسى لهذا النوع (ولنقل مثلا الأكثر ديموقراطية) لا يقوم على التركيز الذى تشير إليه بعض الأمثلة فى المراجع المذكورة ، وانما يقوم على الانتشار المكانى المسطح . .

كما أن هناك بعض النماذج الهندوسية المعروفة فى بعض المناطق فى الهند التى لا تتطلب من الاسر النووية المنضوية تحتها أن تعيش داخلها باستمرار . وانما يمكن ان يحدث أن يعيش الاولاد داخل بيت أبيهم طالما أنهم متزوجين . ولكن ما أن يتزوجوا (وفى أحيان أخرى بعد انجاب الطفل الأول) ينفصلون فى السكنى عن الاب . ولكنهم يعيشون بالقرب منـه فى نطاق وحدة مكانية من نوع آخر ، تماما أو شـديد الشبه بما عرفناه عن الأسرة النوبية ، ولكن مع اختلاف خط القرابة . اذ تكون مجموعة الأسر النووية المتعددة الأجيال جماعة قرابية كبيرة (بدنة مثلا) .

ويختلف الشكل الهندى المشار اليه عن الأسرة النوبية فى أنه عقب وفاة الأب (رأس الأسرة الكبيرة) يعود أولئك الإخوة بأسرهم النووية الى الحياة معا فى بيت واحد ، أو فى وحدة مكانية متلاصقة . والسبب فى ذلك واضح وبسيط : انهم فى خلال حياة أبيهم لم يكن لهم وجود اقتصادى مستقل، فكل منهم — ومن أولادهم — يعمل فى أرض الأسرة ، ويتراكم الدخل فى يد رب الأسرة ، الذى ينفق على كل فرد من أفرادها حسب احتياجاته (المرض — الزواج — الكوارث ... الخ) . ويحتفظ هو لنفسه بكل المدخرات كرأسمال مشترك ذى ملكية عامة ، ولكن لا يملك أحد التصرف فيه الا هو فقط . معنى ذلك أن الانفصال المكانى لم يحطم أبدا الوحدة الاقتصادية للأسرة . وتبدأ تلك المشكلة ، مشكلة تقسيم الثروة ، تثور بشكل واضح بعد وفاة الأب . ومن هنا التئام شمل الاخوة معا من جديد للعمل من جديد كوحدة واحدة ، أو حتى يتم توزيع الثروة ، اذاكانت ثقافة المجتمع تسمح بذلك . فاذا لم تسمح فانهم يعيشون تحت سيطرة الأخ الأكبر ، الى أن تتاح لهم أو لبعضهم فيما بعد فرصة تكوين أسر ابوية ممتدة جديدة (١٩) . من هذا يتضح أن الأسرة ، وان كانت تنتمى فى الأصل الى نمط أبوى متعدد الأجيال ، الا أنها تمر أثناء ذلك بمراحل واطوار تتخذ فيها أشكالا انتقالية وقد يتغير فيها بناء السلطة . والمهم فى جميع الأحوال

---

(١٩) هناك طائفة من المراجع الهامة التى تناولت هذه الظواهر بكثير من تفاصيلها . انظر منها :

- W. J. Goode, **World Revolution and Family Patterns,** London 1963, P. 244.
- M. S. Gore, «The Traditional Indian Family» in : M.F. Vmikoff, **Comparative Family Systems,** Boston, 1965, PP. 2009 231 and P. 212.
- Henry Orenstein, «The Recent History of the Extended Family in India», in : **Social Problems,** 8, 1961, PP. 341-350.
- K. M. Kapadia, **Marriage and Family in India,** 2nd edition, Bombay, 1959.
- T. N. Madan, «The Joint Family», in : Mogey (ed.), **Family and Marriage,** PP. 7 - 16.

أن تكون لدينا القدرة والبصيرة على التمييز بين الشكل الأصلى والشكل الانتقالى أو العارض . ولا شك أن التحليلات المتعجلة والميل الى بناء تصنيفات وانساق نظرية خلابة يمكن أن يعوق الرؤيا الموضوعية الهادئة .

كما ان الباحث المتعمق يجب أن يدرك الفرق الهام بين الصورة الثقافية المثالية والواقع الثقافى الحى . أن المجتمع يزخر بآلاف بل ملايين الظواهر ، بعضها يعبر تعبيرا أمينا عن الصورة الثقافية المثالية ، وبعضها الآخر تجاوز أى تنويع لتلك الصورة ، أو حتى قد يكون مخالفة صريحة لتلك الصورة المثالية . ويبدو هذا الاختلاف والغموض فى تحليل الأنماط المشار اليها من الأسرة الممتدة (٢٠) .

وتتفق أغلب المراجع فى دراسة الأسرة على أن الأسرة الكبيرة التى تخضع لسيطرة الأخ قد وجدت فى أنقى صورها وأوضحها فى الصين القديمة . ومن عوامل أبراز هذا والتأكيد عليه ذلك التنوع اللغوى المذهل فى مصطلحات القرابة التى تحدد فئات دقيقة كل الدقة لكل قريب ، وفى مراحل قرابته المختلفة ، اذا مرت هذه العلاقة ببعض الاطوار او الاشكال التطورية . فالأخ والأخ الأكبر والأخ الأكبر المسيطر وهكذا ، لكل واحد منها المصطلح الخاص الذى يعبر عنها . وقد أفاضت بعض المؤلفات الصينية وتلك التى وضعها بعض علماء الاجتماع الغربيين فى ابراز هذه النقطة والتأكيد عليها بتقديم النماذج والأمثلة(٢١) .

---

(٢٠) نبه الى هذه النقطة فى اكثر من موضع ويليام جود فى كتابه **الثورة العالمية وانماط الأسرة** الذى سبقت الاشارة اليه ، انظر مثلا صفحة ٢٠٤ . وكذلك رينيه كونيج ، المرجع السابق ، الفصل الثانى ، خاصة صفحتى ٤١ — ٤٢ .

(٢١) أنظر حول هذا الموضوع مؤلفات هان ى فنج Han-Yi Feng **عن نسق القرابة الصينى** وكتاب فرانسيس هسو F.HSU المعنون فى **ظلال الأسلاف** وقد سبقت الاشارة الى هذين المرجعين فى حاشية سابقة . ثم ارجع علاوة على هذا الى المؤلفات التالية :

غير ان الملاحظة المنهجية الهامة على هذه الدراسات والملاحظات أن أغلب هؤلاء الدارسين قد أكدوا على الجانب الثقافى المثالى متجاهلين فى كثير من الأحيان التنوعات الواقعية الموجودة والتى قد تختلف عن هذه الصور المثالية . بل اننا نستطيع القول ان دراسة هذا الشكل من اشكال الأسرة الكبيرة قد تغلب عليها أحيانا الاتجاهات الايديولوجية ، بمعنى أنها استغلت لتأييد وجهات نظر ومواقف سياسية معينة . مما يخرج بالموضوع عن طابعه العلمى الموضوعى . فاعتبر بعض العلماء هذا النظام العامل الأول فى تدعيم وترسيخ الأوضاع الثاقفية التقليدية فى المجتمع الصينى ، واكبر قوة مناوئة للتغير فى ثقافة ذلك المجتمع على امتداد فترة زمنية طويلة . ومن هذا المنطلق اتجه العلماء المحافظون الى تمجيد هذا الشكل من أشكال الأسرة ، باعتباره الأداة الأمينة المحافظة على التراث الاجتماعى التقليدى . ومن هذا المنطلق نفسه اتجه العلماء التقدميون الى الهجوم على النظام نفسه ، لأنه ظل طوال تلك الفترة أكبر قوة معوقة للتقدم . المهم أن كلا الموقفين قد تجاهل ما يمكن أن يتصف به هذا النظام « المثالى » من مرونة وما يمر به من أشكال انتقالية أو مرحلية . وكان البعد الأيديولوجى هو المسئول بلا شك عن عدم الوضوح فى رؤية الواقع الثقافى القائم .

والحق أن الأسرة الكبيرة فى صورتها الصينية كانت قادرة دائما على أن تتحول الى قوة اقتصادية مؤثرة ، ولاشك أن هذا التفوق الاقتصادى للأسرة كوحدة كان عاملا حاسما فى طغيان كيان الجماعة على كيان الفرد .

Marion J. Levy, Jr., **Modern China** ; Olga Lang, **Chinese = Family and Society,** New Haven, 1946; Wolfram Eberhard, **Research on the Chinese Family,** in: **Sociologus,** 9, 1959, PP. 1-11.

أما بالنسبة لمصطلحات القرابة الصينية التى تتصف بدرجة عالية من الدقة والتعقيد فقد عالجها ليفى ستروس فى :

C. Levi — Strauss, **Les structures élémentaires de la parenté,** Paris, 1949, PP. 381 - 485.

بل ان الكيان الفردى والمبادأة الفردية لم يكن لها أدنى وجود ، وان تجاسرت وظهرت فانها تسحق دون هوادة ودون أمل فى أن يعرض الفرد رؤيتــه الخاصة أو حلوله الخاصة لمواجهة بعض المواقف أو المشــكلات . ولذلك لا يكابر احد فى أن الأسرة الصينية الكبيرة قد قتلت روح المبادرة الفردية ، وعوقت نمو الشخصية الفردية للانسان الصينى ردحا طويلا من الزمن . ولكننا يجب مع ذلك الا ننسى الجوانب الايجابية لهذا النظام . اذ من الواضح دون شك أن الأسرة الكبيرة قد حققت نوعا من التكافل الاجتماعى القوى . فالفرد فى جميع مراحل حياته يتمتع بنوع من التأمين الاساسى على حياته ، فى وسط جو يؤمن له العمل ويضمن له الغذاء وتلبية الاحتياجات المعيشية الاساسية (على قدر امكانيات الأسرة بطبيعة الحال) . غير أن ميزة التضامن هذه تبدو بشــكل اكثر ايجابيــة بالنسبة لتأمين الانســان فى شيخوخته ، حيث يصبح عاجزا عن العمل وعن الكسب . فيجد فى أسرته المأوى والعيش الهادىء وأهم من ذلك الاحترام والتكريم .

وازاء هذه الحقائق اتجه الزعيم الصينى الكبير صن يات صن فى العصر الحديث الى بذل جهود جمة لتحرير شخصية الفرد وكيانه من هذه الرابطة الطاغية التى تعوق انطلاق امكانيات الفرد الخاصة . وتصاعدت تلك الجهود وتكثفت حتى وجدت أقصى ذروتها على يد ماوتسى تونج ، فكان قيام دولة الصين الشعبية بمثابة اعلان رسمى لتحلل هذا النظام الأسرى ذى السيطرة الجمعية الطاغية ، وبدء ظهور دور الفرد بشــكل فعال على النطاق الخاص والعام على السواء (٢٢) .

---

(٢٢) تعد المؤلفات التالية من أهم ما كتب حول هذا الموضوع ، انظر :
- E. Stuarr Kirby (ed.), **Contemporary China I**, Hongkong, 1956.
- ———, «The Enigma of the Communes», in : E.S. Kirby (ed.), **Contemporary China III**, Honkong, 1960.
- D.E.T. Luard, «The Urban Commune», in : **The China Quarterly**, 1960.

=

غير أنه حدث بعد ذلك في سياق التطور الواسع النطاق الذى شهدته الصين بعد سيطرة ماوتس تونج ، حدث ان عادت الاسرة الكبيرة من جديد (ولكن مع بعض الاختلافات الطفيفة عن الصورة القديمة بطبيعة الحال) . وقد جعلت تلك الأحداث عالما متابعا للتغيرات العالمية فى دينا الأسرة مثل ويليام جود ، جعلته يصف الأسرة الصينية بأنهـا تمثل متغيرا مستقلا فى عملية التطور الذى شهدته الصين ابان ثورة ماو وبعدها . اى ان الاسرة كانت خلال تلك الفترة عاملا فاعلا ومؤثرا ، ولم تكن عنصرا تابعا أو متأثرا بما يدور من احداث وما يجد من تطورات (٢٣) .

غير أن هذا الموقف نفسه يمكن أن يحتمل تفسيرا غير هذا . فهنـا (وكذلك بالنسبة للتطورات التى طرأت على الاتحاد السوفيتي منذ الثورة البلشفية) نستطيع القول بأن المسـؤلين عن تلك المجتمعات لم يجدوا تحت أيديهم من سبب للتعرض لبقايا الأسرة القديمة (كنظام اجتماعى) بعد أن حدثت النقلة الكبرى فى تحول المجتمع من مجتمع اقطاعى بورجوازى الى مجتمع اشتراكى وبعد أن تعدل نسق القيم فى المجتمع . ويبرر ذلك بوجه خاص أن التغيرات الجديدة استطاعت ان تطلق أعدادا كافية من البشر من أسر النظام الأسرى العتيق ليعملوا كقوة عاملة فى انجاز واجبات الدولة بتنظيمها السياسي والاجتماعى الجديد . ومن المؤكد فى جميع الاحوال ان

— C.K. Yang, **The Chinese Family in the Communist Revolution**, Cambridge, Mass, 1959.

(٢٣) أنظر ويليام جود **الثورة العـالمية والنماذج الأسرية** ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٩ — ٣٢٠ ، وأنظر كذلك المراجع التالية :

— M.H. van der Valk, **An Outline of Modern Chinese Family Law**, Paking, 1939.

— ———, **Conservarism in Modern Chinese** Family Law, Leiden, 1956.

— W. Müller — Freienfesl, **Zur revolutionären Familiengeserzgebung**, insbas. zum Ehegesetz der Volksrepublic China, vom. 1. Mai 1950, in : **Ius Privatum Gentium**, Tübingen, 1969, PP. 908 **ff.**

هناك عنصرا اساسيا لم يتراجع ولم ينتكس ذلك هو اضفاء الطابع العلمانى على شئون الأسرة وقضاياها وسيطرة الحكومات الجديدة على القواعد المنظمة لحياة تلك الأسرة . ذلك أن القواعد التى تحكم الشئون والمسائل الأسريه لم تعد كما كانت جزاء من الارث الماضى ، ولكنها باتت خاضعة كلية لما تصدره الأجهزة والمؤسسات الحكومية (العلمانية) الحديثة . ويرجع الفضل على أى حال الى العالمين الكبيرين ماكس راينشتاين و فولفرام موللر فرانفلز فى ابراز هذه النقطة واقامة الدليل عليها (٢٤) .

هل الفروق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم ؟

لقد تصور أصحاب كثير من الكتابات غير العلمية فى الأسرة (وكذلك ــ ومع الأسف ــ جانب من أصحاب المؤلفات العلمية) تصوروا خطأ أن الفرق بين أنماط الأسرة القديمة والأنماط الحديثة هو مجرد فارق فى الحجم، بمعنى أن الأسرة القديمة كانت تتميز بوجه عام بكبر الحجم ، على حين أن الأسرة الحديثة تسير فى طريق التقلص . حقيقة اننا لو تذكرنا الانماط الأسرية التى قرانا عنها فى الصين القديمة أو عند بعض الشعوب المتخلفة لوجدناها تتميز عامة بكبر الحجم ، وأن هـذا الحجم يزيد على اى حال

(٢٤) أنظر حول هذه النقطة مؤلف فرانيفلز الوارد ذكره فى الحاشية السابقة ، صفحات ٨٤٣ ــ ٩٠٨ . وانظر كذلك :

Max Rheinstein, «The Law of Family and Succession», in : A.N. Yiannopulos, (ed.), **Civil Law in the Modern World**, Baton Rouge, 1965, P. 30.

ومن الممكن بالنسبة للاتحاد السوفيتى الاستعانة بمؤلف رينيه كونيج ، **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** ، الذى سبقت الاشارة اليه ، الطبعة الثانية ، كولونيا ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٥١ وما بعدها ، وكذلك المراجع التى اوردها حول هذا الموضوع وعلى راسها مؤلف العالم الايطالى تومازو نابوليتانو عن الأسرة السوفيتية يعد أهم من تعرض لهذا الموضوع، وقد صدر فى روما عام ١٩٤٦ .

السؤال العلمى الهام ، هل يحق لنا ان نقنع بهذا الفارق الشكلى والسطحى، ونعتبره هو وجه الخلاف الأوحد بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة ؟ اننا ان فعلنا ذلك فانما نحجب عن ناظرينا رؤية المشكلات الحاسمة فى حياة الأسرة عبر تاريخ تطورها الطويل ، ونضع الأمور فى غير نصابها ، وسوف تنتهى بنا ملاحظاتنا السطحية الى نتائج سطحية أيضا . ولا شك أن هناك بعض الاعتبارات التى تدعونا الى التزام جانب الحذر والتدقيق عند دراسة الفروق بين الأسرة القديمة والأسرة لحديثة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ — يجب أن نحذر من الانزلاق الى الاعتقاد بأن الشعوب القديمة والمتخلفة لم تعرف سوى الأشكال الكبيرة من الأسرة (الممتدة ، أو المشتركة .. الخ) . ذلك أن الشواهد التاريخية وكذلك الاعتبارات المنطقية تحملنا على الاعتقاد بأن تلك المجتمعات كانت تعرف الى جانب الأشكال الكبيرة من الأسرة نسبة عالية (كانت تمثل غالبية الأسر فى عدد قليل من المجتمعات) من الأسر الصغيرة الحجم ، التى تقتصر فى الأساس على الزوجين وأولادهما المباشرين . وكان هذا الشكل الصغير من الأسرة شائعا بدرجة أكبر بين البروليتاريا الزراعية والحضرية على السواء ، تلك الفئة التى لم تكن تملك شيئا يذكر من الثروة أو لم تكن تملك شيئا على الاطلاق . فافتقدت بذلك الأساس الاقتصادى الهام لتأسيس أسرة كبيرة الحجم(٢٥) . ومن الواضح أن تلك الملاحظة التى اكدتها الدراسات العلمية الحديثة بالنسبة للمجتمعات القديمة والتاريخية تصدق بنفس القدر — وبنفس المنطق — على مجتمعات العالم الثالث المعاصر . ويمكن القول بأن المجتمع الذى لا يعرف سوى نمط واحد من الأسرة دون أى تنوع هو حالة استثنائية فى التاريخ الانسانى . فتنوع انماط الأسرة هو القاعدة ،

---

(٢٥) ناقش رينيه كونيج هذه النقطة بالتفصيل فى أكثر من مؤلف من مؤلفاته فى الاجتماع العائلى ، على راسها كتابه « **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** » ، و « **الأسرة المعاصرة** » .. **الخ** .

وبمقتضى هذا التنوع كانت هناك أسر كبيرة وأسر صغيرة فى الغالبية العظمى من الحالات .

٢ ــ وعلاوة على هذا فان وجود أسر كبيرة من نوع تلك التى يسيطر عليها الأخ الأكبر لا ينفى احتمال كون هذا الشكل يمثل مرحلة انتقال بين الكيانات الأسرية الكبيرة (الممتدة المتعددة الأجيال) وتحلل تلك الوحدات الى أسر نووية صغيرة مستقلة . وقد أشرنا الى هذه الفكرة فى أكثر من موضع من تحليلاتنا السابقة .

٣ ــ ثم أن هناك حقيقة قد تخفى أحيانا على أعين البعض ، وهى أن الأسر الممتدة ليس حتما أن تكون « كبيرة » الحجم ، بل انها يمكن أن تتقلص ، فتكون صغيرة فعلا أحيانا(٢٦) . ويصدق نفس الكلام على غيرها من الجماعات القرابية ، كالعشائر على سبيل المثال . اذ نعرف تماما ان العشائر الجرمانية القديمة ــ كمثال ــ كانت فى أغلب الأحيان تصل الى احجام متقلصة غاية التقلص بسبب الحروب التى لا تنقطع فيما بينها وبين العشائر الأخرى . فكانت الحرب تؤثر عليها تأثيرا سلبيا من حيث الحجم ، وهذه حقيقة تاريخية ثابتة . أما بالنسبة لكثير من أنواع الأسر الممتدة التى تعيش حالة من التجوال والتنقل الدائم فاننا نجد الأسره فى العادة لا تتجاوز أخوين بزوجاتهما وأولادهما ، ونلحظ هذه الظاهره فى كثير من المناطق الصحراوية والرعوية مثل أغلب بلاد شمال افريقيا على سبيل المثال (عند بدو ليبيا ــ والجزائر ــ والمغرب) .

---

(٢٦) وهذا هو ما حدث بالفعل لأسرة الزادروجا اليوغسلافية منذ زمن بعيد . فقد ظلت الأسرة ــ كنظام اجتماعى ــ محتفظة بأغلب ملامحها ؛ فى حين تقلصت فى الحجم بشكل ظاهر . وقد وضح سيكار هذه النقطة بوضوح فى مؤلفه :

Emile Sicard, La Zadruga sud-slave dans l'évolution du groupe domestique, Paris, 1943.

٤ — وهناك ظاهرة تاريخية أخرى مثيرة للاهتمام شهدتها الامبراطورية الرومانية القديمة ، كما شهدتها وتشهدها مجتمعات أخرى . وذلك أنه من الممكن أن يحدث بعد تقلص الأسرة الممتدة وتشتتها الى اسر نووية مستقلة عن بعضها ؛ من الممكن أن تنمو حول احدى تلك الأسر النووية فيما بعد اشكال أسرية جديدة ممتدة . فنحن نعرف أن انهيار الامبراطورية الرومانية قد انعكس — فى جانب منه — فى نمو الأسرة الممتدة حول النوايا الأسرية الصغيرة(٢٧) . وكانت الأسرة الكبيرة تلك تؤدى وظيفة حيوية لأفرادها ، اذا كانت بمثابة وسيلة لحمايتهم والدفاع عنهم ، وذلك بالنظر الى انهيار السلطة المركزية فى روما وتدهور هيبة الدولة وتقصيرها فى تحقيق الأمن لأفرادها . فكانت تلك الأشكال الأسرية الجديدة بمثابة وحدات تنظيمية السياسية عسكرية فى المقام الأول . كذلك أشرنا فى موضع سابق من هذا الكتاب الى انه يحدث الآن فى بعض البلاد الصناعية الراسمالية أن تتكون بشكل تلقائى أسر ممتدة كبيرة الحجم ، وذلك من اجل الحفاظ على ثروة ضخمة فى قبضة الأسرة وتضمن عدم تفتتها أو تسربها الى الأغراب (ولنتذكر هنا أسرة فورد واسرة كينـدى ، وأسرة روتشيلد ... الخ . لنتبين صدق هذه الملاحظة) (٢٨) .

---

(٢٧) انظر دراسة مفصلة لهذه الظاهرة فى المراجع التالية :

— G. Duby, **La société au XIe et XIIe siecles**, Paris, 1960.
— Philippe Aries, **L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien Régmie**, Paris, 1960.
— Jean Gaudemet, **Les communautés familiales**(, Paris, 1963.
— René Koenig, «Soziologie der Familie», in : R. Koenig, (ed.) Handbuch der empirischen Sozialforshung, Vol, II, Stuttgart, 1969, PP. 172-305, especially, PP. 210.213.

(٢٨) ناقش رينيه كونيج هذه الظاهرة فى كتابه **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ وما بعدها .

٥ ــ كما انه ليس من الصحيح أن نتصور أن الأسرة النووية المعاصرة لابد حتمـا وأن تكون صغيرة الحجم . ويجب ان نلاحظ أولا أن تحـديد القرابة وتعريفها داخل هذا النمط الأسرى متنوع أشد التنوع ، وبدرجـة لا تخطر ببال اكثر من يتعرضون للكتابة فى هذا الموضوع . (ليرجع القارئ الى حـديثنا السابق عن الأقارب الخطيون ــ المبـاشرون ــ والأقاربه الجانبون ــ غير المباشرين) . ثم اننا اذا اقتصرنا على الاستدلال على حجم هذا النموذج الأسرى من عدد الأولاد فقط ، فاننا نجد أن عدد الأولاد فى الأسرة النووية يتفاوت تفاوتا كبيرا من مجتمع لآخر ، ومن طبقة اجتماعية الى أخرى داخل نفس المجتمع . فاذا كان متوسط عدد الأطفال فى الأسرة الأوربيـة الغربيـة اثنان ، فانه يزيد عن ذلك كثيرا فى مجتمع كالمجتمع السعودى (يمكن أن يصل الى اثنى عشر وخمسة عشر ، ولكن المتوسط العام يقل عن ذلك بطبيعة الحال ، ولكن ليس كثيرا) . ثم اننا نجد داخل المجتمع السعودى أن عدد الأولاد فى الأسرة النووية يتفاوت من طبقـة اجتماعية الى أخرى بشكل ملحوظ ، ليس فى اتجاه واحد حسب ارتفـاع المستوى الاقتصادى ، ولكن بالأحرى حسب درجـة انفتاح الأسرة على الثقافة الغربية انفتاحا فعليا .

وأمامنا أمثلة أخرى يمكن أن نتكلم عنها بشكل أكثر دقة من مجتمعات أخرى بسبب توفر الاحصاءات المفصلة . فنجد فى الولايات المتحـدة على سبيل المثال أن صورة الأسرة النووية العادية كانت فى عشرينات هذا القرن هى تلك التى تضم عدا الزوجين طفلين اثنين فقط . غير أن هذه الصورة « النمطية » بدأت تتغير منذ عام ١٩٤٠ فى اتجاه الزيادة بحيث أصبح هذا الرقم أربعة أطفال وليس اثنان فقط .

وقد دفعت تلك الظاهرة عالم السكان الأمريكى البارز نورمان رايدار الى القول بأن اختفاء الأسر الكبيرة ليس هو أحدث الظواهر فى دنيـا الأسرة ، وانما أحدث التطورات فى هذا الميدان هو اختفاء الأسر النووية

الصغيرة جدا ، فلم يعد هناك وجود لأسرة بلا أطفال(٢٩) أو أسرة ذات طفل واحد(٣٠) » .

---

(٢٩) المقصود بطبيعة الحال أن يكون عدم الانجاب اختياريا من جانب الزوجين ، أما عدم الانجاب الراجع الى سبب مرضى كالعقم مثلا فلا دخل للارادة الانسانية فيه ، وبالتالى فلا يشمله الحديث هنا .

(٣٠) حيث تقول أرقام رايدار حقائق مذهلة فى هذا الاتجاه ، انظر :
Norman B. Ryder, «The Reproductive Renaissance North of the Rio Grande» ; in : **The Annals of the American Academy of Political and Social Science,** 1958, PP. 18-24 and P. 21.

وقد أصدر رايدار (بالاشتراك مع وستوف Westoff ــ طبعة جديدة من هذه الدراسة ، تتضمن البيانات الاحصائية الأحدث ، انظر :

Ryder and Westoff, **Reproduction in the United States 1965,** Princeton, N.J., 1971.

جـــــدول رقم (١)

متوسط حجم الأسرة فى الولايات المتحدة
(ثلاثة أجيـــال) (*)

عدد الأطفال	تواريخ ميـلاد الأمهـــات		
	١٨٩٠ — ١٨٩٤	١٩٠٧ — ١٩١١	١٩٢٦ — ١٩٣٠
صفر	٢١٪	٢٢٪	١١٪
١	١٥٪	١٩٪	١١٪
٢	١٨٪	٢٣٪	٢١٪
٣	١٤٪	١٥٪	٢٤٪
٤	١٠٪	٨ ٪	١٦٪
٥ فأكثر	٢٢٪	١٣٪	١٧٪

(*) المصدر : نورمان رايدار ، مرجع سابق ، صفحة ٢١ .

بينما نجد على خلاف هذا أن الوضع فى جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) قد ثبت على أسرة الطفلين فقط . ولكن لا شك أن هذا الوضع سوف يتغير يوما ما ، سواء فى اتجاه الزيادة أو النقصان ، ولكنه سيتغير حتما . وقد دلت أحدث الاحصائيات التى أمكننا الاطلاع عليها (والخاصة بعام ١٩٧٤) على أن الاتجاه يسير نحو التناقص . ويلاحظ اتجاه تناقص عدد الأولاد فى الأسرة النووية فى بعض المجتمعات الأوربية الاشتراكية ، حتى ولو لم ترتق الى أعلى المستويات فى مضمار التصنيع ، كالمجر على سبيل المثال ، حيث تدل أحدث الاحصائيات على انخفاض عدد الأولاد (برغم تعارض ذلك مع الاتجاهات الأيديولوجية التى تؤمن بها تلك المجتمعات،وهو أمر يحتاج الى من يفكر فيه،ويستخرج منه دلالاته الهامة) .

٦ — وحتى لو سلمنا جدلا بأن الأسر فى الماضى كانت أكبر من حيث عدد الأولاد فيها (مع العلم بأن معدلات الوفيات العالية كانت تمتص جانبا كبيرا من هذه الزيادة ولكن هذه قضية اخرى) ؛ حتى لو سلمنا بذلك فان حقيقة المشكلة لا تكن فى التعارض بين « الكبير » و « الصغير » ، وانما وجه الاختلاف الأساسى بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة يكمن فى فروق بنائية ، ونحن نذكر أنه يوجد حتى داخل أصغر الأسر حجما درجة عالية من التنوع فى العلاقات والأدوار . فلا يجب أن ننظر الى القضية بهذا القدر من التبسيط المخل(٣١) .

---

(٣٠) انظر رينيه كونيج ، **الأسرة المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ — ٣١ ، وكذلك ص ٤٥ والمراجع الواردة هناك .

جـــدول رقم (٢)

متوسط عدد الولادات الحية لكل زوجين بعد ١٩ سنة زواج في جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) (*)

التاريخ	
١٩٠٠	٤,١
١٩١٠	٣,—
١٩٢٠	٢,٣
١٩٣٠	٢,٢
١٩٣٥	٢,١
١٩٤٠	١,٨
١٩٤٥	١,٩
١٩٥٠	١,٩
١٩٥٥	٢,—
١٩٦٠	٢,١
١٩٧٠	١,٩

(*) المصدر :

Friedhelm Neidhardr, «Die Familie in Deutschland», in : Karl M. Bolte, F. Neidhardt und Horst Holzer, **Deutsche Gesellschaft im Wandel**, Vol. II, Opladen, 1970, P. 47.

جـــدول رقم (٢)

متوسط حجم الأسرة فى جمهورية المجر الديموقراطية
(بنسب مئوية) (*)

عدد الأطفال	١٩٤٩	١٩٦٠	١٩٧٠
صفر	٢٦,٨	٣٠,٨	٣٣,٧
١	٣١,٧	٣٤,٧	٣٥,٤
٢	٢١,٨	٢١,٦	٢٢,٤
٣	١٠,٢	٧,٧	٥,٧
٤	٤,٨	٢,٩	١,٧
٥ فأكثر	٤,٧	٢,٣	١,١
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) المصدر : كتاب الاحصائيات السكانية المجرية ، مصلحة الاحصاء ، بودابست ، ١٩٧٢ ، ص ٥٣ .

Magyar Statistika Zsebkönyv 1972 Statisztikai Kiadóvállalat.

الأسرة النووية :

تعد الأسرة النووية هى النمط المميز للأسرة فى المجتمع المعاصر ، حيث يلعب الدور الحاسم فى التأثير على كيانها وحياتها — الى جانبه العلاقات القرابية القائمة — العلاقة الوثيقة بين الزوجين(٣٢) وتعنى الأسرة النووية من الناحية البنائية تمركز الأسرة حول شخصيات : الزوج والزوجة والأطفال القصر ، حيث يرتبطون جميعا فى اطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية(٣٣) . ومن الواجب الا تقودنا تلك الصورة الى الاعتقاد خطأ بأن هذا الوضع يعنى « عزلة » الأسرة النووية بشكل كامل عن انواع العلاقات القرابية الأخرى . ونحن نلح على تصويب هذا الخطأ لأنه ظل يتردد فى مؤلفات علم الاجتماع العائلى منذ عشرينات هذا القرن وحتى كتابات تالكوت بارسونز فى أيامنا هذه(٣٤) . ذلك أن البحوث الجديدة فى علم الاجتماع العائلى قد صححت كثيرا من الأفكار الخاطئة الشائعة حول الأسرة النووية المعاصرة . (وسنعود الى عرض تلك التعديلات والملاحظات تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الكتاب) .

حقيقة أن عزلة الأسرة النووية عن شبكة العلاقات القرابية تزداد

---

(٣٢) انظر فيما بعد حديثنا عن بعض ملامح الزواج فى المجتمع المعاصر ، وهى الملامح التى تبرز الطبيعة الخاصة لهذه العلاقة بين الزوجين .

(٣٣) وقد أوضح العالم الأمريكى تشارلز كولى Codey مفهوم الجماعة الأولية منذ أوائل هذا القرن ، وذلك فى كتابه **التنظيم الاجتماعى** ، نيويورك ، ١٩٠٩ . انظر كذلك نيقولا تيماشيف ، نظرية **علم الاجتماع** ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٨ ٢٢٠ .

(٣٤) انظر على سبيل المثال :

— Talcott Parson and Robert F. Bales, **Family, Socialization and Interaction Process**, Glencoe, Ill., 1955, Chap. 2.

— R. Koenig, Soziologie der Familie, op. cit., PP. 182-183, P. 215 and PP. 220 ff.

— Leopold Rosenmary, «Soziologie des Alters», in : R. Koenig (ed.), **Handbuch der empirischen Sozialforschung**, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 328 ff.

بشكل لافت للنظر فى فترات التغير الاجتمــاعى السريع وفترات ازدياد الحراك الاجتماعى وانتشاره . غير أن كثيرا من البحوث الحــديثة التى أجريت فى عديد من المجتمعات المعاصرة قد أوضحت مع ذلك كيف تتشكون بشكل تلقائى وبسرعة شبكات جديدة من العلاقات القرابية . وتبدو تلك العلاقات القرابية الجديدة فى بعض المناسبات الهــامة فى حيــاة الأسرة كالأعياد ، وأعياد الميلاد ، والسبوع ، ومناسبات العزاء . . . الخ . غير أن تلك العلاقات الجديدة لا تظهر فى مثل هذه المناسبات الاحتفالية فحسب ، ولكنها يمكن أن تظهر كذلك فى أمور اقتصادية بحته ، كتبادل المســاعدة المادية (الاقتراض مثلا) فى بعض الظروف .

ولكن النقطة الهامة فى هذه الظاهرة الجديدة أن تلك العلاقات تخضع لعملية انتقاء ارادية واعية من جانب الأطراف الداخلين فيها . بمعنى آخر إن أقارب الانسان — فى ظل الأسرة النووية الحديثة — ليسوا موجودين هكذا ببساطة ، ولكن الفرد هو الذى يقرر وهو الذى « يختار أقاربه » . أي إننا نستطيع القول دون تجاوز أن العلاقات القرابية الحديثة تشبه الى حد كبير علاقات الصداقة والمودة ، من حيث أنها تقوم على الاختيار الواعى وعلي قدر من الإستلطاف والميل ، وليست مجرد انعكاس بديهى لعلاقات دموية أو علاقات مصاهرة معينة .

كما يمكن القول بأن شبكة العلاقات القرابية أصبحت تشبه الي حد كبير عملية انجاب الأطفال . فلم يعد مجىء الأطفال مجرد نتيجة مبــاشرة لاتصال جسدي بين الرجل والمرأة ، ولكن الأسرة الحديثة فصلت فصــلا كاملا بين هذا الاتصال والانجاب . بحيث اصبح الطفل يأتى بناء علي رغبة والديه ، فهما اللذان يقرران كم طفلا ينجبان ومتى يأتى كل طفل منهم الى الحياة .. الخ .

انئا لو نظرنا الى الأمور بهــذه النظرة الصحيحة ، فســوف تتغير بالتالى نظرتنا الى الأسرة الكبيرة والأسرة النووية ، وتصبح هذه الفروق

اقل حدة عن ذى قبل واكثر مرونة . وقد سبق أن اشرنا فى موضع سابق الى نموذج الأسرة الكبيرة الهندوسية ، ورأينا كيف أن الشباب الذين يتزوجون حديثا ينفصلون عن حياة الأسرة الكبيرة ، ثم يعودون بعد وفاة وفاة الأب — رب الأسرة — الى المعيشة معا من جديدة . ولذلك يوصف هذا الشكل من الأسر بأنه « أسرة ممتدة وظيفية » ، بمعنى انها تضخمت فى مرحلة معينة من عمرها لأداء وظيفة أو وظائف معينة لأفرادها . ولذلك فان حكم الباحث على مثل هذا النوع من الأسر سوف يتأثر بالقطع بالمرحلة او الفترة التى شاهدها فيها ، فلو شاهدها فى مرحلة التفرق والانقسام فانه سيصدر حكما أو سيضعها فى اطار تصنيفى يختلف عما لو شاهدها فى مرحلة التجمع والائتلاف ... وهكذا . لذلك يجب أن يعى الباحث جيدا هل حالة الأسرة التى يلاحظها عليها الآن تمثل طورا معينا فى حياتها ، تسبقه أطوارا وتعقبه أطوارا ، أم انها تحتفظ بهذه الحالة معظم حياتها . وبدون هذا التدقيق يمكن أن تقودنا ملاحظاتنا للأسره الى احكام وتصنيفات خاطئة .

الخلاصة ان الأسرة النووية يمكن أن تكون بمثابة « مرحلة » فى حياة الأسرة الكبيرة ، ومن ثم ينتفى التناقض المزعوم بين هذين الشكلين . والغريب أن تلك النقطة كانت واضحة الى حد كبير فى عينى بعض اتباع الاتجاهات التطورية فى القرن التاسع عشر ، حيث أدركوا أن الأسرة الكبيرة تنطوى على عدد من « الأسر القائمة المستقلة » على حسب تعبيرهم فى تلك الأيام . ونحن ندرك انه مهما تضخم حجم الأسرة الكبيرة ، ومهما اختلفت أشكالها أو مسمياتها ، فان الفرد الذى ينتمى اليها يعرف على وجه الدقة الأسرة النووية التى ينتمى اليها . فهو فى جميع الأحوال ابن فلان وفلانة (اى انه عضو فى الأسرة النووية الفلانية) ، ثم هو بعد ذلك عضو فى كيان أسرى اكبر . أى أن التفاوت الوظيفى البنائى بين الأسرة النووية والأسرة الكبيرة (المتعددة الأجيال أو غيرها) واضح وجلى لكل عضو فى المجتمع . وسنعود الى زيادة هذه النقطة ايضاحا فيما بعد .

ورغم كل ما عرفناه ونعرفه عن تنوع الأنماط الأسرية ، فانه يبدو مؤكدا ان الأسرة النووية هى اكثر تلك الأنماط شيوعا ، فهى بحق ظاهرة انسانية عالمية . ان مكانتهـا فى المجتمع قد تتفاوت من مرحلة تاريخية لأخرى ، ومن مستوى اجتماعى لآخر ، وحجمها قد يزيد أو ينقص (كأن تضم زوجة او عدة زوجات) ولكنها هى الظاهرة الأساسية عندما نكون بصدد الحديث عن الأسرة الانسانية عموما (٣٥) . وحتى فى الحـالات التى يصعب فيها التعرف على كيان واضح للأسرة النووية (فى حالة السكنى عند أم الزوج) فاننا نرى بوضوح أن يتردد بانتظام ليلا على زوجته (حيث تقيم عند أهلها) ، ويقضى معها الليل ثم يتركها فى الصباح ليعود الى عشيرة أمه . ولذلك يوصف هذا الشكل من أشكال الزواج باسم «زواج الزيارة» . ويعمل الأب فى هذه الحالة على الحصول على اطفاله من خلال العمل فترة من الوقت لدى أسرة زوجة ، أو دفع مبلغ معين من المال اليهم(٣٦) .

المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة :

فى رأينا أن التمييز بين المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة اهم بكثير من كل التصنيفات والتحديدات التى ناقشناها فيما سبق (سواء من الأسرة الممتـدة الى الأسرة النـووية او من الأسرة الـكبيرة الحجم الى الأسرة الصغيرة) . فهـذين النموذجين التطورين — اللذين يرجع الفضـل الى الانثروبولوجي الأمريكى رالف لنتون فى تحديدها — يبدوان لنا أبعد دلالة

(٣٥) انظر جورج ميردوك ، **البناء الاجتماعى** ، مرجع سابق ، الفصل الأول . وان كان يجب أن نلاحظ ان الأسرة النووية قد يصعب الامسـاك بها والتعرف عليها فى حالة واحدة وأعنى فى حالة السكنى عند الأم ، وليس المقصود السكنى عند الأم الزوجة ، وانما عند ام الزوج . انظر كونيج ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣٦) أنظر المرجعين السابقين ، ميردوك وكونيج ، نفس الموضـع .

واهم تأثيرا (٣٧) . وخلاصة هذا التصنيف أن هناك مجتمعات يتحدد فيها وضع الفرد من خلال وضع أسرته ، وهناك مجتمعات أخرى يتحدد فيها وضع الفرد من خلال انجازه الشخصي : ولا شك اننا لا يجب أن ناخذ هذا التصنيف بشكل صارم ، لأن هناك كثيرا من المجتمعات التى تتحدد فيها مكانة الفرد عن كلا الطريقين ، أو أن وضع أسرته هو الذى يعطيه دفعة قوية لتحقيق مكانة (مكتسبة) رفيعة ، وهكذا . ولكنه مؤشر عام يساعدنا على وضع أيدينا على بعض ملامح الحياة فى هذا المجتمع أو ذاك من خلال معرفة الاتجاه السائد فى تحديد مكانة الفرد . (وتلك ملاحظة عامة تصدق تقريبا على كافة التصنيفات فى علم الاجتماع ، كالتمييز بين الريف والحضر مثلا ..) . وتحت أيدينا شواهد على أنه كانت هناك حالات فى العالم القديم وفى العالم الثالث كانت أوضاع غالبية الأفراد تتحدد فى ضوء مكانة الأسرة ، ولكن كان الى جانب تلك الغالبية فئة أقل عددا استطاعت أن تنتزع لنفسها اعتراف وتقدير المجتمع من خلال انجازات فردية ، أولئك ممن نسميهم العصاميين او نحو ذلك . اى الذين حازوا أوضاعا ومراتب اجتماعية لم تكن « تؤهلهم » لها فى الأصل ظروفهم الأسرية أو البيئات التى ولدوا فيها . والعكس يمكن أن نقوله ايضا ، ففى بعض المجتمعات الصناعية الحديثة (الراسمالية والاشتراكية على السواء) ، حيث تسود المكانة المكتسبة ، عدد من الأفراد الذين يتحدد وضعهم الاجتماعى من خلال انتمائهم الأسرى ، وليس من خلال انجازهم الشخصى .

ولكن المبدأ العام يظل مع ذلك صادقا وما عدا ذلك يعتد من قبيل الاستثناء . ومؤداه : أن البلاد الصناعية الحديثة قد شهدت عديدا من

---

(٣٧) انظر :

Ralph Linton, **The Study of Man**, New York, 1936.

وقد ترجم هذا الكتاب الى اللغة العربية ، رالف لنتون ، **دراسة الانسان** ، ترجمة عبد الملك الناشف ، المطبعة العصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، بيروت ، ١٩٦٠ . الفصل الثامن .

التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية التي أدت في النهاية الى تحرر شخصية الفرد الى حد كبير من قيود التكوينات الاجتماعيــة التى كانت تحـدد حركتــه فى المــاضى ولم يظهــر المجتمع بمفهومه العلمانى الحديث الا بعد أن تخلص الفرد من قيود الانتماء الأسرى أو قيود النوع ... الخ . (بالمفهوم الذى حددناه هنا) (٣٨) . وكان الوجه الآخر لهذا التطور أن تقلصت سيطرة الأسرة ، وبرزت سيطرة الدولة على حياة أبناء المجتمع باعتبارها المنظمة الأساسية التى تنتظم حولهــا كافة الأنشطة الاجتماعية . وكان من آثار ذلك أن احتكرت الدولة لنفسها سلطة اصدار التشريعات المنظمة للأسرة والزواج . وان كنا نعلم أن أغلب الدول الاسلامية ما تزال تنظم شئون الأسرة والزواج وفق الشريعة الاسلاميــة (لرعاياها المسلمين طبعا) ، ولم تتخذ تلك التشريعات طابعا علمانيا فيها .

ولم يكن من المتصور قيام الدولة ، وازدهارها كمنظمة اجتماعية دون تحرر الفرد . بحيث أن الحياة الاجتماعية أصبحت تمثل اليوم حصيلة تفاعل بين ثلاثة أطراف مؤثرة هى : الجماعات الاجتماعية (ومن ابرزها الأسرة) ، والفرد ، والدولة . وعلى هذا فاننا يمكن أن نرتب على ذلك حقيقة هامة هى : أن الأسرة ما زالت حتى الوقت الحاضر تساهم بشكل جزئى — وربما غير مباشر — فى التأثير على وضع الفرد فى المجتمع وعلاقته بالدولة ، وذلك من خلال الدور الأساسى التى تضطلع به الأسرة فى تشكيل شــخصية الفرد . فشخصية الانسان الثقافية الاجتماعية تتكون وتأخذ ملامحها وسط الجماعات التى ينتمى اليها ، وأهمها الأسرة .

ولكننا يجب الا نتصور خطأ أن الأسرة كوسيط أساسى فى تنشئة الطفل هى التى تصنع له قيمه وترسم له سلوكه وأفعاله وتحدد له استجاباته . انما هى فى الحقيقة مجرد وسيط فى نقل تراث المجتمع — بقطاعاته المختلفة —

---

(٣٨) ليكن واضحا أننا لا نقصد انفكاكه من الأسرة أو خروجه عنها ، فهذا هدم للمجتمع الانسانى ، ولكن المقصود التخلص من ارتباط مكانة الفرد بمكانة أسرته .

الى هذا العضو الجديد . وقد فصل بوتومور هذه النقطة حيث قال ان أهمية الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعيــة من طبيعة خاصــة ومتميزة تحتاج الى أن نلاحظها بدقة ونتأملها بتعمق . فالأفراد يظلون لفترة طويلة نسبيا من حياتهم دون النضج الضرورى ، لذلك فهم بحاجة خلال هــذه الفترة الى الرعاية والتنشئة ، وتلك هى الوظيفــة الأســاسية للأسرة النووية . والواقع ان اداء هذه الوظيفة لا يتوقف كثيرا على شكل الأسرة أو نطاق القرابة أو عادات الزوج أو نمط مراقبة السلوك الجنسى او حتى اداء الأسرة لوظائف اضافية . فكل هــذه الأمور تختلف ــ اســاسا ــ بالاختلاف الذى نلمسه فى النظم الاجتماعية الأخرى . بل ان الوسائل التى من خلالها تؤدى الأسرة النووية وظيفتها الأساسية تتوقف أيضــا على طبيعة العناصر الأخرى فى المجتمع . فالأسرة تتولى أولا تنشئة الطفل ، ولكنها لا تخلق ــ بذاتها ــ القيم التى تلقنها اياه ، ذلك لأن هــذه القيم آتية فى الأصل من الدين والأمة والطبقة الاجتماعية وغيرها من المصادر .

ومن هنا يمكن القول بأن الطابع الخاص للأسرة النووية فى اى مجتمع يتحدد من خلال النظم الأخرى الســائدة فيه ، وعكس ذلك غير صحيح . كذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعى يطرأ أولا على النظم الاجتمــاعية الأخرى ، وما تلبث الأسرة أن تتغير كاستجابة لذلك .

ويذهب بوتومور الى أن وجهــة النظر هــذه لا تقتصر على الأسرة النووية وحدها ، ولكنها تنسحب بنفس الشكل على كل الجماعات الأولية فى المجتمع التى تساهم بدور واضــح فى تنشئة الفرد . وذلك على خلاف ما ذهب اليه تشارلز كولى فى تعريفه للجماعة الأولية . فهو يصف جماعات الأسرة والجوار وغيرها بأنها أولية (أو اساسية) : « أولية بمعان متعددة ، اهمها أنها اساسية فى تكوين طبيعة الفرد الاجتمــاعية ومثالياته ... ، وكذلك من حيث أنها لا تتغير بنفس درجة العلاقات الأخرى ، ولكنها تمثل مصدرا دائما نسبيا تنبع عنه هذه العلاقات ... وهى مصــدر الحيــاة

لا بالنسبة للفرد فحسب ، بل وللنظم الاجتماعية أيضا » (٣٩) . والواقع أن دراسة الأسرة النووية تكشف عن زيف القضية التى ذهب اليها كولى . فالأسرة تنقل قيما تحددت قبلا فى مكان آخر . فهى اذن مجرد وسيط وليست هى المصدر . وقد تعاوننا الجماعات الأوليـة على دراسة آثار القوى الاجتماعية الأساسية ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع تفسير هذه القوى ذاتها تفسيرا شاملا يكشف عن اتجاهاتها ومساراتها (٤٠) .

وهكذا يمكن أن نلخص القضية بأن الأسرة المعاصر تتأثر أعمق التأثر ببناء المجتمع الصناعى السائد اليوم . وهـذا المجتمع بطبيعتـه يقوم فى الأساس على الانجاز الفردى . غير أن الأسرة تمد المجتمع دائمـا بخامات بشرية جديدة ، فالأسرة هى الوعاء الوحيـد لتنشئة الأطفال (فيمـا عدا استثناءات قليلة لا يعتد بها ، وسنعود الى الاشارة اليها فيما بعد) .

ومن هذا الفصل نخلص الى أن المجتمعات الانسانية — على اختلافها وتنوعها — توجد فيها أنماط مختلفة من الأسرة . فالأسرة النووية باتت

---

(٣٩) أنظر مؤلف كولى المعنون : **التنظيم الاجتماعى** ، ١٩٠٩ ، ص ٢٣، ومواضع أخرى متعددة . ويعلق بوتومور على ذلك بأن كولى وبعض علماء الاجتماع المحدثين يرون أنه من الممكن الانتقال مباشرة من دراسة الجماعات الصغيرة الى دراسة المجتمعات الشاملة . وتلك فكرة ترتبط بالنظرة الى الجماعات الصغيرة باعتبارها تؤثر فى الحياة الاجتماعية تأثيرا بالغا . ولكن الشواهد كلها تقول بعكس ذلك تماما . فمن وجهة النظر التاريخية نلاحظ أن المجتمع هو الذى يشكل الجمـاعات الصغيرة لا العـكس . فالأسرة الغربية الحديثة — مثلا — هى نتاج التصنيع . كما أن التحول الذى طرأ على مجتمع القرية يرجع الى عوامل التغير الكبرى فى المجتمع ككل . ويبدو ذلك واضحا فى الدراسات العديدة التى تناولت مجتمع الهند .

أنظر بوتومور ، **تمهيـد فى علم الاجتمـاع** ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، الطبعة الثالثة ، دار المعـارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل السادس .

(٤٠) أنظر بوتومور ، المرجع السـابق ، الفصـل العـاشر ص ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

هى النمط السائد فى العالم الصناعى (الشرقى والغربى على السـواء) ، على حين أن بلاد العالم الثالث سواء فى آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية (ولكن بشكل جزئى) ماتزال يسيطر عليها أنواع من الأسرة الممتدة . ومازال الانتساب الى الأم موجودا ـ ولو بشكل نادر ـ فى كل بقاع العام ، بل انه موجود فى اليوم عند بعض قبـائل الهنود الحمر التى تعيش اليوم فى قلب الولايات المتحدة . كما تتعدد وتتنوع أنمـاط الأسرة فى الدول الصناعية وتتعايش بعضها مع بعض ، حيث رأينا كيف أن الظروف الاجتماعيـة المعاصرة فى تلك البلاد قد تقود ـ تلقائيا ـ الى تكون أشكال مستحدثة من الأسر الممتدة .

الفصل الرابع

الزواج والأسرة الحديثة

- أنواع الأسرة النووية
- الأسرة والزواج
- الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية
- الاختيار الزواجي بين تحكم الأسرة والارادة الذاتية للفرد
- الصراع بين المثل الأعلي والواقع
- النتائج المترتبة علي ذلك

انواع الأسرة النووية

مع اعترافنا التام بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية (فى كل المجتمعات تقريبا) ، الا أن ذلك لايعنى أن هـذا النمط الأسرى ظل على حال واحد ولم يتعرض لتغيرات داخلية على امتداد التاريخ الانسانى وعلى اتساع رقعة المعمورة • اذ من البديهي أن هذا النموذج قد مر بمراحل و أطوار عديدة وشهد تحولات كثيرة سواء فى العمليات المؤدية اليه (كالزواج وشـــعائره) أو نطاق ونوعية الوظائف التى يؤديها ، أو حجم الأفراد الذين يضمهم ••• الخ • ولعل أبرز مظاهر التغير التى تمر بها الأسرة النووية فى المجتمع المعاصر سيطرة الطابع الفردى على كل عملياتها وفى كل وظائفها بشكل يفوق ما كان معروفا فى عصر مضى وأهم ميدان ظهر فيه هذا الطابع الفردى هو ميدان العلاقة بين الزوجين فى الأسرة النـــووية • و كان من نتيجـة ذلك أن أصـــبحت العلاقة بين الزوجين محور الارتكاز ومناط الاهتمام فى الأسرة النووية الحديثة وهذا هو السبب فى أن البعض يفضل أن يطلق علي النموذج المعاصر من الأسرة النووية اسم « الأسرة الزواجية » Conjugal Family .

ويدل اسم الأسرة الزواجية هذا علي أن الزوجين هما مركز الأسرة النووية المعاصرة • ولكن الدلالة الاهم لهـذه التسمية أنهما طـرفى العلاقة الدائمين فى تلك الأسرة • فالعلاقة بينهما تسبق علاقتهما باطفالهما ، ثم هي تستمر بعد خروج أولئك الأطفال (بعد أن يكبروا) من الأسرة النووية وتكوين أسرة نووية خاصة بهم • (وتفترض هذه الملاحظة استبعاد مسالة الطلاق من الحسبان ، على أساس أنه اسـتثناء من الوضـع العـادى ، أو هو وضع عرضى ، ولم يحسب حسابه ، أى لم يكن متعمدا عن بـدء العلاقـة الزوجية)•

ويرجع الفضـل الى أميل دور كايم فى ادخال مصطلح « الأسرة الزواجية » الى التراث السوسيولوجى المعـاصر (١) وان كان قد تعرض بالطبـع فيـما بعد لمزيد من الدقة والاحكام على يد علماء الاجتمـاع العـائلى المحدثين . ولعل أبرز الاسهامات فى تعريف هذا المفهوم ملاحظة ويليام جود التى نبـه فيها الى أن « الأسرة الزواجية » هي عبارة عن نمط مثالي ، ولكنه ليس نمط مثاليا بمفهوم معاكس فيبر (أى ليس أداة تصنيفية) فقط ، ولكنه كذلك مثل أعلى تعتبره قطـاعات متزايدة من الناس النمـوذج الصحيح المشروع للأسرة الانسانية بغض النظر عما اذا كان الواقع يسيرفىاتجاه آخر غير ذلك(٣) ولكن المهـم فى هذا الصـدد أن التحـول الى الطـابع الفردى فى الأسرة النووية وفى شئون حياتها المختلفـة مرتبط بسيطره الطـابع الفردي علي المجتمعات الانسـانية الحديثة بصـفة عامة ، ان كانت هذه السـيطرة أكثر بروزا واتضاحا فى المجتمعات الصناعية ، على حين تقل تدريجيا بسيطرة التقاليد والتراث علىحياةالمجتمع . حيث تختفى بشكلشبه كامل ، ونجدالفرد مقيدا فى فكرة وسلوكه بالجماعة التى يعيش داخلها وينتمى اليها ماديـا وروحيا . . . .

الأسرة والزواج

من الواضح أن السيطرة المتزايدة للطابع الفردي علي الثقافة الانسانية

---

(١) انظر المراجع التالية علي سبيل المثال :

— Emile Durkheim, «La famille conjugale», in : Revue Philosophique, 90, 1921, PP. 2-14.

— Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», in : G. Davy, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui, 2me édition, Paris 1950.

(٢) انظر محمد الجوهرى :

« فكرة النمط فى علم الاجتماع » ، فصل فى : محمد الجوهري وزميله ، **طرق البحث الاجتماعى** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٨ ، صص ٣٥ ــ ٤٩ .

(٣) أنظر ويليام جود « **الثورة العالمية وأنماط الأسرة** » ، مرجع سابق ص ٧ .

الحديثة قد أدت الي ظهور مشكلة من نوع خاص لم تعرفها من قبل المجتمعات القديمة والتقليدية ، وأعنى مشكلة وجود نوع من التقابل أو التمير بين الزواج والأسرة (٤) فالزواج بالنسبة لنا هو فى جوهره عبارة عن علاقة شخصية جدا بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة ، هما الرجـــل والمرأة (الزوج والزوجة) أما الاسرة فهى عبارة عن جماعة اجتماعية تضم فى جميع الأحوال تقريبا أشخاصا آخرين عدا الزوج والزوجـة ، ولذلك فالواجب ألا نطلق على الزوجين اللذين لم ينجبا أطفالا اسم أسرة ٠ ولو أننا ندرك أن مجرد ابرام عقد الزواج بين الرجل والمرأة يفتح أمامها الطريق لتكوين الأسرة بكل مايترتب على الزواج من نتائج (الأطفال) وعلاقات المصاهرة ٠٠٠الخ) ٠ حقيقة أنهما لم يستفيدا من كل الامكانيات التى أتاحتها لهما علاقة الزواج ، ولكن ذلك لاينفى اطلاقا وجود تلك الامكانيات ٠

وهناك عدة عوامل واعتبارات تفرض علينا أن نعالج دائما موضوع الزواج مستقلا عن موضوع الأسرة ، ذلك أنعمليات الاختيار (اختيار الزوجين) واتخاذ القرارات الخاصة بعدد ونوعية الاقارب الذين ستقيم معهم الأسرة الجديدة علاقات ، وكذلك القرارات الخاصة بعدد الأطفال الذين ستنجبهم الأسرة ومواعيـد ولادتهم ٠٠٠ الخ ٠ أن الغــالبيـة العظمى من دارسى

---

(٤) كان العالم الانجليزى ادوارد وسترمارك أول من أثار هذه القضية بشكل واضح و مفصل ، حيث توصل الى مقالته الشهيرة : « ان الزواج متأصل فى الأسرة فليست متأصلة فى الزواج » :

«Marriage is rooted in the family rather than the family in marriage».

انظر كتابه :

Edward Westermarck, History of Human Marriage, 3 Vols., 6th edition, London, 1926.

انظر كذلك مؤلف ميردوك : **البناء الاجتماعى** ، حيث يقول :

«The family is to be distinguished from marriage, which is a complex of customs centering upon the relationship between a sexually associating pair of adults within the family», Murdock, op. cit., P. 1.

الاجتماع العائلي مازالوا يتجاهلون هذه النقطه تجاهلا تاما ، (أحيانا عن وعى وغالبا دون قصد) على أساس أنهم يعتبرون « ثمار » الزواج أمرا بديهيا سوف يتبع تلقائيا ابرام عقد الزواج (٥) ولكن الحقيقة أن تحرر الزواج من الأسرة قد أدى الى بعض النتائج الحتمية ، نذكر منها أولا : تحـــول الزواج الى مســـألة شخصية خاصـــة بالفرد الذى ســـيدخل طرفا منها ، وثانيا : بروز عمليات الاختيار واتخاذ القرارات ، وهي العمليات التى أصبحت تتم بارادة الفرد ٠

الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية

اذا قلنا ان مكانة الفرد فى الثقافات القديمة والتقليدية كانت تتحدد فى ضوء انتمائه العـائلي (أي أنها كانت مكـانة موروثة) ، فمعني ذلك أن الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي اليها الفرد هي التي ترسم الزيجات لأفرادها وهى التى تحدد ـ الى مدى بعيد ـ طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها ٠ بمعني آخر ان الأسرة كانت فوق الزواج ٠

---

(٥) لا نعجب طبعا من هـذا الموقف ، حيث كانت أكثر المجتمعـــات القديمة تتخذ هذا الموقف ، أى تعتبر ثماز الزواج أمرا بديهيـا وأحيـــانا حتميـا » ٠ وكانت بعض المجتمعـــات القديمة تعـــد فرقـا خاصـــة من الرجال الذين يتدخلون فى الحالات التى يتعذر فيها على أسرة جديدة انجاب أطفال بعد فترة معقولة ٠ فلم تكن مثل هذه المجتمعات تتصور زواجا بلا أطفال ٠ كماأن الرجل نفسه لم يكن يتصور أن تستمر حياته بلا انجاب ولعل أبسط أسباب ذلك أنه سيشعر بازدراء المجتمع له ، وتضاؤل شأنه بين عشيرته وأقرانه ٠ انظر عرضا لبعض تلك الحالات عند تورنفالد فى المرجع التالي :

R. Thurnwald, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandrschaft um Bünden, Berlin, 1932, PP. 900-91.

والعجيب أن تورنفالد يذكر أن مارتن لوثر (امام البروتستانتيه) كان من المجندين لهذا النظام ، وأنه كتب عنه بشكل ايجابي فى كتابه عن الزواج (على صفحة ١٣٧ من كتاب تورنفالد) ٠ ولكنى لم أتحقق طبعا من صدق ملاحظه تورنفالد هذه ٠

وينعكس هذا التدخل فى فئات المحارم التى تحددها الجماعة وفى الزيجات المفضلة التى ترسمها لأفرادها (وقد سبق أن عرضنا لهاتين النقطتين تفصيلا) • كما يتضح هذا التدخل فى تحديد القرين الذى يمكن لعضو الأسرة الفلانى أن يقترن بها ، أو يمكن لعضوة أن تقترن به • ويطلق على هذا النوع من الزيجات اسم « الزواج المرتب » • حقيقة أن الشباب كانوا يعبرون لآبائهم فى بعض الأحيان عن رغبتهم الحقيقة بالأشخاص الذين يودون الاقتران بهم ، ولكن مع ذلك فالاسرة ــ كجماعة ــ هى التى تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرار النهائى فى شخص زوج المستقبل للعضو بها •

وقد ترتب على هذا الوضع أن طلب يد الفتاة للزواج لم تكن يتحتم أن الشخص الذى ينوى الزواج ، أى أنه لا يقوم بها بنفسه • بل يتحتم أن يقوم بذلك اما الأب ، أو العم ، أو رسول معين من قبل الاسرة ، أو خاطبة محترفة •• الخ • وبرغم كل التطورات التي شهدتها أكثر البلاد النامية الا أن تلك الممارسات مازالت قائمة ولو علي هيئة « رواسب » ثقافية • فهى تظل تمارس بشكل فعال وعن اقتناع فى المجتمعات التى مازالت تحكمها التقاليد والتراث • ولم تتخذ شكل « الرواسب » (٦) الا فى تلك القطاعات التى قطعت شوطا بعيدا (نسبيا) على طريق تطور ونمو شخصية الفرد • ومازلنا نجد حتى فى أرقى القطاعات الاجتماعية (سواء اقتصاديا

---

(١) الراسب الثقافى عبارة عن عنصر ثقافى ترسب من مواقف ثقافية قديمة كانت أكثر تكيفا معها • ويعرفه هوبل Hoebel بأنه : « عنصر أو مركب ثقافى تغيرت وظيفته الأصلية بمرور الزمن ، بحيث أصبح استعماله مجرد اتفاق شكلى » : ويعرفه جاكوبز وسترن قائلين : الراسب هو سمة ثقافية مستبقاة بوظيفة ضئيلة أو بدون وظيفة علي الاطلاق • ولكن يفترض أنها كانت تؤدى وظيفتها على نحو أكثر أهمية فى عصر سابق وهى بذلك تدلنا بشكل مفيد فى سياق النظرة التاريخية ــ على أشكال ثقافية أقدم انظر ايكه هو لتكرانس ، **قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور** ، ترجمه الدكتور محمد الجوهري وزميله ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ٢١٤ وما بعدها وكذلك المراجع الواردة هناك •

أو ثقافيا) فى بلادنا ، أنه من غير المقبول ولا من اللائق أن يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه . وعليه أن يصحب معه والده أو قريبا كبيرا (ذا مكانة اجتماعية معترف بها) أو حتى صديقا له (٧) المهم ألا يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه .

الاختيار - الزواجى بين نخطم الأسرة والارادة الذاتية للفرد :

علينا ونحن ندرس الآن نظام الزواج أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة اساسية مترتبة على سيطرة الطابع الفردى على المجتمع الحديث ، هى ان رابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الارادة الحرة لطرفى تلك العلاقة وليست تلك الظاهرة مجرد عادة مستحدثة ، او احياء لتقليد قديم ، ولكنها وضع قد استقر فى التشريعات الحديثة من خلال مفهوم « الزواج بالرضا » .

ومن الواجب أن نشير هنا الى أن القانون الكنسى (المسيحى) قد اعتبر رضا الطرفين شرطا أساسيا لصحة عقد الزواج . ولكن من المعروف أن الواقع الثقافى فى أغلب الشعوب المسيحية فى الماضى لم يكن يعير ذلك الشرط الاهتمام بالواجب ، لأننا نعرف تماما أن الزيجات كانت فى الاغلب « زيجات مرتبة » كلها . وهنا نعود إلى تفسير هذا التضارب بين شرط دينى واضح وممارسة دينية تخالفة بل وتناقضه أحيانا ، تفسيره بأن الأول عبارة عن تصور ثقافى مثالى ، أو هو مثل أعلى ، قد يتبع ، ولكنه فى الغالب لم يكن كذلك . فالقانون الكنسى هنا يمثل المثل الأعلى ، أما الواقع الفعلى فتحكمه اعتبارات المصلحة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتلك الاعتبارات هى تحدد طرفى العلاقة الزوجية ، أو ترسم الفئات التى يصلح للفرد الفلانى (صاحب المصالح المعينه وابن الأسرة الفلانية) أن يتزوج من بنيها .

---

(٧) وتؤيد ذلك دراساتنا الميدانية العديدة عن عادات الزواج فى كثير من أنحاء مصر وفى أكثر من بلد عربى ، خاصة بلاد الجزيرة العربية .

وان شئنا مزيدا من الدقة والأمانة فى الحكم على مصير هذه القاعدة الدينية قلنا انها لم تكن تطبق الا علي الطبقات الدنيا من الفقراء الذين لا يملكون شيئا يعقدون صفقات زواجية من أجله ، وليس لديهم أدنى أمل فى حراك اجتماعي الي أعلي عن طريق الطرفين واقتناعهمـا ودون أي محاولة للقسر أو الاجبار من جانب أفراد أسرتهما ٠ (٨)

أما بالنسبة لديننا الاسلامى الحنيف فانه يشترط لصحة زواج الفتـاة التحقق من رضـــــاها ٠ ففى الحديث الشريف لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستـــأذن ، واذنـــها صـــحتها ٠ ولهـــذا كـان لهنا حق رؤية خطيبها٠كما أن له حق رؤيتها قبل الخطبة،وعلى خاطبها أن يصارحها بكل شيء عنه ويصدقها القول ٠ فلا يخفي ماتكرهه النساء عادة من الرجال ويورد الشيخ عبد المتعال الجبرى صاحب كتاب **المرأة فى التصور الاسلامى** حديثا عن الرسول (رواه الديلمى فى مسند الفردوس عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم) قال : « اذا خطب أحـدكم المرأة وهو يخضب السـواد ، فليعلمها أنه يخضب » (أي يصبغ شعره) ٠

فالا سلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول علي رضائها قبل الدخول فى علاقة الزواج ٠ وقد أعطى المجتمع الاسلامى الأول القدوة الحسنة للأجيال القادمة من المسـلمين فى النهي عن جعل الزواج وسـيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حساب طرفى العلاقة الزوجية الجديدة أو أحدهما ٠ فقد أخرج النسائى عن عائشة رضى الله عنها أن فتاة قالت للرسول صلى الله عليه وسـلم ان أبى زوجنى ابن أخيـه ليرفع بى خسيسـته وأنا كارهة ٠ فأرسل النبى الى أبيها فجاء ، فجعل الأمر اليها فقالت يارسول الله « انى قد أجزت ماصنع أبى ، ولكنى أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء

---

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند ويليام جود ، المرجع السابق ، وكذلك كونيج ، **الإسرة المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ والمرجع الواردة هناك ٠

من الأمر شيء » ، أى ليس للأب أن يفرض على ابنته من يشاء • (٩)

أما اذا أجلنا النظر فى القوانين الوضعية فى أغلب دول العالم ، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين علي عقد الزواج كشرط لصحة هذا الرباط • ولكن الملاحظة أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك علي التقليل من دور الأب ومن دور الأسرة بصفة عامة فى ترتيب عملة الزواج (دون أرادة الطرفين) ، وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه • ومن هنا أصبح بوسعنا أن نقول الآن ان « الزواج بالرضا » هو القاعدة العامة فى المجتمع الحديث (ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع فى تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه) • لذلك فان الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زواجية • وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطا اساسيا من شروط قيام علاقة زواجية ، فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر ، أن يكون هذا الميل من القوة بحيث أنه يجعله أساسا لاقامة رابطة زواج • (١٠)

والوضع المناقض لهذا تمام المناقضة هو ذلك الذى كان سائدا فى الصين

---

(٩) انظر عبد المتعال محمد الجبرى ، **المرأة فى التصور الاسلامى** ، الطبعة الرابعة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ ، و ص ٢١٧ ومواضع أخري متفرقة •

وانظر كذلك محمد أبو زهرة ، **تنظيم الاسلام للمجتمع** ، مرجع سابق ، وكذلك د • مصطفى الخشاب ، **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٨ ••

(١٠) وهذا شرط نظرى على الأقل ، ولا نقول مثاليا ، ذلك أن الرأى الاجتماعى العام للمحيطين بطرفى علاقة الزواج يفترض وجود مثل هذه العاطفة كأساس للزواج ، انظر دراسة طريفة لهذا الموضوع :

William Goode, «The Theoretical Importance of Love», in : American Sociological Review, 24, 1959, PP. 18-28.

القديمة ، حيث كانت قوانين الزواج تشترط موافقة الوالدين كشرط لاتمام عقد الزواج ، وذلك بصرف النظر عن سن العروسين ، فبلوغهما سن الرشد لايلغى ضرورة الحصول على هذه الموافقة • ولكن هذا الأمر ليس عجيبا فى ذاته ، فهو كان قائما فى الصين ، ثم أنه كان فى الماضى البعيد (١١) • ولكن العجيب أن نجد رواسب لهذا الوضع فى القوانين المدنية الفرنسية والهولندية حتى عهد ليس ببعيد • فهى لم تلغ الا فى العصر الحديث ، على الرغم من أن كلا المجتمعين من الدول الصناعية ذات التراث العريق فى التقدم والازدهار على كافة المستويات المادية والفكرية على السواء •

ولكن الثقافة المعاصرة ذات **الطابع الفردي الواضح** استطاعت بعد رحلة طويلة من التطور والتعثر أن تخلق مثلا أعلى للزواج يتسم بالطابع الفردى تمام • وكان من المحتم أن يدخل هذا الوضع الجديد فى نوع من التعارض مع نظام الأسرة القائمة • ذلك أن الأسرة بحكم وظيفتها وبحكم كونها جماعة تمارس حياتها وتؤدي واجباتها علي نحو يرتفع عن مستوي العلاقات الفردية ويتجاوزها بالتأكيد • فاذا أرادفرد من أفراد الأسرة فى هذا الوقت بالذات اضرار بالجماعة المكونة لهذه الأسرة (كأن يكون مساهما بدور أساسى فى الاتفاق على أفراد أسرته) فالمنطقى والطبيعى أن يحدث صدام بين رغبته كفرد ومصلحة الأسرة كجماعة ، ولا تأخذ الأسرة رغبته هذه فى الاعتبار (لأنها لا تستطيع) وتتصدى لمقاومتها • وهذا هو المقصود من أن الأسرة تعيش فى مستوي من التعامل يتجاوز مستوي المواقف والعلاقات الفردية لكل عضو من أعضائها •

كما أننا يمكن أن نتصور حالة أخرى من حالات هذا الاختلاف ، ولا نقول

---

(١١) انظر المؤلف التالى :

Sing Ging Su, The Chinese Family System, New York, 1922, PP. 54-64, esp. P. 59 and 79.

وانظر كذلك قائمة المراجع المتصلة بالمجتمع الصينى والتى أوردناها فى حاشية سابقة •

التعارض الذى بين الأسرة الكاملة وبين زوجين أثنين فقط • ان الأسرة الكاملة تضم فى العادة أقارب آخرين) ، كما تضم منقولات لها أهميتها فى كسب أفراد هذه الأسرة لرزقهم ولها ضرورتها لمعيشة هؤلاء الناس داخلى بيت . أما العلاقة الحديثة بين زوجين فانها يمكن أن تستغنى عن كثير من هذه الأشياء المنقولة ، بل انها يمكن أن تلغيها من حياتها الغاء كاملا ، بأن يعيش الزوجان مثلا فى فندق • وتتولي مؤسسات أوجهات أخري أداء الخدمات المعيشة لهما نيابة عنهما (كالطبخ ، والغسيل ، والكي ••• الخ) •

وليس هذا الوضع الذي نتحدث عنه من قبيل الخيال أو الافتراض النظرى ، ولكننا نعرف من قراءتنا لتاريخ علم الاجتماع العائلى الامريكي أن مفهوم « أسرة الفندق » Hotel Family كان من المفاهيم المتداولة التي ظهرت لها تحليلات ونشرت عنها كتابات كثيرة لمحاولة تعمقها وتبين دلالاتها بالنسبة لحياة الأسرة المعاصرة • كما ظهرت حديثا (نسبيا) دراسة فرنسية طريفة لعالم الاجتماع الفرنسي ميشيل عن الأسر التي تسكن الفنادق فى منطقة السين (١٢) ولذلك لا يصح أن نعجب عندما نرتب علي تلك الظواهر ، مهما بدت قليلة ومتفرقة ، الدلالات النظرية التي تتصل بموضوع بحثنا • ولا شك أن الاجتهاد فى التحليل يحتمل الخطأ والصواب .

الصراع بين المثل الأعلى والواقع

يمثل مفهوم الزواج الجديد كما عرضناه نموذجا مثاليا ، ليس فقط بمفهوم ماكس فيبر للنموذج ، وانما كذلك أيضا مثلا أعلى يسعى الشباب

---

(١٢) بالنسبة للدراسات الأمريكية ، انظر كمثال :

B. Mabel, A. Elliott and Francis E. Merrill, Social Disorganization, 4th edition, New York, 1950.

أما الدارسة الفرنسية فهي :

Michel, «Enquete sur la vie familiale des locataires des hotels meublés de al Seine», dans : Cahiers Internationaux de Sociologie, No. 29, 1960, PP. 153-176.

الى احتذائه • بل أنه تحول فى بعض الأحيان الى موقف أيديولوجى (أو قضية مبدأ كما يقال) ، بحيث أن التمسك به يمثل تعبيرا عن موقف عام فى الحياة ومن المجتمع ، فيكون النجاح فى وضعه موضع التنفيذ انتصارا لهذا الموقف ، والعكس بالعكس •

ويتضح جوهر هذا الفهم فى أننا نرى الوالدين يقران تماما بحق أبنائهما فى حرية اختيار شريك حياتهم • أما فى الواقع الفعلى فانهم يعملون على التدخل فى عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة ، بدءا من محاولات الاقناع بالكلام ، وتدخل الخالات والعمات وغيرهم من الأقارب ، وانتهاء بالضغط بالتلويح بالمساعدة (فى حالة الاقتران بشخص معين) أو التلويح بحجبها فى حالة عدم الاقتران به ، أو فى حالة الاقتران بشخص معين لا ترغبه الأسرة) •

ولا شك أن نقطة التقاء هذا المثل الأعلى مع الواقع أو افتراقه عنه قضية أخرى تماما ، وتحتاج لبحث مستقل • ذلك أنه حتى لو تصور الابن أنه قد اختار شريكه حياته المقبله بكامل حريته واقتناعه ، فمن المؤكد أنه قد خضع لعملية توجية مستترة أو غير واعيه •• ذلك أنه جزء من موقف انسانى معين يخضع لحتمياته ، ولن يتاح له سوى المتاح لصاحب هذا الموقف ، ويتعذر عليه أن ينال المستحيل بالنسبة لصاحب هذا الموقف • فحتمية موقفه الاجتماعى العام تتدخل فى تقييد حريته تلك • وأبرز تلك الحتميات الحتمية الاقليمية العامة لمنطقة معينة ذات تراث اجتماعى مشترك هو الذى يشكل مفهومه عن الجمال وعن الصواب وعن الخطأ •• الخ • كما تعد الحتميـــة الطبقية من أبرز وأهم القيود التى تفرضـــها نفســـها على الاختيار « الحر » للفرد • ويمكن أن يزداد الموقف تعقيدا لو أضفنا الى تلك الحتميات امكانيات تلاقي العواطف بين الشخصين ، فهو ليس حرا تماما فى أن يقرر الاقتران بفلانه ، لأن انجاز عقد الزواج فى النهاية مرهون بقبول فلانه لهذا العرض (هذا اذا استبعدنا تأثير كل المعوقات الأخرى) • ورغم كل تلك التحفظات والصعاب فاننا نستطيع القول أن هذا المفهوم عن الزواج الحديث يمثل مثلا أعلى يتسع انتشاره يوما بين يوم ؟

بعض النتائج المترتبه على ذلك

لقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والأسرة والزواج . وكان هذا التغير حاسما بعيد المدى فى بعض الأحيان ، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى . كأن يقترن هذا التغير بثورة تعليمية واسعة لنطاق ، أو حركة ازدهار اقتصادى قوى أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة ، أو تغير جذرى فى النظام السياسى ... الخ . ولابد عند تحليل الموقف فى مجتمع معين فى فترة بعينها أن نأخذ كل تلك المتغيرات فى الاعتبار .

والملاحظة الجديرة بالاعتبار فى هذا الصدد أن أفكار الناس عن الحب والزواج أسرع تغيرا بكثير من نظام الأسرة نفسه (على الأقل لأن الأول يمس فردا واحدا،ولكن الثانى يمس أسرة فلابد من مراعاة مصالح كل أفرادها والتوفيق بينها) . فعلى حين نجد أن تلك الآراء المتصلة بالحب والزواج تتخذ فى تغيرها شكل الموضات ، نجد أن الأسرة أبطأ تغيرا من ذلك بكثير (١٣) ومن الممكن أن نرتب على ذلك القول بأن الحب والزواج والأسرة

تتغير على نحو مستقل عن بعضها البعض الى حد كبير ، أى أن لكل منها دوافع ، ومداه ونتائجه فى التغير . وقد رأينا كيف أن تدخل الأبعاد الايديولوجية (الفكرية بالمعنى الواسع) فى النظر الى الزواج كانت أكثر

---

(١٣) يمكن أن نعود بذاكرتنا الى قبل عشرين عاما فى مصر حيث سادت موضة الزواج من زملاء الدراسة أو العمل أو من المتقاربين فى السن عموما . فقد كانت البلاد تواجه فى ذلك الوقت البدايات الأولى للدفعات الكبيرة العدد من الجماعات اللائى وجدن من الملائم أن يبحثن لأنفسهم عن شريك المستقبل ، وذلك رغبة منهن فى تجنب أسلوب الأسرة فى تزويجهن بالشكل التقليدى الذى كان سائدا حتى ذلك الوقت . دعم هذا الشعور لديهن احساسهن بالاستقلال الاقتصادى واسطاعتهن تحقيق(أن لم نقل فرض) هذا الأسلوب على الأسرة . وقد رافقت تلك الاتجاهات الجديدة موجة من الأعمال الأدبية والفنية (أغانى وأفلام .. الخ) التى غذت هذه المشاعر وحسنتها فى أعين الشباب . =

وضوحا فى هذا الميدان مما سواه • وكيف أنها لم تنفذ بنفس السهوله الى تصور الناس عن الأسرة ح لأن الثبات النسبى لنظام الأسـرة كفيل بخلق العديد من العقبات فى وجهها •

والحقيقة أننا يجب أن نتناول كلا البعدين بشكل مستقل أحدهما عن الآخر ، لنكون قادرين على ادراك ظـروف تغير كل منهما • ذلك أن بعض الأشكال المستقرة نسبيا من الأسرة يمكن أن تسمح بوجود أفكار واتجاهات مختلفة ازاء الزواج • من هذا مثلا : امكانية فسـخ أو عدم فسـخ الرابطة الزوجية ومبررات وظروف ذلك ، السماح باقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو حظر ذلك كليا أو جزئيا •••• الخ •

= وظلت تلك الاتجاهات نحو الحب والزواج هى الطاغية على القطاع الأكبر من الشباب ، بل انها أصبحت اليوم الأسلوب البديهى لاتمام الزيجة العادية • ولكنا نلمح منذ عشر سنوات البدايات الأولى لظهور موجة جديدة من موجات الموضة • فمع الارتفاع التدريجى لنفقات تأثيث بيت الزوجية ونفقات المعيشة اليومية ••• الخ • أدركت كثير من الفتيات والكثير من الشبان الذين تورطوا فى زواج الزملاء أن طـريق الأسـرة ربما كان أيسـر قد لا يـكون الأفضـل ، ولكنه بالقطـع يمكن أن يجعل المعيشـة أيسـر بكثير • وهكذا بدأ تيار تفضيل كبار السن كأزواج ، الرجال الذين وصـلوا الى مرحلة من النضج والقدرة المالية التى تتيح لهم دفع المهـر « الملائـم » وتسيير الحياة الزوجية بسهولة أكبر وهكذا • فبدأت موجة زواج الرجال « الناضجين » فى الظهور وصـاحب ذلك أحيانا ضـرورة التسـليم بدور الأسرة فى اتمـام مثل هـذه الزيجات ••• الخ • ولا نـدرى أين تسـير الاتجاهات فى المستقبل •

ولكن هذه الأمثلة السريعة تكفى لتؤكد لنا بوضوح أن أفكار الناس عن الحب والزواج تتخذ شكل الموضات السريعة التقلب • وعلينا أن نزيد قدرتنا على رصد هذه التغيرات بالتعرف على دوافعها ، والدوائر التى تبدأ بالاحساس بها والترويج لها ، وتلك التى تستجيب لها ، ثم الدوائر التى تبدأ بالتخلى عنها ، والأخرى التى تظل على الالتزام بها وهكذا • ذلك أن هذه التحـولات التى تتـم لا تحـدث فى كل قطـاعات المجتمـع بنـفس اللحظة ، ولا تلقى اسـتجابة متماثلة من كل القطـاعات • ولكنهـا تتنوع وتتفاوت ومهمتنا نحن كباحثين أن نكون قادرين على الكشف عن القواعد التى تحكم تلك المتغيرات •

الفصل الخامس

الزواج فى المجتمع المعاصر

- تعريف الزواج
- التأكيد على أهمية الزواج
- الزواج الأحادى والزواج التعددى
- الزواج والعلاقات الجنسية

تعريف الزواج

ويمكننا أن نتصور بسهولة أن الظروف التى سبقت الاشارة اليها تجعل من الصعب الاتفاق على تعريف دقيق للمقصود بالعلاقة التى تؤدى الى تكوين زيجة معترف بها ، ومن ثم تؤدى الى تكوين أسرة • وبوسعنا أن نتوصل برغم تلك الصعوبات وبرغم الاختلاف الشاسع فى وجهات النظر الى بعض المعايير التى نراها كافيــة لتعريف تلك العلاقة • وهى : **أولا** : الشرعية ، **وثانيا** : نية الاستمرار فى العلاقة الزوجية • (١)

ومن الواضح من هذين المعيارين أن الأول محدد وجامد لا يسمح بأى قدر من الاجتهاد أو الاختلاف • فشروط الشرعية موضــوعة بدقة ـ ســواء كانت مستلهمة من تشريع سماوى أو كانت من تحديد القانون الوضــعى • وبتطبيقها على الموقف يتحدد على الفور شرعية العلاقة أو عدم شرعيتها • فهذا المعيار يعد معيارا سلبيا ، أى أنه موضــوع أصــلا لاســتبعاد حالات الزواج اللاشــرعية • فهو ليس ايجابيا بمعنى أنه لا يحدد الدوافــع التى تدفع رجلا معينا وامرأة معينة الى الاقتران ببعضهما • وانما يتطلب تطبيقة وجود مشروع زواج شبه مكتمل ، وتطبق عليه قواعــد الشــرعية لاجازته من عدمه •

---

(١) يتكون عقد الزواج الصــحيح من وجهة النظر الاســلامية مما يسمى فى لغة القانونيين والفقهاء : الايجاب والقبول • والايجاب ما يصدر من أحد العاقدين أولا ، والقبول ما يصــدر من الآخر ثانيــا • ولابد أن يكون الايجاب والقبول فى حضور شاهدين من الرجال أو رجل وامرأتين ، ولا ينعقد الزواج بشهادة النســاء وحدهن • وبوجــود الايجاب والقبول فى حضرة شاهدين يكون عقد الزواج شرعيا صحيحا من كل الوجوه • كذلك لا يصح عقد الزواج الا اذا كانت الزوجة يحل للرجل أن يتزوجها ، ويحل لها أن تتزوجه • انظر مزيدا من التفاصيل عند محمــد أبو زهــرة ، **تنظيم الاسلام للمجتمع** ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ وما بعدها •

وهنا يبرز عنصر الاستمرار فى الزواج باعتباره أهم أركان العلاقة الزوجية (بعد ثبوت شرعيتها) • وتبدأ العلاقة المستمرة باشهار هذا الزواج (سواء كان هذا الاشهار رسميا أو غير رسمى) • ومقتضى عملية الاشهار أن تشهد البيئة الاجتماعية لهذين الزوجين بأنهما قد أصبحا كذلك، سواء كانت تلك البيئة الاجتماعية جماعة قرابية ، أو عشيرة ، أو قبيلة ، أو جماعة جوار ، أو مجتمعا محليا ، أو حتى المجتمع الكبير • وقد حدثت تغيرات عديدة (فى أسلوب اشهار الزواج نتيجة تغير البناء الاجتماعى للمجتمعات الحديثة • فأصبح عقد الزواج فى بعض الأحيان بديلا عن الاشهار (كما يحدث أحيانا فى زواج الأرامل أو المطلقات •• الخ • حيث قد يستنكف أحد طرفى العلاقة الزوجية أو كليهما عملية الاشهار • ومع ذلك فلابد من انتشار الخبر حتى ولو على أضيق نطاق اجتماعى متاح • كما تعد حفلات الزواج وشعائرها العديدة من مظاهر هذا الاشهار ، التى توجد عنها دراسات كثيرة من شتى البيئات الثقافية •

ولكن الذى يهمنا هنا أن نؤكد أن فكرة عقد الزواج ليست فى ذاتها بديلا عن الاشهار ولكنها تطوير له ، وأن فكرة حفلات الزواج ليست هى نفسها عملية الاشهار الوحيدة ، ولكنها وسيلة واحدة من بين وسائل عديدة تلجأ اليها المجتمعات لتحقيق هذا الشرط لصحة العلاقة الزوجية • ومن هنا علينا أن نميز الجوهر من العرض ، والأصل من الفرع •• وتلك كلها أمور على جانب كبير من الأهمية عند التصدى لتحليل أى شأن من شئون الأسرة ~~فى المجتمع المعاصر •~~ ويلاحظ القارىء أننا نركز اهتمامنا الأول على مثل هذه النقاط الدقيقة مسايرة لأحدث الاتجاهات العالمية فى دراسة الأسرة من ناحية ، ودفعا لدراسات هذا الموضوع فى مجتمعاتنا العربية من ناحية أخرى •

وبناء على ما سبق نستطيع أن نقرر أن « الزواج السرى » لا يعد زواجا صحيحا بالمفهوم الذى حددناه هنا للزواج ، حتى ولو كان مستوفيا للشروط الأول • كما أن « الزواج المدنى » (فى البلاد الكاثوليكية) لا يعد

هو الآخر زواجا صحيحا ـ من الوجهة الاجتماعية ـ برغم أنه مستوف لكافة الشروط الرسمية للزواج الصحيح .

على أنه يجب مراعاة أن تعريف الزواج باشتراط نية الاستمرار عند عقد الزواج لا يعنى استبعاد احتمال انهاء العلاقة الزوجية (فى حالة عدم التوفيق مثلا) . فامكانية انهاء هذه العلاقة قائمة ولكن النية ليست « مبيته » على ذلك عند الدخول فى الزواج ، وانما هى من باب الاحتمالات التى تلوح فى الأفق اذا تعذر الاستمرار فى هذه العلاقة . ومن الأمور التى تثير السخط والاستنكار أن يجهر طرفا العلاقة الزوجية عند بدء هذه العلاقة بنيتهما عدم الاستمرار منها .

ولايستطيع أحد أن يحدد سلفا الى أى حين سوف تستمر علاقة زوجية معينة ، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعلاقة الانسانية التى لا يمكن اخضاعها لهذه الحسابات الدقيقة . ولذلك ينوى الزوجان ـ وكذلك يتوقع المحيطون بهما ـ أن تستمر علاقتهما الزوجية حتى الموت (وذلك ما تفترضه أيضا قوانين الأسرة فى الاتحاد السوفيتى) . حتى ولا يتعارض مع هذا أن كل انسان يعرف أن الشكل السائد للزواج فى المجتمع الانسانى المعاصر هو الزواج الواحدى النسبى (وليس المطلق) ، كما سنعرف تفصيلا فيما بعد . ومع ذلك فالقاعدة العامة أن تستمر العلاقة الزوجية حتى نهاية عمر الزوجين أو أحدهما .

وينصب التعريف الذى قدمناه للزواج على طرفى العلاقة الزوجية وعلى علاقتهما ببعضهما أساسا . ولكن تعريفنا هذا لا يتجاهل أو يستبعد اشتراك الزوجين فى تربية الأطفال الذين جاءوا ثمرة هذه العلاقة . ويعد انجاب هؤلاء الأطفال وتربيتهم من عوامل اشهار هذه العلاقة أمام البيئة المحيطة ، ولكنه عامل ثانوى بالقياس الى عملية الاشهار الأساسية والرئيسية لحظة بدء هذه العلاقة . وهو ثانوى من ناحية أخرى من حيث

أن هناك جهات أو أقارب آخرين يمكن أن يضطلعوا بعبء تربيــة هـؤلاء الأطفال (كالجماعات القريبة بمختلف انواعها) ٠

وهكذا تظل « العاطفة الزوجيـة » هى العامـل الحاسـم والـركن الأساسي فى تعريف الزواج بالمفهـوم الذى عرضناه هنا ٠ وقد أدخل هذا المصطلح العالم الايطالى نابوليتانو **Napolitano** فى دراسته لقانون الزواج الروسى الجديد ، ولتعريفات العلماء الروس للزواج ٠ (٢)ونعتقد أن هذا التعريف يتصف بخاصية هامة بعيدة الدلالة وهى قدرته على استيعاب أكثر مفاهيم الزواج جدة وثورية ٠ وتلك فى تصورى من الشروط الأساسية لأى تعريف جامع لا يفرط مع ذلك شرط الدقة ٠

التاكيد على اهمية الزواج

يلاحظ بعض الكتاب أن ذلك التأكيد غير العادى لأهمية دور الزواج فى عملية تكوين الأسرة (بل واتخاذ هذا التأكيد طابعا أيديولوجيا فى أحيان كثيرة) ليس ظاهرة انسانية عامة عبر الزمان والمكان ٠ ولكن الاحتمـال الاقرب فى رأى أولئك الكتاب أن هذا الاهتمام قد نما وتطور فى ظل ظروف معينة وتحت تأثير عوامل محددة يمكن أن نضع أيدينا عليها ٠ ذلك أننـا نجد مثلا أن أبسط الثقافات الانسانية وأكثرها تخلفا كمجتمعات الصيادين ومجتمعات الالتقاط تعرف نظام الأسرة النووية فعلا ، الا أننا نجد فى نفس الوقت أن نظام الزواج عندهم لم يتطـور بعد بشـكل واضح ، بل انه قد

---

(٢) انظر دراسته الشهيرة عن **الأسرة السوفيتية** (باللغة الايطالية) والتى سبقت الاشارة اليها ٠ وهناك عروض وملخصات وافية لها فى عديد من الكتب والمجلات ، نذكر منها كتاب رانيه كونيج **دراسات فى الاجتماع العائلى** ، ودارسـة رودلف شـلزنجر عن **الاتجاهـات المتغيرة فى روســيا السـوفيتية** ٠ **لندن** ، ١٩٤٩ ٠٠ ودراسـة جـورج جيونز عن **القـانون السوفيتى والمجتمع السوفيتى** ، لاهاى ، ١٩٥٤ ٠٠ الخ ٠

يتصعب على الملاحظ أن يتعرف على ملامحه الدقيقة فى بعض الأحيان • ولكن الظاهرة الأكثر غرابة حقا أن بعض تلك الشعوب المعاصرة ذات الثقافة البسيطة كشعب الأوجيبوا Ojibwa فى اونتاريو وشعب البابا جو Papago فى أريزونا لا تعرف سوى نوع « غير رسمى من الزواج » ، أى أن العلاقة الزوجية تبدأ بين طرفيها دون التزام شكليات وطقوس معينة ينبغى تكرارها والالتزام بها كشرط لصحة هذه العلاقة الزوجية • والنتيجة الطبيعية لهذا أن الطلاق عندهم من النوع غير الرسمى ؛ الذى ينطبق عليه نفس الايضاح السابق • (٣)

والحقيقة أن نظام الزواج لايبدأ فى التبلور واتخاذ شكل محدد وواضح الا فى المستويات الاقتصادية والثقافية الأرقي ، ومع ازدياد عمليات تبارك الهدايا بين الجماعتين القرابيتين للزوج والزوجة • ولم تكن تلك الهدايا فى البداية مهرا (أو ثمنا للعروس ، كما يقول البعض) ، و لكنها كانت فى حقيقتها تعبيرا رمزيا عن تأسيس علاقات الارتباط و الائتلاف بين هاتين الجماعتين • (٤) •

وانطلاقا من هذه العملية الأولي ، وأعني عملية تبادل الهدايا بين الجماعتين القرابتين للزوج والزوجة ، ظهرت وتبلورت شعائر الزواج التي اتخذت بمرور الزمن تزداد تنوعا وثراء • وبدأ نظام المهر يظهر مرة عند شعوب الحضارات القديمة : كالعرب والهندوس والصينيين واليابانيين وعند غيرهم من الشعوب المعاصرة • وقد أساء بعض الكتاب الأوربيين فهم هذه العادة ، حتى أن بعضهم سماها « ثمن العروس » أى أنهم فهموا الزواج على أنه عملية شراء للعروس • وهذا خطا تماما ، ذلك أن هناك اماء

---

(٣) انظر مؤلف ثورنفالد الأسرة والجماعات القرابية ، الذى سبقت الاشارة اليه فى أكثر من موضع مما سبق ، ص ص ٩٥ وما بعدها •

(٤) شرحت هذه الحقيقة باستفاضة كثيرة فى كتابات الانثروبولوجيين البنائيين ، أنظر مثلا ليفى ستروس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، وكذلك اشار الي هذا الراي وبرهن عليه ثورنفالد فى مؤلفه السابق ذكره •

ومخطيبات ، وغيرهن كي يشترين بالمال ، أما الزوجة فلا تشتري بالمهر ، وانما يؤدي المهر في تلك الحضارات ـ سواء القديمة منها أو المعاصرة ـ دور تحقيق مشروعية العلاقة الزوجية ، وبصفة خاصة مشروعية الأولاد الذين سوف تثمرهم هذه العلاقة الجديدة . (٥) .

ومازال هذا الدور الهام الذي يلعبه المهر قائما وتتصاعد أهميته في شتى بقاع العالم ، ولكنها تتصاعد بشكل واضح في افريقيا وآسيا بوجه خاص ، ولدى بعض قبائل الهنود الحمر الامريكية . ويعد تعديل هذا النظام وتقليمه من أهم أهداف الحركة النسائية والحركات الاصلاحية في كافة بلاد العالم الثالث ، حيث يرتبط هذا الأسلوب في الزواج بتحقيق صفقات معينة تهدف في النهاية الى تحقيق صالح الأسرتين المتصاهرتين أو احداهما علي الأقل ، حتي أن البعض سماه زواج الشراء .

ولما كان هذا النوع من الزواج يقترن في العادة بمعاملات عائلية واقتصادية وأحيانا ينطوي على اعتبارات سياسية أيضا ، لذلك كان من البديهي ألا تهتم الجماعتان القرابيتان المتصاهرتان برأى العروسين ، خاصة الفتاة . فلا يعد ترحيبها أو رفضها لشخص العريس أمرا ذا بال بالنسبة للكبار في الأسرتين .

أما « زواج الاتفاق » أو « أو زواج الرضا » فيختلف عن هذا اختلافا بعيدا ، و هو لم يتطور علي نطاق واسع الا بعد أن قطعت الاتجاهات الفردية

---

(٥) هناك دراسات مستفيضة لشرح وتحليل هذه العلاقة بين المهر وتحقيق مشروعية العلاقة الزوجية وثمارها من الأولاد . انظر على سبيل المثال :

Paul Koschaker, « Die Eheformen bei den Indogermanen », in : **Rabels Zeitschrift für ausländisches und internationales Privatrecht, No. 11, 1937.**

Rudolf Köstler, « **Raub—, Kauf— und Friedelehe bei den Germanen** », in : **Zeitschrift der Savigny — Striftung für Rechtsgeschichre, Germanistische Abteilung, 1943.**

Rene König, **Die Familie der Gegenwart, op. cit., P. 54.**

فى الحياة الاجتماعية شوطا بعيدا فى النمو والتطور ، وأصبح الفرد هو وحدة التعامل الاجتماعي منفصلا الي حد بعيد ـ عن جماعته الاجتماعيه • و أصبحت علاقة الحب بين العروسين ركنا أساسيا فى قيام هذا النوع من الزواج حتى انها أصبحت القاعدة العامة فى كثير من المجتمعات المتقدمة .

علي أنه يجب ألا يغيب عن بالنا فى الوقت نفسه أن زواج الرضا أو الاتفاق هذا كان ومازال موجودا فى تلك القطاعات الاجتماعية التي لا ترتبط فيها علاقة الزواج بمصالح اقتصادية أو مالية ، أعنى فى الطبقات الدنيا • ففي كافة المجتمعات الانسانية كان هذا الأسلوب فى الزواج هو الأسلوب السائد للاعتبارات التي أوضحناها ، وسيظل الأمر كذلك طالما أن الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية لا تلعب دورا فى قيام الأسر الجديدة (أي ليس الزواج فيها صفقة لتحقيق مصلحة مادية أو رفع المكانة الاجتماعية لأحد طرفى العلاقة الزوجية) •

ولاشك أن هذه الحقائق تهدم النظرية القديمة التى لعبت فى الماضى دورا هاما عند علماء تاريخ القانون ودارسى تاريخ الأسرة والزواج ، الخاصة بتطور الزواج • اذ ترى النظرية المذكورة (التى كان بوست **A. H. Post** من أول الداعين اليها) أن الزواج قد تطور عبر أشكال ثلاثة هي : ـ زواج الخطف ، ثـم زواج الشراء ، ثم اخيرا زواج الرضا أو الاتفاق • ويرجـع فساد تلك النظرية الي عدة اعتبارات أوجزها فيما يلي : ـ

١ ـ دلت الشواهد التاريخية الموثوق بها علي أن زواج الخطف لم يكن أبدا هو الشكل الأصلي أو الأول للزواج •

٢ ـ ثم أن زواج الخطف نفسه ليس فى حقيقته شكلا من أشكال الزواج ولعل أفضل وصف له أنه بديل لعملية الزواج التقليدية التي يجب أن تتم « بشكل اجتماعي » منتظم • ولعل صوره التي مازالت حية الي اليوم فى جزيرة صقلية توضح لنا صدق هذه الملاحظة •

٣ ـ ويبدو فضلا عن هذا زواج الخطف قد ظهر فى مراحل متأخرة من

تطور المجتمع الانسانى ،خاصة فى فترات الانتقال من شكل الى آخر من أشكال الزواج ، حيث يعد نوعا من الحل يلجأ اليه العريس الذي لايشعر بالتوافق أو بتقبل الشكل الجديد للزواج ٠ (كما نجده فى جزيرة أيضا صقلية أيضا اذ يحدث فى الغالب كرد فعل ولأسلوب للاحتجاج على الزواج المرتب الذى يخطط له الوالدان.) ٠ ويعده البعض فى هذه الحال نوعا من الحماية للعروس وتحقيقا لرغبتها الحقيقية فى الاقتراب بشخص معين ، فهو بذلك خطف مدبر من الطرفين ، ان جاز هذا التعبير ٠ (٦)

٤ ـ يضاف الى أن هذا أن التصور التطورى نفسه لا أساس له من منطق التطور الاجتماعى ، فقد أوضحنا بكل جلاء أن زواج الرضا أو الاتفاق كان موجودا وسيظل منتشرا لدي القطاعات الدنيا فى المجتمع التي لا يرتبط فيها الزواج بتحقيق أى صفقات اجتماعية أو اقتصادية ٠

الزواج الأحادى والزواج التعددى

تقودنا النقاط السابقة الي ضرورة توضيح العلاقة بين الزواج الأحادي و الزواج التعددي و القاء نظرة علي الانتشار النسبي لكل شكل منهما فى المجتمعات الانسانية القديمة و الحديثة على السواء ٠ ويمكننا أن ناخذ فكرة سريعة مبسطة عن الأشكال المختلفة للزواج بنوعيه الاحادى والتعددى عن النظر الى الشكل التالى رقم ٠ (٧)

---

(٦) أنظر تورنفالد ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٤ ـــ ١٢ حيث ناقش هذه النقطه بالتفصيل وساق عليها كثيرا من الشواهد ٠

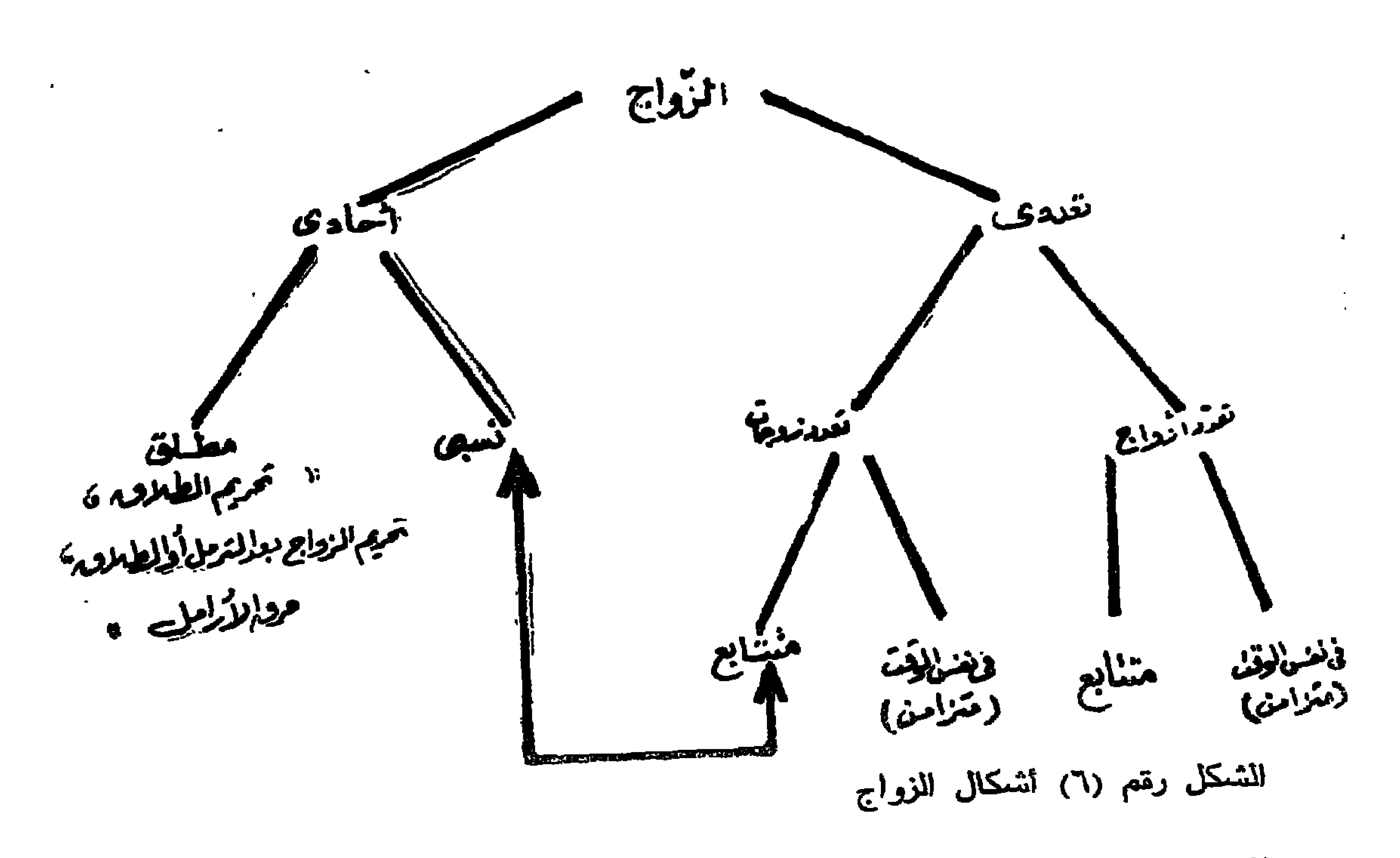
(٧) يقول جورج ميردوك فى كتابه : ان الأسرة التعددية لا يمكن بطبيعة الحال أن تظهر الا فى المجتمعات التي تتيح الزيجات التعددية ٠ فالأسرة التعددية لايمكن أن تتعايش مع نظام زواج أحادى صارم ، وهو النظام الذي وجدناه منتشرا فى ٤٣ مجتمعا من العينة التي درسناها فى مقابل ١٩٥ مجتمعا تبيح الزواج التعددى ولو بشكل محدود على الأقل » ٠ =

ويجب أن نضيف أن تعدد الأزواج فى وقت واحد ، أي أن تقترن المرأة بأكثر من زوج فى نفس الوقت ، هو أندر أشكال الزواج علي الاطلاق ، أو هو مجرد تحفة اثنواجرافية كما وصفه بعض الأنثروبولوجيين • (من الجدير بالذكر أن هذا الشكل نادر الوجود أيضا بين الحيوانات ، وليس عند الانسان فقط) •وقد عرفت بعض المجتمعات الانسانيةهذا النوع من الزواج فى الماضى،نذكر منهـا على سبيل المثال : شعب الشوكتش **Chukcnee** فى سيبيريا ، شعب النايار **Nayar** وبعض الشعـوب الأخرى التي كانت تعيش فى شبه القارة الهندية فى الماضى البعيد •

أما تعدد الأزواج المتتابع فهو شكل واسع الانتشار فى الماضي والحاضر على السواء ، ومعناه أن تتزوج المرأة بعد وفاة زوجها من أخيه أو ابن عمه (وهو ما يسمى بالزواج الليفراتى ، وقد تعرضنا له من قبل) ، أو تقترن باى رجل غيره • فالمرأة هنا لاتجمع فى حياة زوجية بين أكثر من رجل ، ولكنها تقترن بعدة أزواج الواحد بعد الآخر ، بعد أن تنهي علاقتها بالزوج السابق بسبب وفاته أو طلاقها منه •

أما تعدد الزوجات فهو أكثر أشكل الزواج انتشارا (بعد الزواج الأحادي طبعا) • حيث وجد جورج ميردوك أنه موجود فى حوالي ٨٠٪ من الثقافات المائتين والخمسين التى درسها دراسة مقارنةعلىمستوىالعالم كله • ولكنعلينا وفقا للرسم الذي عرضناه – أن نميز بين شكلين من تعدد الزوجات ، الأول المتزامن أى الاقتران باكثر من زوجة فى نفس الوقت ، والثانى هو المتتابع أي أن يلجأ الرجل الي الاقتران بزوجة أخري بعد انتهـاء علاقته الزوجية

The polygamous family can appear, of course, only in societies which permit plural marriages. It cannot coexist with strict monogamy which prevails in 43 societies of our sample as opposed to 195 which allow at least limited plural marriage», George Murdock, Social Structure, op. cit., P. 24.



الشكل رقم (٦) أشكال الزواج

المصدر : ــ رينيه كونيج ، علم الاجتماع العائلى ، فصل فى كتاب **البحث الاجتماعى الامبيريقي المعاصر** ، مرجع سابق ، ص

بزوجته السابقة سواء بسبب وفاتها أو طلاقه منها (٨) . وهناك مجتمعات تحدد عدد الزوجات اللائى يمكن للرجل أن يجمع بينهن فى وقت واحد ، (والعدد أربعة فى الاسلام كما نعلم ، وان كان الاسلام قد وضع ضوابط وقيودا كثيرا على هذا الجمع) • (٩) والنادر أن يطلق المجتمع العنان للفرد بحيث يمكنه أن يجمع ماشاء من الزوجات فى عصمته فى وقت واحد • ولا توجد مثل هذه الضوابط أو القيود فى حالة تعدد الزوجات المتتابع ، حيث يستطيع الرجل أن يقترن بزوجة جديدة بعد انتهاء علاقته بزوجته السابقة أنى شاءت له ارادته ذلك • و يعد هذا الشكل من الزواج التعددى أقربها جميعًا الى الزواج الأحادى النسبى ، على نحو ما يرى القارئ من الرسم التوضيحى الذى قدمناه سابقا • ويمكن القول بأن الزواج الأحادى النسبى هو القاعدة العامة للزواج فى المجتمعات الصناعية المعاصرة •

ورغم الانتشار الواسع لنظام تعدد الزوجات ، فان علينا ألا نبالغ فى تصور هذا الانتشار أو تحميله من الدلالات أكثر مما يحتمل • ونذكر أنفسنا هنا مرة أخرى بضرورة التمييز بين الواقع والمثل الأعلى ، بين ما يمارسه الناس فعلا وما تحاول ثقافتهم أن ترسمه لهم (١٠) . وهناك من الأسباب مايبرر الاعتقاد بان تعدد الزوجات لم يكن ولا يمكن أن يكون هو القاعدة أو هو النظام الأكثر انتشارا ، وذلك للأسباب التالية :

١ ـ حقيقة أن الدين الاسلامى يبيح لكل مسلم أن هذا هو المثال الثقافى ، أو العنصر الثقافى النظرى • أما فى الواقع الحى فاننا نجد ـ رغم

---

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند محمد أبو زهره، **تنظيم الاسلام للمجتمع** ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ وما بعدها •

(٩) ناقش هذه النقطة كلا من ويليام جود وبوتومور ، مؤيدين وجهة النظر التى عرضناها هنا • وقد ساق ويليام جود شواهد عديدة تؤيد أن نظام تعدد الزوجات مقصور على بعض الطبقات الاجتماعية أساسا ، وأنه فى طريقه الى الاختفاء كلية •

(١٠) احالة لجود ، الثورة العالمية مرجع سابق ص ص ١٠١ ـ ١٥٤ وبوتومور تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، فصل الأسرة •

يستطيعون فعلا الجمع بين أكثر من زوجة • فالبون شاسع بين المثال الثقافى والواقع الثقافى فيما يتعلق بهذا الموضوع • وهذا هو الوضع القائم فى ثقافات أخرى كثيرة •

ـ ثم إن هناك حدودا منطقية تفرض نفسها بحيث لا تسمح بانتشار نظام تعدد الزوجات • ولنتأمل هذه النقطة جيدا فاذا بالغ أفراد المجتمع فى الاستفادة من رخصة تعدد الزوجات، أو نسبة هؤلاء زادت عن المعقول بشكل خطير فماذا تكون النتيجة ؟ لاشك أن النتيجة التلقائية لذلك (خاصة ونحن نعلم أن عدد الزكور والاناث متواز على مستوى البشرية وفى كل العصور فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية النادرة) هى أن عددا كبيرا من أفراد المجتمع سوف يعجزون عن العثور على زوجة لهم ، مما يفتح الباب لظهور العديد من المشكلات والتوترات الاجتماعية • ولما كان الدافع الجنسى يمثل حاجة انسانية ملحة فلابد وأن تتفاقم تلك المشكلات والتوترات الاجتماعية ، وتقودنا الى بعض النتائج الخطيرة كخطف النساء مثلا كوسيلة للحصول على المرأة ، مع مايربط بذلك من اضطراب خطير فى نظم الزواج والأسرة •• الخ •

٣ ـ هناك كثير من الشواهد التى تؤكد وجود ارتباط بين المبالغة فى تعدد الزوجات وبين السلطة • حيث كان هذا النظام ـ خاصة فى صوره المبالغ فيها ـ احدى رموز السلطة • بل أن بعض الزعماء والحكام الافريقيين القدامى كانوا يرتبون لأنفسهم حقوقا زواجية على نساء القبيلة • ولم تكن مشكلة زعماء القبائل هى فرض هذا النظام أو استمراره ، بل كانت مشكلته هى أن يرضى بعض النسوة اللائى يشعرن بالغبن نتيجة عدم اتصاله بهن ، أو انقطاعه عنهن فترة طويلة نسبيا • ولكننا يجب أن نراعى أن هذا الارتباط بين التعدد والسلطة لم يكن مقتصرا على افريقيا ، بل كان موجودا فى كل بلاد العالم القديم ، فلدينا شواهد عن وجوده فى آسيا وفى أوربا • ومن الرواسب الثقافية الأوربية لهذا النظام « حق الليلة الأولى » الذى كان ميزة للسيد على رعاياه طوال العصر الاقطاعى الذى استغرق فترة طويلة من التاريخ الأوربى (١١)

(١١) انظر مزيدا من التفاصيل عند رينيه كونيج ، المرجع السابق ، ص ص ٥٨ ومابعدها ، وكذلك ص ١٥٤ والمراجع الواردة هناك •

لذلك اهتم كثير من دراسي الأسرة بجمع الشواهد الدالة على أن نظام تعدد الزوجات فى طريقه الى الاختفاء كلية ، والقاعدة العامة أن يحدث هذا الاختفاء بشكل تلقائى كرد فعل لبعض التغيرات الاجتماعية فى مجالات الحياة الأخرى . فتغير أسلوب الحياة الاقتصادية ، كالبعد عن الزراعة التقليدية (مع ما يستتبع ذلك من عدم الحاجة الى الأيدى العاملة الكثيرة) ، وانتشار التعليم ، وتغيير وضع المرأة .. الخ كل ذلك الظروف والمتغيرات تؤدي بشكل تلقائى الى العزوف عن الجمع بين أكثر من زوجة فى نفس الوقت . (لاننسى الأعباء الباهظة التى أصبح الزواج يلقيها على العريس كالمهر والهدايا والعثور على المسكن المناسب ...الخ) . وهذا هو الوضع الذى نراه يحدث بالفعل فى أغلب بلاد العالم التى يبيح فيها المثال الثقافى تعدد الزوجات . وهذا أمر اثباته بسيط من واقع الاحصائيات العامة فى كل بلد ، وهو ما حدث ويحدث بالفعل فى مصر .

غير أن هناك حالات أخرى لاتترك فيها الحكومة الأمر للتطور التلقائى وانما تتدخل عن طريق وضع الضوابط والقيود التى تعمل على سرعة اختفاء نظام تعدد الزوجات . وتكون هذه الضوابط والقيود موجهة بالطبع الى الرجل لتقييد حريته فى الجمع بين أكثر من زوجة . كما نعلم أن بعض الدول ــ مثل تركيا ــ التى يبيح فيها الدين هذا النظام ، قد حرمته قانونا . ومن الشروط (المقيدة) التى وضعتها بعض الدول ما ينص عليه القانون فى سوريا من ضرورة أن يثبت الرجل قدرته المالية على اعـــــالة زوجيتن . وذلك كشرط ضرورى قبل أن يسمح بالجمع بين زوجتين أو أكثر . أما فى تركيا ــ حيث حرم القانون المدنى تعدد الزوجات كلية ــ فنجد أن الفلاح فى الأناضول لكى يتحايل على هذا القانون يطلق زوجته التى فى عصمته قبل أن يتزوج من أخرى ، ولكنــه لاينفصل عنها وانما يحتفظ بها فى بيته عضو فى أسرته هى وأولادها . واضح من ذلك أن دافعه الى هذا اعتبارات اقتصادية بحته . فهو يتجه الى هذا السبيل لحاجته الى أيدى عاملة رخيصة ، فوجود امرأتين فى البيت (بالاضافة الى أولادهما) يعنى قوة عمل كبيرة رخيصة التكاليف . ولذلك فان الأجدى لمواجهة ظاهرة كهذه هو تغيير الأساس الاقتصادى المسئول عن وجودها وانتشارها

واستمرار ، ثم يأتى التشريع بعد ذلك لاقرار الأمر الواقع ومقـــاومة أى انحرافات أو عبث فردى • أما أن تسير الأمور سيرة عكسية ، فنبدأ باصدار القانون ، فى الوقت الذى لم تتوافر فيه الشروط الاقتصادية والاجتماعية المواتية ، فان هذا القانون لن يلقى سوى التجاهل من افراد المجتمع ، كما رأينا فى حالة هذا الفلاح الاناضولى • ومن المؤكد أن انتشار التعليم وتغير وضع المرأة كفيل بالاسراع فى تحقيق هذا التطور المنشود ، فلن تقبل فتـــاة متعلمة أو أحسن تنشئتها أن يطلقها زوجها ويحتفظ بها فى بيته تشاركه حياته كأن شيئا لم يحدث • ان مثل هذا الوضع يعنى دون شك أن هذه المرأة لاتشعر لنفسها كيانا أو كرامة ، وذلك بسبب وضـــعها الاجتمـاعى المتدنى •

أما بالنسبة لنظام الزواج الأحادى فعلينا أن ننظر اليه أيضا نظرة واقعية متعمقة • فالزواج الأحادى بالشكل الذى نعرفه فى مجتمعنا ومجتمعات البلاد الصناعية المتقدمة ليس نظاما أحديا مطلقا • هذا مع العلم بأنه قدتحول الى مثل أعلى ثقافى • ولكن كونه مثلا ثقافيا أعلى لايعنى كما كررنا أنه ينفذ فى الواقع الحى بدقة • ذلك أن الالتزام الصارم الدقيق بهذا المبدأ يعنى أن تواجه الأرملة نفس مصير زوجها ، كما يحدث فى نظام « الساتى » **Sati** عند الهندوس حيث كانوا يحرقون الأرملة مع زوجها • ولكن الذى يحدث بالفعل اليوم فى مجتمعاتنا وفى كافة البلاد الصناعية هو نوع من الزواج الأحادى النسبى ، أو هو تعدد الزوجات متتابع • ويمكن القول دون مبالغة أن هذا النظام (الأحادى النسبى) هو الذى يسيطر تدريجيا فى كل بلاد العالم الثالث على اختلاف نظمها الزوجية والاسرية ، فلن يطول الوقت حتى يصبح الزواج الأحـــادى النسبى هو النظام المسيطر للزواج •

الزواج والعلاقات الجنسية :

لقد وردت فى الفقرات السابقة من حديثنا السابق بعض الاشارات التى توحى بضرورة **الفصل النظرى** بين العلاقات الجنسية والزواج ونسوق فيما

بلى بعض الاعتبارات القوية التى تؤيد هـذا الفصـل • (١١) ذلك أننالو تصورنا أن الأسرة الانسانية تقوم لمجرد تحقيق الجنس المشروع بين الرجل والمرأة طرفى العلاقة الزوجية ، فاننا بذلك قد نقع فى أخطاء جسمية فى تفسير طبيعة كل من الزواج والأسرة •

حقيقة أن الوظيفة الجنسية تأتى على رأس وظائف الأسرة النووية ، ولكن لايمكن أبدا أن نتصور أن تلك الوظيفة يمكن أن تكون هى الوظيفة الوحيدة للأسرة • وحتى لو تصورنا ـ خطأ ـ أنها الوظيفة الوحيدة للأسرة النووية ، فانها لا يمكن أن تفسر ظهور واستمرار الأشكال الأخرى من الأسرة.

---

(١١) هناك وجهات نظر أخرى تبرر هذا الفصل بين العلاقات الجنسية والزواج ، ولكننا لم نضعها فى اعتبارنا • من ذلك الرأى القائل بأن العلاقات الجنسية يمكن أن توجد خارج الزواج ، أى قبله ، أو أثناءه ، بعد انتهاء العلاقة الزوجية ، وأن تلك العلاقات يمكن أن تتخذ صورا واشكلا شتى • ويسوق أصحاب هـذا الرأى حججا كثيرة للتدليل على صحة رأيهم ، ربما كان أبرزها وجود محرمات جنسية sexual Tabus فى كل الثقافات، أعنى قواعد تحريم لعلاقات جنسية معينة • والرأى دائما أن وجود تلك المحرمات بهذا الشكل الواسع الانتشار فى الماضى والحـاضر يدل ـ من بين مايدل عليه ـ على أن المخالفات كانت واسعة الانتشار أيضا ، أو أن تلك المخالفـات يمـكن أن تنشد وتستفحل لو لم تـكن هنـاك تلك الضوابط • ولنا تحفظات على هذا الرأى ليس هذا هو مجال الخوض فيه ، ونكتفى هنا بايراد حجج أخرى أقوى تؤيد وجهة النظر الداعية الى الفصل النظرى بين الزواج والعلاقات الجنسية • انظر حول هذا الموضوع :

— N.W. Thomas, **Kinship Organization and Group Marriage in Australia**, London, 1906.

— Malinowski, Bronislaw, **The Family among the Australian Aborigenes**, London, 1913.

— ———, **The Sexual Life of Savages in Northwestern Melanesia**, London, 1926.

— Thurn wald, **Wesen,Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandschaft und Bünden**, op. cit., PP. 120-132.

— Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», dans: G. Davy, **Sociologues d'hier et d'aujourd'hui**, 2m eédition, Paris, 1950.

اذ أن هناك بالقطع اعتبارات اجتماعية وثقافية هي الأساس في ظهور واستمرار تلك الأشكال الأخرى من الأسرة الممتدة مثلا ٠

ولو افترضنا أن الوظيفة الجنسية هي الوظيفة الوحيدة للأسرة ، فاننا بذلك نخفض الأسرة الى مستوى يجعلها مجرد مؤسسة شبه بيولوجية كل وظيفتها انجاب الأطفال ٠ وهذا فوق خطئه ، فانه ينفى عن الأسرة الصفة الأولى والاساسية فيها ، وأعنى كونها مؤسسة اجتماعية ثقافية من مؤسسات المجتمع ٠ ولذلك نرى أن وظيفتها الأولى والأساسية هي تنشئة أجيال جديدة من البشر عن طريق تكوين شخصياتهم الاجتماعية في ضوء التراث الاجتماعي السائد في ذلك المجتمع ٠

ثم أن النتيجة المنطقية لهذا الرأى الخاطيء أن الأسرة سوف تنهار اذا توقفت أو فشلت لسبب أو لآخر العلاقات الجنسية بين الزوجين ، ولاشك أن الشواهد الواقعية العديدة تكذب ذلك ٠ فالعلاقة بين الزوجين في اطار الأسرة قائمة ومستمرة في حالات فشل أو توقف العلاقات الجنسية بينهما (ان كان بديهي أيضا أن نجاح هذه العلاقات هو تدعيم ولاشك لعلاقاتهما داخل الأسرة ٠ ولكن يجب النظر اليها كعامل مساعد على هذا الترابط وليس العامل الوحيد فيه) ٠

لذلك نقول لو صدقنا ذلك الفهم للأسرة كمجال للعلاقات الجنسية فقط فاننا يمكن أن ننتهي ــ بدافع المغالاة ــ الي رأى نرتبه على ذلك الفهم الخاطيء ، وهو ان الأسرة يمكن أن تستبدل ببعض المؤسسات الاجتماعية (العامة) التي تحل محلها في تربية الأطفال و تنشئتهم ٠ فلو اقتصرت وظيفه الأسرة على الانجاب فقط ، فمن الممكن أن تضطلع دور الحضانة الحكومية بوظائف التربية التنشئة الاجتماعية ٠ ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يحدث في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل ٠٠ لماذا اذن ؟ لأن وظيفه الأسرة ليست هي الانجاب فقط ، وانما أساس تلك الوظيفة هي تحقيق « الميلاد الثاني » ــ كما يقول البعض ــ للطفل ، أي ظهوره كشخصية اجتماعية ثقافية هي نتاج

اوك ثقافى اجتماعى معين • (٤٢) لا ينفى هذا الرأى ولا ينكر أن هناك بعض الحالات الواقعية التى يمكن أن يضطلع فيها بتربية الطفل إشخاص غيرهم والديه الدمويين • كأن تتولى مهمة تربية الطفل — على سبيل المثال — منظمات طبقات العمر التى بلغت درجة بعيدة من التطور فى بعض المجتمعات ؛ فيتولى تربية الطفل كل رجال ونساء القبيلة من الجيل الأكبر منـه ، والذين يخاطبهم جميعا بلقبى « أبى » « وأمى » • وهذا النوع من القرابة هو مايعرف باسم القرابة التصنيفية،وقد لعب دورا فائق الاهمية فى حياة بعض المجتمعات البدائية فى الماضى ، فكان يجعل من القبيلة « أسرة جمعية » ، أو كيان واحدا مؤتلفا ان جاز التعبير •

على أن هذا لا يعنى اطلاقا ان المؤسسات شـبه الأسرية لا وجـود لها على الاطلاق • بل أن وجود مثل هذه المؤسسات يعد عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الأسرية فى كثير من بلاد العالم • ففى مثل هذه البلاد تحرص الدولة أو المؤسسات العامة على انشاء المؤسسات شبه الأسرية لكى تتولى رعـايـة وتنشئة الأطفال الذين تفرض عليهم الظروف — لاى سبب من الأسباب — أن يعيشوا بدون والديهم أو بعيدا عنهم •

ومن أمثلة تلك المؤسسات فى العصـر الحاضر دور الحضـانة وتربية الطفل التى يكثر انشاؤها يوما بعد آخر مـع ازدياد عدد النساء العاملات ، خاصة النماذج التى نعرفها عن الدول الاشتراكية • كما نذكر من بين أمثلة مؤسسات تربية الأطفال فى الكيبوتزات الاسرائيلية •

ويبذل المسئولون عن تخطيط وادارة مثل هذه المؤسسات أقصى جهدهم

---

(٤٢) لقد صك رينيه كونيج مصطلح « الميلاد الثانى » هذا ، أو Die zweite Geburt • (وقد تردد فى بعض المؤلفات نقلا عن كونيج The Second Birth انظر مؤلفه **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٩ • وانظر كذلك :
Dieter Claesens, Familie und Wert system, 2, Auflage, Ber-
1967, PP. 62 - 99.

فلكى تتخذ تلك المؤسسات طابع الحياة المنزلية وسمات الحياة الأسرية • ولكنا نجد مع ذلك ـ وللأسف ـ أن الحقيقة المؤكدة التى أثبتتها كل البحوث أن أطفال المؤسسات ودور التربية (خاصة الصغار منهم) ينمون على نحو أسوأ من الأطفال العاديين الذين ينشأون فى أسرهم • وتصدق تلك الحقيقة العامة حتى ولو كانت ظروف هؤلاء الأطفال من النواحى الصحية ، والطبية ، والغذائية ، والتربية •••• الخ أفضل من ظروف أطفال الأسر العادية فى بقية المجتمع الخارجى • ومن الطريف والهام فى نفس الوقت أن نلاحظ أنه من الممكن قياس هذا العجز أو هذا القصور التربوى من جانب دور تربية الأطفال والحضانات • حيث يتجلى ذلك فى كثير من المظاهر المادية الملموسة! فأطفال الحضانات ينمون بمعدل أبطأ ، وتكون زيادتهم من حيث الاصابة بأمراض الأطفال والأمراض المعدية •••• الخ • (١٣)

ومن هنا يمكن أن نخلص الى أن تلك المؤسسات شبه العائلية أو البديلة تمثل ضرورة حيوية من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ، ولكنها لا تستطيع اطلاقا أن تحل محل الأسرة فى المدى الطويل • وهى عاجزة بالذات

---

(١٣) نوقشت تلك المشكلات على نطاق واسع من خلال ما أثاره رينيه شبيتز ، انظر مقاله فى كتاب

Rose Coser, (ed.), The Family. Its. Structure and Function, New York, 1964, : «Hospitalism».

انظر كذلك المؤلف التالى :

W. Brezinka, Frühe Mutter — Kind — Trennung, Die Sammlung 14 (1959), PP. 88 - 101.

كذلك أظهرت البحوث أن صغار بعض الرئيسات (الحيوانات العليا) ينمون نموا سيئا اذا انفصلوا بعيدا عن الأم ، انظر حول هذا الموضوع :

H.K. Harlow, Social Deprivation of Monkeys, in, W. Goode, (ed.), Readings on the Family and Society, Englewood Cliffs, N.J., 1964.

وانظر كذلك :

P.H. Mussen, J.J. Conger and J. Kagan, Child Development and Personality, 2nd edition, New York, 1963, PP. 162-171.

عن أن تحل محل الأسرة فى المراحل الأولى من التنشئه الاجتماعية عند صغار الأطفال • ولذلك حرص المسئولون فى الكيبوتزات الاسرائيلية على الحفاظ على اتصال العلاقة بين‌طفل المؤسسة وبين والديه طوال فترة اقامته داخلها، لكى لا يصاب بهذا الحرمان النفسى ، وتتحقق له بعض امتيازات المعيشة فى الأسرة •

ولكن العامل الحاسم فى كل حالة هو مدى الواجبات والمسئوليات التى تسندها كل ثقافة أو يسندها كل مجتمع الى الجماعة أو الهيئة المسئولة عن تنشئة الأطفال وتربيتهم • ولا شك أن المجتمعات تنطوى على قدر كبير من التنوع فى تحديدها لهذه الواجبات والمسئوليات ، ولكنها منوطة فى جميع الأحوال بالاطار العائلى أو شبه العائلى •

ولذلك اتجهت طائفة كبيرة من الدراسات الحديثة الى بحث مناخ الحياة الأسرية من خلال دراسة « الشخص القائم على رعاية الطفل » أى من خلال دراسة « ولى الأمر » الفعلى • وقد اتضح من الدراسات الأولى وجود قدر هائل من التنوع فى طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الواجبات التى يضطلعون بها • وقد ظهرت تلك المشكلة فى دراسات علم النفس الاجتماعى للأسرة فى الأيام الأخيرة تحت اسم « التجمعات الأسرية »

(1). Family constellations

ويؤكد لنا ذلك الوضع مرة أخرى أن المجتمعات الصناعية المعاصرة المتقدمة قد ابتكرت طائفة عريضة من التعريفات لظاهرة « الأسرة النووية »، وذلك من حيث عدد الأشخاص الذين يحتمل أن يضمهم هذا النمط من الأسرة • كما يتضح هذا الوضع أيضا فى مفهوم « الأسرة الممتدة المعدلة » الذى سيرد الكلام عنا تفصيلا فيما بعد •

---

(١٤) انظر حول هذا الموضوع المرجعين الآخرين :

- Martin Koschore, Formen des Zusammenlebens in Deutschland, in : **Kölner Zeitschrift für** Soziologie und Sozialsychologie, 24, 1973, PP. 531 - 563.
- Walter Toman, **Familienkonstellation,** 2, Aufalge, München, 1974.

الفصل السادس

الأسرة الحديثة

- دورة حياة الأسرة
- مراحل دورة حياة الأسرة
- تراجع سلطة الوالدين
- امتيازات الأطفال
- سيطرة الطابع الذاتى على العلاقات داخل الأسرة
- العلاقة بين الزوجين

دورة حياة الأسرة

بصرف النظر عن العدد الضئيل من الأسر الممتدة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة يمكن القول بأن الأسرة الحديثة تقتصر فى العادة على الزوجين وأبنائهما القصر غير المتزوجين • وهذا هو تعريف الأسرة النووية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولو أن تعريفنا هذا للأسرة النووية لا ينبغى احتمال أن تضم تلك الأسرة أشخاصا آخرين عدا هؤلاء ، وذلك حسب ما تقتضيه بعض الظروف المعينة أحيانا ، والتى قد تتضح من مناقشاتنا فيما بعد •

ولا شك أن سيطرة الطابع الفردى العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية فى دورة حياة الأسرة النووية التى نتحدث عنها • وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ فى الاعتبار انخفاض سن الزواج فى أيامنا هذه ولنأخذ فى اعتبرنا — على سبيل المثال — متوسط سن الزواج فى الولايات المتحدة اليوم ، وهو ٢٣ سنة بالنسبة ، و٢٠ سنة بالنسبة للفتاة ، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين الزوجين سوف يتزوجان فى نفس العمر تقريبا • معنى هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر ٢٥ سنة على الأكثر • (٢)

---

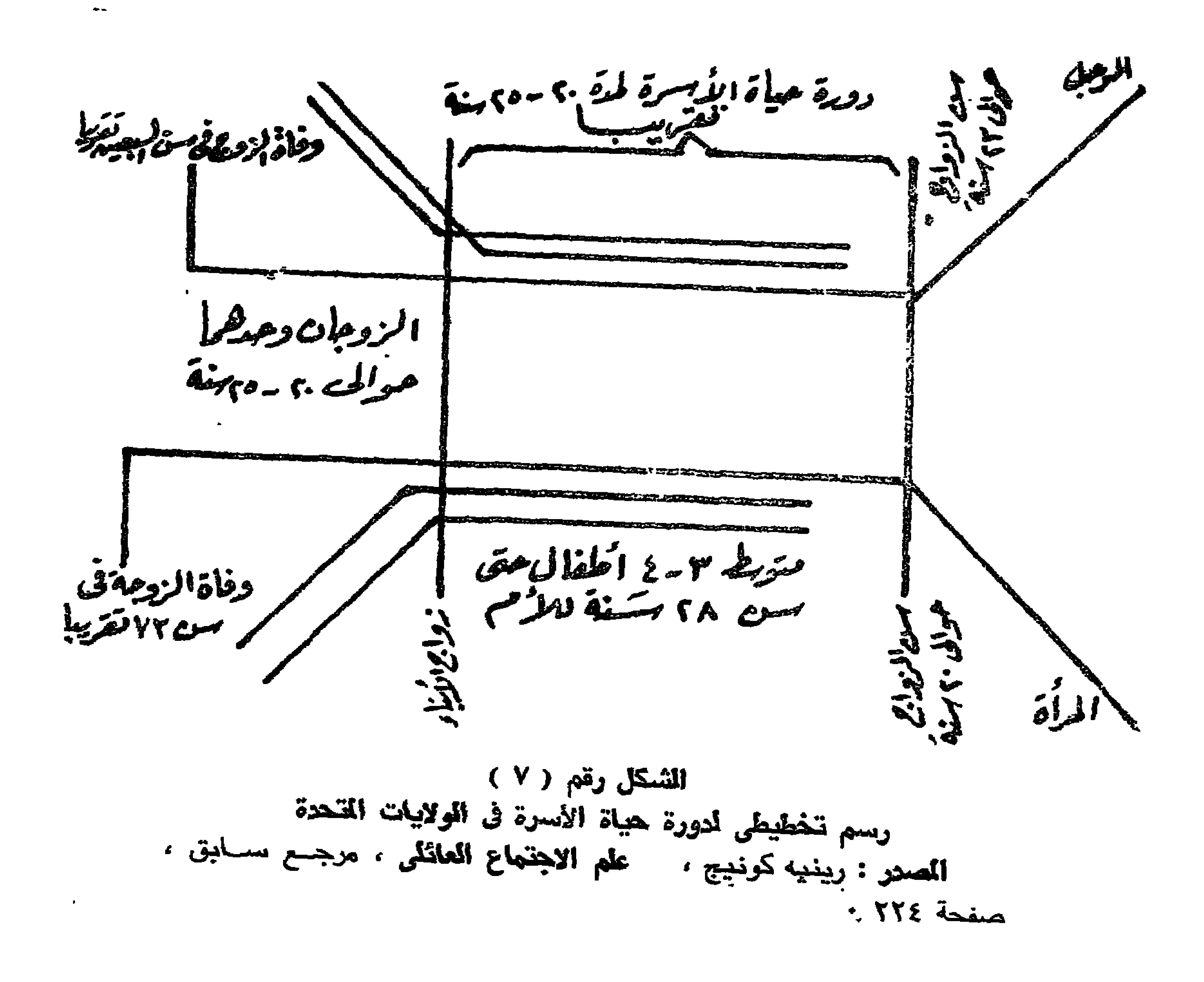
(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر أهم المراجع التالية حول هذه النقطة :

رينيه كونيج ، **علم الاجتماع العائلى** ، فصل فى كتاب البحث الاجتماعى الامبيريقى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ ـ ٢٥١ •
وانظر كذلك :

— R. Blood, (Jr.) and Donald M. Wolfe, **Husbands and Wives. The Dynamics of Married Life,** Glencoe, Ill., 1960.

— Roy H. Rogers, **Improvements in the Construction and Analysis of Family Life Cycle Categories,** Kalamozoo, Mich 1962.

— ——— , **The Developmental Conceptual Framework to Study of the Family** in : Nye and Berardo, (eds..) **Conceptual Frameworks,** op. cit.



الشكل رقم (٧)

رسم تخطيطى لدورة حياة الأسرة فى الولايات المتحدة

المصدر : رينيه كونيج ، **علم الاجتماع العائلى** ، مرجع سابق ، صفحة ٢٢٤ .

وتبدأ الأسرة دورة حياتها بعقد الزواج ، ثم تنقضى فترة معينة قد تطول أو تقتصر (حسب عدد الأطفال الذين تنجبهم الأسـرة) حيث تعود الأسرة لتقتصر مرة أخرى على الزوجين بعد خروج الأولاد • والملاحظ هنا أنه كلما ازداد متوسط العمر فى المجتمع كلما طالت المدة الزمنية التى يقضيها الزوجان وحدهما ـ مع بعضهما ـ بعد انتهاء دورة حياة أسرتهما •

وتنتهى دورة حياة الأسرة ـ على أقصى الأحـوال ـ فى اللحظة التى يبلغ فيها الأطفال مبلغ الكبـار ، وينهون تعليمهـم (أو اعدادهم المهنى) ، ويغادرون بيت الأسرة لكى ينشئوا لأنفسهم أسرا نووية جديدة • ومن هنا نقول بأن مصطلح « الأسـرة الزواجية » له وجاهته مـن الناحيـة البنائيـة الصارمة ، من حيث أنه ينصب على ذلك الجانب من الأسرة الذى يحدد مدى استمرارها •

ولا يعنى انفصال الأولاد عن بيت الوالـدين ـ بعد انتهاء دورة حياة الأسرة ـ أن الاتصـال بينهما قد انقطع كلية (على خلاف ما كان يعتقد فى الماضى) • ولكن الاتصال الجديد يتصف ببعض السمات والخصائص التى تميزه عن المرحلة السابقة ، فالصلة بين الأبناء وآبائهم فى مرحلة ما بعد انتهاء دورة حياة الأسرة لم تعد مباشرة ولا شاملة بنفس القدر الذى كانت عليه فى الماضى ومن هنا تفقد الصلة القديمة كثافتها وشـدتها كما تفقـد انتظامهـا واتصالها • كذلك تتغير طبيعة العلاقة تغيرا جذريا ، فلم تعد العـلاقة بين الطرفين علاقة بين « والدين » « وأطفال » ، ولكنها علاقة من نوع جديد تتم بين أشخاص متساوين فى الحقوق • وبذلك تظهر فى لحظة معينة من دورة حياة الأسرة عملية اختيار حاسمة تمس كيان تلك الأسرة الحديثة • (٢) •

---

(٢) انظر حول هذا الموضوع :

— Hill, «Decision — Making and the Family Life Cycle», in : Ethel Shanas Gordon F. Streib (eds.), **Social Structure and the Family. Generational Reations,** Englewood Cliffs, N.J., 1965.

الجدول رقم (٤)

دورة حياة الأسرة حسب تصورات عدد من الدراسات

مراحل دورة حياة الأسرة	سوروكلين وزيمريمان وجالتين (١٩٣١)	المؤتمر الوطنى لدراسة حياة الأسرة (١٩٤٨)	دوفال (١٩٥٧ ، صفحة ٨)	فيلدمان (١٩٦١ ، صفحة ٦)	رودجرز (١٩٦٢ ، ص ص ٦٤ — ٦٥)
الأولى	بدء الحياة الزوجية	أكبر الأطفال عمره أقل		المرحلة الأولى من الزواج (زواج بلا أطفال)	زوجان بلا أطفال
الثانية	زوجان بطفل واحد أو أكثر	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال مازال رضيعا	جميع الأطفال أقل من ٣٦ شهرا
الثالثة		أكبر الأطفال عمره بين ٢ ½ سنة وخمس سنوات	أكبر الأطفال عمره بين ٢ ½ سنة وست سنوات	أكبر الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة	الأسرة فى مرحلة ما قبل المدرسة وفيها : (أ) أكبر الأطفال بين ٣ — ٦ سنوات، وأصغرهم أقل من ٣ سنوا (ب) جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ — ٦ سنوات
[illegible]		أكبر الأطفال عمره بين ٥ — ١٢ سنة	أكبر الأطفال عمره بين ٦ — ١٣ سنة	جميع الأطفال فى سن المدرسة	الأسرة فى مرحلة سن المدرسة وفيها : (أ) الرضع (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (ج) جميع الأطفال بين ٦ — ١٣
الخامسة		أكبر الأطفال عمره بين ١٣ — ١٩ سنة		أكبر الأطفال فى سن المراهقة ، وبقية الأطفال فى المدرسة	الأسرة فى مرحلة مراهقة الأطفال ، وفيها : (أ) رضع (ب) أطفال قبل سن المدرسة (ج) أطفال فى سن المدرسة (د) جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ — ٢٠ سنة

السادسة	(المرحلة الثالثة) أحد الأطفال أو أكثر يستطيع إعالة نفسه بنفسه	تبدأ من ترك أول طفل للأسرة الى أن يغادرها آخر طفل	تبدأ من ترك أول طفل للأسرة الى أن يغادرها آخر طفل	أحد الأطفال أو أكثر مازال يعيش مع الأسرة واحد الأطفال او أكثر ترك الأسرة .	الاسرة فى مرحلة البلوغ وفيها : (أ) أطفال صغار (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (جـ) أطفال فى سن المدرسة (د) مراهقون (هـ) جميع الاطفال فوق العشرين
السابعة	(المرحلة الرابعه) الزوجان فى سن الشيخوخة وقد غادر كل الأطفال البيت	السنوات الأخيرة من حياة الأسرة	خلو البيت حتى سن المعاش	جميع الأولاد تركوا حياة البيت	الأسرة فى مرحلة الانطلاق وفيها : (أ) أطفال صغار (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (جـ) أطفال فى سن المدرسة (د) مراهقون (هـ) أصغر طفل تجاوز عمره ٢٠ سنة
الثامنة				الزوجان تقدم بهما السن	عندما يخرج كل الأطفال تستمر هذه المرحلة حتى سن المعاش
التاسعة			المعاش حتى وفاة أحد الزوجين أو كلاهما		المعاش حتى وفاة أحد الزوجين
العاشرة					من وفاة أول الزوجين حتى وفاة الطرف الآخر الذى كان على قيد الحياة

(*) المصدر : نقلا عن مقال روى ، الذى سبقت الاشارة اليه .

G. P. Rowe in : F. Iuan Nye and Felix M. Berardo, (eds.), Fmerging Conceptual Frameworks in Family. Analysis, New York, 1966, PP. 208-209.

مراحل دورة حياة الأسرة

الملاحظ أن مفهوم دورة حياة الأسرة **Family cycle** قد ازداد أهمية في الكتابات الحديثة عن الأسرة • ولا عجب فى ذلك لأنه أمكن من خلال هذا المفهوم أن ندرك أن معنى أو مضمون « الأسـرة » يختلف من حالة لأخرى حسب نوع المرحلة الزمنية التى تعيشها تلك الأسرة • ولا شك أن هذا الفهم الجديد للأسرة يطرح علينا طائفة جديدة من المشكلات ، نذكر منها :

(أ) الزوجان الشابان بدون أطفال

(ب) الزوجان مع أطفالهما فى سن ما قبل المدرسة

(ج) الزوجان مع أطفال فى مرحلة المراهقة المبكرة

(د) الزوجان مع أطفال فى مرحلة المراهقة

(هـ) دخول الأسرة فى مرحلة ما بعد الوالدية ، حيث يبقى الأولاد الكبار فى البيت ، أو يكونوا قد غادروه بالفعل • ومن ثم يعود الزوجان وحيدين كما كانا فى البداية •

(و) الزوجان يعيشان وحيدين الى أن تحين وفاة أحد الزوجين •

(ز) وعند وفاة أحد الزوجين تطرأ حالة جديدة يمكن مواجهتها باحتمالات عديدة : أما معيشة الطرف الباقى على قيد الحياة وحيدا الى أن يموت ، أو أن يتزوج من جديد أو ينتقل للأقامة مع أحد أولاده الكبار (أو ينتقل بين بيوت أولاده يقضى فى كل بيت منها فترة معينة) ، أو أن ينتقل للاقامة فى أحد بيوت رعاية المسنين (على نحو ما هو شائع فى المجتمعات الغربية المعاصرة) • وهناك أساليب لتحديد مراحل دورة حياة الأسرة عرضنا عدة نماذج منها فى الجدول رقم (٤) •

— Andrée Michel, «Les aspects sociologiques de la notion de famille dans la legisation familiale Francaise», dans : L'Année Sociologique, 3e série, 1960, PP. 99-105.

وتميز هذه الدراسة بين نمطين متقابلين من الأسرة ، يقوم الأول منهما على القرابة الدموية ، ويقوم الثانى على القرار الشخصى الخاص •

ولا شك ان كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة تؤثر على حياة تلك الأسرة من نواح متعددة . وملاحظاتنا هنا مأخوذة عن دراسات الأسرة الغربية ، حيث نجد على سبيل المثال أن مرحلة حياة الأسرة تحدد مكان سكنى تلك الأسرة ، اذ نرى أن الأسرة الجديدة ذات الأطفال تفضل فى العادة السكنى على أطراف المدن ، على حين نجد أن الأزواج الشبان بلا أطفال يفضلون فى العادة السكن فى قلب المدينة .

كذلك نلاحظ أن دورة حياة الأسرة لا تتغير حسب سن الزواج فحسب (فتطول اذا تأخر سن الزواج ، وتقتصر اذا انخفض سن الزواج) ، ولكنها تتحدد كذلك حسب عدد الأطفال (فتقصر فى حالة الأطفال الكثيرين ، وتطول فى حالة عدد الأطفال القليل) ، وحسب معدل تتابع انجاب الأطفال (فتطول اذا طالت الفترات بين كل طفل وآخر ، وتقصر اذا أنجب الأطفال الواحد بعد الآخر مباشرة أو بفاصل قصير) .

والوضع السائد فى الأسرة المتوسطة الأوربية أن دورة حياة الأسرة العادية تطول بسبب تأخر سن الزواج ، وتباعد الفاصل الزمنى بين كل طفل وآخر . كما دلت الشواهد فى الولايات المتحدة على أن دورة حياة الأسرة تقصر فى حالة انجاب أطفال كثيرين ، وتطول فى حالة انجاب عدد قليل من الأطفال . كما اتضح هناك أن تقارب الفواصل الزمنية بين انجاب كل طفل وآخر يقصر من دورة حياة الأسرة الأمريكية . ولكن النتيجة العامة التى نخرج بها من ملاحظة تلك الحقائق أن حالة الأسرة لا تستمر واحدة أمد الحياة ، ولكنها تتغير حسب مراحل دورة حياة الأسرة .

تراجع سلطة الوالدين :

ويرتبط بالسمة السابقة أوثق الارتباط حقيقة أخرى بارزة هى أن سلطة الأب (أو الوالدين) لم يعد لها وجود الا فى الفترة التى يكون فيها الأطفال قصرا (دون سن البلوغ) . بل اننا نلاحظ علاوة على ذلك أن سن البلوغ (الفعلى وليس القانونى) آخذ فى الإنخفاض المستمر فى كثير من بلاد العالم ،

بدءا من الدول المتقدمة . كما نجد أنه من الممكن فى أحوال كثيرة أن يتحقق للطفل الاستقلال الفعلى قبل الوصول الى سن البلوغ القانونى . كما أن عملية التبعية للأبوين آخذة فى التقلص من الناحية النفسية البحتة ، كلما اقترب الأولاد من سن البلوغ .

ولا عجب فى هذا التطور على الاطلاق لو أمعنا النظر فيه . حيث سنرى أن أطفال اليوم يبدأون منذ فترة مبكرة من حياتهم (أقصاها السادسة من العمر ، ولكن من الممكن ابتداء من السنة الرابعة من العمر) فى الاختلاط ببيئات خارج نطاق الأسرة ، نذكر منها على سبيل المثال : دور الحضانة ، والمدارس ، وجماعات اللعب فى الحى أو فى نطاق أوسع ، وجماعات الهوايات ، ومؤسسات الهيئات المختلفة (كمؤسسات الطلائع الحزبية ، أو النوادى الثقافية أو غيرها) . ومن البديهى أن انخراط الأطفال فى هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من اهتمامهم وتفكيرهم ، وأن هذا القدر يتزايد بمرور الأيام زيادة سريعة .

والملاحظ فضلا عن ذلك أن عملية « التنشئة الاجتماعية الموازنة » Parallel Socialization التى تتم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى الجديدة – وخاصة التليفزيون – تساهم فى دفع الأسرة سريعا الى هذا الاتجاه . ولابد أن ندرك أن سرعة سير الأسرة على هذا الدرب المتميز سوف تزداد فى المستقبل مع ازدياد تأثير تلك الوسائل وتعاظم قوتها على جذب الاهتمام والتغلغل فى حياة الأسرة . وتتقلص الى جانب تلك العملية (عملية التنشئة الاجتماعية الموازية) عملية التنشئة الاجتماعية التقليدية التى تتم عادة فى بيئات الأسرة ، والحضانة والمدرسة فى ظل العلاقات الشخصية المباشرة . كذلك يتعاظم مع الأيام دور مؤسسات التدريب المهنى فى صياغة شخصية الفرد والاستحواذ على اهتمامه والتأثير على أفكاره .

على أنه من الممكن – كما نلاحظ فى بعض الحالات – أن يستمر الأولاد بعد بلوغهم السن القانونى فى الحياة تحت سقف الأسرة ، أى لا ينفصلوا مكانيا عن والديهم وبقية اخوتهم . ولكن الملاحظ أن ذلك الوضع لا يرتب

التزامات قانونية على أطراف الأسرة المختلفين ؟ بل يمكن القول بأن التزامات الأولاد تجاه آبائهم تنخفض الى الحد الادنى لها ، بحيث تكاد تقتصر على واجب اعالة الوالدين اذا عجزا عن اعالة نفسيهما • والوضع الحالى فى البلاد الصناعية المتقدمة الغربية أن الالتزام القانونى قد اختزل الى أدنى حد له ، بحيث بات يقتصر على التزام الأولاد بدفع أجر اقامة والديهما فى أحد بيوت المسنين • معنى ذلك أن الأولاد لم يعودوا ملتزمين ـ قانونا ـ باعالة والديهما فى معيشة مشتركة معهم ، ولكن التزامهم اتخذ صورة رسمية مقننة • ومن شأن هذا التغير الجديد للالتزام أن يحدث تعديلا فى مفهوم الالتزام نفسه • ومن يدرى ألا تثور فى المستقبل مشكلة تحديد طرف جديد يلتزم بتسديد أجور مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة بذلك ، فاننا سنكون فى هذه الحالة ازاء وضع جديد تماما تتقوض فيه آخر التزامات الأبناء تجاه آبائهم •

امتيازات الأطفال :

كذلك يترتب على هذا الفهم الجديد لدورة حياة الأسرة أن امتيازات الأطفال أخذت تتزايد يوما بعد يوم داخل بيئة الأسرة نفسها • فعلى الرغم من أن الأطفال القصر مازالوا ـ من الناحية القانونية ـ يخضعون لسلطة الأب (أو لسلطة الوالدين) ، الا أنه أصبح بامكان أولئك الأطفال اكتساب امتيازات جديدة متزايدة باستمرار • من هذا مثلا أنه أصبح بوسع الأطفال تكوين ثروة خاصة بهم • ولو أن القوانين الوضعية تلزم الوالدين فى هذه الحالة بادراة ثروة أبنائهم القصر ، بل وتسمح لهم بالانتفاع بها حتى بلوغ أولئك القصر السن القانونى • (٣)

---

(٣) وقد حددت القوانين المصرية (المستلهمة فى هذه الأمور من الشريعة الاسلامية) قواعد الولاية على مال الصغير • فالولى المالى على الصغيرة هو أبوه ، فان فقد أباه فنجده أبو ابيه ، اذا لم يكن أبوه أوصى بشخص آخر • وليست سلطة الأب أو الجد فى ولايته مال ابنه أو حفيده مطلقة ، الا اذا كان المال الذى يملكه الولد قد تبرع به أبوه ، فان سلطة الأب تكون مطلقة ، ولا حساب عليه ، ولا يسال عنه • وكان ذلك تشجيعا للآباء

ولكننا نستطيع القول بأن وجود ثروة خاصة بالطفل (من مال موروث، أو من كسب عمله) ستؤدى بشكل مباشر الى انفصال الطفل المبكر عن أسرته • ونلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بين أولاد الطبقة العاملة ـ فى أغلب بلاد العالم ـ الذين ينخرطون فى سلك العمل اليدوى ، ويتجهون فى سن مبكر الى الزواج والانفصال عن الأسرة •

سيطرة الطابع الذاتى على العلاقات داخل الأسرة : ـ

يمكن القول بصفة عامة بأن العلاقات الموضوعية ، بل ان كل العلاقات التى يمكن صياغتها فى صورة رسمية ، داخل الأسرة الحديثة آخذة فى التراجع • ونلاحظ بادىء ذى بدء دخول تعديلات ملحوظة على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد ، حيث أنها تسير فى اتجاه التخفيف الواضح • ويشير رينيه كونيج فى هذا الصدد الى اتجاه بعض القوانين الوضعية فى كثير من البلاد الى الكلام عن « سلطة الوالدين » لا عن « سلطة الأب » •

= ليتبرعوا لأولادهم ، لأنه اذا كان تبرعه يؤدى الى الحساب المستمر ، فان الأب قد يمنع عن التبرع ليتقى هذا الحساب •

واذا كان المال قد آل للقاصر عن غير طريق الأب . واشترط المتبرع بالمال ألا يتولاه الأب ، فان الأب لا تكون له الولاية على هذا المال ، بل تكون الولاية لمن تعينه المحكمة •

ولذا لم يكن مثل هذا الشرط فان الأب أو الجد تكون له الولاية ، ولا تكون مطلقة كما نوهنا ، بل تكون مقيدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذى رسم الحدود لولاية الأب فلا يجاوز للأب التبرع من مال القاصر الا لأداء واجب انسانى ، كاكتتاب لمصلحة عامة ، لجهة بر واصحة ، او لأداء واجب عائلى لون من المحكمة • ولا يجوز أن يفرض أحد من مال القاصر أو يقترض منه ، وغير ذلك كثير قد بين القانون منعه •

انظر مزيدا من التفاصيل عند ، محمد أبو زهرة ، **تنظيم الاسلام للمجتمع** ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ ـ ١١٥ ، ومواضع أخرى متفرقة •

فقط ، كما تعتبر الزوج « ممثلا » لسلطة الوالدين في التعامل مع المجتمع خارج الأسرة • (٤) •

كذلك نلاحظ أن الأطفال لا يخضعون اليوم لسلطة الأب أو سلطة الوالدين من خلال قوة الجماعة الأسرية ، وانما هم يخضعون لتلك السلطة بسبب كونهم قصرا ، أى بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال والاعتماد على أنفسهم •

وفى مقابل هذا تزداد العلاقات الشخصية والذاتية داخل الأسرة أهمية واتضاحا ، بحيث تتفوق فى أهميتها على العلاقات الموضوعية أو الرسمية • ومن شأن هذا التطور أن يضيق نطاق تلك العلاقات الموضوعية ذات الصياغة أو التحديد القانونى ، ويوسع مجال العلاقات الحميمة التى تعتمد على التقرير الذاتى والذوق والحكم الشخصى • (٥)

وهناك إعتبارات من طبيعة مختلفة هى المسئولة عن هذا التطور الجديد • فنلاحظ فى البداية أن تحول طابع العلاقات داخل الأسرة هو صدى لسيطرة الطابع الفردى على الحياة الاجتماعية ونمو الشخصية الفردية • كما يرجع هذا التطور الى الاكتشاف الهام الذى أبرز لنا بوضوح أنه من الصعب فى ظل ظروف الحياة الحديثة اخضاع تلك العلاقات الأسرية للتنظيم والتحديد

---

(٤) انظر ، رينيه كونيج ، **الأسرة المعاصرة** ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، خاصة ص ص ٦٦ ـ ٦٧ • وكذلك المراجع الواردة هناك •

(٥) اننا لا نستطيع أن نحصل على الشواهد مباشرة وصريحة على هذا التطور من مجموعات القوانين والأحكام فى البلاد الصناعية المتقدمة التى حقق فيها هذا التطور خطوات واسعة الى الأمام • ولكننا يمكن أن نستدل على وجود هذا الاتجاه من شواهد غير مباشرة • حيث أصبحت القوانين الحديثة فى كثير من تلك البلاد تصمت أو تمر مرورا عابرا بكثير من الأمور التى كانت تتصدى لها فى الماضى وتقرر لها قواعد محددة للتصرف فيها • كما يتضح ذلك أيضا فى ترك الحكم على كثير من الأمور لتقرير واختيار أطراف العلاقة ، أى نزولها من مستوى النص القانونى الى مستوى الذوق وتحكيم المعايير الشخصية لكل طرف ، انظر ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ •

القانوني • فهى اما تخضع للتحايل على القانون بسهولة ، أو أن أطراف العلاقة لا يهتمون بفرض حقوقهم القانونية على الطرف الآخر • والظاهرة العامة على اى حال اننا لم نعد نستطيع تدخل القوانين فى صياغة كثير من أمور حياتنا الشخصية • على خلاف الوضع فى الماضى البعيد حيث كان التراث الاجتماعى (ممثلا فى القواعد الدينية أو العرفية أو غيرها) يتدخل الى تحديد أدق تفاصيل السلوك الشخصى للفرد ، خاصة على مستوى العلاقات الأسرية ، علاقة الزوج مع الزوجة ، ومع والديه ، ومع ابنائه ، وبين الأبناء وبعضهم .... الخ •

العلاقة بين الزوجين :

الملاحظ فى الوقت الذى ضعفت فيه العلاقات بين الوالدين وأبنائهما واصبحت ذات طابع ذاتى وشخصى واضح ، ازدادت فيه قوة العلاقة بين الزوجين ، فازداد اقترابهما وتركزت علاقتهما وطالت مدة حياتهما التى يقضيانها مع بعضهما • وذلك بالطبع بافتراض سيطرة الزواج الواحدى ، واستمرار العلاقة الزوجية مدى الحياة ، أما الأسرة التى ينهى فيها الطلاق الحياة الزوجية فهذه لا نعنيها فى حديثنا هنا •

ويشير بعض المؤلفين الى شواهد واضحة تؤكد هذه الظاهرة الجديدة ، حيث نجد أغلب التشريعات الحديثة فى أكثر البلاد الغربية الصناعية تضع قانون الزواج أسبق من قانون الأسرة • ولا يرجع ذلك فقط الى أن الأسرة تبدأ حتما بالزواج ، ولكنه يرجع كذلك الى أن الزوجين فى الأسرة الحديثة قد أصبحا يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية •

وهكذا أصبح الزواج كما أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لهذا النمط الجديد الذى عرفناه عن الأسرة الحديثة ، والذى يتميز بتمتع الأطفال منذ سن مبكر نسبيا بقدر من الاستقلال والتباعد عن الوالدين • وحتى بعد بلوغ أولئك الأولاد السن القانونية أو اكتمال تأهيلهم للحياة العملية فانهم

يتركون بيت الأسرة ، ويبقى الزوجان وحدهما من جديد • ومن ذلك يتضح أن الزوجان ليسا هما البؤرة الأساسية للأسرة فحسب ، ولكنهما كذلك الوحدة الوحيدة المستمرة باستمرار الأسرة : منذ عقد الزواج وحتى الموت • (٦)

وتؤكد لنا تلك الحقيقة الملاحظة التى وضعنا أيدينا عليها فى فصل سابق من هذا الكتاب ، وهى أن الزواج أصبح يأتى اليوم فى مقدمة الاهتمام فى حياة الأسرة ، وفى دراسات الأسرة على السواء • كما أن النظم والقواعد التى تتجاوز حدود علاقات التعامل الأسرى المختارة آخذة فى الضعف والتقلص يوما بعد آخر •

وتؤكد لنا كافة الملاحظات التى أوردناها فى سياق هذا الفصل أن مكانة الفرد فى مجتمع اليوم لم تعد تتحدد فى ضوء انتمائه العائلى بالدرجة الأولى ، وانما هى تتحدد على أساس انجازه الفردى الخاص • وهذا هو ما دفع علم الاجتماع المعاصر الى أن يقابل بين نمطين مختلفين من المجتمعات ، نمط تتحدد فيه مكانة الفرد فى ضوء وضعه العائلى (وهو ما يعرف باسم « المكانة الموروثة»،ونمط تتحدد فيه مكانة الفرد فى ضوء انجازه الشخصى(الاقتصادى أساسا) وهو ما يعرف باسم « المكانة المكتسبة » •

---

(٦) انظر الأسرة الزواجية لدوركايم :

Durkheim, La famile conjugale, op. cit.

حيث نجد تأكيدا لتلك الملاحظة بالذات ، لكون الزوجين هما أول أفراد الأسرة وهم آخر من يتركها (فيما عدا حالات الطلاق بالطبع) •

الفصل السابع

مشكلة تقلص وظائف الأسرة

- هل تقلص الوظائف نوع من التفكك الأسرى ؟
- تقلص الوظائف والانتاجية الاقتصادية ٠
- تقلص الوظائف : ماله وما عليه ٠

الفصل السابع

مشكلة تقلص وظائف الأسرة

هل تقلص الوظائف نوع من التفكك الأسرة ؟

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية ، وهى كلها وظائف اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع ويقسم البعض هذه الوظائف الى مجموعتين متميزتين ، الأولى هى الوظائف الفيزيقية (أو المادية) وهى على سبيل المثال : التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية ، ووظيفة الحماية ... الخ • والمجموعة الثانية هى الوظائف الثقافية والعاطفية والاجتماعية ، مثل : تكوين الفرد عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو من أعضاء الأسرة .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية • وأصبح هناك من الآن فصاعدا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها •

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة انتاج الى وظيفة استهلاك ، حتى أن المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل الى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد • ونلمس بوضوح أن الاتجاه العام لتطور عمليات تجهيز واعداد المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية يسير نحو جعل تلك المنتجات جاهز للاستهلاك مباشرة • يتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات السوق وعن طريق البحوث الاجتماعية التى تحاول تحقيق الاستجابة لرغبات الجمهور • ومن هذه الزاوية يمكن القول بوضوح بأن تأثير الأسرة على توجيه الصناعة أصبح تأثيرا كبيرا •

أما الوظيفة التي تحتكرها الاسرة دون أي مؤسسة أو نظام آخر فهي وظيفة الانجاب ، بالنسبة الغالبة من المواليد يولدون داخل أسر ، ولاتزيد نسبة المواليد خارج نطاق الأسرة (أي من علاقات جنسية غير مشروعة) عن ٦٪ في المتوسط في المجتمعات الغربية ،ولكنها تقل عن ذلك كثيرا في المجتمعات التقليدية .

ولكن حتى في هذا المجال الذي يبدو لأول وهلة فرديا تماما نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيرا حاسما في الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية (والسكانية) وحسب احتياجتها واتجاهات سياستنا العامة أن تشجيع المواليد وأن تساعد الأسرة الكبيرة العدد (وذلك من خلال تقديم اعانات عائلية ، واعانات للسكن ، ومنح تخفيضات ضريبية ، وتخفيضات في وسائل المواصلات ، وميداليات للأسر الخ) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل ، واباحة الاجهاض ، وحملات التعقيم ... الخ) ، وذلك اذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك في بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية (كالدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوظيفة الوقائية والصحية) والتي تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة،فان هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ،ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمي وخاصة في المجال الصحي . وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل ، فان الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية . فتتحمل الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية الصحية . ويحل تضامن الأمة – لصالح الأسرة – محل التضامن القرابي الذي كان موجودا في الماضي ، وذلك عن طريق القيام باعادة توزيع الدخل القومي بشكل واضح ومؤثر . وان انخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة) انما تدل على فعالية هذه الاجراءات جميعا .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة .

فقد جعلتها اجبارية بالنسبة للجميع . وهى تنشىء المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم ، وتقدم المنهج والمكافآت الدراسية لكى تخفف من آثار عدم المساواة فى الدخول ، تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الامكان . ولكن الأسرة لايمكن الأسرة لايمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هـــذه الوظيفة فقد اتضح من الخبرة ضروة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية ، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية . ومن هنا تتضح الأمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقـــوم فى المدارس لتحقيق التعالون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعرض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق ؛ ولتكييف الطفل ليصبح عضوا فعالا فى المجتمع ، وتنمية شخصية وقدراته الخاصة . وقد تكلفت بتوضيح تلك الحقيقة الهـامة عشرات الدراسات الحديثة فى علم نفس الطفل (١) . وهكذا نرى الأسرة قد أصبحت أخيرا فى شكلهـــا

---

(١) تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبى **Bowlby** فى لندن واليـزابيث رودنيسـكو **E. Roudinesco** فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحته للتربية ، والتى تسمى « تربية الأطفال بالجملة » كالطفال دور التربية والاصلاخيات والملاجىء وغيرها من مؤسسات رعاية الأطفال فى خارج السياق الأسرى ؛ واتضح من تلك الدراسات أن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقا لقواعد تربوية رشيدة ، ولكن بدون حب الأم ورعايتها المباشرة ينمون أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النحو) كما يختلف نموهم الفـكرى والخلقى والاجتماعى ، اذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منـه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود الأم . الأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتامينـا نفسيا حقيقيا للنمو » على حد تعبير حلك سابزان **J. Sabran** ؛ وهى التى توفر للطفل بيئة محضنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة فهى تقدم المناخ الممتاز لعملية التنشئة الاجتماعية . كما أوضحت الملاحظات التى سجلها شيلدون وجلوك عن العلاقة بين جناح جناح الأحداث علياء شكرى ، ص ص ٢٣٢ ـ ٢٥٤ وكذلك المراجع الواردة هناك والتى أشار اليها فى المتن .

الحديث المكان الذى يجد الرجل والمرأة ـ بعد تحررهما من عوامل القهـر الاجتماعى ـ ملاذا من وحدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء بمفهومه الحديث • (٢)

ويشير التراث العلمى فى الاجتماع العائلى الى تلك الظاهرة باسم « تقلص وظـائف الأسرة » • وواضح من ظـاهرة التسميـة أن المؤلفين الكلاسيكيين الذين سجلوا هذه الظاهرة قد اتخذوا منها موقفا سلبيا ، أو على الأقل اعتبروا فيها تهديدا يمثل خطورة على مكانة الأسرة وعلى مستقبلها • اذ اننا يمكن أن نجد من يخلط بسهولة بين « تقلص الوظائف » « وتقلص الأسرة » ، ومن هنا نطرح على أنفسنا نفس السؤال : ـ هل يمـكن القول بأن تقلص وظائف الأسرة فى المجتمع المعـاصر يركن أن يؤدى الى نوع من التفكك الأسرة (٣) •

اذا جاز القول بأن التخصص وتقسيم العمل يؤدى الى تفكك المجتمع الحديث ، فانه يمكن القول بنفس القدر بأن تقلص وظائف الأسرة يمكن أن يؤدى الى تفكك ايسرة • ولكننا رأينا كيف أن التخصص وتقسم العمل فى المجتمع قد أدى الى تدعيم التضامن الاجتماعى على نحو لم يشهده المجتمع الانسانى من قبل • كذلك نقول ان تقلص وظائف الأسرة قد تحول أعضاءها الى مجموعة من الشخصيات المستقلة التى لا سبيل أمامها للوجود والحياة داخل اطار واحد سوى تكوين شبكة جديدة من علاقات التآلف الحميمة التى تنهض على أساس من الاقتناع والعاطفة لم يكن له نظر فى الأسرة من قبل ، لأنه وليد ارادة مسـتقلة وليس وليد حاجات مادية أو اجتماعيـة ملحة • وسنعود الى هذه النقطة فى كلامنا عن مزايا التقلص الوظيفى وعيوبه ، ولكننا نكتفى بأن نجيب على السـؤال السابق بتأكد أن هـذا التقلص لا يعنى بالضرورة حدوث نوع من التفكك الأسرى •

---

(٢) اعتمدت فى العرض السابق على مقال سابران الذى سبقت الاشارة اليه ، والمنشور ترجمته فى كتاب **دراسة علم الاجتماع** ، خاصـة ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ •

(٣) انظر مناقشة رينيه كونيج لهـذا الموضوع فى دراسـته عن « الأسرة ••• » المنشورة فى : ـ

Handbuch der empirischen Sozialforschung, op. cit., PP. 173 - 175.

تقلص الوظائف والانتاجية الاقتصادية :

ونقول لأولئك الذين يأسفون لتقلص وظائف الاسرة ، اذا كان هذا التقلص يمثل ظاهرة سلبية،فكيف يفسرون هذا الارتفاع الهائل فى الانتاجية الاقتصادية للمجتمعات التى حققت قدرا أكبر من هذا التقلص ، وهى أساسا المجتمعات الصناعية المتقدمة • ونكمل تلك الملاحظة بأخرى نلمسها بوضوح شديد ، وهى ان الاعتماد الكبير على معونة الأسرة ومساندتها للفرد فى كل نواحى حياته قد أدى ـ خاصة فى المجتمعات التقليديـة (ككثير من البلاد النامية) ـ الى قتل أو تعويق المبادرة الفردية •

وتلك حقيقـة مؤكدة لا يستطيـع أن ينكرها احد او يشك فيها • وتسمى تلك الظاهرة بالتطفل الأسرى Family Parasitism ، حيث يستغل الأعضاء الكسالى والعاجزون فى الأسرة التضامن الأسرى لتحقيق مصلحتهم والحفاظ على مكانتهم على حساب بقية الأعضاء النشطين • • فتحدث فى نهاية الأمر حالة من التساوى لا تفرق بين العضو النشيط والعضو الخامل من حيث عائد الجهد أو تقدير هذا الجهد •

ولا شـك أن ظـاهرة « التطفل الأسرى » تعد فى كتابات علم اجتمـاع التنمية من أخطر العوامل التى تعوق جهود التنمية فى العالم الثالث(٤) • ومن

---

(٤) وقد أوضح محمد الجوهرى كيف تؤدى هذه الظاهرة الى جعـل السلوك الاقتصادى فى البلاد النامية جامدا فى طابعه العام ، بمعنى أنه يقتصر النشاط الاقتصادى على تلبية احتياجات الشخص واحتياجات أقاربه الذين يقوم على اعالتهم ، وهم فى الغالب أعضاء فى نفس الجماعة المحلية • ولذلك يؤدى هذا الوضع المتميز الى نتيجة خطيرة ذات آثار بعيـدة : اذ نجد الانسان فى تلك المجتمعات يستجيب لأى زيادة فى الدخل بفضل الجهـد الاقتصادى المبذول ، انظر : د• محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضـايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص ص ٤٣ وما بعدها ، خاصة ص ٤٤ •

هنا كان حرص كبار المصلحين فى الصين (منذ صن يات صن وحتى ماوتسى تونج) على اضعاف كيان الأسرة الصينية الكبيرة القديمة لصالح عملية التنمية الاقتصادية • وقد صاغت تلك الاتجاهات عديدا من الاجـراءات والوسائل السياسية والتشريعية لتحقيق هذا الغرض (٥) •

ورغم أهمية العمل فى اضعاف وتعويق جهود التنمية الاجتماعية الشاملة، فان لم يلتفت اليه الباحثون الالتفات الواجب • وقد انتهت اليه بشكل مكثف أغلب الحركات الثورية فى المجتمعات التى يسود فيها نظام الأسرة الممتدة . حيث حرصت تلك الحركات على الاستفادة من الطابع الفردى الذى أخـذ يسيطر على الأسرة ، وكذلك الاستفادة من كل نتائجه فى الانتفاع بجهـود النساء والأطفال فى عمليات التنمية • فكان تحرير أفراد الأسرة من سيطرة الكبير عبارة عن تعبئة كاملة لكل القوى العاملة لخدمة عمليات التنمية والتطوير الاقتصادى •

ولذلك يرى البعض أن المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة اتاحـة فرص متكافئة لكلا الجنسين للعمل فى النشاط الاقتصادى المنتج • وقد حرص الاتحـاد السوفييتى ، والمـانيا الديمقراطية (الشرقية) والصـين على السير فى هذا الاتجاه مجندين أقصى طاقات الرجال والنساء (بل والصبيان) للعمل المنتج فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى • ولقـد مرت كل تلك المجتمعات وأمثالها فى بادىء أمرها بفترة « التعبئة القصوى » من أجل تجنيد كل أبناء المجتمع للعمل الاقتصادى المنتج • وقد جعل الحزب وجعلت الدولة ذلك الهدف هو واجبهـا الأول • بل تذهب بعض مراجـع التنميـة الى القول بأن الهدف الأكبر للقانون الأسرى الصينى (قانون الأحوال الشخصية) ـ منذ الخمسينيات وحتى الآن ـ هو خدمة التنمية الاقتصادية وتعقب كل مظاهر التطفل الاسرى بقصد القضاء عليه تماما (٦) •

---

(٥) انظر رينيه كونيج ، **الأسرة فى المجتمع المعاصر** ، مرجع سابق ، صفحة ٧٠ •

(٦) انظر المرجع السابق ، صفحة ١٥٥ ، وكذلك المراجع الواردة هناك

« تقلص الوظائف : ماله وما عليه » :

لعله قد اتضح من كل الدراسات التقليدية والحديثة للأسرة أن المؤسسات المتخصصة الحديثة تستطيع أداء كل (أو على الأقل أغلب) الوظائف التى كانت تؤديها الأسرة فى الماضى بنفس الكفاءة ، ان لم يكن بشكل أكفاء • ومن هنا يصبح من المنطقى أن نتســــاءل هل بعد ذلك أن نعتبر تخلى الأسرة الحديثة عن بعض وظائفها تدهورا للأسرة ؟

لاشك أن هذه النتيجة الواضحة تؤكد لنا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تعد تقلصا حقيقيا للأسرة ولا تدهورا لمكانتها • خاصة اذا أضفنا الى هذا بروز الوظيفة الحقيقيـــة للأسرة واتضاحها أكثر فأكثر مع الوقت ، وأعنى وظيفـــة بناء الشخصيـــة الاجتماعية الثقافية للفرد ، أى وظيفة التنشئة الاجتماعية ، وكذلك التربية العاطفية للفرد وتغذيته بالأحاسيس والمشاعر التى تكفل له مغالبة التوترات ومواجهة الأزمات • ولا توجد أى مؤسســـة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدى هذه الوظيفة بمثل هذه الكفـــاءة ، أو حتى بكفاءة قريبة منها •

وهكذا توصل روبرت ماكيفر الى هذة النتيجة الهامة التى يؤكد فيها بوضوح : « لما فقدت الأسرة وظيفة بعد أخرى،عثرت فى النهاية على وظيفتها الحقيقية • فقد أصبحت رابطة اولية أصبح فيها الزوج والزوجة أبا وأما ، تربط بينهما رابطة بسيطة ، تذكيها عاطفة خالصة نقية تبدأ فى حب الوالدين والأطفال • ولايمكن أن تجد تلك العواطف تعبيرا حرا عنها الا فى ظل هـذه الأسرة الموحدةوكلما نما المجتمع المحلى ، كلما اتجهت الأسرة الى اتخاذ هذا الشكل الموحد » (٧) •

---

(1) Robert M. MacIver, The Elements of Social Science, London, 1921, P. 162.

وهكـــذا يتحتم علينا ان نقيم هـــذه الظـــاهرة تقييمـــا جـــديدا فى ضوء هذه الاعتبارات والمفاهيم الحديثـة . يضاف الى هذا بعد آخر وهو أن كل التغيرات والتعديلات التى طرأت على ظروف الأسرة الممتدة لا تصدق الا على الفئات العليا المتميزة سياسيا واقتصاديا،فهى أساسا التى كانت تعرف هذا النظام . أما الطبقات الدنيا فهى فى الغالب الأعم لم تعرف منذ الازل سوى نظام الأسرة النووية . ومن الطبيعى انه اذا كانت تلك الأسرة النـــووية الضعيفة لا تملك شيئا ، فانها لا يمكن بالتالى أن تفقد شيئا ، وهى لهذا ظلت بعيدة عن تيارات التغير العنيف . ولذلك فان تقلص الوظائف لم يصب فى الحقيقة سوى الأسر الكبيرة ، ومن هـــــذا لا يمكن أن نعتبره قانونا عاما أبدا (٨) .

---

(٨) أنظر مزيدا من التفاصيل عند كونيج،**دراسات فى علم الاجتماع العائلى**، مراجع سابق .

الفصل الثامن

الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة

- « الميلاد الثانى » .
- التنشئة الاجتماعية .
- الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة .
- ترتيب الاخوة من حيث المكانة

الفصل الثامن

الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة:

« الميلاد الثانى » :

أوضحنا من قبل أن الوظيفة الحقيقية للأسرة تتمثل فى بناء وتكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للانسان فى اطار جماعة صغيرة تتميز علاوة على هذا بأن أفرادها تجمع بينهم مشاعر وأحاسيس شديدة الألفة والقوة . ولكى نفهم أثر تلك الجماعة حق فهمه يجب علينا أن نرجع الى تراث الانتروبولوجيا الثقافية الحديث والى المعارف الغزيرة التى كشف عنها هذا العلم الحديث . فهى توضح لنا بكل جلاء أن الانسان لا يستطيع أن يعيش بعد مولده أكثر من ساعات قليلة دون مساعدة الغير ، وذلك على خلاف أغلب الفقريات العليا ، التى تولد شبه « جاهزة » أو مستعدة للحياة معتمدة على نفسها دون مساعدة كبير من ذويها » (١) .

ويدلنا ذلك على أن البقاء البيولوجى للانسان يخضع فى جوهرة للظروف والاعتبارات الاجتماعية التى تصيغة وتكيفه . وهنا تبدأ الوظيفة الحقيقية لجماعة الأسرة والتى لم يكن هناك أى مؤسسة أو نظام آخر يستطيع أن يحققها ولا حتى بشكل جزئى ، خاصة فى فجر الانسانية .

ولهذا السبب ينتهى عالم مثل رينيه كونيج الى القول بأن الميلاد البيولوجى للفرد ليس هو الأمر الحاسم فى وجوده واستمراره ، وانما العامل الحاسم هو «الميلاد الثانى» أى تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمى الى

---

(١) وقد قرر مالينوفسكى بوضوح أنه : « كلما ارتقى الحيوان فى مدراج التطور ، كلما ازداد عجز الصغير الوليد وازداد حاجته الى رعاية وتدريب طويل من والديه » ، انظر :
Malinowski, B., «Marriage», in : **Encyclopaedia Britannica**, Chicago, London etc., 1962, P. 930.

مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها • والأسرة هى صاحبة الفضل فى تحقيق هذا « الميلاد الثانى » • (٢) •

التنشئة الاجتماعية :

تتم عملية تكوين واعداد الشخصية الانسانية للحياة فى المجتمع على مرحلتين اساسيتين هما : ـ

(أ) مرحلة التهئية أو تنسيق القوى والاستعدادات البيولوجية والنفسية وغيرها بحيث يصبح الفرد مهيئا لعملية التنشئة الاجتماعية (٣)

(ب) عملية التنشئة الاجتماعية ذاتها •

ومن العناصر الأساسية التى تقوم على تحقيقها مرحلة التهئية للتنشئة الاجتماعية تنمية القدرات الأساسية ـ التى تكون فى حالةكمون أو قصور عند الولادة ـ وكذلك بذر البذور الأولى لثقة الانسان فى نفسه وتكوين ايقاعات الحياة الأساسية التى يختلف شكلها اختلافا بعيدا من ثقافة لأخرى (كالجوع ، والعمل ، والاسترخاء ، والنوم والعطش ، والأمن الجسمى والنفسى ••• الخ) ، وكذلك تدريب الفرد على النظافة بمفهومها الواسع ، وتعد العملية الأخيرة من أصعب عمليات التهيئه لما تنطوى عليه من تنظيم

(٢) ألقى رينيه كونيج الضوء من مختلف الزوايا على ذلك المفهوم فى كل مؤلف من مؤلفاته التى اشرنا اليها مرارا فى هوامش هذا الكتاب ، خاصة المؤلفات الحديثة التى ظهرت منذ أوائل السبعنيات •

(٣) صاحب هذا المفهوم ، واليه يرجع الفضل فى التمييز بين هذين المرحلتين •

على النحو الذى حددناه هنا هو ديتر كلا سينز ، انظر مؤلفه الرئيسى:

Dieter Claessens, **Familie und Wertsystem**, 2nd edition, Berlin, 1967.

ديتر كلا سينز ، الأسرة ونسق القيم ، برلين ، ١٩٦٧ •

عمليات اخراج البول والبراز • وتضطلع بالدور الاكبر ـ وربما الوحيد ـ فى انجاز مرحلة التهيئة هذه والاشراف عليها الأم • (٤)

وتمثل المرحلة الثانية صلب عملية التنشئة الاجتماعية الحقيقية والتى تعد ايذانا بدخول الفرد عالم العلاقات الاجتماعية المنظمة • وهنا يبدو بأقصى درجة من الوضوح مدى ضخامة وتنوع تأثير الأسرة على الفرد • ويمكن أن نلخص هـذه العملية بقولنا : ان أعماق طباع الفرد وشخصيته تتـــكون خلال هذه المرحلة فى الفترة من السنة الأولى حتى السنة الرابعة من العمر ، وذلك فى نطاق الأسرة الضيق ، أى فى مجال العلاقات بين الطفل ووالديــه واخوته وأقاربه المقربين الذين يشاركون الأسرة معيشتها داخل نفس البيت•

ولا يصح أن نفسر ذلك الحكم العام تفسيرا خاطئا بأن نذهب فى تأويله الى الاعتقاد بأن المراحل التالية من حياة الفرد لا تضيف الى شخصيته والى

---

(٤) وقد تمت أهم البحوث فى هذا الموضوع منذ الثلاثينيات فى الولايات المتحدة تحت اشراف الأنثروبولوجى الشهير رالف لينتون ، وبتأثير من بحوثه وتوجيهاته • وقد تحققت الاضافة الكبرى فى هذا المجال فى نطاق الأنثروبولوجيا الثقافية • ونذكر من أشهر الأسماء فى هذا المجال :

كلايد كلا كهون ، وهنرى مارى ، ودافيد شنيدر وغيرهم انظر :

- Clyde Kluckhohn, Henry A. Murray and David M. Schneider, (eds.), **Personality in Nature, Society and Culture,** 2nd edition, New York, 1953.
- Abraham Kardiner, **The Individual and His Society,** New York, 1939.
- A. Kardiner, R. Linton, C. du Bois and J. West, **The Psychological Frontiers of Society,** New York, 1945.
- Douglas G. Haring, (ed.), **Personal Character and Cultural Milieu,** Syracuse, 1949.
- Hans Christoffel, **Trieb und Kultur,** Basel, 1944.
- R. Koenig und Axel Schmalfuss, (ed.), **Kulturanthropologie,** Düsseldorf, 1972.

ولا ننسى أن نضيف الى هذه القائمة المؤلفات الهامــة التى نشرتها روث بندكت ومرجريت ميد ، والتى حوت هى الأخرى اسهامات هامة حول الموضوع ، وقد سلفت الاشارة الى بعضها فى حواشى هذا الكتاب •

طباعه شيئا حاسما • بل العكس هو الصحيح : فكل خطوة يخطوها الصغير خارج نطاق الأسرة الصغيرة أمامه آفاق جديدة للحياة ، وتدفعه الى عمليات جديدة مستمرة للتنشئة الاجتماعية واعادة التنشئة • فالتعلم واكتساب خبرات جديدة لا يتوقف حتى مراحل الشيخوخة المتأخرة • ولكنه يظل صحيحا مع تأكيدنا أن أيا من تلك الخبرات ، أو عمليات التنشئة التى يمر الفرد يمكن أن يصيبه بنفس العمق الذى اصابته به خبرات الطفولة الأولى التى اكتسبها داخل دائرة الأسرة الصغيرة فى سنوات العمر الأولى •

وقد ساهم فرع علم النفس الاجتماعى المختص بالأسرة فى اثراء معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية والمعالم المختلفة لمراحلها وأطوارها المتنوعة • كما شارك فى القاء الضوء على هذا الموضوع دراسات التحليل النفسى فى العقود الأخيرة ، وقدمت اضافات غنية الى معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية (٥) •

---

(٥) شهدت العقود الأخيرة زيادة هائلة فى دراسات علم النفس الاجتماعى المتصلة بالأسرة • ونشير فيما يلى الى بعض الاعمال البيليوجرافية وكتب المدخل العامة فى الموضوع ، والتى تحوى بدورها اشارات الى مئات من المؤلفات ، انظر

- Edward Zigler and Irvin L. Child, « Socialization » in : Gardner Lindzey and Elliot Aronson (eds.), **The Handbook of Social Psychology,** Vol. III, 2nd edition, Reading, Mass., 1969. (PP. 450 - 589).
- John A. Clausen, (ed.), **Socialization and Society,** Boston, 1968.
- David A. Goslin, (ed.), **Handbook of Socialization : Theory and Research,** Chicago, 1969.
- Elton B. McNeil, **Human Socialization,** Belmont, Calif., 1969.
- Roland A. Hoppe, G. Alexander Milton and Edward Simmel (eds.), **Early Experiences and the Processes of Socialization,** New Y0ork and London, 1970.
- Walter R. Heinz, « Sozialisationforschung auf der Suche nach Theorie », in : **Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie,** Nr. 26, 1974.

الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة :

الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة فى أساسها دراسة نفسية لاحدى الجماعات الصغرة الهامة ، وهنا تبدو السمة المميزة لتلك الجماعة الصغيرة فى أن الرابطة التى تجمع بين أفرادها - علاوة على صور التفاعل الأخرى - عبارة عن رابطة قوية من الحب ، وأن بعض أفرادها (وهم الأطفال) قد جاءوا من نسل أفراد آخرين فى تلك الجماعة (وهم الوالدان) • ولذلك يمكن القول دون مغالاة أن العلاقات الاساسية داخل الأسرة تتم فى الحقيقة على المستوى العاطفى أساسا • فالطفل يكتسب الاحساس بالأمان ازاء نفسه وازاء العالم وازاء الأطفال والكبار المحيطين به من خلال احساسه بالانتماء المأمون الى جماعة صغيرة تخلع عليه هذا الاحساس بالأمن فى صورته المباشرة •

ويمكن القول بأن احتياج الطفل الى الأمن من الضخامة والشدة بحيث أنه يؤدى الى خلق نوع من الاحساس السلبى بالملكية • فهم يشعرون أنهم بمثابة ملكية خاصة لبعض الكبار المحيطين بهم ، والذين تربطهم بهم طائفة من العلاقات الخاصة المتميزة فى طبيعتها • ويلعب هذا الأمن دورا هاما فى التأثير على استقرار وتوازن نمو الشخصية الفردية • ولكن شرطه الأساس - كما نعلم - أن يلقى قبولا من الوالدين •

وقد اهتم التحليل النفسى اهتماما خاصا بدراسة موضوع ارتباط الأطفال بالأب والأم اللذين يختلف دورهما عن بعضهما اختلافا كاملا • فالأب يكون تركيزه الأساسى على الادوار « العملية » ، بينما تركز الأم على الأدوار « العاطفية » • والحقيقة - من وجهة نظر التحليل السوسيولوجى لهذه القضية - أن لكل طفل والدان ، يمثل كل منهما بالنسبة له نصف

— Wilfried Gottschalch et.al., Sozialisationsforschung, Frankfurt, 1971.

انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند كوئيج : الأسرة فى المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، صص ١٥٥ - ١٥٦ ج

المجتمع ، الأم عن الاناث والاب عن الذكور • (٦) ولكننا نجد فى الواقع العملى أن بعض الآباء يميلون الى التقليل من خطورة دورهم أو تقديره أدنى مما هو جدير به من اهتمام ، فنراهم يقصدون فى أداء هذا الدور•ولهذا صاغ ميتشرليش Mitscherlich تعبير(الأب المحتجب) the unseenfather (٧)

ومن النتائج المترتبة على هذا التعليق الشديد من الأطفال بآبائهم آن يحدث فى بعض الاحيان ما أسماه العالم الألمانى الأستاذ رينيه كونيج

---

(٦) انظر على وجه الخصوص :

— Morris Zelditch, Jr., «Role Differentiation in the Nuclear Family», in : T. Parsons and R. Bales (eds.) **Family, Socialization and Interaction Process,** Glencoe, Ill., 1955, PP. 307-351.

وقد أكدت البحوث الامبيريقية معظم الأفكار النظرية الواردة فى الدراسة السابقة ، وأيدتها بشكل بارز • انظر كذلك :

— Edward C. Devereux, Jr., Urie Bronfenbrenner and George C. Succi, «Patterns of Parent Behavior in the United States of America and the Federal Republic of Germany, in : **International Social Science Journal,** 14, 1962—1963, PP. 488-506.

(٧) ويمثل هذا التعبير عنوان مقال (بالألمانية) لهذا المؤلف ، انظر :

Mitscherlich, « Der unsichtbare Vater », in : **Kölner Zeitschologie,** Nr. 7, 1955, PP. 188-201.

كما نشر ميتشرليش مقالا آخر فى المجلة السابقة بعنوان « نحو مجتمع بلا آباء »

Auf dem Wege zur vaterlosen Gesellschaft

كذلك أشار ماريون ليفى (الابن) بحق الى أن أطفال اليوم ينشأون فى مجتمع اليوم ونتيجة لغياب دور الأب الفعال عن الأسرة فى مجتمع من النساء أساسا • انظر فى ذلك مقاله :

M. Levy, Jr., «Geschlecht Genevation und Modernisier ung» in : **Sonderheft 14 Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie.**

وانظر أخيرا :

Günther Lüschen und Eugen Lupri (eds.), **Soziologie der Familie,** Opladen, 1970, PP. 433 - 442.

المغالاة فى الترابط الأسرى » • وتحدث هذه الظاهرة عندما تتأخر أو أحيانا تمنع عملية انفصال الأبناء من الأسرة وخروجهم منها بعد اكتمال نموهم وانتهاء تأهيلهم للعمل والمعيشة المستقلة • ويمكن أن تؤدى هذه الظاهرة فى بعض الأحيان الى خلق اضطرابات نفسية عنيفة لدى الأبناء أو بعض أفراد الأسرة • (٨)

ترتيب الاخوة من حيث المكانة :

من الواضح أن الجماعة الأسرية لاتنمو الا من خلال الزوجين للأطفال لذلك يثير موضوع ترتيب ولادة هؤلاء الاطفال والتفاوت بينهم فى المكانة عديدا من التساؤلات والقضايا والمشكلات • ومنذ وقت طويل وموضوع مكانة الطفل يمثل موضوعا لأعداد لا تحصى من البحوث •

ويرتبط هذا الموضوع أول مايرتبط بدخول الطفل فى جماعة الكبار داخل الأسرة • ثم تثور مجموعة أخرى من المشكلات عند ولادة أطفال آخرين من نوع مخالف لنوع الأطفال الموجودين فعلا فى الأسرة (كأن يكون الأطفال الموجودين فعلا كلهم ذكور ثم تولد بنت أو العكس) • من هذا مثلا أنه يتحتم على الطفل الأول أن يشترك مع اخوته الأصغر منه فى عاطفة الوالدين ، التى كان يستأثر بها وحده فى الماضى قبل ميلاد هؤلاء الإخوة(٩) •

---

(٨) تناول رينيه كونيج هذه الظاهرة فى فصل مستقل بعنوان :
Uberorganisation der Familie

وذلك فى كتابه **دراسات فى علم الاجتماع العائلى** ، مرجع سابق •
انظر أيضا :

Horst — **Eberhard Richter, Eltern, Kind und Neurose**, Hamburg, 1969.

—————, **Patient Familie**, Hamburg, 1972.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية تتم على المستوى الحيوانى من خلال سلوك وأفعال معينة تستهدف تحقيق هذا الغرض • انظر كونيج **الأسرة فى المجتمع المعاصر** ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ ــ ١١ وكذلك المرجع الواردة هناك •

(٩) انظر على سبيل المثال المقال التالى :

=

ويرجع الفضل الى عالم النفس التحليلى النمساوى ادار Adler فى الاشارة لأول مرة الى اختلاف مكانة الأبناء حسب تسلسلهم داخل الأسرة ، أى الطفل الأول والطفل الثانى والثالث ...الخ فالثالث هو الذى يحول الطفل الثانى الى طفل متوسط . كذلك تختلف مكانة الطفل الأصغر عن موقعه فى سلسلة الأبناء ، فيأخذ مكانه الطفل الأول أو « الحيلة » فى حالة ما اذا ولد بعد فترة زمنية طويلة تفصله عن الأولاد . هنا يستحوذ على اهتمام الوالدين وسائر أفراد الأسرة وعلى الرعاية والتدليل الذى كان يحصل عليه الطفل « البكرى » . وذلك لمجرد فاصل زمنى كبير بينه وبين ميلاد آخر طفل . فيكون لدى الوالدين من الوقت والاهتمام والرغبة فى تدليله كما لو كان طفلهم الأول . (٩)

وجوهر تلك المشكلة أن أبناء الاسرة يدخلون فى سباق للاستئثار - داخل نطاق الأسرة المحدودة - بعاطفة الوالدين . ولا يمكن أن يخلو هذا السباق من ظهور أزمات ومشكلات بين الأبناء فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين الوالدين من ناحية أخرى . لأن الاستئثار بعاطفة الوالدين يعنى فى نهاية الأمر الحصول على أسباب القوة ومقومات المكانة داخل الأسرة .

Robert R. Sears, «The Ordinal Position in the Family as a Psychclogical Variable», in : **American Sociological Review**, Nr. 15, 1950, PP. 397-401.

(٩) يجد القارىء المعالجة الكلاسيكية لهذه المشكلات عند :

Alfred Adler, **Menschenkenntnis**, 5th edition, Zürich, 1947 (1st. edition 1925).

أما المعالجة الحديثة للموضوع فنجدها فى أحسن صورة عند تومان ، أنظر :

- Walter Toman, **Familienkonstellation**, 2nd edition, München, 1974.
- W. Toman and Siegfried Preiser, **Familienkontellationen und ihre Störungen**. Ihre Wirkungen auf die Person, ihre sozialen Beziehungen und die nachfolgende Generation, Stuttgart, 1973.

كما يرتبط بهذا الموضوع تقسيم الأبناء من حيث النوع (ذكور واناث) خاصة فى المجتمعات العربية التى تخلع على الأبناء الذكور مكانة واهمية تفوق الاناث ، وانعكاسات ذلك الوضع على علاقات القوة داخل الأسرة وعلى نظام الميراث ... الخ • وتعالج كل تلك المشكلات اليوم تحت عنوان « التكتلات الأسرية Family Constellations على نحو ما تشير الدراسات المذكورة فى الحاشية الأخيرة ، خاصة مؤلفات تومان وبرايزر •

قائمة بيليوجرافية بأهم مراجع
دراسة الأسرة

أولا : القائمة العربية(*)

(*) اعتمدت فى عرض القائمة العربية اعتمادا كبيرا على المصدر التالى : محمد فتحى عبد الهادى ، قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٦ . هذا علاوة على الرجوع مباشرة الى عدد كبير من المؤلفات التى لم تتضمنها القائمة المذكورة . وتمثل القائمة التى أعدها الدكتور فتحى عبدالهادى أكمل وأدق تجميع صدر حتى الآن للمؤلفات والبحوث والرسائل فى ميدان علم الاجتماع فى مصر .

١ — ابراهيم أبو لغد : « تقويم برامج العمل مع المرأة الريفيــة فى العالم العربى » ، مقال بمجلة **التربية الأساسية** ، مجلد ٦ ، عدد ٣ ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٤٥ — ١٥٥ .

٢ — ابراهيم أبو لغد : (بالاشـــتراك مع لويس كامل مليكة) ، **البحث الاجتماعى ، مناهجه وادواتــه** ، سرس الليـــان (منوفية) ، مركز التربية الأســـاسية فى العالم العربى ، ١٩٥٩ .

٣ — ابراهيم محمد احمد خليفة : **عادات وتقاليد الأسرة السودانية فى أم درمان** . الاســـكندرية ، ١٩٦٢ . رســـالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

٤ — اجلال اسماعيل محرم : « **المراة والعمــل ، دراســة ميدانية فى القاهرة لبعض العاملات المؤهلات تاهيلا عاليــا** القاهرة ، ١٩٧٣ .
رســـالة ماجستير — كلية البنات ، جامعة عين شمس .

٥ — أحمد أبو زيد : « الطفل المشـــكل » ، مقـــال بمجلة **علم النفس** ، مجلد ٢ ، عدد ١ ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ص ١٦١ — ١٦٧ .

٦ — أحمد أبو زيد : « بعض الخصـــائص الاجتماعيـــة والاقتصـــادية للواحـــات الخارجـــة » ، مقال بمجلة **التربيـــة الأساسية** ، مجلد ٤ ، عدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ص ٩ — ٢١ .

٧ — أحمد أبو زيد : « نظام طبقات العمر . دراســـة فى الانثروبولوجيا المقارنة » ، مقـــال **بمجلة كلية الآداب ، جامعة**

الاسكندرية ، مجلد ١٣ ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٧١ — ٢١٣ .

٨ — احمد أبو زيد : « العوامل المشجعة لظاهرة الثأر فى الاقليم الجنوبى » بحث منشور فى : **اعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة** ، القاهرة ٢٠ — ٥ يناير ١٩٦١ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ ، ص ص ٩١ — ١٠٢ .

٩ — احمد أبو زيد : **الثأر** . دراسة انثروبولوجية باحدى قرى الصعيد، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ (منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) .

١٠ — أحمد أبو زيد : **البناء الاجتماعي** . مدخل لدراسة المجتمع **الجزء الأول : المفهومات** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ . **الجزء الثانى : الأنساق** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .

١١ — أحمد أبو زيد : « الأساليب الشعبية . دراسة تحليلية لآراء وليام جريهام سمنر » فصل فى : أحمد أبو زيد وآخرون، **دراسات فى الفولكلور** ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ص ٩٩ — ١٣٧ .

١٢ — أحمد سيد مصطفى : « العمالة النسائية فى مصر : المشكلات الادارية والاجتماعية » مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٨٣ — ٣٠٧ .

١٣ ـ احمد الخشاب : (مترجم) ، « اختلاف الطبقات فى الخصوبة » ، مقال فى مجلة **مطالعات فى العلوم الاجتماعية** ، العدد الثانى ، ربيع ١٩٥٩ ، ص ص ٧١ ـ ٩٢ .

١٤ ـ احمد الخشاب ، **الاجتماع الدينى ، مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ .

١٥ ـ احمد الخشاب : **ببيكان المجتمع العربى** ، دراسة تكاملية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ .

١٦ ـ احمد الخشاب : **دراسات أنثروبولوجية** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٧ ـ احمد خليفة : **رأى مواطن فى تنظيم الأسرة** ، القاهرة ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٦٦ .

١٨ ـ السيد احمد حامد وعلية حسن حسنين : « القيم والتنمية الاجتماعية : دراسة انثروبولوجية للمجتمع النوبى والواحات الخارجة » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ٩ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧٢ ، ص ص ٧٣ ـ ٩٦ .

١٩ ـ السيد محمد الحسينى وآخرون : **دراسات فى التغير الاجتماعى** ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٤ .

٢٠ ـ السيد محمد الحسينى « **الآثار الاجتماعية للحراك المهنى** » مع **دراسة ميدانية لمجموعة من اسر عمال الصناعة**» ، القاهرة ، ١٩٦٨ . رسالة ماجستير ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

٢١ ـ السيد محمد بدوى : (مترجم) ، **التربية الأخلاقية** ، تاليف اميل

دوركايم ، ترجمة السيد بدوى ومراجعة على عبد الواحد وافى ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٦.

٢٢ ــ السيد محمد بدوى : **المجتمع ومشكلاته الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

٢٣ ــ السيد محمد بدوى : «الدراسة الاجتماعية للمرأة عند تولستوى» ، مقال بمجلة **الثقافة** ، السنة الأولى ، عدد ١٣ ، اكتوبر ١٩٦٣ ، ص ص ٦ ــ ١٩ .

٢٤ ــ السيد محمد بدوى : (مترجم) ، **طبقات المجتمع** ، تأليف أندرية جوسان ، مراجعة أحمد عزت راجح ، القاهرة ، دار سعد ، مصر ، ١٩٦٥ .

٢٥ ــ السيد محمد بدوى : (مترجم) « تقاليد المساواة والأفكار اليوتوبية فى الشرق » ، تأليف جسان شرنو ، مجلة **ديوجين** ، عدد ٩ ، مايو ١٩٦٩ ، ص ص ١٢٧ ــ ١٦٢ .

٢٦ ــ السيد محمد بدوى(مترجم)« مظاهر الموضة كظاهرة فى علم النفس الاجتماعى » ، تأليف ادمون رادار ، مقال بمجلة **ديوجين** ، عدد ١١ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ص ١٠٦ ــ ١٢٥ .

٢٧ ــ السيد يسن (مترجم) ، « الجرائم الجنسية » ، تأليف بول تايان ، مقال **بالمجلة الجنائية القومية** ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، يوليو ١٩٦١ ، ص ص ٢٣٧ ــ ٢٤٨ .

٢٨ ــ السيد يس : عرض لكتاب « البيئة الأسرية والجناح . تأليف شلدون واليانورجلوك » ، مقال **بالمجلة الجنائية**

القومية ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ٣٠٣ — ٣١٦ .

٢٩٩ — السيد يس : « مشكلات الشباب نظريا وعقائديا » ، مقال بمجلة **الفكر المعاصر** ، عدد ٦٤ ، يونيو ١٩٧٠ ، ص ص ١٩ — ٢٩ .

٣٠٠ — السيد يس : « مشكلات المرأة العاملة فى مجتمع متغير » ، مقال بمجلة **الطليعة** ، السنة ٦ ، عدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ص ٦٣ — ٦٨ .

٣٠١ — الهام عفيفى : « ظاهرة الطلاق (دراسة اجتماعية) » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ص ص ١١٣ — ١٤٤

٣٠٢ — بدر الدين على : « اثر الأسرة على انحراف الأحداث » ، (مقال باللغة الانجليزية) فى **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ١٠ ، عدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٧ ، ص ص ٥٦٣ — ٥٨٣ .

٣٠٣ — ثروت انيس الأسيوطى : **نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين** ، الجماعات البدائية . بنو اسرائيل ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، (غير مبين سنة النشر) .

٣٠٤ — جامعة الخرطوم : **بين التقليد والتجديد** ، **بحوث فى مشاكل التقدم** ، المنظمة العالمية لحرية الثقافة ، القاهرة (غير مبين سنة النشر) .

٣٠٥ — جلال مدبولى محمد جلال : « **التغير الثقافى والسنن الاجتماعية فى**

الريف بالتطبيق على قرية شبرامنت بالجيزة » .
القاهرة ، ١٩٦٩ .
رسالة ماجستير . كلية الآداب — جامعة القاهرة .

٣٦ — جمال زكى : « بحث المناطق المتخلفة » . التقرير الأول ، المرحلة التمهيدية ، المنهج واختبار وسائل جمع المعلومات » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١ ، عدد ٢ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ص ٤٧ — ٦٥ .

٣٧ — جمال زكى ومحمد صادق فودة وناهد صالح : « اتجاهات الأفراد نحو تنظيم النسل فى قرية الخرانية » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٣ ، عدد ٢ ، مايو ١٩٦٦ ، ص ص ٦٥ — ٨٥ .

٣٨ — حامد عمار : (بالاشتراك) ، دليل التعرف على القرية ، سرس الليان ، المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى ، ١٩٥٦ .

٣٩ — حامد عمار : « التربية والنمط الاجتماعى للشخصية » ، مقالات بمجلة التربية الأساسية ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، ١٩٥٧ ، ص ص ١٧ — ٢٦ ، ومجلد ٤ ، عدد ٣ ، ١٩٥٧ ، ص ص ١٨ — ٢٨ ، ومجلد ٤ ، عدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ص ٢٢ — ٣٤ ، ومجلد ٥ ، عدد ١ ، ١٩٥٨ ، ص ص ٧ — ٢١ .

٤٠ — حامد عمار : « التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية ، سلوا — أسوان » ، مقال فى كتاب لويس كامل مليكة ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ،

القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ م ،
ص ص ١٢٠ — ١٣٣ .

٤١ — حامد عمار : **فى بناء البشر** ، الطبعة الثانية ، القاهرة دار المعرفة ، ١٩٦٨ .

٤٢ — حسن الساعاتى : « التحليل الاجتماعى للشخصية ، اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف » **مقال بالمجلة الجنائية القومية** ، مجلد ١ ، عدد ١ ، مارس ١٩٥٨ ، ص ص ٥١ — ٨٨ .

٤٣ — حسن الساعاتى (مشرف) **البغاء فى القاهرة . مسح اجتماعى ودراسة اكلينيكية** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .

٤٤ — حسن الساعاتى : « البغاء والأوضاع الاقتصادية » ، بحث منشور فى : **أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة والتنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجرامى** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣ ، ص ص ٤٦ — ٦٩ .

٤٥ — حسن الساعاتى وعبد الحميد لطفى : **دراسات فى علم السكان** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

٤٦ — حسن سعفان : **التليفزيون والمجتمع ، الآثار الاجتماعية والنفسية لانتشار التليفزيون** ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٧ — حسن سعفان : **علم الانسان . الانثروبولوجيا** ، بيروت ، مكتبة العرفان ، ١٩٦٦ .

٤٨ ـــ حكمت ابو زيد : « **التكيف الاجتماعى فى الريف المصرى الجديد** » ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦١ .

٤٩ ـــ حكمت ابو زيد : « دور المرأة فى التنمة الاقتصادية والاجتماعية » ، بحث منشور فى : **اعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة والتنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجرامى** . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٦٣ . ص ص ٥٣ ـــ ٦٩ .

٥٠ ـــ حكمت ابو زيد : « **معالم الطريق امام المراة العاملة** » . القاهرة ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

٥١ ـــ حنا رزق : « العامل الديموجرافى فى البيت العربى » ، بحث منشور فى : **حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، كتاب الدورة السادسة** ، المجلد الأول (البيت العربى) بنغازى ـــ طرابلس . ١٨ ـــ ٢٦ يوليو ، ١٩٥٩ . ص ص ٣٠٠ ـــ ٣١٤ .

٥٢ ـــ خيرية أنور مصطفى : « **دراسة انثروبولوجية اجتماعية عن المراة فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية** . الاسكندرية ، ١٩٦٩ . رسالة دبلوم بمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ـــ جامعة الاسكندرية .

٥٣ ـــ رالف بيلز وهارى هويجر : **مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة** ، ترجمة الدكتورين محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، فى مجلدين :
الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٥٤ ــ رمزى زكى : زيادة السكان بين مفهومين : انسانى ولا انسانى، مقال بمجلة **الطليعة** ، مارس ١٩٧٣ .

٥٥ ــ رقية مرشدى بركات : « علاقة التغير التكنولوجى بدور المرأة فى الأسرة » ، **مقال بالمجلة الاجتماعية القومية** ــ المجلد ٨ ، العـــدد ٢ ، مايو ١٩٧١ . ص ص ٩٠ ــ ٩٦ .

٥٦ ــ رقية مرشدى بركات : « **علاقة التغير التكنولوجى بدور المرأة فى** الأسرة . **القاهرة** ، ١٩٧١ .
رسالة ماجستير ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

٥٧ ــ زينب شاهين : « المســـايرات والمزيفات والمتحررات . **مشـــاكل** مفهوم الذات للمرأة فى المجتمعات المتغيرة »،(مقال باللغـــة الانجليزية) ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ ــ ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٧ ــ ٣٧

٥٨ ــ زينب رضوان : « مكان المـــرأة فى التشريع الاســـلامى » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ــ مجلد ١٤ ، عدد ١ ــ ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٦٧ ــ ٢٨٢ .

٥٩ ــ سامية حسن الساعاتى : « **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى** » ، بيروت ، دار النجاح ، ١٩٧٣ .

٦٠ ــ سامية حسن الساعاتى :« اغتراب المرأة فى علم الاجتماع المعاصر (تحليل اجتماعى لأسباب ومظاهر) » مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عـــدد ١ ــ ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٨٥ ــ ٢٠٨ .

٦١ ــ سامية حسن الساعاتى : « **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعى** » . القاهرة . ١٩٦٩ .

رسالة ماجستير ــ كلية الآداب ــ جامعة عين شمس .

٦٢ ــ سامية حسن الساعاتى : « **الدور الوظيفى للزوج والزوجة فى الأسرة المصرية ، دراسة ميدانية فى الريف والحضر** القاهرة ، ١٩٧٢ .

رسالة دكتوراة ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة .

٦٣ ــ سامية نوار : (بالاشتراك) « التغير الاجتماعى الذى طرأ على الأسرة المصرية الحديثة » . اعداد محمود عبد القادر وآخرين . **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، يناير ١٩٧١ . ص ص ٣٩ — ٧٠ .

٦٤ ــ سامية نوار (بالاشتراك) . « تنظيم النسل من وجهة نظر الزوجات » اعداد محمود عبد القادر وآخرين . **المجلة الاجتماعية القومية** . المجلد ٨ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧١ . ص ص ٤٩ — ٨٩ .

٦٥ ــ سامية نوار « بعض العوامل المحددة لاتجاهات الزوج نحو تنظيم الأسرة » مقال منشور فى :

The Egyptian Population and Family Planning Review, Vol. 4, No. 1 ; June 1971.

٦٦ ــ سامية نوار : « ديناميات الخصوبة والحراك المهنى ، دراسة تجريبية على الأسرة الحضرية » ، مقال منشور فى :

The Egyptian Population and Family Planning Review, Vol. 4, No. 2 ; Dec. 1971.

٦٧ ــ سلوى الخماش : **المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف** ، دار الحقيقة ، بيروت .

٦٨ ــ سمير نعيم أحمد : (عرض كتاب) بناء الأسرة وتكوين الجناح ،

تأليف جورج دى فوس » . **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، مارس ١٩٦٤ . ص ص ٧٩ — ٩٧ .

٦٩ — سمير نعيم أحمد : (مترجم) . **المجتمع . الجزء الثالث : التغير الاجتماعى** ، تأليف ر . م ماكيفر وشارلز بيدج ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧١ .

٧٠ — سميرة محمد السيد عمر : « **اتجاهات تنظيم الأسرة فى حى باكوس بالاسكندرية** ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية، بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .

٧١ — سنية خليل أحمد : « **اشتغال المرأة وأثره فى بناء الأسرة ووظائفها** » . الاسكندرية ، ١٩٦٣ .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

٧٢ — سنية خليل أحمد : « تنظيم الأسرة فى منطقتين ريفيتين » ، **مقال بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، يناير ١٩٧٣ ، ص ص ٣١ — ٤٤ .

٧٣ — سهير لطفى على : « الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبى جرائم الآداب بجمهورية مصر العربية ، مع دراسة تطبيقية لمائة حالة تجريبية وضابطة » ، **مقال بالمجلة الجنائية القومية** ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، مارس ١٩٧٢ . ص ص ٧١ — ٨٥ .

٧٤ — سيد عويس (مشرف) : « الأطفال غير الشرعيين ، عرض احصائى للمشكلة فى مصر » . **المجلة الجنائية**

القومية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، مارس ١٩٥٨ . ص ص ١ — ١٦ .

٧٥ — سيد عويس : « الأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث » ، بحث منشور فى : **أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة** ، القاهرة ٢ — ٥ يناير ١٩٦١ . القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ . ص ص ١٦١ — ١٨٤ .

٧٦ — سيد عويس : « ظاهرة النشل فى محيط النساء فى محافظة القاهرة ، دراسة احصائية » مقال **بالمجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، مارس ١٩٦٥ . ص ص ٦٧ — ٩٢ .

٧٧ — سيد عويس : « الرعاية الأسرية كدعامة للوقاية من الانحراف » ، مقال **بمجلة كلية الشرطة** ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٦٥ .

٧٨ — سيد عويس: «من منابع أصول الحكمة فى تراثنا الثقافى المعاصر» ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٩ . ص ص ٥ — ٢٠ .

٧٩ — سيد عويس : « **حديث عن الثقافة ، بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠ .

٨٠ — سيد عويس : « قضية المساواة بين المرأة والرجل فى الواقع المصرى » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ص ص ٧٣ — ٩٠ .

٨١ — صفوت فرج : « الفروق بين الذكور والاناث فى النسق القيمى» ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

٨٢ — صفوت فرج وناهد رمزى : « قياس الرأى العام تجاه عودة المراة الى البيت بنصف أجر » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٤٥ — ١٦٨ .

٨٣ — صلاح الدين حمودة حسن : « **الاتجاه الاجتماعى فى التربية عند دوركايم مع التطبيق على المجتمع الاشتراكى بـ** ج . ع . م الاسكندرية ، ١٩٦٤ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .

٨٤ — صلاح عبد المتعال : « **دراسة ديموجرافية عن حى الدقى بالجيزة** القاهرة ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

٨٥ — صلاح عبد المتعال : « **دراسة ديموجرافية عن حى الأهرام بالجيزة** القاهرة ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

٨٦ — صلاح عبد المتعال : « الشباب الجانح » ، مقال **بالمجلة العربية للدفاع الاجتماعى** ، العـــدد ٢ ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٠٧ — ١٢٠ .

٨٧ — صلاح عبد المتعال : « **اثر التغير الاجتماعى فى البناء الاجتماعى للأسرة المصرية ، دراســـة مقارنــــة بين البنـــاء الاجتماعى للأسرة فى الريف والحضر المصرى** » . القاهرة ، ١٩٧١ رسالة دكتوراة . كلية الآداب — جامعة القاهرة .

٨٨ ـ صلاح قنصوه : « الشباب والتنمية فى مصر » بحث منشور فى : **مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر** ، ٥ ـ ٨ مايو ١٩٧٣ القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٣ .

٨٩ ـ صمويل باسيليوس « الدور الوظيفى للأسرة فى الوقاية من المخدرات » ، بحث منشور فى : **الندوة العلمية حول الوقاية من مشكلة المخدرات** ، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢ ـ ٢٥ .

٩٠ ـ صمويل باسيليوس : « الأسرة والتنمية » ، بحث منشور فى : **مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر** ، ٥ ـ ٨ مايو ١٩٧٣ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٣ .

٩١ ـ صمويل بشارة : « **التغير الاجتماعى لنظام الأسرة** » . الاسكندرية ، ١٩٥٧ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية . بكلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

٩٢ ـ طلعت ابراهيم لطفى : « **العوامل الأسرية المؤدية الى تغيب العمال فى المجال الصناعى ، مع دراسة ميدانية اجتماعية لاحدى وحدات الانتاج فى ج . م . ع** » القاهرة ، ١٩٧٣ . رسالة ماجستير ـ كلية الآداب جامعة القاهرة .

٩٣ ـ عبد الباسط عبد المعطى : « **صراع القيم واثره فى بناء الأسرة ووظائفها بالتطبيق على عينة من الريف والحضر** »

القاهرة ، ١٩٦٩ . رسالة ماجستير ـ كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

٩٤ ـ عبد الباسط عبد المعطى : « بعض مظاهر صراع القيم فى أسر قروية مصرية » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، يناير ١٩٧١ ، ص ص ٧١ ـ ٨٦ .

٩٥ ـ عبد الجميد عبد اللطيف : « **التصنيع ومشكلات الأسرة العمالية ، دراسة اجتماعية ميدانية فى مدينة القاهرة** » . القاهرة ، ١٩٦٤ . رســـالة ماجستير ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس .

٩٦ ـ عبد الرحيم عمران : (مشرف على التحرير) ، **مصر . مشكلاتها السكانية وتطلعاتها** ، القـــاهرة ، جهـــاز تنظيم الأسرة والسكان ، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين بالقاهرة ، ١٩٧٧ .

٩٧ ـ عبد العزيز أبو النور : (مترجم) ، **رعاية الطفل ونمو المحبة** ، تأليف جون باولبى ، القاهرة ، مؤســـسة ســـجل العرب ، ١٩٦٥ .

٩٧ ـ عبد العزيز توفيق جاويد : (مترجم) ، **الحضين والطفل فى ثقافة اليوم** ، تأليف أرنولد جزل وآخرين ، القاهرة ، دار الكرنك ، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ، فى مجلدين .

٩٩ ـ عبد العزيز عزت : « الأسرة ووظيفتها الأخلاقية » ، مقال **بمجلة علم النفس** ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، أكتوبر ١٩٥١ ، ص ص ١٦٣ ـ ١٧٥ .

١٠٠ — عبد العزيز عزت : « **قانون جديد لتطور الزواج** » ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ .

١٠١ — عبد الله الخريجى ومحمد الجوهرى : **علم السكان** ، القاهرة ، توزيع دار الشروق — جدة — المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

١٠٢ — عبد الله الخريجى : **علم الاجتماع المعاصر** ، القاهرة ، ١٩٧٧ . (توزيع دار الشروق بجدة — المملكة السعودية) .

١٠٣ — عبد المجيد عبد الرحيم أحمد « **الزواج وتقاليده فى مديرية قنا** » . الاسكندرية ، ١٩٥٠ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب . جامعة الاسكندرية .

١٠٤ — عزت حجازى (مترجم) « البغاء كظاهرة اجتماعية » تأليف . كنجزلى ديفيز . مقال بمجلة **مطالعات فى العلوم الاجتماعية** ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٥٩ ، ص ص ٥١ — ٧٠ .

١٠٥ — عزيز حنا : « الركائز السيكولوجية للمرأة العاملة » مقال . **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٦٩ — ١٨٤ .

١٠٦ — عفاف ابراهيم : « وضع المرأة العاملة فى التنظيم الاجتماعى للمصنع » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص.ص ٣ — ٣٢ .

١٠٧ — على عبد الغفار صيام : **اثر التصنيع على الأسرة فى امبابة** . الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب
جامعة الاسكندرية .

١٠٨ — على عبد الواحد وافى : « فى التربية ، **بحث فى عوامل التربية غير المقصودة ، اللعب ، التقليد ، الوراثة ، البيئة الاجتماعية** . الطبعة الثانية ، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤ .

١٠٩ — على عبد الواحد وافى : « **الأسرة باعتبارها عاملا اقتصاديا** » ، الشئون الاجتماعية ، يونيو ١٩٤٠ ، ص ص ١٥ — ٢٧ .

١١٠ — على عبد الواحد وافى : « تطور البيت العربى واثر المدينة الحديثة فيه » مقال منشور فى : **حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية** ، كتاب الدورة السادسة المجلد الأول ، ص ص ٢٥٧ — ٢٧١ .

١١١ — على عبد الواحد وافى : « **بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق فى الاسلام** » . القاهرة مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦٠ .

١١٢ — على عبد الواحد وافى : « نظام التسرى فى الاسلام » . مقال بمجلة **الرسالة** ، السنة ٢١ ، العدد ١٠٦٤ ، ٤ يونيو ١٩٦٤ . ص ص ٤ — ٧ .

١١٣ — على عبد الواحد وافى : « **غرائب النظم والتقاليد والعادات** » ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، مجلدين (غير مبين سنة النشر) .

١١٤ — على عبد الواحد وافى : « **قصة الزواج والفردية فى العالم** » ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٥ .

١١٥ — على عبد الواحد وافى : « الأسرة والمجتمع » ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٦ .

١١٦ — على عبد الواحد وافى : « **المرأة فى الإسلام** » ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧١ .

١١٧ — على حسن فهمى : « العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر (دراسة للأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل) ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ص ص ٩١ — ١١٢ .

١١٨ — على فؤاد أحمد : « الطرق الفعالة لاشتراك المرأة الريفية فى برامج تنمية المجتمع الريفى » ، مقال **بمجلة التربية الأساسية** ، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ١٩٥٩ . ص ص ٦٤ — ٧٤ .

١١٩ — على فؤاد أحمد : « **الأسرة فى المجتمع الاشتراكى** » ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، بدون تاريخ .

١٢٠ — علياء شكرى : « مشكلات انباثنية حول الأسرة والتصنيع » ، مقال فى كتاب : السيد محمد الحسينى وآخرين : **دراسات فى التنمية الاجتماعية** . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ . ص ص ١٨٥ — ٢٢٣ .

١٢١ — علياء شكرى (مترجم) : « علم الاجتماع العائلى » . تاليف جاك سايران . فى كتاب محمد الجوهرى وآخرين . **دراسة علم الاجتماع** . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٨٦ — ٣١٤ .

١٢٢ — علياء شكرى : **بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن**

العربى ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٣ ـ علياء شكرى : التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٤ ـ علياء شكري : عادات الطعام فى الوطن العربى ، القاهرة ، دار الكتب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٥ ـ غريب سيد أحمد « المدخل فى دراسة الجماعات الاجتماعية » ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣

١٢٦ ـ فاروق بيومي السيد « النظم القرابية . دراسة انثروبولوجية » الاسكندرية ، ١٩٦٨ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٦ ـ ٦٧

١٢٧ ـ فاطمه احمد السمنودى : « أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على شباب ج.ع.م » الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
رسالة دبلوم لمعهد لعلوم الاجتماعية بكلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية .

١٢٨ ـ فتح الله هلول : الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، الاسكندرية ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

١٢٩ ـ فريد صبحى قسطنطين : « الزواج والطلاق » . الاسكندرية ، ١٩٥ .

رسـالة دبلوم لمعهـد العلوم الاجتماعية بكليـة الآداب ـ جامعة الاسكندرية .

١٣٠ ـ فؤاد دياب عبد التواب ((**قياس اتجاه الرأى العام نحو منح المرأة حقوقها السياسية**)) . القاهرة ، ١٩٦٠ .
رسالة ماجستير ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

١٣١ ـ فؤاد دياب ((قياس اتجـاه الرأى العام نحو منح المرأة حقوقهـا السياسية)) مقـال فى كتاب لويس كامل مليكة :
قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية .
القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

١٣٢ ـ فوزيـة ديـاب : ((**القيم والعـادات الاجتماعيـة ، مع بحث ميدانى لبعض العـادات الاجتماعية**)) القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

١٣٣ ـ فوزية دياب : ((**دور الحضانة والمجتمع**)) . القاهرة ، ١٩٧٠ .
رسـالة دكتوراه ـ كليـة الآداب ـ جامعـة عين شمس .

١٣٤ ـ فوزية محمد توفيق : ((دور الأسرة فى التنشئة الاجتمـاعية)) ، الاسكندرية ، ١٩٦١ .
رسـالة دبلوم لمعهـد العلوم الاجتمـاعية بكلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية .

١٣٥ ـ قاسم أمين : **تحرير المرأة** ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .

١٣٦ ـ كامل محمد عبد المنعم : ((**نظام التبنى واثره فى الأسرة ، دراسة اجتماعية ميدانية**)) ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

١٣٧ ـ كمـال دسـوقى : ((**دينامية الجماعة فى الاجتماع وعلم النفس**

الاجتماعى » . الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

١٣٨ — كمال دسوقى : « **التربية الأخلاقية وأثرها فى التنشئة والتطور الاجتماعى** » مقال فى كتاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . **حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** ، الجزائر ١٩ — ٢٦ مارس ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٤٧ — ١٦٨ .

١٣٩ — كمال سعيد : « تأثير التنشئة الاجتماعية على أداء المرأة لدورها » مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٣١ — ٢٦٦ .

١٤٠ — محمد أحمد أبو النور : « **دراسة اجتماعية لجماعات الأطفال بأندية الاسكندرية وأثرها فى نموهم الاجتماعى** » . الاسكندرية ، ١٩٦١ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .

١٤١ — محمد أمين عثمان : « **دراسة ميدانية مقارنة لبعض دور الحضانة فى مدينة الاسكندرية** » الاسكندرية ، ١٩٧٣ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

١٤٢ — محمد الجوهرى : (مترجم) « الاجتماع العائلى ؛ تطور ميدان دراسة الأسرة » تأليف هارولد ت . كريستينسن فى كتاب محمد محمود الجوهرى وآخرين : **ميادين علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ . ص ص ٣٠٥ — ٣٤٣ .

١٤٣ — محمد الجوهرى : (مترجم) . « **مجتمع المدينة فى البلاد**

النيابية)) ، تأليف جيرالد بريز . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٢ .

١٤٤ ـ محمد الجوهري وآخرون : **دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى** ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٤ .

١٤٥ ـ محمد الجوهري : **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، الجزء الأول** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٤٦ ـ محمد الجوهري : **علم الفولكلور** . دراسة فى الأنثروبولوجيا الثقافية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٤٧ ـ محمد الجوهري (مشرف) ، **مصادر دراسة الفولكلور العربى** ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

١٤٨ ـ محمد الجوهري (مشرف) ، **الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية** ، الجزء الأول من دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

١٤٩ ـ محمد خيرى محمد على : (مترجم) « اسهام فى دراسة الجناح الجنسى » تأليف دنيس زابو ، مقال بالمجلة الجنائية القومية المجلد ٤ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦١ ، ص ص ٤١١ ـ ٤٧٠ .

١٥٠ ـ محمد خيرى محمد على : **« الرعاية الاسرية فى المجتمع الاشتراكى »** القاهرة ، الجمعية العامة لتدريب العاملين فى ميادين الطفولة والاسرة ، بدون تاريخ .

١٥١ — محمد سعيد فرح : « عرض كتاب الطفولة فى عالمين » .
المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ،
سبتمبر ١٩٧٣ ، ص ص ٤٦٩ — ٤٧٣ .

١٥٢ — محمد سعيد فرح : « **الآثار الاجتماعية المترتبة على التغير الاجتماعى فى الأسرة فى مدينة الاسكندرية** » .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

١٥٣ — محمد سعيد فرح : **دراسات فى المجتمع المصرى** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

١٥٤ — محمود عاطف غيث : « خطورة مشكلة الثأر فى المجتمع العربى ، الاقليم الجنوبى » بحث منشور فى : **أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة** القاهرة ٢ — ٥ يناير ١٩٦١ . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .
ص ص ١٠٣ — ١١٤ .

١٥٥ — محمد عاطف غيث : « **التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى** ، دراسة فى محافظة الدقهلية ، القيطون وهلا وكفر الشيخ . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

١٥٦ — محمد عبد المنعم نور : « المشكلات السكانية فى النمو الحضرى » .
فصل منشور فى : **النمو الحضرى فى الوطن العربى** .
القاهرة ، **جامعة الدول العربية** ، ١٩٧٢ . ص ص ٣٠٥ — ٣٢٨ .

١٥٧ — محمد عبده محجوب : « **الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع**

الكويتى ، دراسة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية .
الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢ .

١٥٨ — محمد عبده محجوب : « الاتجاه السيوسيو — انثروبولوجى فى دراسة المجتمع » مقال منشور فى : **حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** ، الجزائر ١٩ — ٢٦ مارس ١٩٧٣ ، ص ص ٣٥٩ — ٣٨٣ .

١٥٩ — محمد علي قطان : **دراسة المجتمع فى البادية والريف والحضر** ، القاهرة ، ١٩٧٩ (توزيع دار الشروق بجدة — المملكة السعودية) .

١٦٠ — محمد على محمد « **القيم الثقافية والتنمية** » فصل فى كتاب السيد محمد الحسينى وآخرين : **دراسات فى التنمية الاجتماعية** . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٣٩ — ١٨٤ .

١٦١ — محمد فؤاد حجازى : « **اثر التصنيع فى الأسرة ، مع دراسة ميدانية عن انحراف الأحداث فيها** » . القاهرة ، ١٩٦٥ .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

١٦٢ — محمد فؤاد حجازى : « **الأسرة والتصنيع** » . القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٢ .

١٦٣ — محمد لبيب النجيحى : (مترجم) ، **التربية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى للدول النامية** ، دار نهضة مصر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٦٤ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (مترجم) . **التربيــة التقدميــة** ، تأليف كارلنون راشبورن . ترجمــة محمد مصطفى الشعبينى ومحمد عبد الهــادى عفيفى وجــابر عبد الحميد . القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٦ .

١٦٥ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (مترجم) . **توجيــه المراهق** ، تأليف دوجلاس توم ، ترجمــة محمد مصطفى الشعبينى وجابر عبد الحميد وعزيز حنا ، القاهرة ، دار النهضــة العربية ، ١٩٥٧ .

١٦٦ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (مترجم) . **الطفــل فى الســنوات الخمس الأولى** ، تأليف روبرت شيدز ، ترجمة محمــد مصطفى الشعبينى وجابر عبد الحميــد وعطية هنا . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .

١٦٧ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (بالاشتراك مع جابر عبد الحميد) . « **النمو النفسى والتكيف الاجتماعى** » . القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

١٦٨ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (مترجم) . **نمو الشخصــية** ، تأليف جوردون البورت ، ترجمة محمد مصطفى الشعبينى وجابر عبد الحميد ، القــاهرة ، دار النهضــة العربية ، ١٩٦٣ .

١٦٩ ـ محمد مصطفى الشعبينى : (مترجم) . **اضواء على تربية الطفل** ، تأليف أريث بكســيوم ، ترجمــة محمد مصطفى الشعبينى ، القــاهرة ، دار النهضة العربيــة ، ١٩٧٤ .

١٧٠ — محمود جبر عبد القادر عوكلى : « **دراسة مقارنة للأسرة المواطنة واللاجئة فى قطاع غزة** » ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

١٧١ — محمد حامد عبد الحميد عثمان : « **دراسة تحليلية لميزانية الأسرة بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار** » ، الاسكندرية ، ١٩٥٧ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

١٧٢ — مختار حمزة : « العوامل الفعالة فى شخصيات الأحداث المشردين فى البيئة المصرية » مقال **بمجلة علم النفس** ، المجلد ٨ ، العدد ٣ ، فبراير ١٩٥٣ . ص ص ٢٩٩ — ٣١٤ .

١٧٣ — مختار حمزة : « فى توجيه الشباب الجامعى » مقال **بصحيفة التربية** ، يناير ١٩٥٥ ، ص ص ٣٨ — ٤١ .

١٧٤ — مختار حمزة : « مشكلات الشباب المصرى » . مقال **بصحيفة التربية** ، مارس ١٩٥٤ ، ص ص ٤٣ — ٤٩ .

١٧٥ — مختار حمزة : « حاجتنا الى سياسة قومية للعناية بشئون الطفولة والشباب » مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٦٧ . ص ص ٣ — ٢٤ .

١٧٦ — مختار حمزة : (مشرف) . « **بحث احتياجات الطفولة فى الجمهورية العربية المتحدة** ، مجلد التوثيق . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٨ .

١٧٧ — مختـــار حمـــزة : « **التخطيط لخدمات الطفولة ورعايتها كواجب قومي** » . بحث مقـــدم للمؤتمر الثالث لتـــدريب العاملين في ميادين الطفولة .

١٧٨ — مختـــار حمـــزة : « **منهجية الأبحاث وتقدير احتياجات الأطفال** » الكويت ، ١٩٦٩ . بحث مقدم لحلقة عن التخطيط والبحث والتـــدريب للطفولة والشـــباب في الدول العربية .

١٧٨ — مرزوق عبد الرحيم عارف : « اتجاه الخصوبة في أحياء ذات مستوى اقتصادي منخفض » . **المركز الديموجرافي لشمال أفريقيا** ، ١٩٦٤ ، ص ص ١ — ١٨ .

١٨٠ — مرزوق عبد الرحيم عارف (بالاشتراك) . « الاتجاه نحو تنظيم الأسرة في قرية مصرية » تأليف عبد الخالق ذكرى ومرزوق عبد الرحيم عارف في : الحلقـــة الثـــانية **للدراسات والبحوث الاحصـــائية** . القـــاهرة ، معهد الدراسات والبحوث الاحصـــائية ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٩٩ — ٢٢١ .

١٨١ — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **الحلقـــة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في جمهورية مصر العربية** ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٨٢ — مصطفى الخشـــاب : « **دراســات في الاجتماع العـــائلي** » . الطبعة الثانية ، القـــاهرة ، مطبعة لجنة البيـــان العربي ، ١٩٥٨ .

١٨٣ — منى مدحت عبد الرؤوف نجم الدين : « **تنظيم الأسرة مع دراسة**

ميدانيــة بمدينة كفر الدوار بمحافظــة البحيرة .
الاسكندرية ، ١٩٦٨ .
رســالة دبلوم لمعهــد العلوم الاجتماعيــة بكلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية .

١٨٤ ـ موريس أرمانيوس حنا : « **التنشئة الاجتماعيــة فى المجتمعــات** البدائية والمتقدمة » . الاسكندرية ، ١٩٧٠ .
رســالة دبلوم لمعهــد العلوم الاجتماعية بكليــة الآداب جامعة الاسكندرية .

١٨٥ ـ ناديــة التطبــاوى : « ميزانية الأسرة للمرأة العاملة بالصناعة فى مصر » ، مقال **بالمجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ١٤ ، عدد ١ ـ ٣ ، ص ص ٣٣ ـ ٧٢ .

١٨٦ ـ نادية حليم سليمان : « دراسة تعميمية لبعض الخدمات المقــدمة الى المراة العاملة » ، (مقال باللغة الانجليزية) ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، مجلد ١٤ ، عــدد ١ ـ ٣ ، ١٩٧٧ . ص ص ٣ ـ ١٥ .

١٨٧ ـ نادية حليم سليمان : « **القيم الاجتماعية وعلاقتها بالاتجــاه نحو تنظيم النسل** » ، ١٩٧٠ .
رســالة ماجستير ـ كليــة الآداب ـ جامعــة عين شمس .

١٨٨ ـ ناهد حسين صالح : (مترجم) . « السينما وانحراف الأحداث » تأليف جابريل ريموند ديشرنيه . ترجمة وتلخيص آمال عثمان وهدى مجاهد وناهد صالح ، **المجــلة الجنائية القومية** ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، يوليو ١٩٥٨ ، ص ص ٣١ ـ ٥٣ .

١٨٩ ــ ناهد حسين صالح : « عرض وتلخيص » دراسة مقارنة من جناح الأولاد وجناح البنات ، تأليف جوردون باركر ووليام آدمز » . **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، مارس ١٩٦٤ . ص ص ٩٨ ــ ١٠٤ .

١٩٠ ــ ناهد حسين صالح : (بالاشتراك مع محمد صادق فودة وجمال زكى) « اتجاهات الأفراد نحو تنظيم النسل فى قرية الحرانية » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٦ . ص ص ٦٥ ــ ٨٥ .

١٩١ ــ ناهد حسين صالح : « العودة الى الاجرام عند المرأة ، دراسة اجتماعية » **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ص ٢١٥ ــ ٢٤٧ .

١٩٢ ــ ناهد حسين صالح : « العودة الى الاجرام عند المرأة . دراسة اجتماعية ميدانية » . القاهرة ، ١٩٦٦ .
رسالة ماجستير ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

١٩٣ ــ نادية عطية منصور : « تنظيم الأسرة ، مع دراسة ميدانية من واقع مدينة الاسكندرية » . الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ــ جامعة الاسكندرية .

١٩٤ ــ نحوى حافظ : «الشباب الجانح فى الجمهورية العربية المتحدة» ، اشراف سيد عويس ، **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٢١٢ العدد ١ ، مارس ١٩٦٩ ، ص ص ١ ــ ٦٧ .

١٩٥ — نهى حامد فهمى : « التوافق الاجتماعى للمسنين ، دراسة اجتماعية لفئة من المتقاعدين بمحافظة القاهرة » .
القاهرة ، ١٩٦٧ .
رسالة ماجستير ، كلية الآداب — جامعة القاهرة .

١٩٦ — نهى حامد فهمى : (بالاشتراك مع ناهد رمزى) . « دور المراة فى التنمية الاجتماعية » ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
بحث مقدم للمؤتمر البرلمانى الأول للمراة الأفريقية والعربية ، ١٨ — ٢١ — مايو ١٩٧٤ .

١٩٧ — هدى مجاهد : (بالاشتراك مع نهى فهمى) . « التنميط فى المجتمعات القروية » بحث فى : الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ ، ص ص ٧٩ — ١١٧ .

١٩٨ — هدى محمد مجاهد : « تغير مركز المراة واثره فى الأسرة الحديثة » ،
الاسكندرية ، ١٩٦١ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

١٩٩ — هدى محمد مجاهد : « سوسيولوجية التماسك الأسرى . دراسة مقارنة بين اسر ريفية واسر حضرية صناعية .
القاهرة ، ١٩٧٢ .
رسالة دكتوراه — كلية الآداب — جامعة عين شمس .

٢٠٠ — وداد سليمان مرقس : « العوامل الاجتماعية المؤثرة على معدل الانجاب عند المراة العاملة ، دراسة ميدانية

على مجموعة من النساء العاملات فى قسم الوايلى بمحافظة القاهرة » ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة

٢٠٢ — وداد سليمان مرقس : « العوامل الاجتماعية المؤثرة فى خصوبة المرأة العاملة ، دراسة ميدانية على مجموعة من النساء العاملات » . **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧٤ . ص ص ٣١٢ — ٣١٤ .

٢٠٣ — يحيى شحاتة عبد العال : **العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى حجم الأسر بين العاملين فى الصناعة ، مع دراسة ميدانية بين العاملين بمؤسسة الكهرباء »** ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
رسالة ماجستير . كلية الآداب — جامعة القاهرة.

ثانيا : القائمة الافرنجية

Ackermann, Nathan W., The Diagnosis of Neurotic Martial Interaction, in : Social Casework, Vol. 35 (1954).

Adams, Bert N., Structural Factors Affecting Parental Aid to Married Children, in : Journal of Marriage and the Family, Vol. 26 (1964).

Adler, Alfred, Menschenkenntnis, 5, Aufl., Zürich 1947, zuerst 1925.

——, Die Technik der Individualpsychologie, II. Teil : Die Seele des schwererziehbaren Kindes, München 1930.

Ammar, Hamed, Growing up in an Egyptian Village, New York 1954.

Anderson, Nels (ed.), Recherches sur la famille, Vol. 1 Tübingen 1956, Vol. 2 und 3 Göttingen 1957/58.

Angell, Robert C., The Family Encounters the Depression, New York 1936.

Anschen, Ruth (ed.), The Family and Its Destiny, New York 1949.

Apple, Dorrian, The Social Structure of Grand-parenthood, in : American Anthropologist, Vol. 58 (1956).

Arensberg, Conrad M., und **Solon T. Kimball**, Family and Community in Ireland, Cambridge, Mass., 1940.

Argelander, Annelies, und **Ilse Weitsch**, Aus dem Seelenleben verwahrlöster Mädchen auf Grund ihrer Tagebuchaufzeichnungen, Jena 1933.

Ariès, Philippe, Histoire des populations Françaises et de leurs attitudes devant la vie depuis le XVIIIe siècle, Paris 1948.

——, Le XIXe siècle et la révolution des moeurs familiales, in : **R. Pringent** (ed.) 1953.

——, L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien Régime, Paris 1960.

Axelrod, Morris, Urban Structure and Social Participation, in : American Sociological Review, Vol. 21 (1956).

Bakke, S. W., The Unemployed Worker. A Study of the Task of Making a Living without a Job, New Haven 1940.

Bales, Robert F., und Philip E. Slater, Role Differentiation in Small Decision-Making Groups, in : **T. Parsons** 1955.

Ballard, Lloyd V., Social Institutions, New York and London 1936.

Banfield, Edward C., The Moral Basis of a Backward Society, Glencoe, Ill., 1958.

Bardis, Panos D., Family Forms and Variations Historically Considered, in : **Harold T. Christensen** (ed.) 1964.

Barron, Milton L., People Who Intermarry, Syracuse 1946.

——, Research on Intermarriage, in : American Journal of Sociology, Vol. 57 (1951).

Baum, Marie, and Alix Westerkamp, Rhythmus des Familienlebens, Berlin 1931.

Baumert, Gerhard, Jugend der Nachkriegszeit, Darmstadt 1952.

Ders., Untersuchungen zum Problem der Ehescheidung, DIVO, Frankfurt 1955.

——, Some Observations on Current Trends in the German Family, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956 a.

Ders., Methoden und Resultate einer Untersuchung deutscher Nachkriegsfamilien, in : Nels Anderson (Hrsg.), Vol. 1, 1956 b.

——, Changes in the Family and the Position of Older Persons in Germany, in : International Journal of Comparative Sociology, Vol. 1 (1960)).

Ders., und Edith Hüninger, Deutsche Familien nach dem Kriege, Darmstadt 1954.

—— , und Eugen Lupri, New Aspects of Rural-Urban Differences in Family Values and Family Structures, in : Current Sociology, Vol. 12 (1963).

Bayer, Alan E., The Psychoanalytic Frame of Reference in Family Study, in : F. Ivan Nye und Felix M. Berardo 1966.

Beau de Lomenie, Emmanuel, Les responsabilités des dynasties bourgeoises, 3 Vols., Paris 1943, 1947, 1953.

Becker, Howard. The Sorrow of Bereavement, in : Journal of Abnormal and Social Psychology, Vol. 27 (1932/33).

—— , und Reuben Hill (eds.) Family, Marriage and Parenthood, 2,ed., Boston 1955.

Becker, Walter, und Walter Salewski, Die Frühehe als Wagnis und Aufgabe, Neuwied 1963.

Beckmann, L., The Frequency of Regional Intermarriage in North Sweden, in : Acta Genetica et Statistica Medica, Vol. 9 (1959).

—— , Breeding Patterns of a North Swedish Paris, in : Hereditas, Vol. 47 (1961).

Bell, Norman W., und Ezra P. Vogel (eds.) A Modern Introduction to the Family, Glencoe, Ill., 1960.

Bell, Wendell, und Marion D. Boat, Urban Neighborhbods and Informal Social Relations, in : American Journal of Sociology, Vol. 62 (1957).

Bellin, Sajmour S., Extended Family Relations in Later Years of Life, Dissertation, Columbia University, New York 1962.

Benedict, Ruth, Patterns of Culture, New York 1934 ; dtsch. : Urformen der Kultur, Reinbek bei Hamburg 1955.

——, The Chrysanthemum and the Sword. Patterns of Japanese Culture, Boston 1946.

Bernard, Jessie, Remarriage. A Study of Marriage, New York 1956.

Berndt, Ronald M., Marriage and the Family in Northeastern Arnhem Land, in : **M. F. Nimkoff** (ed.) 1965.

Bicanié, Rudolf, Occupational Heterogeneity of Peasant Families in the Period of Accelerated Industrialization, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

Bie, Pierre de, Budgets familiaux en Belgique (1957/58). Modes de vie dans trois milieux socio-professionnels, Louvain und Paris 1960.

——, Das neue Bidl der Familie, in : **Alphons Silbermann** (Hrsg.), Militanter Humanismus, Von den Aufgaben der modernen Soziologie, Frankfurt 1966.

Binder, Hans, Die uneheliche Mutterschaft, Bern 1941.

Blake, Judith, et. al. Family Structure in Jamaica, New York 1962.

Blood, Robert O., jr., und Donald M. Wolfe, Husbands and Wifes, The Dynamics of Married Living, Glencoe, Ill., 1960.

Bolte, Karl Martin, Deutsche Gesellschaft im Wandel, Opladen 1966.

Bonac, Vladimir, Structurwandlungen der jugoslawischen Familie, in : Kölner Zeitschrift für Sozialpsychologie, Vol. 12 (1960).

Bossard, James H.S., Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection, in : American Journal of Sociology, Vol. 38 (1932).

——, Marriage and Family, Philadelphia 1940.

——, The Law of Family Interaction, in : American Journal of Sociology, Vol. 50 (1945).

——, The Sociology of Child Development, New York 1954.

——, und **Eleanor St. Boll**, The Large Family System. An Original Study in the Sociology of Family Behavior, Philadelphia 1956.

Bott, Elizabeth, Family and Social Networks, London 1957.

Bowerman, Charles E., Assortative Mating by Previous Marital Status : Seattel 1939—1946, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).

Brams, Lucien, Structures sociales et familles ouvrières, in : Transactions of the Third world Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

——, Synthèse et conclusion, in ; Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris 1955.

Braun, Rudolf, Industrialisierung und Volksleben, Erlenbach und Zürih 1960.

Brun-Culbrandsen, severre, sex Roles and the Socialization procession : Edmund Dahlstorm, (ed.) 1957.

Bruner, Edward M., Medan : The Role of Kinship in an Indonesian City, in : **Bernard Farber** (ed.) 1966.

Brunner, Otto, Das «ganze Haus» und die alteuropäische «Okonomik», in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.

Buomberger, F., Die schweizerische Ehegesetzgebung im Lichte der Statistik 2, Aufl., Freiburg 1901.

Burgess, Ernest, The Family as a Unit of Interacting Personalities, in : The Family, Vol. 7 (1926).

——, and **L.S. Cottrell**, Predicting Success and Failure in Marriage, Englewood Cliffs, N.J., 1939.

——, and **Harvey J. Locke**, The Family from Institution to Companionship, 2, ed., New York 1953.

——, **and Paul Wallin,** Homogamy in Social Characteristics, in : American Journal of Sociology, Vol. 49 (1943).

——, and Paul Wallin, Engagement and Marriage, Philadelphia 1953.

Calhoun, Arthur W., A Social History of the American Family from Colonial Times to the President, 3, ed. 3 Vol., New York 1960.

Calverton, Victor F., Bankruptcy of Marriage, London 1929.

Camilleri, Carmel, Etude sur l'intégration familiale du jeune Tunisien cultivé, in : Les cahiers de Tunisie, Vol. 33/5 (1961).

——, Les rapports familiaux du jeune Tunisien de culture occidentale, in : Enfance (1962).

——, Statut et rôles familiaux de la femme. Leur représentation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, in : Revue française de sociologie, Vol. 3 (1964).

——, Les représentations éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, in : Revue Tunisienne des sciences sociales, Vol. 3 (1965).

Ders., Erhaltung der erzieherischen Aufgabe der Familie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 18 (1966 a).

——, Les relations parents-enfants en Tunisie, Paris 1966 b.

——, Famille et modernité en Tunisie, in : Revue Tunisienne des sciences sociales, Vol. 4 (1967).

Carisse, Celotte, Planification des naissances en milieu Canadien-Français, Montréal 1964.

Cavan, Ruth S., Unemplayment — Crisis of the Common Man, in : Marriage and Family Living, Vol. 46 (1959).

——, Marriage and Family in the Modern World, New York 1960.

——, und **Katherine Ranck**, The Family and the **Depression** Chicago 1938.

Centraal Bureau voor de Statistick, Echtscheidingen in Nederland 1900—1957, Zeist 1958.

Centre National de la Recherche Scientifique, Sociologie Comparée de la famille contemporaine, Paris 1955.

Cervantes, Lucius F., The Drop-Out. Causes and Cures, aun Arbor, Mich., **1965.**

Chalasinski, Jozef, Social and Cultural Aspects of Family Changes in Poland, in : **Nels Anderson** (ed.), Bd. 3, 1958.

Chombart de Lauwe, Paul-Henri, La vie quotidienne des familles ouvrières, Paris 1956.

——, La naissance des aspirations à des formes nouvelles de la famille, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 1, 1956.

Christensen, Harold T., Studies in Child Spacing : I — Premarital Pregnancy as Measured by the Spacing of the First Birth from Marriage, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).

——, Value Variables in Pregnancy Timing. Some Intercultural Comparisons, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 1958.

——, Cultural Relations and Premarital Sex Norms, in : American Sociological Review, Vol. 25 (1960).

——, A Cross-Cultural Comparison of Attitudes Toward Marital Infidelity, in : **John Mogey** (ed.) 1963.

——, (ed.), Handbook of Marriage and the Family, Chicago 1964.

——, und **Hanna H. Meissner**, Studies in Hild Spacing : III —

Premarital Pregnancy as a Factor in Divorce, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).

Christoffel, Hans, Trieb und Kultur, Basel 1944.

Christopherson, Vandiver J. S., and Marie Drenger, The Married College Student, in : Marriage and Family Living, Vol. 22 (1960).

Claessen, Dieter Familie und Wertsystem, 2, Aufl Berlin 1967, zuerst 1962.

——, Die Familie in der modernen Gesellschaft, in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.

Clark, Alma B., Economic Contributions Made by Families to Their Newly Married Children, in : Journal of Home Economics, Vo.l 54 (1962).

Coale, Ansley J., Lloyd A. Fallers, Marion J. Levy, Jr., David M. Schneider und Silvan S. Tomkins, Aspects of the Analysis of Family Structure, Princeton, N.J., 1965.

Colcord, Joanna C., Broken Homes, New York 1919.

Collver, A., The Family Cycle in India and the United States, in: American Sociological Review, Vol. 28 (1963).

Croog, Sidney H., Aspects of the Cultural Background of Premarital Pregnancy in Denmark, in : Social Forces, Vol. 39 (1951).

——, Premarital Pregnancies in Scandinavia and Finalnd, in : American Journal of Sociology, Vol. 57 (1952).

Comming, Elaine und David M. Schneider, Sibling Solidarity : A Property of American Kinship, in : American Anthropologist, Vol. 63 (1961).

Curle, Adam, Kinship Structure in an English Village, in : Man, Vol. 100 (1952).

Dahlström, Edmund (Hrsg.), The Changing Roles of Men and Women, London 1967.

Damrin, Dora E., Family Size and Sibling Age, Sex and Position as Related to Certain Aspects of Adjustment, in : Pournal of Social Psychology, Vol. 29 (1949).)

Davie, M. R., und **R. J. Reeve**, Propinquity in Residence before Marriage, in : American Journal of Sociology, Vol.44 (1939).

Davis, Kingsley, Illegitimacy and the Social Structure, in : American Journal of Sociology, Vol. 45 (1939) a.

——, The Forms of Illegitimacy, in : Social Rorces, Vol. 18 (1939 b).

——, Children of Divorce, in : Law and Contemporary Problems, Vol. 10 (1944).

——, Statistical Perspective on Divorce, in : The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, Vol. 272 (1950).

Davy, Georges, La famille et la parenté d'après Durkheim in : **G. Davy**, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui, 2 (ed.), Paris 1950.

Dean, K. Imogen, und **M. W. Kargman**, Is there a Legal Conceptual Framework for the Study of the American Family ?, in : **F. Ivan Nye** und **Felix M. Berardo** (ed.) 1966.

Deenen, Bernd van, und **Albert Valtmann**, Die ländliche Familie unter dem Einflub von Industrienähe und Industrieferne, Berlin 1961.

Demeerseman, André, La famille tunisienne et les temps nouveaux, Tunis 1967.

Dennis, Norman, Secondary Group Relationship and the Pre-Eminence of the Family, in : **John Mogey** (ed.) 1963.

Dennis, Wayne, The Hopi Child, New York und London 1940.

Desai, I.P., The Joint Family in India, in : Sociological Bulletin, 5 (1956).

——, Some Aspects of the Family in Mahava : A Sociological Survey of Jointness in a Small Town, Bombay 1964.

Desforges, J., Le divorce en France. Etude démographique, Paris 1947.

Detroit Area Study, A. Social Profile of Detroit 1955, Ann Arbor, Mich., 1956.

Devereux, Edward C., Urie Bronfenbrenner und **George J. Suci,** Patterns of Parent-Behavior in the United States of America and the Federal Republic of Germany, in : International Social Science Journal, Vol. 14 (1962/63).

Dodson, F., Patterns of Voluntary Association among Urban Working Clas Families, in : American Sociological Review, Vol. 16 (1951).

Dollard, John, The Family : Needed View-points in Family Research, in : Social Forces, Vol. 35 (1935).

Doublet, Jacques, Parents et enfants dans la famille ouvrière, in : Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris 1955.

Du Bois, Cora, The People of Alor, Minneapolis, Minn., 1944.

Ducpétiaux, Edoward, Mémoire sur le paupérisme dans les Flandres, Paris 1850.

Dufrenne, Mikel, La personalité de base, Paris 1953,

Duplessis-Le Guelinel, G., Les mariages en France, Paris 1954.

Durkheim, Emile, Introduction à la sociologie de la famille, in : Annales de la Faculté des Lettres de Bordeaux, Vol. 10 (1888).

——, Origines du mariage dans l'espèce humaine d'après Westermarck, in : Revue Philosophique (1895).

——, Le problème de l'inceste et ses origines, in : Année sociologique, Vol. 1 ((1896/97 a).

——, Besprehcung von J. Kohler, Zur Urgeschichte der Ehe, in: Année Sociologique, Vol. 1 (1896/97 b).

——, Besprechung von E. Grosse, Die Formen der Familie und die Formen der Wirtschaft, in : Année Sociologique, Vol. 1 (1896 bis 1897 c).

——, Le suicide, Paris 1897.

Sur le totémisme, in : Année so- ciologique, Vol. 5 (1900/01).

——, Sur l'organisation matrimoniale des sociétés australiennes, in : Année sociologique, Vol. 8 (1903/04).

——, Les formes élémentaires de la vie religieuse, Paris 1912.

——, La famille conjugale, in : Revue Philosophique, Vol. 20 (1921).

Duvall, Evelyn M., Family Development, Philadelphia 1962.

——, In-laws : Pro and Con, New York 1954.

——, Implications for Education Through the Family Life Cycle in : Marriage and Family Living, Vol. 20 (1958).

Dyer, E. D., Parenthood as Crisis : A Re-Study, in : Marriage and Family Living, Vol. 25 (1963).

Eggan, Fred, The Social Organization of the Western Pueblos, Chicago 1950.

——, (ed.), Social Anthropology of North American Tribes, 2, (ed.), Chicago 1955.

Egner, Erich, Epochen im Wandel des Familienhaushalts, in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.

Eisenstein, Victor W., Neurotic Interaction in Marriage, Philadelphia 1953.

Eliot, Thomas D., Family Cricises and Ways of Meeting them, in: **Howard Becker and Reuben Hill** (ed.), 1948.

——, Adjusting to the Death of a Loved One, in : **Ruth S. Cavan** (ed.), Marriage and Family in the Modern World, New York, 1960.

Elliott, Mabel A., und Francis E. Merrill, Social Disorganization, New York 1950.

Embree, John F., Thailand. A Looseley Structured Social System, in : American Anthropologist, Vol. 52 (1950).

Engels, Friedrich, Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates, zuerst 1884.

Erikson, Erik H., Childhood and Society, New York 1950 ; dtsch.: Kindheit und Gesellschaft, Stuttgart 1961.

Erlich, Vera St., The Southern Slave Patriarchal Family, in : The Sociological Review, Vol. 32 (1940).

——, Phases in the Evolution of Family Life in Yugoslavia, in : The Sociological Review, Vol. 32 (1940).

——, Das erschütterte Gleichgewicht in der Familie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 12 (1960).

——, Family in Transition. A Study of 300 Yugoslav Villages, Princeton, N.J., 1965.

Farber, Bernard, Family Organization and Crisis : Maintenance of Interaction in Families with a Seriously Retarded Child, Monographs of the Society for Research in Child Development, Vol. 25 (1960) ; also in : **William J. Goode** (ed.) 1964.

——, (ed.), Kinship and Family Organization, New York 1966.

Feldman, Harold A., A Report of Research in Progress in the

Development of Husband-Wife Relationships, Ithaca, N.Y., 1961.

Firth, Raymond, We, The Tikopia, London 1936.

———, (ed.), Two Studies of Kinship in London, London 1956.

Flugel, John C., The Psychoanalytic Study of the Family, London 1921.

Fougeyrollas, Pierre, Prédominance du mari ou de la femme dans le ménage. Une enquête sur la vie familiale, in : Population, Vol. 6 (1951).

Frazier, E. Franklin, The Negro Family in the United States, Chicago 1939 ; Chicago 1966.

Freedman, Ronald, Gerhard Baumert and Karl - Martin Bolte, Expected Family Size and Family Size Values in West Germany, in : Population Studies, Vol. 13 (1959).

———, **Pascal K. Whelpton** und **Arthur A. Campbell,** Family Planning, Sterility and Population Growth, New York 1959.

Friedeburg, Ludwig von, Die Umfrage in der Intimsphäre, Stuttgart 1953.

Fuller, Anne H., Buarij ; Portrait of a Libanese Muslim Village, Cambridge, Mass., 1961.

Gamble, S. D., Ting Hsien, A North China Rural Community, New York 1954.

Garigue, Philippe, French Canadian Kinship and Urban Life, in : American Anthroploologist, Vol. 58 (1956).

———, La vie familiale des Canadiens français, Montréal 1962.

———, Analyse du comportement familial, Montréal 1967.

Gaudemet, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963.

Gebauer, Siegfried, Familie und Staat, Heidelberg und Berlin 1961.

Geiger, Kent, The Soviet Family, in : **M.F. Nimkoff** (ed). 1965.

Geismar, L.L., and **Michael A. La Sorte**, Understanding the Multi-Problem Family. A Conceptual Analysis and Exploration in Early Identification, New York 1964.

Gibs, James L., Marital Instability among the Kpelle : Toward a Theory of Epainogamy, in : American Anthropologist, Vol. 65 (1963).

Gilmore, H.W., The Beggar, Chapel Hill, N.C., 14900.

Girard, Alain, Aspects statistiques du problème familial, in : Sociologie comparée de la famille contemporaine,, Paris, 1955.

——, Situation de la famile française contemporaine, in : Economie et Humanisme, Vol. 16 (1957).

——, Le choix du conjoint. Une enquête psychosociologique en France, Paris 1964.

——, and **L. Henry**, Les attitudes et la conjoncture démographique, in : Population, Vol. 11 (1956).

Glick, Paul C., The Family Cycle, in : American Sociological Review, Vol. 12 (1947).

——, First Marriage and Remarriages, in : American Sociological Review, Vol. 14 (1949).

——, The Life Cycle of the Family, in : Marriage and Family, Vol. 17 (1955).

——, American Families, New York 1957.

Goode, William J., After Divorce, New York 1956.

——, The Theoretical Importance of Love, in : Amercian Sociological Review, Vol. 24 (1959).

——, The Sociology of the Family, in : **R.K. Merton,L. Broom,**

L.S. Cottrel, Jr. (eds.) Sociology Today, Problems and Prospects, New York 1959.

——, Die Struktur der Familie, 2, Aufl., Köln und Opladen 1966, zuerst 1960 a.

——, Illegitimacy in the Caribbean Social Structure, in : American Sociological Review, Vol. 25 (1960 b).

——, Family Disorganization, in : **Robert K. Merton** und **Robert K. Nisbet** (eds.), Contemporary Social Problems, New York 1961 a.

——, Illegitimacy, Anomie and Cultural Penetration, in : American Sociological Review, Vol. 26 (1961 b).

——, World Revolution and Family Patterns, Glencoe, Ill., 1963.

——, (ed.)), Readings on the Family and Society, Englewood Cliffs, N.J., 1964.

——, Soziologie der Familie, München 1967. **Goodfellow, D. M.,** Principles of Economic Sociology. The Economics of Primitive Life as Illustrated from the Bantu Peoples in South and East Africa, London 1939.

Goodsell, Willystine, A. History of Marriage and the Family, New York 1935.

Gordon, Albert I., Intermarriage. Interfaith, Intersocial, Interethnic, Boston 1964.

Gore, M. S., The Traditional Indian Family, in : **M. F. Nimkoff** (ed.) 1965.

Gorer, Geoffrey Thomas, Himalayan Village, London 1938.

——, The American People. A Study in National Character, New York 1948 ; dtsch.: Die Amerikaner, Reinbek bei Hamburg 1956.

——, Themes in Japanese Culture, also in : **Douglas G. Haring**

Personal Character and Cultural Milieu, rev. ed. Syracuse 1949.

——, The People of Great Russia, New York 1950.

——, Exploring English Character, London 1955.

Green, Arnold W., The Middleclass Male Child and Neurosis, in : American Sociological Review, Vol. 11 (1946).

Greenfield, Sidney M., Industrialization and the Family in Sociological Theory, in : American Journal of Sociology, Vol. 67 (1961).

Greer, Scott, Urbanism Reconsidered : A Comparative Study of Local Areas in a Metropolis, in : American Sociological Review, Vol. 21 (1956).

Grönseth, Erik, und **Per Olav Tiller**, Father Absence in Sailor Families and Its Impact upon the Personatily Development and Later Social Adjustment of the Children, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 2, 1957.

Groth, Sepp, Kinder ohne Familie, München 1961.

Groves, E. R., und **Gladiys H. Groves**, The Contemporary American Family, Philadelphia 1947.

Haack, Renate, Berufswahl vaterverwaister Mädchen, in : Köner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 7 (1955).

Dies., Berufswunsch und Berufswahl in familiensozologischer Sicht, Dissertation, Köln 1958.

Habakkuk, H.J., Family Structure and Economic Change in Nineteenth-Century Europe, in : The Journal of Economic History, Vol. 15 (1955).

Haffter, Carl, Kinder aus geschiedenen Ehen, 2, ergänzte Auflage, Bernä 1960, zuerst 1948.

Hajnal, J., Estimation of Total Family Size of Occupational Groups from the Distribution of Births by Order and Duration of Marriage, in : Population Studies, Vol. 2 (1948).

——, and **A. M. Henderson**, The Economic Position of the Family, Memoranda Presentend to the Royal Commission, Papers of the Royal Commission on Population, Vol. V, London 1950.

Halbwachs, Maurice, Budgets de famille, in: Revue de Paris 1950.

——, La classe ouvrière et les nivaeux de vie, Paris 1913.

——, La théorie de l'homme moyen. Essai sur Quételet et la Statistique morale, Paris 1913.

——, Budgets de familles ouvrières et paysannes en France en 1914.

——, Matière et société, in : Revue philosophique 1921.

——, Les Budgets de familles ouvrières aux Etats-Unis, in :Bulletin de la Statistique générale de la France 1931.

——, L'évolution des besoins dans les classes ouvriéres Paris, 1933.

Hallowell, A. Irving, Culture, Personailty and Society, in : **Alfred C. Kroeber** (ed.) Anthropology Today, Chicago 1953.

——, Psychology and Anthropology, in : **John Gillin** (ed.) For a Science of Man, New York 1954.

Hamblin, Robert L., und **Robert O. Blood**, Premarital Experience and the Wife's Sexual Adjustment, in : Social Problems, Vol. 4 (1956).)

Hamburger, Ludwig, Fragmentierte Gesellschaft. Die Struktur der Thai-Familie, in : Köner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 17 (1965).

Hansen, Donald A., and **Reuben Hill**, Families under Stress, in : Harold T. Christensen (ed.) 1964.

Hanssen, Börje, Dimensions of Primary Group Structure in Sweden, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 1, 1956.

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Beirut 1965.

Harmsen, H., Kinder aus unvollständigen Familien, in : Oeffentlicher Gesundheitsdienst, Vol. 25 (1963).

Haury, P., l'évolution de la famille française, in : Revue de la Psychologie des peuples, Vol. 2 (1947).

Henry, L., Etude statistique sur l'espacement des naissances, in : Population, Vol. 3 (1951).

——, Mesure de la fréquence des divorces, in : Population, Vol. 4 (1952).

Henryon, C., and **E. Lambrechts**, Le mariage en Belgique, Bruxelles 1968.

Herskovits, Melville J., Economic Anthropology, New York 1952.

Herz, Robert D., and **Gerald Handel**, Family Worlds : A Psychological Approach to Family Life, Chicago 1959.

Hill, Morell C., Research on the Negro Family, in : Marriage and Family Living, Vo.l 19 (1957).

Hill, Reuben, Plans for Strengthening Family Life, in : **Howard Becker** and **Reuben** Hill (ed.) 1948.

——, Families under Stress, New York 1949.

——, Family Patterns in the Changing South, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

——, The Eddyville Story : Family and Personal Adjustment to the Rapid Urbanization of a Southern Town, in : **Nels Anderson** (ed.), V ol.2, 1957.

—, Sociology of Marriage and Family Behaviour. A Trend Report, in : Current Sociology, Vol. 7 (1958).

—, The Sociology of the Family, in : Current Sociology, Vol. 12 (1963/64).

—, Methodological Issues in Family Development Research, in : Family Process, Vol. 3 (1964).

—, Decision Making in the Family Life Cycle, in : E. Shanas and G.F. Streib (ed.), 1965.

—, **Joel Moss** and **Claudine G. Wirth,** Eddyville's Families, hektogr., Chapel Hill, N.C., 1953.

—, **Alvin M. Katz und Richard L. Simpson,** An Inventory of Research in Marriage and Family Behavior : A Statement of Objectives and Progress, in : Marriage and Family Vol. 19 (1957).

—, **J. M. Stycos** and **Kurt W. Back,** The Family and Population Control : A Puerto Rican Experiment in Social Change, Chapel Hill, N.C., 1959.

—, and **Donald A. Hansen,** The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Studies, in : Marriage and Family Living, Vol. 22 (1960).

—, and **Roy H. Rodgers,** The Developmental Approach, in : **Harold T. Christensen** (ed.) 1964.

—, and **René Konig** (ed.), Families in East and West, Paris 1969.

Hobhouse, Leonard T., Morals in Evolution, London 1906.

Hoenig, Chr., Die Stiefelternfamilie, in : Zeitschrift für Kinderforschung, Vol. 35 (1929).

Hofstee G.A. Kooy, Traditional Houschold and Neighbourhood Groups. Survivals of the Generalogical-Territorial Pattern in Eastern Parts of the Netherlands, in : Transactions of

the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.

Hollingshead, August B., Class and Kinship in a Middle Western Community, in : American Sociological Review, Vol. 14 (1949).

——, Cultural Factors in the Selection of Marriage Mates, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).

——, Elmtown's Youth, New York 1949.

Homans, George C., English Villagers of the Thirteenth Century, Cambridge, Mass, 1941.

——, and **David M. Schneider**, Marriage, Authority and Final Causes, New York 1956.

Horkheimer, Max (ed.), Autorität und Familie, Paris 1936.

——, Authoritarianism and the Family Today, in : **Ruth Anshen** (ed.) 1949.

Horstmann, Kurt, Schwangerschaft und EheschlieBung, in : Internationale Union für Bevölkerungswissenschaft, Internationaelr Bevölkerungskongress, Wien 1959.

Hughes, Everett C., French Canada in Transition, London 1946.

Irish, Donald P., Sibling Interaction : A Neglected Aspect in Family Life Research, in : Social Forces, Vol. 42 (1964) ; also in : **Bernard Farber 1966.**

Ishwaran, K., Family Life in the Netherlands, Den Haag 1959.

Iverus, Ivar, Versuch einer Darstellung des Zusammenhangs zwischen Bevölkerungsentwicklung, Familienpolitik und öffentlicher Meinung in Schweden, Zürcher Dissertation, Helsinki 1953.

Jacobson, Paul H., Differentials in Divorce by Duration of Marriage and Size of Family, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).

—, American Marriage and Divorce, New York 1959.

Jahoda, Marie, Paul Lazarsfeld und Hans Zeisel, Die Arbeitslosen von Marienthal, Leipzig 1933 ; Neuausgabe Bonn 1960.

Jakobson, Peter, and **Adam P. Matheney, Jr.,** Mate Selection in Open Marriage Systems, in : John Mogey (ed.) 1963.

Kammerer, Percy G., The Unmarried Mother, Boston 1923.

Kapadia, K. M., Marriage and Family in India, 2, ed., Bombay 1959.

—, The Family in Transition, in : Sociological Bulletin, Vol. 8 (1959).

Kardiner, Abraham, The Individual and His Society, New York 1939.

—, **R. Linton, C. Du Bois and J. West,** The Psychological Frontiers of Society, New York 1945.

Karlsson, Georg, On Mate Seelction ,in : John Mogey (ed.) 1963.

Katz, Alvin M., and **Reuben Hill,** Residential Propinquity and Marital Selection : A Review of Theory, Method and Fact, in : Marriage and Family Living, Vol. 20 (1958).

Kaufman, Irving, Alice L. Peck and **Consuelo K. Tagiuri,** The Family Constellation and Overt Incestuous Relations between Father and Daughter, in : American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 24 (1954).

Kenkel, William F., The Family in perspective, A Fourfold Analysis, 2, ed., New York 1961.

Kephart, William M., Legal and Procedural Aspects of Marriage and Divorce, in : **Harold T. Christensen** ed. 1964.

—, The Family, Society, and Individual, Boston 1966.

—, and **Thomas P. Monahan,** Desertion and Divorce in Phila-

delphia, in : American Sociological Review, Vol. 17 (1952).

Kerchoff, Alan C., Notes and Comments on the Meaning of Residential Propinquity as a Factor in Mate Selection, in Social Forces, Vol. 34 (1956).

——, Patterns of Homogamy and the Field of Eligibles, in : Social Forces, Vol. 42 (1964).

——, Nuclear and Extended Family Relationships, in : E. Shanas und **G.F. Streib** (ed.) 1965.

——, and **Keith E. Davis**, Value Consensus and Need-Complementarity in Mate-Selection, in : American Sociological Review, Vol. 27 (1962).

Kinsey, Alfred C., The Sexual Behavior in the Human Male, Philadelphia 1948.

——, The Sexual Behavior in the Human Female, Philodelphia and London 1953.

Kipp, Hildegard, Die Unehelichkeit, Leipzig 1933.

Kirkpatrick, Clifford, The Family : As Process and Institution, 2. ed., New York 1963.

——, and **Theodore Caplow**, Courtship in a Group of Minnesota Students, in American Journal of Sociology, Vol. 51 (1945).

Kloskowska, Antonina, Changing Family Models in the Popular Magazines in Poland, in : **Nels Anderson** (ed.) Vo.l 3, 1958.

Kluckhohn, Clyde, Mirror for Man. The Relation of Anthropology to Modern Life, New York 1949.

——, **Henry A. Murray** and **David M. Schneider** (ed.), Personality in Nature, Society, and Culture, 2. ed., New York 1953.

Koenig, Daniel J., and **Alan E. Bayer**, The Institutional Frame

of Reference in Family Study, in : **F. Ivan Nye** und **Felix M. Berardo** (ed.) 1966.

Koller, Marvin R., Residential and Occupational Propinquity, in: American Sociological Reviw, Vol. 13 (1948).

Komarowsky, Mirra, The Unemployed Man and His Family, New York 1940.

——, Functional Analysis of Sex Roles, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).

——, Continuities in Family Research : A Case Study, in : American Journal of Sociology, Vol. 62 (1956).

——, Blue Collar Marriage, New York 1964.

König, René, Materialien zur Soziologie der Familie, Bern 1946.

——, Uberorganisation der Familie als Gefährdung der seelischen Gesundheit, in : **M. Pfister-Ammende** (Hrsg.), Die Psychohygiene, Bern 1949.

——, Abhängigkeit und Selbständigkeit in der Familie, in : Leopold von Wiese (Hrsg.), Abhängigkeit und Selbständigkeit im sozialen Leben, 2 Bde., Köln und Opladen 1951.

——, Probleme der Berufswahl von Mädchen aus unvollständigen Familien, in : **Nels Anderson** (Hrsg.), Vol. 1, 1956 a.

——, Changes in the Western Family, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956 b.

——, Family and Authority : The German Father in 1955, in : The (British) Sociological Review, N.S., Vol. 5 (1957).

——, Alte Probleme und neue Fragen in der Familiensoziologie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 19 (1966).

ö——, Staat und Familie in der Sicht des soziologen in : Ded Sichutz der Familie, Schriftenreihe der niedersächsischen

Landeszentrale für Politische Bäildung, Vol. 8 Hannover 1966 b.

——, Das Problem der Frühehe, in : Krise der Ehe, München 1966.

——, (Hrsg.), Soziologie, Neuausgabe, Frankfurt 1967.

——, Die Stellung der Frau in der modernen Geselschaft, in : **O. Käser u.a.** (Hrsg), Gynäkologie, und Geburtshilfe, Bd. 1, Stuttgart 1967 b.

——, Art.: Familie und Familiensoziologie, in : **Wilhelm Bernsdorf** (Hrsg.), Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart 1968a.

——, Art.: Ehe und Ehescheidung, in : **Wilhelm Bernsdorf** (Hrsg.), Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart 1968 b.

Koos, Earl L., Families in Trouble, New York 1946.

——, Class Differences in Family Reactions to Crisis, in : Marriage and Family Living, Vol. 12 (1950).

——, Marriage, New York 1958.

Kooy, Gerrit, The Traditional Household in a Modernized Rural Society, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 3, 1958.

——, Und **M. Keuls**, Enforced Marriage in the Netherlands Wageningen 1967.

Kreutz, Henrik, Jugendgruppenbildung und Objektwahl, 2 Bde., Wiener Dissertation, vervielfältigt, Stuttgart 1964.

Krout, Maurice H., Typical Behavior Patterns in Twentysix Ordinal Positions, in : Journal of Genetic Psychology, Vol. 55 (1939).

Ktsanes, Thomas, und **Virginia Ktsanes**, The Theory of Complementary Needs in Mate-Selection, in : **R.F. Winch** und **R. Barringer** (ed.) 1962.

Landis, Judson T., Marriages of Mixed and Non-Mixed Religious

Faith, in : American Sociological Review, Vol. 14 (1949).

——, and **Mary G. Landis**, Readings in Marriage and the Family, New York 1952.

Lansing, John B., und **Leslie Kish**, Family Life Cycle as an Independent Variable, in : American Sociological Review, Vol. 22 (1957).

Ledermann, Silly, Les divorces en France, in : Population, Vol. 3 (1948).

Leighton, Dorothy, and **Clyde Kluckhohn**, Children of the People, Cambridge, Mass., 1948.

Le Masters, E. E., Parenthood as Crisis, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957).

Leplae, Claire, Les fiançailles, Paris 1957.

Le Play, Frédéric, L'organisation de la famille, selon le vrai modèle signalé par l'histoire de toutes les races et tous les temps in Social Context, New York-London-Toronto 1967.

Lévi-Strauss, Claude, The Family, in : **H.L. Shapiro** (ed.), Man Culture, and Society, New York 1956.

Levy, David M., Studies in Sibling Rivalry, in : American Orthopsychiatric Association, Monograph Nr. 2, 1937.

——, Maternal Over-Protection, New York 1943.

——, Maternal Over Protection and Rejection, in : Journal of Nervous and Mental Diseases, Vol. 73 (1931) ; also in : **Judson T. Landis and Mary G. Landis** (ed.) 1952.

Levy, Marion J., Jr., The Family Revolution in Modern China, Cambridge, Mass., 1949.

——, The Structure of Society, Princeton, N.J., 1952.

——, Some Questions About Parsons' Treatment of the Incest Problem, in : British Journal of Sociology, Vol. 6 (1955).

——, Contrasting Factors in the Modernization of China and Japan, in : **Simon Kuznets, Wilbert E. Moore und Joseph J. Spengler** (ed.), Economic Growth, Brazil, India Japan, Durham, N.C., 1955.

——, and **L. A. Fallers**, Family. Some Comparative Considerations, in : American Anthropologist, Vol. 61 (1959).

Lewandowski, Herbert, Ferne Länder, Fremde Sitten. Einführung in die vergleichende Sozialethnologie, Stuttgart 1958.

Lewin, Kurt, The Background of Conflict in Marriage, in : **Kurt Lewin,** Resolving Social Conflicts, New York 1948.

Lewis, Oscar, An Anthropological Approach to Family Studies, in : American Journal of Sociology, Vol. 55 (1950).

——, Village Life in Northern India, Urbana, Ill., 1958.

—— Five Families. Mexican Case Studies in the Culture of Poverty, New York 1959.

——, Tepoztlan, Village in Mexico. Case Studies in Cultural Anthropology, New York 1960.

——, The Children of Sanchez. Autobiography of a Mexican Family, New York 1961.

——, La Vida. A Puerto Rican Family in the Culture of Poverty, San Juan and New York 1966.

Lichtenberger, James P., Divorce. A Social Interpretation, New York 1931.

Litwak, Eugene, Three Ways in Which Law Acts as a Means of Social Control. Punishment, Therapy and Education, in : Social Forces, Vol. 34 (1956).

Linton, Ralph, The Study of Man, New York 1936.

——, The Cultural Background of Personality, London 1947.

——, The Use of Extended Family Groups in the Achievement of Social Goals, in : Social Prolems, Vol. 7 (1959/60).

——, Geographical Mobility and Extended Family Cohesion, in American Sociological Review, 25 (1960).

——, Occupational Mobility and Extended Family Cohesion, in : American Sociological Review, Bd. 25 (1960).

——, Voluntary Association and Neighborhood Cohesion, in : American Sociological Review, 26 (1961).

——, Extended Kin Relations in an Industrial Democratic Society in : E. Shanas und G. E. Streib (ed.) 1965.

Locke, Harvey J., Georges Sabagh und Mary Margaret Thomes, Interfaith Marriages, in : Social Problems, 4 (1957).

Löesei, Pal, Rechtlich Geschiedene und tatsächlich Geschiedene im II. Budabester Bezirk. Untersuchung über den Familienstand der Partner zerrütteter Ehen, inü : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 19 (1967).

Lorenz, Jakob, Katholische Eheprobleme in der Schweiz, in : Schweizerische Rundschau, Vol. 30 (1930).

Lowie, Robert H., Toward Understanding Germany, Chicago 1954.

Lupri, Eugen, Industrialisierung und Strukturwandlungen in der Familie, in : Sociologia Ruralis, Vol. 5 (1965).

——, The German Family Today : A Study in Chicago Authority Patterns, Dissertation Wisconsin 1967.

——, Contemporary Authority Patterns in the West German Family : A Study in Cross-National Validation, Publikation Nr. 22 Agricultural Experiment Station, Kansas State University, hekbtogr.

Lüschen, Günther, und **René König,** Jugend in der Familie, München 1965.

Lutynski, Jan, A Preliminary Draft of the Study of Marriages in Poland, unpubl. Manuskript, University of Lodz 1959.

MacGregor, Gordon, Warriors without Weapons, Chicago 1946.

McGregor, Oliver R., Divorce in England. A Centenary Study, Melbourn-London-Toronto 1957.

McIntyre, Jennie, The Structure Functional Approach to Family Study, in : **F. Ivan Nye und Felix M. Berardo** (ed.) 1966.

McKinley, Donald Gilert, Social Class and Family Life, New York 1964.

Mace, David, und **Vera Mace,** The Soviet Family, New York 1963.

Madan, T. N., The Joint Family, in : **John Mogey** (ed.) 1963.

Madge, John, The Origins of Scientific Sociology, London 1963.

Makarius, Laura, Les origines de l'exogamie et du totémisme Paris 1961.

Makarius, Laura und **Raoul,** Essai sur l'origine de l'exogamie et de la peur de l'inceste, in : Année Sociologique, Troisième série 1955, Paris 1956.

Manco und Rambaud, Le rang de l'enfant dans la famille, in : Revue Françççaise de psychoanalyse 1951.

Marris, Peter, Widows and their Families, London 1958.

Mayntz, Renate, Die moderne Familie, Stuttgart 1955.

Mead, Margaret, Coming of Age in Samoa ,New York 1928.

——, Growing Up in New Guinea, New York 1930.

——, Family, in : Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 5/6, 2, ed. New York 1937.

——, Sex and Temperament in Three Primitive Societies, 2, ed., New York 1950.

——, And Keep Your Powder Dry, New York 1943.

——, Separation and Marital Adjustment, in : Harper's Magazine, Vol. 190 (1945) ; also in : **Judson T. Landis** und **Mary G. Landis** (ed.) 1952.

——, The Contemporary American Family as an Anthropologist Sees It, in : American Journal of Sociology, Vol. 53 (1948).

——, Male and Female. A Study of the Sexes in a Changing World, New York 1949;

Michel, Andrée, Famille, industrialisation, logement, Paris 1959.

——, Enquête sur la vie familiales des locataires des hôtels meublés de la Seine, in : Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 27 (1959).

——, Fonctions et structures de la famille, in : Cahiers Internationaux de Sociologie Vol. 29 (1960).

——, Les aspects sociologiques de la notion de famille dans la législation familiale française, in : Année Sociologique, Troisième série 1960 ,Paris 1961.

——, Bibliographie annotée : Famille, industrialisation, urbanisation, in : Current Sociology, Vol. 12 (1963/64).

Michot, Albert, Les condritions d'existence des familles, in : Population, Vol. 3 (1948).

Miller, Andreas, Die gewünschte Kinderzahl und die ideale Familiengrösse, in : Züricher Statistische Nachrichte, Vonl. 40 (1963).

Miller, Daniel R., und **Guy E. Swanson,** The Changing American Parent, New York 1958.

Miner, Horace, St. Denis. A French-Canadian Parish, Chicago 1939.

Mitscherlich, Alexander, Der unsichtbare Var, in : Kölnen Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 7 (1955).

——, Auf dem Weg zur vaterlosen Gesellschaft, Ideen zur Sozialpsychologie, 2 Aufl., München 1968, zuerst 1963.

Mogey, John M., Family and Neighborhood, Oxford 1956.

——, A Century of Declining Paternal Authority, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957)).

——, (ed.), Family and Marriage, Leiden 1963.

Monahan, Thomas P., The Trend in Broken Homes Among Delinquent Children, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957).

—— Family Fugitives, in : Marriage and Family Living, Vol. 20 (1958).

——, The Changing Nature and Instability of Remarriages, in: Eugenic Quarterley, Vol. 5 (1958).

——, Premarital Pregnancy in the United States. A Critical Review and Some New Findings, in : Eugenics Quarterly, Vol. 7 (1960).

Morgan, Edmund S., The Puritan Family, Boston 1944.

Morgan, James N., u.a., Income and Welfare in the United States, New York 1962.

Morgan, Lewis H., Systems of Consaguinity and Affinity of the Human Family, Washington 1871.

Morgan, Winona L., The Family Meets the Depression, Minneapolis 1939.

Morsa, Jean, Notes sur la famille dans une localité du Frabant Wallon, in : **Nels Anderson** (ed.) Vol. 1, 1956.

Moss, Joel J., und **Ruby Gingles**, The Relationship of Personality to the Incidence of Early Marriage, in : Marriage and Family Living, Vol. 21 (1959).

Moss, Leonard W., und Stephan C.C apannari, A Sociological and Anthropological Investigation of an Italian Rural Community, in : Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, London 1959.

——, Patterns of Kinship, Comparaggio and Community in a South Italian Village, in: Anthropological Quarterly, 1960.

Mowrer, Ernest R., Family Disorganisation. An Introduction to a Sociological Analysis, Chicago 1939.

Mukerjee, Ramakrishna, On Classification of Family Structurs, in: **T.N. Madan** and **Gopala Sarana** (ed.), Indian Anthropology, Bombay 1962.

Murdock, George P., Social Structure, New York 1949.

——, Family Stability in Non-European Cultures, in : Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 272 (1950).

Musgrove, Frank, The Family, Education and Society, London 1966.

Myrdal, Alva, Folk och Famili, Stockholm 1941 ; engl.: Nation and Family, London und New York 1945.

——, and **Viola Klein**, Women's Two Roles, new rev. ed. London. 1968.

Nährich, Walter, Die Kriminalität des unehelich Geborenen, Bonn 1951.

Nahas, M. K., Married Life in Irak, in : **Nels Anderson** (ed.), Vol. 1, 1956.

Nakane, Chie, The Nayar, Family in a Dis-integrating Matrilineal System, in : John Mogey (ed.) 1963.

Nave-Herz, Rosemarie, Die Elternschule, Neuwied 1964.

——, Soziologische Aspekte der Frühehe, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 19 (1967).

Neidhardt, Friedhelm, Die Familie in Deutschland, Opladen 1966.

Neugarten, Bernice L., and **Karol K. Weinstein**, The Changing American Grandparent, in : Journal of Marriage and the Family, Vol. 26 (1964).

Nickel, Paulena, J. Dorsey and **M. Rudolfson**, Management in Family, New York 1959.

Niemeyer, Annemarie, Zur Struktur der Familie. Statistische Materialien, Berlin 1931.

Nieminen, A., Premarital Pregnancy in Finland, in : Acto Sociologica (1964).

Nimkoff, Meyer F., The Family, Cambridge, Mass., 1936.

——, Marriage and the Family, 2. ed. Boston, Mass., 1947.

——, (ed.), Comparative Family Systems, Boston 1965.

——, The American Family, in : M. F. Nimkoff (ed.) 1965.

Nye, F. Ivan, Child Adjustment in Broken and in Unhappy

Unbroken Homes, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957).

——., and **Felix M. Berardo** (ed.), Conceptual Frameworks in Family Analysis, New Yor and London 1966.

Oeter, Ferdinand (ed.) Familie und Gesellschaft, Tübingen 1966.

Ogburn, William F., und Cark Tlibbitts, Social Trends in the Family, in : **L. Hoover** (ed.), Recent Social Trends in the United States, Vol. 2, New York 1937.

——, **and Meyer** F. Nimkoff, Technology and the Changing Family, Cambridge, Mass., 1955.

Oppen, Dieter von, Familien in ihrer Umwelt, Köln und Opladen 1957.

Orenstein, Henry, The Recent History of the Extended Family in India, in : Social Problems, Vol. 8 (1961).

Parsons, Talcott, The Kinship System of the Contemporary United States, in : **T. Parsons,** Essays in Sociological Theory, Glencoe, Ill., 1954.

——, The Incest Taboo in Relation to Social Structure and Sociology, Vol. 5 (1954).

——, and Robert F. Bales, Family, Socialization and Interaction Process, Glencoe, Ill., 1955.

——, and **Renée C. Fox,** Ilness, Therapy, and the Modern Urban American Family, in : Journal of Social Issues, Vol. 8 (1952).

Petot, Pierre, La famille en France sous l'Ancien régime in : **CNRS** (Hrsg.), Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris 1955.

Pfeil, Elisabeth, Die Familie im Gefüge der Grobstadt, Hamburg 1965.

Phillips, Arthur (ed.), Survey of African Marriage and Family Life, London 1953.

Pilon, Edmond, La vie de famille au XVIIIe siècle, Paris1941.

Pineo, Peter C., Disenchantment in the Later Years of Marriage, in : Marriage and Family Living, Vol. 23 (1961).

Pipping, Knut, Rudolf Abshagen und **Anne-Eva Brauneck,** Gespräche mit der detschen Jugend, Helsinki 1954.

Pitts, Jesse R., The Bourgeois Family and French Economic Retardation, Dissertation, Harvard University 1958.

——, Continuities and Changes in Bourgeois France, in : **S. Hoffman** u. a. (ed.), In Search of France, Cambridge, Mass., 1963.

——, The Structural Functional Approach, in : **Harold T. Christensen** (ed.), 1964.

Ponsioen, Johannes A., Changing Family Life in the Netherlands, Den Haag 1957.

Pringent, Robert (Hrsg.), Renouveau des idées sur la famille, Paris 1954.

Prokopowiez, S.N., RuBlands Volkswirtschaft unetr den Sowjets, Zürich 1944.

Quarantelli, Enrico, L., A Note on the Family in Disasters, in : Marriage and Family Living, Vol. 22 (1960).

Queen, Stuart A., und **J.B. Adams,** The Family in Various Cultures, Philadelphia 1952.

Racine, Aimée, Colette Somerhausen, Christian Debuyst, Gilberte Lejour, Gaston Renard and **Leo de Bray,** La déchéance de la puissance paternelle en Belgique. Essai d'analyse sociologique, Brüssesl 1960.

Radcliffe-Brown, Alfred R., and **Daryll Forde** (ed.), African Systems of Kinship and Marriage, London 1950.

Rees, Alwyn D., Life in a Welsh Countryside, Cardiff 1950.

Rice, Ann Smith, An Economic Framework for Viewing the Family, in : **F. Ivan Nye und Felix M. Berardo** (ed.) 1966.

Riehl, Wilhelm Heinrich, Die Familie, in : Die Naturgeschichte des Volkes als Grundlage einer deutschen Social-Politik, Bd. 3, Stuttgart 1855.

Riesman, David, und **Howard Roseborough,** Careers and Consumer Behavior, in : **Lincoln H. Clark** (ed.), Consumer Behavior, New York 1955.

Rijksen, P., The Incomplete Family, in : **Nels Anderson** (ed.) Bd. 2, 1957.

Robb, J.H., Experiences with Ordinary Families, in : British Journal of Medical Psychology, Vol. 26 (1953).

Robins, Lee N., und **Miroda Tomanee,** Closeness to Blood Relatives Outside the Immediate Family ,in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).

Rodgers, Roy H., Toward a Theory of Family Development, in : Journal of Marriage and Family, Vol. 26 (1964).

Rodman, Hyman, Marriage, Family and Society, New York 1965.

——, Talcott Parsons' View of the Changing American Family, in : **H. Rodman** 1965.

——, Mate Selection : Incest Taboos, Homogamy, and Mixed Marriages, in : **H. Rodman** 1965.

Rodnick, David, Post-War Germans : An Anthropologist's Account, New Haven 1948.

Rogers, E. M., The Effects of Campus Marriages on Participation in College Life, in : College and University, Vol. 34 (1958).

——, and **H. Sebald**, A Distinction Between Familism, Family Integration and Kinship Orientation, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).

Ronge, Anna, Die Umwelt der Nachkriegskinder, München 1967.

——, and **H. Sebald**, A distinction Between Familism, Family Integration and Kinship Orientation, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).

Ronge, Anna, Die Umwelt der Nachkriegskinder, München 1967.

Rosenmayr, Leopold, Die Wiener Familie der Gegenwart, in : Nels Anderson Vol. 3, 1958.

——, Selected Problems of the Family in Urban and Rural Austria, in : International Journal of Comparative Sociology, Vol. 1 (1960).

——, and **Eva Köckeis**, A Method to Assess Living Arrangements and Housing Problems of the Aged, Bericht für International Social Science Reserch Seminar in Gerontology, Markaryd (Sweden) 1963.

——, Chancen der Ehekultur heute, in : Krise der Ehe ? München 1966.

Ross, Aileen D., The Hindu Family in Its Urban Settings, Toronto 1961.

Rossi, Peter H., Why Families Move, Glencoe, Ill., 1955.

Rowe, George P., The Developmental Conceptual Framework to the Study of the Family, in : **F. Ivan Nye** und **Felix M.** Berardo 1966.

——, Improvements in the Construction and Analysis of Family Life Cycle Categories, Kalamozoo, Mich., 1962.

Saal, Causes of the Delay in Western European Family Research

and Some Notes of the Investigation of the Dutch Rural Family, in : **Nels Anderson** Vol. 1 1956.

Saller, Karl, Sexualität und Sitte in der vor-indutriallen Zeit, in: **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.

Salomon, Alice, und **Marie Baum** (Hrsg.), Das Familienleben in der Gegenwart, Berlin 1930.

Schadendorf, Barbara, Uneheliche Kinder, München 1964.

Schaffner, Bertram, Fatherland. A Study of Authoritarianism in the German Family, New York 1948.

Schelsky, Helmut, Die gegenwärtige Problemlage der Familiensoziologie, in : K.G. Specht (Hrsg.), Soziologische Forschung in unserer Zeit, Köln 1951.

——, Die Flüchtlingsfamilie, in : Kölner Zeitschrift für Sozialsychologie, Vol. 3 (1951).

——, Wandlungen der deutschen Familie in der Gegenwart, 5. Aufl., Sttugart 1967, zuerst 1953.

Scheuch, Erwin K., Family Cohesion in Leisude Time, in : **UNESCO-Institute for Education**, Evolution of the Forms and Needs of Leisure, Hamburg 1962.

——, Mißverständnisse über die Ehe, in : Krise der Ehe ?, München 1966.

Schlesinger, Benjamin, The Multi-Problem Family. A Review and Annotated Bibliography, Toronto, Ont., 1963.

Schlesinger, Rudolf, Changing Attitudes in Soviet Russia : The Family, London 1949.

Schumucker, Helga, Die ökonomische Lage der Familie in der Bundesrepublik Deutschland, Stuttgart 1961.

——, Das Kind als Kostenfaktor, in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.

Schneider, David M., und George C. Homans, Kinship Terminology and the American Kinship System, in : American Anthropologist, Vol. 57 (1955).

Schottländer,, Felix, Die Mutter als Schicksal, Stuttgart 1949.

Schücking, Levin L., Die puritanische Familie in literatur-soziologischer Sicht, 2. Aufl., Bern und Münden 1964.

Sears, Robert R., Survey of Objective Studies of Psychoanalytic Concepts, in : Social Science Research Bulletin, Vol. 51 (1943).

——, The Ordinal Position in the Family as a Psychological Variable, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).

——, **Eleanore E. Maccoby** and Harry Levin, Patterns of Child Rearing, New York 1957.

Shanas, Ethel, Family Relationships of Older People, New York 1961.

——, and **Gordon F. Streib** (Hrsg.), Social Structure and Family, Englewood Cliffs, N.J., 1965.

Sharp, H., und **M. Axelrod** Mutual Aid among Relatives in Urban Populations, in : **Ronald Freedman,** Principles of Sociology, New York 1956.

Shaw, L.A., Impressions of Family Life in a London Suburb, in : The Sociological Review, N.S., Vol. 2 (1954).

Sicard, Emile, La Zadruga sud-slave, Paris 1943.

——, Etudes de sociologie et de droit slaves, Paris 1949.

——, *De la communauté domestique dite de«Zadruga» à la coopérative kolchosienne*, in : Revue d'économie politique, Vol. 63 (1953).

Simpson, George, Empiricism and Psychoanalysis in the Sociology of the Family, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957).

——, People in Families, New York 1960.

Sirjamaki, John, Cultural Configurations in the American Family, in : American Journal of Sociology, Vol. 53 (1948).

——, The American Family in the Twentieth Century, Cambridge, Mass., 1953.

——, The Institutional Approach, in : **H. Christensen** 1964.

Sjoberg, Gideon, The Preindustrial City. Past and Present, Glencoe, Ill., 1960.

Slater, Philip Eliot, Parental Role Differentiation, in : American Journal of Sociology, Vol. 67 (1961).

——, and **Moya Woodside**, Patterns of Marriage, London 1951.

Smelser, Neil, Social Change in the Industrial Revolution, Chicago 1959.

Smith, William, The Stepchild, in : American Sociological Review, Vol. 10 (1945).

——, The stepmother in : Sociology and social Research, Vol. 33 (1949).

——, The Stepchild, Chicago 1953.

Spiro, Melford E., Is the Family Universel ? — The Israeli Case, in : American Anthropologist, Vol. 56 (1954).

Stampfli, Lucie, Die unvollständige Familie, Zürich 1951.

Stanojeic, Ilina, Facteurs fondamentaux aggissant sur le changement des rapport familiaux en Yougoslavie, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 3, London 1957.

Stehower, Jan, Relations between Generations and the Three-Generation Household in Denmark, in : **E. Shanas** and **G. F. Streib** 1965.

Stoetzel, Jean, Les Changements dans les fonctions familiales, in: **R. Pringent** 1953.

——, Les attitudes et la conjoncture démographique : la dimension idéale de la famille, in : Proceedings of the World Population Conference 1954, New York 1955.

——, Without the Chrysanthemum and the Sword, Attitudes of Youth in Post-War Japan, London 1955.

Stolz, Lois, Effects of Maternal Employment on Children. Evidence from Research, in : Child Development, Vol. 31 (1960).

Storbeck, Dietrich, Die Familienpolitk der SED und die Familien, wirklichkeit in der DDR, in : **P. Ch. Ludz** (Hrsg.), Studien und Materialien zur Soziologie der DDR, Sonderheft 8 der Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Köln und Opladen 1964.

Stryker, Sheldon, The International and Situational Approaches, in : **Harold T. Christensen** 1964.

Sullivan, Harry S., Interpersonal Theory of Psychiatry, New York 1953.

Sussman, Marvin B., The Help Pattern in the Middle-Class Family, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).

——, Parental Participation in Mate Selection and its Effect upon Family Continuity, in : Social Forces, Vol. 32 (1953).

——, Family Continuity : Selective Factors which Affect Relationship between Families at Generation Levels, in : Marriage and Family Living, Vol. 16 (1954).

——, The Isolated Nuclear Family : Fact or Fiction ?, in : Social Problems, Vol. 6 (1959).

——, Relationships of Adult Children with Their Parents in the United States, in : **E. Shanas und G.F. Streib** 1965.

——, and **Clyde R. White**, Hough : A Study of Social Life and Change, Cleveland, Ohio, 1959.

Sussman, Marvin B., and Lee G. Burchinal, Parental Aid to Married Children : Implications for Family Functioning, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).

——, Kin Family Network : Unheralded Structure in Current Conceptualization of Family Functioning, in : Marriage and Family iving, Vol. 24 (1962).

Sussman, Marvin B., and **Sherwood B. Slater,** Re-Appraisal of Urban Kin Networks : Empirical Evidence, Vortrag bei der American Sociological Association, Los Angeles 1963.

Sutter, Jean, Evolution de la distance séparant le domicile des futurs époux, in : Population, Vol. 13 (1958).

——, and **L. Tabah,** Fréquence et répartition des marriages consanguins en France, in : Popuation, Vol. 3 (1948).

Svalastoga, Kaare, The Family in the Mobility Process, in : **Nels Anderson** Vol. 3, 1958.

Tabah, Frédéric, Niveau de vie des familles suivant le nombre d'enfants, in : Population, Vol. 6 (1951).

Talmon-Garber, Yonina, The Family in Collective Settlements, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4 London 1956.

——, Social Structure and Family Size, in : Human Relations, Vol. 12 (1959).

——, Social Change and Family Structure, in : International Social Science Journal, Vol. 14 (1962).

Thomas, William I., The Unadjusted Girl, Boston 1923.

——, **and Florian Znaniecki,** The Polish Peasants in Europe and America, 5 Vols. New York 1918/20 ; neue ed. in Vol. 2 New York 1958.

Thompson, Laura, and Alice Joseph, The Hopi Way, Chicago 1944.

Thurnwald, Hilde, Gegenwartsproleme Berliner Familien. Eine Untersuchung an 498 Familien, Berlin 1948.

Thurnwald, Richard, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft und Bünden, Berlin 1932.

Tiller, Per Olav, Parental Role Decision and the Child's Personality Developbment, in : **Edmund Dahlström** 1967.

Tillion, Germaine, Le Harem et les cousins, Paris 1966.

Toman, Walter, Family Constellation as a Basic Personality Determinant, in : Journal of Individual Psychology, Vol. 15 (1959).

——, Family Constellation, New York 1961.

Tönnies, Ferdinand, Uneheliche und verwaiste Verbrechen, Leipzig 1930.

Townsend, Peter, The Family Life of Old People. An Eiquiry in East London, London 1957.

Trimbos, C. J., Enige gedachten over verloving en sexualiteit, in: Dux, Vol. 26 (1959).

Truxal, Andrew G., and Francis E. Merill, Marriage and the Family in American Culture, Englewood Cliffs, N.J., 1953.

Underhill, Ruth M., The Papaggo Family, **in Meyer F. Nimkoff** 1965.

——, and **Norman W. Bell, The** Emotionally Disturbed Child as the Family Scapegoat, in : **Norman W. Bell** und **Ezra F. Vogel 1960.**

Waller, Willard, The Family. A Dynamic Interpretation, New York 1938.

——, and **Reuben Hill,** The Family. A Dynamic Interpretation,

Walter, Emil J., Kritik einiger familiensoziologischer Begriffe im Lichte der politischen Arithmetik; in : Schweizerische Zeitschrift für Volswirtschaft und Stitistik, Bd. 27 (1961)

Warner, William, A Black Civilization. A Social Study of an Australian Tribe, rev. ed. New York 1958.

——, Vorwort zu : **Conrad M. Arensberg** und **Solon T. Kimball,** Family and Community in Ireland, Cambridge, Mass., 1940.

——, and Paul S. Lunt, the Social Life of a Modern Community, New Haven 1941.

Weber, Marianne, Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung Tübingen 1907.

Westermarck, Edward, The History of Human Marriage, 5 ed. 3 Vol. London 1921.

——, The Future of Marriage in Western Civilisation, London 1936.

Westoff, Charles, Robert G. Potter, Jr. and **Philip C. Sagi**, The Third Child. A study in the Prediction of Fertility, Princeton, N.J., 1963.

Whelpton, Pascal K., und **Clyde V. Kiser**, Social and Psychological Factors Affecting Fertility, 5. Vol., New York 1946—1958.

Whiting, Beatrice B. (ed.), Six Cultures. Studies of Child Rearing, New York and London 1963.

Whiting, John, Becoming a Kwoma, New Haven 1941.

——, and **Irvin L. Child**, Childtraining and Personality, New Haven 1953.

Wikman, K. Robert V., Die Einleitung der Ehe, Abo 1937.

Willems, Emilio, Neuere Tendenzen sozial-anthropologischer Forcshung, in : **Karl G. Specht** (Hrsg.), Soziologische Forschung in unserer Zeit, Köln 1951.

——, The Structure of the Brazilian Family, in : Sociöal Forces, Vol. 31 (1953).

——, On Portuguese Family Structure, in : **John Moey** 1963.

Williams, Robin M., Jr., American Society. A Sociological Interpretation, 2. ed., New York 1965.

Williams, W. M., Kinship and Farming in West Cumberland, in : Man, Vol. 25 (1956).

Willmott, Peter, and **Michael Young**, Family and Class in a London Suburb, London 1960.

Winch, Robert F., The Modern Family, New York 1952, 2. ed. **1963.**

——, Mate Selection. A Study of Complementary Needs, New York 1958.

——, Identification and its Familial Determinants, Indianapolis 1962.

——, and **Robert McGinnis** (eds.), Marriage and the Family, New York 1953.

——, and **Herbert R. Barringer** (eds.), Selected Studies in Marriage and the Family, New York 1962.

Wolf, Ernst, Gerhard Lüke und **Herbert Hax,** Scheidung und Scheidungsrecht, Tübingen 1959.

Wolfenstein, Martha, Trends in Infant Care, in : American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 23 (1953).

Woodside, Moya, Selective Mating. Courtship and Mating in an Urban Community, in : Eugenics Review, Vol. 33 (1946).

Wurzbacher, Gerhard, Leitbilder gegenwärtigen deutschen Familienlebens, 3. ed. Stuttgart 1958.

——, (Hrsg.), Der Mensch als soziales und personales Wesen, Stutgart 1963.

Wynn, Margaret, Trends in Infant Care, in : American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 23 (1953).

Wynne, Lyman Co., Irving M. Ryckoff, Juliana Day and Stanley I. Hirsch, Pseudo-Mutuality in the Family Relations of Schizophrenics, in : **Norman W. Bell** und **Ezra F. Vogel** 1960.

Yang, Ching-Kunu, The Chinese Family in the Communist Revolution, Cambridge, Mass., 1959

Young, L., Out of Wedlock. A Study of the Problems of the Un married Mother and Her Child, New York — Toronto — London 1954.

Young, Micheal, Distribution of Income within the Family, in : British Journal of Sociology, Vol. 3 (1952).

——, The Role of the Extended Family in a Disaster, in : Human Relations, Vol. 7 (1954).

——, and **Peter Willmott**, Family and Kinship in East London, London 1957.

——, and **H. Geertz**, Old Age in London and San Francisco, Some Families Compared, in : British Journal of Sociology, Vol. 12 (1961).

Zelditch, Jr., Morris, Role Differentiation in the Nuclear Famiy: A Comparative Study, in : **T. Parsons** 1955.

——, Family, Marriage, and Kinship, in : **Roert E. L. Faris** (ed.) Handbook of Modern Sociology, Chicago 1964.

——, Cross-Cultural Analyses of the Family Structure, in : **Harold T. Christensen** (ed.) 1964.

Zimmermann, Carle C., The Family of Tomorrow, New York 1949.

——, Family and Civilization, New York 1947.

——, and **Lucius F. Cervantes**, Marriage and the Family, Chica go 1956.

——., Successfull Amerian Families, New York 1960.

Ziskofen, Gerda, Frühehen in Köln, Sozialund Jugendverwaltung der Stadt Köln, Oktober 1965.

Zweig, Ferdynand, Laour, Life and Poverty, London 1949.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٨

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد فى علم الاجتماع : تأليف بوتومور ترجمة الدكاترة محمد محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : تأليف الدكتور محمد على محمد .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ترجمة وتقـديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨

الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شـكرى ، الطبعة الثانية، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكتورين علياء شـكرى ومحمد على محمد ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السـيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تاليف جون ركس ترجمة الـدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سـعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

دراسات فى التغير الاجتماعى : للدكاترة محمد على محمد والسـيد

الحسينى وعلياء شـكرى ومحمـد الجوهرى ،
القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الـدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

الكتاب الرابع عشر :

دراسات فى علم الاجتماع السريفى والحضرى : للـدكاترة محمد الجوهـرى وعليـاء شـكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف اليكس انكلز ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسـيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور . الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٨ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد محمد

الحسينى ، الطبعة الثـــانية ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهرى، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية: اشراف الدكتور محمدالجوهرى، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الـدكتور محمد الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور . الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) : تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٩ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة الســـعودية : تأليف الـدكتورة علياء شـــكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عــودة ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

رقم الايداع ٢٦٤١/٧٦

الترقيم الدولى ٩ — ٦٩٥ — ٢٤٧ — ٩٧٧

مطبعة التضامن
٢٢ شارع سامى ميدان لاظوغلى
تليفون : ٣٠٥٥٦

